

استور روزنبرگ

الديمقراطية الأوروبية

١٨٤٥-١٩٣٣

توزيع دار الفنون



الديموقراطية الأوروبية بين ١٨٤٥ و ١٩٣٣

الفصل الأول

ماهي الديمقراطية ؟

عرض بابوف ، أول رجل دولة اشتراكي عن وعي في الثورة الفرنسية الكبرى ، برناجه في رسالة هامة بعث بها إلى صديقه بودسون في مطلع عام ١٧٩٦ . يعتبر بابوف نفسه في هذه الرسالة خلفا لروبسيير ، ويرى أن مهمته تكمن في إعادة أحيائه . كتب بابوف قائلا : « أن إعادة أحياء الروبسييرية تعني أحياء سائر الوطنيين الديناميكيين للجمهورية، وتعني بعث الشعب . . . فالروبسييرية تعيش في الجمهورية بأسرها ، وفي كل الناس القادرين على تكوين الأحكام وعلى التفكير الواضح ، وهي تعيش في طبيعة الشعب لسبب بسيط هو أنها تساوي الديمقراطية . ان الروبسييرية والديموقراطية كلمتان متطابقتان تمام التطابق ، وعندما نعيد أحياء الروبسييرية ، فإننا على ثقة من اننا نبعث الديمقراطية » .

لو سألنا في ايامنا هذه سياسيا أو مثقفا عاديا عن الرجل الذي يعتبره التجسيد التاريخي للديموقراطية ، لكان من المستبعد ان يكون جوابه : روبسيير . ان رجل الارهاب وزعيم حكومة الديكتاتورية الدموية لعام ١٧٩٣ لا يعتبر ديموقراطيا في نظر الجيل الحالي ، أما

بالنسبة لبايوف ، فان نظام روبسيير والديموقراطية كانا شيئاً واحداً .
ينبؤنا المقطع السابق من الرسالة بشيء آخر: ان بايوف لم يعتبر روبسيير
وحده ديموقراطياً ، بل نظر إلى نفسه أيضاً كديموقراطي ، رغم انه
كان يحضر للانفاضة العنيفة لشعب فرنسا الفقير من أجل اسقاط الحكومة
الرأسمالية الفاسدة للمديرين ، واستبدالها بدولة جديدة مبنية على مبدأ
الملكية العامة . ان هذه التطلعات كانت ديموقراطية بالنسبة لبايوف
وعصره .

نشر ماركس وانجلز بيانهما الشيوعي بعد نصف قرن من هذا
التاريخ . لم تراود هذين الرجلين الرغبة في تضمين « البيان » حذلقات
متعلمين ، وإنما ارادا التعبير عن نفسيهما بطريقة يفهما أي عامل.
لذا كتبنا في يان ١٨٤٨ مايلي :

« رأينا ان الخطوة الاولى في الثورة العمالية هي صعود البروليتاريا
إلى طبقة سائدة واحراز الديموقراطية ... ستستخلم البروليتاريا سيطرتها
السياسية لانتزاع كل رأس المال من البرجوازية شيئاً فشيئاً . . . الخ » .
لقد كان يوسع ماركس وانجلز ان يكتبنا هذا النص ، دون الخوف
من اثاره سوء الفهم أو الحيرة لدى الجماهير الشعبية . انهما يقولان :
ان الديموقراطية هي استيلاء البروليتاريا على السلطة السياسية . وهذا
ماكان بايوف سيوقع عليه بلا تحفظ . غير ان الديموقراطية والشيوعية لم
تكونا متطابقتين تماماً بالنسبة لماركس وانجلز عام ١٨٤٨ ، لان
البروليتاريا تستطيع ممارسة السلطة السياسية الفعلية في الدولة ، دون أن
تكون مضطرة إلى تطبيق الاشتراكية الجذرية . على كل حال ، فان
الديموقراطية والشيوعية كانتا قريبتين جداً من بعضهما بالنسبة لجيل

١٨٤٨ . وقد كتب انجلز في تشرين الأول من عام ١٨٤٧ مقالة لجريدة بروكسل الالمانية قال فيها : « بقدر ما يحرص الشيوعيون في الظروف الراهنة على عدم الدخول في نزاعات عقيمة مع الديموقراطيين ، فانهم يعلنون عن انفسهم حالياً في سائر القضايا الحزبية العملية كديموقراطيين ، لان النتيجة الحتمية للديموقراطية ستكون السيطرة السياسية البروليتاريا في سائر البلدان المتعددة . هي الشرط الأول لسائر الاجراءات الشيوعية . مادامت الديموقراطية لم تنتزع بعد ، وما دام الشيوعيون والديموقراطيون يناضون سوية ، فان مصالح الديموقراطية ستكون هي مصالح الشيوعيين . والى ان تنتزع الديموقراطية ، فان الخلافات بين الحزبين يجب ان تكون ذات طابع نظري بحث ، ويمكن ان تناقش على خير وجه ، دون الاضرار باية صورة من الصور بالعمل المشترك ، لابل اننا سنستطيع التفاهم حتى حول بعض الاجراءات التي يجب القيام بها لمصالح الطبقات المضطهدة فور احراز الديموقراطية ، مثل تشغيل الصناعة الكبرى والسكك الحديدية من قبل الدولة ، وتربية الأطفال على نفقتها . . . الخ » .

ستحدث لاحقاً بدقة أكبر حول الفروق بين الديموقراطية والشيوعية ، وحول نظرة ثوار ١٨٤٨ اليهما . يكفي هنا ابراز القرابة الوثيقة وشراكة المصالح بينهما ، كما تجسدتا عام ١٨٤٧ بالنسبة للجمهور الكبير . « فالجريدة البروكسيلية الالمانية » لم تكن تريد انذاك نشر محاضرات حقوقية في الدولة ، بل استخدمت وشرحت المفاهيم السياسية التي كانت شائعة على كل لسان. لنفارق بذلك علاقة الديموقراطية بالشيوعية في جيلنا . فقد نشأ في المانيا بعد ثورة تشرين الثاني عام ١٩١٨

« حزب ديمقراطي » هو حزب الجمهوريين البرجوازيين ، كان بين اعضائه على سبيل المثال الصناعي الكبير والوزير اللاحق راتيناو . هذا الحزب الديمقراطي الألماني لم يجمعه جامع مع الشيوعيين ، بل اعتبر نفسه العدو للود الحزب الشيوعي الألماني . في ذلك الوقت ، كان ويلسون هو رئيس الولايات المتحدة ، وقد اعتبر نفسه بالتأكيد ديمقراطياً ، مع انه كان العدو الالد لساير التطلعات الشيوعية للطبقة العاملة

لنستمع الآن إلى صوت من المعسكر المعادي خلال ثورة ١٨٤٨ / ١٨٤٩ . في تشرين الثاني من عام ١٨٤٩ أعلن النائب المحافظ في المجلس الاقليمي البروسي فون بسمارك مايلي : « ان التطلع نحو الملكية العقارية ليس مقتصرًا على اولئك الذين يستثمرون ملكيات عقارية بصورة مؤقتة ، وانما يشمل أيضاً من لا يملكون الأرض . فقد هيجت وعود الديمقراطيين الطبقة الكبيرة من العمال الزراعيين المياومين طيلة العام السابق ، ودفعتهم للمطالبة بالأرض في الاقاليم الشرقية مثل بومرن وبروسيا . وعلى سبيل المثال ، فقدادت الوعود بمنح الارض إلى الفلاحين لانتخاب النواب بوخروأصدقائه السياسيين ... انها لواقعة مؤسفة ان يتصاعد حسد العامل الزراعي المياوم للفلاح المالك ، لاسيما وانه يرى ثمار الثورة وقد قطفتها ايدي الموثرين فقط ، دون ان يفيد هو منها . ان مطالب العمال الزراعيين المياومين لا تقتصر بأي حال على منحهم الأراضي التي يشكل استثمارها جزءا من اجرهم ، فمن هذه الأراضي لا يستطيع احد ان يعيش . وانما هم يطالبون بالتوزيع الكامل للملكيات الكبيرة وللمزارع الفلاحية أيضاً » .

لم يكن النائب فون بسمارك يعلن بدوره أيضاً من منصة المجلس البروسي الاقليمي اكتشافات حقوقية حول الدولة ، بل كان يستخدم الصعاب السياسية التي يفهمها كل انسان . بالنسبة للملاك الزراعيين ، كان الديموقراطيون انذاك هم رجال الثورة الزراعية ، المحرضون الحمر ، الذين طالبوا العمال الزراعيين باقتسام اراضي الملاك الكبار ، بل وحتى اراضي الفلاحين الكبار . أما النموذج هذا للتاثير الفلاحي ، فكان بالنسبة للملاك الكبير فون بسمارك النائب لوتار بوخر . لقد اراد التاريخ العالمي ان يصبح الملاك بسمارك رئيس الوزراء الامير بسمارك ، وان يصبح « الشيوعي » بوخر المستشار السري الملكي البروسي بوخر ، المساعد الأكثر ولاء لبسمارك والأكثر حظوة لديه .

بعد جيل من ذلك ، في كانون الاول من عام ١٨٨٤ ، كتب فريدريك انجلز في احدى رسائله : « . . . أما بخصوص الديموقراطية البحتة ودورها في المستقبل ، فاني ارى انها تلعب في المانيا دوراً أصغر بكثير من دورها في البلدان ذات التطور الصناعي الأقدم . لكن هذا لا يمنعها من ان تكتسب لحظة الثورة ، وبوصفها الحزب البرجوازي الأكثر تطرفاً (وقد برزت بهذا الوجه في برلمان فرانكفورت عام ١٨٤٨ / ١٨٤٩) أهمية ظرفية كمنقذ أخير لمجموع الاقتصاد البرجوازي وحتى للاقتصاد الاقطاعي ذاته . في لحظة كهذه ، ستقف كل الكتلة الرجعية ورائها وستقويها ، وعندئذ سيتصرف كل من هو رجعي تصرفاً ديموقراطياً . . . على كل حال ، فان علونا الوحيد يوم الأزمة وفي اليوم الذي يليه هو الرجعية بكل فتاتها ، الملتفة حول الديموقراطية البحتة . وهذا كما ، اعتقد ، لايجوز ان يقلت من نظرانا » .

من الأهمية بمكان أن انجلز لا يتحدث هنا عن « الديمقراطية » ،
وإنما عن الديمقراطية « البحتة » . وهو يقصد بذلك ، وبصورة واضحة ،
دولة برجوازية تأخذ بحق الاقتراع العام ، وتحافظ على الملكية الفردية .
يستطيع المرء القول : أن انجلز يبرز منذ ١٨٤٧ الفارق بين الديمقراطية
والشيوعية . ومع ذلك ، فإن تبدل المفهوم السياسي من مقالة جريدة
بروكسل الألمانية إلى رسالة ١٨٨٤ هو تبدل جلي . كان العمال
الاشتراكيون والديموقراطية يقفان في عام ١٨٤٧ على الجانب ذاته
من التراس ، وفي عام ١٨٨٤ لم يعد الوضع كذلك . أن انجلز
١٨٨٤ لن يوافق على الجملة التي كتبها انجلز ١٨٤٧ حول التطابق
بين الديمقراطية ، بما فيها الديمقراطية غير الشيوعية ، والسيطرة
السياسية للبروليتاريا . لا بد أن انجلز يفكر الآن بإمكانية أن تصبح الديمقراطية
البحثة الجدار الحصين الذي تصد من ورائه سائر الاتجاهات البرجوازية
، وحتى الاقطاعية ، سيطرة البروليتاريا . وكما يظهر من رسائله ، فقد
شغل نفسه في الثمانينات بالكيفية التي سيكون عليها التحول ذات يوم
في ألمانيا ، وبإمكانية إقامة دولة اشتراكية ، تلي مباشرة سقوط الملكية
القطاعية والعسكرية لاسرة هونتسولرن . كما درس قضية حلول
الديموقراطية البحتة ، أي الجمهورية البرجوازية — الرأسمالية ، محل
الملكية في البدء . وكان رأيُه إن القول الفصل في هذه المسألة هو للجيش
البروسي ، ولعلنا يجب على الاشتراكيين كسب البروليتاريا الريفية
بشعار تأمين الملكيات الزراعية الكبرى ، وتسليمها إلى تعاونيات يقيمها
العمال الزراعون ، خاصة وأن مجندي أفواج الحراسة البروسية يأتون
من المناطق الواقعة شرقي نهر الالبه . أن شعار تأمين الملكيات الكبرى
قد ينسف هذه الأفواج ، التي تقوم عليها التزعة البروسية وسيطرة

ال هونتسولرن ، وعندئذ ربما غدا يمكننا تجنب مرحلة الديمقراطية
البعثة الوسيطة في ألمانيا. انه لا مريدو إلى المهشة ان الاجراء ذاته، أي
« تأميم الملكية الزراعية الكبرى وتسليم الأرض الى العمال الزراعيين »
كان عام ١٨٤٨ اجراءا ديمقراطيا تماما . وصار في عام ١٨٨٤
وسيلة للاستغناء عن « الديمقراطية البحتة » .

خلال الحرب العالمية الأولى ، اكدت القوى المتحالفة ، وفي
مقدمتها اميركا والرئيس ويلسون ، انها تحارب من أجل
انتصار الديمقراطية. كان الناس قد اعتادوا انذاك، ومنذ فترة طويلة،
فهم الدولة الديمقراطية كدولة برجوازية تحكم بطريقة الاقتراع
العام . أما التاكتيك الديمقراطي ، فكان الاصلاح السلمي القائم على
اقتناع غالبية الشعب ، في مواجهة وضد سائر محاولات العنف الثوري .
من المعروف أيضاً كيف شرعت العناصر الناشطة والراдикаلية الرفض
للأوضاع القائمة تحقير الديمقراطية بعد ١٩١٨ في سائر البلدان .
نذكر في هذا الصدد بالدعايات البلشفية والفاشية ضد الديمقراطية

في عام ١٩٢٣ حدثت في هامبورغ انتفاضة للعمال الشيوعيين ضد
نظام الدولة في ألمانيا ، أي ضد الجمهورية البرجوازية — الديمقراطية.
بعد الانتفاضة قلم سكرتير الحزب الشيوعي اوروبان إلى المحكمة ،
فلدفع عن نفسه بخطاب رائع انتهى بالكلمات التالية : « ستقول
الجماهير معنا : من الأحسن ان نحترق بنار الثورة ، على ان نموت
فوق مزلة الديمقراطية » . باله من تحول كبير في تقويم الديمقراطية
من بابوف إلى اوروبان ! . في أيام بابوف ، سادت قناعة بلهية ،
وهي ان الثورة الاشتراكية العنيفة هي شأن ديمقراطي ،
مهما صاحبها من عنف ودم . والان يحقتر الاشتراكيون

الرايكااليون الديمقراطية ، التي تبلو لهم مجسدة للوضع الرأسمالي القائم بكل عيوبه ونواقصه . لقد أصاب تبدل كبير مفهوم الديمقراطية خلال السنوات الأربعين المنصرمة ، ووقع هذا التبدل في الفترة ما بين ١٨٥٠ و ١٨٨٠ .

تريد هذه الدراسة ان توضح علاقة الديمقراطية بالماركسية . ثمة تعيينات كثيرة ومتناقضة للماركسية . هذا الكتاب يأخذ بتعريف بسيط لها لا يثير الجدل : فهي النظرية والممارسة السياسية للماركس وانجلز . لقد بدأ الرجلان نشاطهما السياسي حوالي عام ١٨٤٥ ، ثم توفى انجلز عام ١٨٩٥ ، بعد اثنتي عشرة سنة من وفاة ماركس . لهذا السبب تقع المشكلة في العلاقات بين الديمقراطية والاشتراكية في السنوات الخمسين الممتدة من ١٨٤٥ إلى ١٨٩٥ .

كانت السياسة العمالية للماركس وانجلز سجالا متصلا مع الديمقراطية ، فقد قلمت الحركات الديمقراطية في كل مكان وزمان الأساس الذي كان على ماركس وانجلز ان يقيما فوقه سياستهما . من جهة اخرى ، سعى الرجلان باستمرار لاختضاع الأحزاب والميول الديمقراطية لتأثيرهما ، بما يؤدي إلى إعادة النظر فيها وفق منظورهما . سنعطي لمحة قصيرة عن تاريخ الحركة الديمقراطية من ١٨٤٥ إلى ١٨٩٥ ، على ان نتخصص بدقة موقف الماركسية حيال المراحل المتفرقة للديمقراطية . ان أكثر حقول الصراع أهمية في أوروبا القرن التاسع عشر كان فرنسا ، وقد انتظر ماركس باستمرار ان تنطلق منها الدفعة الأولى للتحويلات الحاسمة . لذا فإنا، بالتطابق مع تصورات ماركس ، ستتابع بشيء من التفصيل تاريخ الصراعات الطبقيّة في فرنسا خلال هذه السنوات الخمسين .

روبسبير وجيرسون

كانت الديمقراطية قد أصبحت حركة دولية كبيرة ، عندما بدأ ماركس نشاطه السامي . يرجع تاريخ الديمقراطية الأوروبية ، بالاصل ، إلى القرنين وخمسائة سنة ، اذ كانت الديمقراطية في الجمهوريات اليونانية القديمة شكلا للدولة يناقض الارستقراطية أو الاوليجارشية ، أي سيطرة « الاناس الأحسن » أو « القلة » من الاثرياء أو النبلاء . كانت الديمقراطية هي سيطرة الكثرة ، سيطرة الجمهور ، حيث ، لاحقاً ، لاصحاب النبالة أو الثروة بأي امتياز . وقد درس علم الدولة اليوناني ما اذا كانت دولة مائتة ديموقراطية لمجرد ان ارادة الأغلبية هي التي تقرر امورها ، وبغض النظر عن تركيبها وكيفية نشوئها ، أو ما اذا كان عليها ان تقوم على طابع طبقي معين . وأجاب ارسطو ، أكبر مفكري الدولة في العصر القديم ، على هذا السؤال قائلاً : ليست الديمقراطية سوى سيطرة الفقراء في الدولة . أما الاوليجارشية فهي سيطرة الأغنياء عليها .

أفكت الديمقراطية القديمة مع افول المجتمع البرجوازي للعصر القديم . ثم ظهرت في العصور الوسطى اشكال ديموقراطية في الكومونات المدنية . وفي مرحلة الانتقال إلى العصر الحديث ، غدت العصب الدينية الراديكالية هي حامل الأفكار الديمقراطية. وقلدنا المجتمع

البرجوازي الحديث في الثورة الهولندية في القرن السادس عشر ، وفي الثورة الانجليزية في القرن السابع عشر . غير ان الحركات الديمقراطية للجماهير العاملة خضعت مع ذلك في حاتين الثورتين ، لتهيمن البرجوازية الثرية على السلطة . اختلف الأمر عن ذلك في الثورتين الكبيرتين اللتين حدثتا في نهاية القرن الثامن عشر ، فقد جاءت الموجة الاولى من ثورة ١٧٨٩ بالنصر للبرجوازية الثرية ، ثم انتقلت السلطة إلى الشعب العامل بعد اربع سنوات عاصفة (١٧٩٣) . وقادت الطبقة العليا الغنية في أميركا الشمالية الدولة الاتحادية الجديدة في البلد ، الا ان انتخابات الرئاسة في عام ١٨٠٠ لم تلبث ان اوصلت الى القيادة حزب المزارعين العاملين بإيديهم .

وضعت الحركتان ، اللتان اقترنا في فرنسا باسم روبسبير وفي أميركا باسم جيفرسون ، الكتلة الشعبية في مواجهة الارستقراطية . فقد ظهر مع انفجار ثورة ١٧٨٩ في فرنسا ان مصالح الفلاحين وسكان المدن الفقراء ليست متماثلة مع مصالح البرجوازية الغنية . وتطورت منذ ١٧٨٩ حركة مختلفة تمام الاختلاف عن الدعاية وعن الأهداف السياسية للبرجوازية المالكة . بنفس القدر ، نستطيع ان نرى كيف تمايز في أميركا منذ ١٧٦٥ شكل ونهج الكفاح السياسي ضد الحكومة البريطانية لدى المزارعين وسكان المدن الأكثر فقرا، عنهما لدى التجار وملوك الأراضي الأغنياء . صحيح ان التناقضات بين الطبقات قد تراجعت خلال حرب التحرير لصالح المهمة القومية المشتركة ، غير ان التناقض الطبقي لم يلبث ان استمر في الصراعات من أجل الدستور الاتحادي الجديد ، وكانت النتيجة ان شكل جيفرسون منذ ١٧٩٣ حزبه « الجمهوري » ، الذي أخذ على عاتقه مجابهة الاتجاه الرأسمالي السائد .

لم يكن حلف « الوطنيين » الفرنسيين ، الذي وضع زمام قيادته بين ابدي روبسيير ، ليكنفي باسقاط الملك ونبلاء المولد ، بل رأى في نبلاء المال عدوا له أيضاً . أما جمهوريو اميركا ، فما كانوا سيجلون موضوعا لنضالهم بعد ١٧٨٣ ، لو انهم ارادوا القتال ضد ملكية وراثية أو ارسقراطية لم تعرفهما البلاد آنذاك . لقد كان تناقضهم مع رأس المال المالي هو مبرر وجودهم .

لئن كان هدف ديموقراطية العصر القديم هو اقامة الحكم الطبقي للمواطنين الفقراء في الدولة ، بوصفه تقيضا لحكم الأغنياء ، فان هاتين الحركتين الحداثيتين في فرنسا وأميركا قد وضعتا نصب عيونهما الهدف ذاته . هكذا بعث المعنى القديم للديموقراطية فيهما . ولقد كان مألوفاً في أميركا تسمية أنصار الحزب الجمهوري بالديموقراطيين ، كما أحس وطنيو الاتجاه الروبسييري انهم ديموقراطيون ، لانهم كانوا يعارضون امتيازات الارستقراطية بحقوق « الشعب » . للتليل على صحة ما نقول ، نذكر بكلمات بابوف ، التي سبق لنا الاستشهاد بها .

تحدد كتب التاريخ التعليمية العادية بداية مايسمى بعث العصر القديم ، وهذا مفهوم كثيراً مايساء فهمه وتطبيقه ، بحوالي عام ١٥٠٠ . والحال ، ان النهضة السياسية والاجتماعية للعصر حلت في أوروبا للماصرة في القرن الثامن عشر ، عندما صارت الأشكال السياسية والاجتماعية للعصر القديم ممكنة التحقيق من جديد ، مع تناظم سلطة المجتمع البرجوازي . لم يكن التطابق الموضوعي للوقائع والمعطيات الاجتماعية هو الذي خلق تشابها بين الحركات الثورية في القرن الثامن

عشر والعصر القديم ، بل وعي فلاسفة الدولة والسياسيين الشعبيين من ذوي النفوذ لهذا الترابط بين الحقتين . وليس من قبيل المصادفة ان هؤلاء امضوا فترة تعلمهم في دراسة كلاسيكي العصر القديم ، الذي لعب بالنسبة للمتعقنين آنذاك دورا أكبر من دوره في أيامنا .

بدأ جمهوريو القرن الثامن عشر نزالهم التاريخي مع الملكية بالعودة إلى سيرة التاركينيين وبتييروس . واتخذت الارادة الثورية بأعمال أعداء المستبدين وقتليهم في العصر القديم . لقد خرج ذلك كله فجأة من الكتب ، التي كانت غيابة في اللروج ، فكانت أعمال روبسبير تعيش تماماً في الجمهورية الرومانية ، وعندما كان عليه ان يناضل ضد نبلائه ، فانه كان يحس انه شيشرون ثان . كما وضع رجال الدولة الاميركان من عصر الثورة تأملات عميقة وذكية حول ماهو مشترك بين عصرهم والعصر القديم ، وحول النبلاء والعامه ، وقوانين البلاد والمضاربة ، ونضال المدنيين ضد الدائنين .

هكذا يصبح مفهوما كيف اكتسب انخراط الديموقراطيين في الحياة العامة حياة جديدة بالمعني الأصلي للعصر القديم ، أي كنضال للجمهور ضد الارستقراطيين ، وليس كمجرد اعلان لديموقراطية صورية تريد حق اقتراع متساو وسيطرة الأغلبية (بغض النظر عن كيفية حدوثها) وفعالية سياسية يتم احرازها بوسائل سلمية في اطار القوانين . صحيح ان حق الاقتراع العام المتساوي كان من المطالب السياسية للديموقراطية الجلييلة ، لكنه ليس مع ذلك جوهر الديموقراطية ذاتها ، ولقد اقام حزب روبسبير على سبيل المثال الدستور الذي قلعه

لفرنسا عام ١٧٩٣ على حق الاقتراع العام ، الا ان العمل به كان سيئاً بعد نهاية الحرب . كما تم الصخل في فترة الصراع المسلح ضد الخارج والداخل عن الانتخابات . وكان جيفرسون من حيث المبدأ مع حق الاقتراع العام ، لكنه ماكان سيعترض لو ان الدول الاتحادية حجبت عن الحرفيين غير المالكين . وكما هو معروف ، فان الديمقراطية الالينية في العصر القديم منحت حق الاقتراع للتساوي لجميع المواطنين، دون ان تفكر بتوسيعه ليشمل الغرباء والعبيد العائشين في ائينا .

لم يكن اساس السياسة الديمقراطية بالنسبة لروبسيير وجيفرسون كامنا في تركيب مائاتب القوام ، بل في المشاركة الفعالة للقسم الموثوق والمستتير من الكتلة الشعبية . ولقد تطلع حزب جيفرسون في امير كاللى المزارعين المسيين قبل سواهم ، وتطلع روبسيير في فرنسا الى اولئك الوطنيين بالدرجة الاولى ، الذين كانوا ناشطين في فرع باريس . ان مبدأ كمنبدأ الاقتراع كان يحمل خطرا بالنسبة لحكم الجماهير لنفسها ، لذا وقع اختيار جيفرسون على المزارعين ، وتجاهل البروليتاريا المدنية الى حد بعيد ، في حين وضع روبسيير ثقته في عماله البارسيين أكثر مما وثق بالمزارعين المتخلفين . هكلما كان بالامكان أمدعة استعمال مفهوم الشعب ، وتأويله وفق مصلحة الحزب الحاكم. يروي لامارين طرفة ذات مفزى عن ثورة شباط البارسية عام ١٨٤٨ : بعد انتصار الانفاضة في شوارع باريس ، دعي برلمان الملكية الى جلسة أخيرة. كان الصحافيون الجمهوريون ينتظرون وصول المجموعات الأولى من العمال المسلحين ، الذين سيطردون برلمان لويس فيليب . وبعد طول انتظار، ظهرت أخيراً الزمرة المسلحة الأولى من رجال الانفاضة في قاعة الاجتماع ، لكن اعضاءها لم يفعلوا

شيئاً ، بل وقفوا هنا وهناك يستمعون إلى خطاب ممثلي الشعب . عندئذ صرخ صحافي جمهوري : « هذا هو بالتأكيد الشعب الفلظ ، سأذهب لاحضار الشعب الحقيقي » . ان الاغراء كبير لان يعتبر الحزب الحاكم في الأوقات الثورية انصاره هم « الشعب الحقيقي » و « البروليتاريا الحقيقية » .

ربما كانت الطريقة التي نظر بها جيفرسون وروبسيير الى حق الاقتراع العام مثيرة أو غير مثيرة للتحفظات . في كل الأحوال ، انهما لم يفكرا قط بديموقراطية صورية ، ولم يحترما قانونية ما أو شرعية ما موجودة بالصفة ، حين كانت الأمور تتعلق بمصالح عليا للثورة . فقد تمرد روبسيير دون تردد على قرارات الجمعية الوطنية العامة طيلة فترة سيطرة الجيرونديين عليها ، ودفع جمهوريو اميركا مجالس الولايات التي كانت تحت سيطرتهم إلى إلغاء قوانين الحكومة الاتحادية.

تلقي ديموقراطية الثورة الفرنسية العظمى مع ديموقراطية اميركا والعصر القديم في رفضها اعطاء عمال الصناعة اية امتيازات قانونية. لقد اكدنا مرارا متعددة على ميل جيفرسون ضد هؤلاء العمال . ولم يفرق روبسيير بدوره في تأملاته النظرية بين الفلاحين والحرفيين والعمال . ان هذه الأشكال الثلاثة للديموقراطية تتفق في كونها غير اشتراكية ، فقد أعلن جمهوريو اميركا طيلة الوقت وقوفهم مع الملكية الخاصة . ولم تكتسب الأفكار الاشتراكية مكانه متميزة بين وطني فرنسا الا بعد موت روبسيير (بتأثير من بابوف) . كما ارادت ديموقراطيات العصر القديم ، شأنها شأن جمهوري اميركا ووطني فرنسا ، خوض الصراع ضد رأس المال من أجل الشعب الفقير ، مع الأبقاء على الملكية

الخاصة . اذا كنا نريد تثمين المكافحة التاريخية للديموقراطية الحديثة في بداياتها تلميحا صحيحا ، فانه يجب علينا ان نعرف العصر الذي ولدت فيه ، عندئذ سيكون باستطاعتنا اعتبار فترة ١٧٦٥ - ١٨١٥ مرحلة أولى للديموقراطية الحديثة . وستكون بداياتها ظهور باتريك هنري أمام مجلس ولاية فرجينيا ونهاية السلام بين اميركا وانجلترا . أما السنوات القليلة والعظيمة للحركة الديموقراطية الفرنسية ، فستدخل مع هذه الفترة الزمنية ذات السنوات الخمسين ، التي امتازت باعظم انقلاب تقني شهدته تاريخ البشرية إلى ذلك الحين .

عرفت الانسانية منذ خمسة الاف عام الانجازات الجوهرية للحضارة ، كالسكن في المدن ، وتصنيع المعادن ، والقراءة والكتابة والتفكير النظري . خلال هذه الأعوام ، انتجت اليد البشرية الأشياء الجوهرية الضرورية للحياة اليومية: فقلبتحرك الانسان على البر بمساعدة الحيوانات ، وفي الماء بمساعدة المجذاف والشرع ، ونشر الضوء بواسطة الشموع والزيت ، ونسخ الكتب في البلد بيده ثم طبعها بواسطة الطباعة اليدوية البطيئة والصعبة . لقد خضع هذا كله الآن للانقلاب ، فبدأت الآلات تحل محل يد العامل في انتاج السلع الضرورية للحياة ، وشرعت وسائط النقل الميكانيكية مسيرة انتصارها في البر، وأخطت السفينة البخارية تشق عباب البحار. وحلثت الاضواء وانتاج الكتب والصحف بطريقة جديدة تمام الجودة . وأخيرا انجزت الانسانية الطيران، الذي كان حلما دأب خيالها طيلة الف عام، وان لم يكتسب اختراع البالون الهوائي في البداية أهمية عملية ذات شأن . هذا الانقلاب الكامل للامس التقنية للحياة الانسانية تم بارتباط وثيق مع الانتاج

الرأسمالي - البرجوازي ، وخدم في البداية مباشرة حاجات الانتاج
الرأسمالي للسلع .

هذه الطاقة الرهيبة التي شقت لنفسها طريقا في الانقلاب التقني،
ظهرت أيضاً في مجمل الحياة السياسية والاقتصادية للامم البرجوازية
القائدة ، فطورت البرجوازية الفرنسية منذ ١٧٨٩ قوة عملية عملاقة
في سائر المجالات ، محاولة تتجاوز حدودها في كل مكان ،
وموسعة اساسها وأسواق تصريفها ومجالات سلطتها الاجتماعية .
فانشأ الجيرونديون ، ومن بعدهم كارنو ومجلس المديرين ، الجيش
الفرنسي الحديث ، ووضعوا سيامة الفتح الفرنسية ، قبل ان يرث
نابليون هذه الأدوات الجاهزة ويستغلها باستاذية خاصة ، وأوصلت
الفنوح الفرنسية عام ١٨١٢ إلى موسكو . في الفترة نفسها، ضاعفت
البرجوازية الانجليزية مرات عديدة أعمالها وصناعاتها وتجارتها وأسفار
سفنها ، فكسبت انجلترا السيادة على البحار ، واستكملت بناء
امبراطوريتها في الهند ، واحتلت موطن قدم في افريقيا الجنوبية ،
وشرعت تستوطن اوستراليا . في هذا الوقت ، تزامن في الولايات
المتحدة التزوع التوسعي البرجوازي - الرأسمالي مع التوسع الديموقراطي
للمزارعين الذين كانوا يفتحون قلب القارة . هاتان الحركتان خدمتا
في النهاية هدفاً واحد : توسيع مجال سلطة الولايات المتحدة من المحيط
الأطلسي إلى المحيط الهادي عبر فتوحات متواصلة ، ونمو سكان
أميركا من أربعة ملايين عام ١٧٩٠ إلى عشرة ملايين عام ١٨٢٠ .
حتى عام ١٨١٢ تقريباً ، تطورت الأمم الانجليزية والفرنسية والأميركية
كأمم حاملة للتطور البرجوازي الحديث ، تطورا متوازيا إلى الأمام ،
كل منها في مجالها وبطريقتها . أما ضحايا هذا التطور ، فكانت الأمة

الرأسمالية الصغيرة في الأراضي المنخفضة، التي لم تستطع مجارة الأمم الكبرى، وكذلك بلدان أوروبا الاقطاعية او نصف الاقطاعية مثل ألمانيا والنمسا وروسيا وإيطاليا وإسبانيا، والشعوب المحلية في مناطق ما وراء البحار. منذ عام ١٨١٣ بدأ تحول معين في التوزيع السامي للقوى. كانت فرنسا قد بالغت دون حد تحت حكم نابليون في تقدير وانهاك قواها، فدخلت، تدعّمها أميركا، في صراع مع إنجلترا والقوى القديمة في البر الأوروبي كان محتملاً ان يقودها إلى الكارثة. ويعيدها منذ ١٨١٥ إلى حدود الأصلية. في حين توطدت من جديد القوى الألمانية وروسيا.

ماذا كان موقف ديموقراطي فرنسا وأميركا من المعطيات الاجتماعية الجبلية، التي حدثت خلال الفترة ما بين ١٧٦٥ و ١٨١٥ ؟. عندما يطمح رجل دولة إلى إعادة صياغة عصره، وقيادة شعبه نحو أهداف جديدة، فان عليه ان يفهم باديء به عصره نفسه، وأهم مافيه ذلك الانقلاب الرهيب للإنتاج الصناعي، والارتفاع المذهل للطاقت البرجوازية - الرأسمالية. أما البلد النموذجي للانقلاب الاجتماعي، فكان انذاك إنجلترا. صحيح ان فرنسا وأميركا كانتا متخلفتين كثيراً عن إيقاع التطور البريطاني، وان الصناعة الفرنسية كانت لا تزال غارقة في أشكال عصر المانيفاكتور، وان صناعة أميركا كانت في بداياتها وحسب. لكن أي رجل دولة بصير في فرنسا وأميركا كان سيرى منذ عام ١٧٩٣ إلى اين ستصل الرحلة. حتى في عصر السفينة الشراعية، لم يكن الطريق بين باريس ولندن بعيداً، ولو شاء أحد الفرنسيين ان يتعرف إلى الأوضاع الانجليزية، لا تبيحت له فرص كافية. ولئن كانت الرحلة عبر المحيط مغامرة طويلة ومعقوفة بالمخاطر في ذلك الوقت، فان الروابط الاقتصادية والاجتماعية

بين اميركا ووطنها الأم كانت وثيقة في كل حين ، بحيث عرف
الأمير كيون أيضاً سائر المعطيات حول التطور الانجليزي .

انخفضت الديموقراطية الأميركية والفرنسية اخفاقا تاما أمام مشاكل
العصر الحديث . فقد اقنع جفرسون وغيره من القادة الجمهوريين انفسهم
بقدرتهم على ابقاء الرأسمالية المعاصرة بعيدة عن بلادهم ، وتجميد
الولايات المتحدة تجميدا دائما على صعيد متدن ومريح . أما في فرنسا ،
فقد وجد روبسيير وأصدقائه انفسهم مكروهين خلال ازمة الحرب على
التدخل في العلاقات الاقتصادية ، لكنهم افترضوا بدورهم لاي فهم
لروابط الاقتصادية لعصرهم . لقد كانوا على حق ، عندما
حلوا المسألة الزراعية لصالح الملاك الصغير ، بيد انهم لم يملكو أية
خطة اقتصادية تتجاوز ذلك . واذا كان روبسيير مستعدا لتأمين من
اسماهم « بالمشوهين » ولتوزيع ملكيتهم على الوطنيين الفقراء ، فان
توزيع أكوام العملة الورقية لم يكن يسعد احدا انذاك ، فالمؤسسات
الصناعية الكبرى لم تكن موجودة الا باعداد قليلة ، ولم يكن بالا مكان
توزيعها . هكذا لم يبق عمليا أي اجراء سوى تفتيت عدد من الملكيات
الزراعية الكبرى وتزويد ملاكها الجدد بالتجهيزات ... الخ. لاشك ان
روبيسيير قد احجم عن تبني أحكام جفرسون الزراعية المسبقة ،
لكن مثله الاجتماعية كانت تلور ، شأن مثل جفرسون ، حول
المزارع الصغير المنتج والسعيد . وليس من قبيل المصادفة ان الاشتراكية
والشيوعية في فرنسا الثورة قد تخفتا وراء شعار « قانون الزراعة » ، أي
توزيع الأرض . نستطيع على سبيل التجربة ان نتخيل ماذا كان سيحدث ،
لو ان روبسيير بقي متصرا يوم ٩ ترميلور ؟ لقد كان سيعقد بعد
ذلك بفترة قصيرة سلاما محتدلا مع الخارج ، وسيفكك الارهاب في

الداخل، وسيضع المستور الديمقراطي قيد العمل، وسيؤم ملكية المشوهين . لكن ملكية الوطنيين كانت ستبقى مقدمة بالنسبة للحكومة . ترى ، اين كان روبسيير سيجد في هذه الحالة وطنيين أحسن من من موردي الامدادات للحرب ومصرفي الدولة ؟ . ان فرنسا كانت مستتبه في السلام اميركا تحت سيطرة جيفرسون . لا مجال لمعرفة الثورة الفرنسية الكبرى معرفة اكيدة ، مالم تقارن تطورها بالتطور الذي شهدته اميركا. فنحن نرى دوما الديمقراطيين الفرنسيين على ضوء نيران عام الرب ١٧٩٣ / ١٧٩٤ ، في حين انهم ما كانوا سيظهرون في ظروف السلام نزعة بطولية ، وانما ضيق الأفق المقعم بالشرف الذي ظهر لدى شركائهم الأميركيين في المعتمد . في سنوات السلام ، كان روبسيير سيواجه مصاعب هائلة للدفاع عن البساطة والاستقامة الجمهوريتين ضد تعديلات رأس المال الكبير . . ويساورنا شك كبير في أنه كان سيصل مع اصلقاته الى وضوح أكبر في القضايا الاقتصادية .

ليست ديمقراطية القرن الثامن عشر سوى احتجاج الجماهير الشعبية العاملة ضد تجاوزات الملكية والنبل ، وتخريب أشكال الحياة المألوفة على يد رأسمالية كلية القلعة . لقد اراد الفلاحون تحرير أنفسهم من الضرائب والديون المرتفعة ، وأراد الحرفيون إيجاد القرص الملائمة لتصرف منتجاتهم ، أما العمال فقد ارادوا العودة إلى العصر القديم « الجميل » ، عصر العمل اليومي الحاذق الذي يتر على صاحبه الأجر المناسب . في هذه الفترة ، احتج العمال على ظهور الصناعة الحديثة بتدمير الآلات وتخريب المعامل ، فالبشر

لم يكونوا قد استطاعوا التأقلم بعد مع توطد وترسخ التكنيك الحديث ،
والمؤسسة الصناعية الكبرى .

تتلذ قادة الحركة الديمقراطية على فلسفة القرن الثامن عشر ،
التي طالب جميع ممثليها البارزين بالحرية والتقدم . ولكن بينما حيّا
فريق منهم بحماسة ازدهار التجارة وانتماعة ، منضمّا إلى جبهة
البرجوازية الهاجمة ، وقفت الأصوات الناقدة في الجانب الآخر ،
معتقدة ان تقدم التكنيك ورأس المال لن يجعل البشر سعداء حقاً ،
وان الثراء المادي المتعاطم سيدمر سائر القيم الأخلاقية لذا دعت البشر
للعودة إلى الريف ، بدل أن يفتشوا عن سعادتهم في حياة العمل
والاستمتاع بالمدن الكبرى .

احلّت الجماهير الديمقراطية وقادتها في الحذر من التطور
الجديد . فقد رأوا في الجمهورية الديمقراطية شأنًا أخلاقياً قبل كل
شيء ، وتجديداً أخلاقياً للجنس البشري . لكن نظرتهم تضمنت أيضاً
ادانة للتطور الاقتصادي والاجتماعي المعاصر . كانت الحركة الديمقراطية
في فرنسا ، كما في أميركا ، مفعمة بحماسة عاطفية ، وكان قادتها
قادرين على إيقاظ الحماسة لدى الجماهير من أجل نظام عالمي أفضل .
لا يمكن بنونه تغيير أي شيء فوق هذه الأرض . من هذه المنابع
اكتسبت الحركة الديمقراطية المبكرة قوتها وضغطها ، فقد كانت لها
مسحة من غربة أخلاقية عن العالم ، ومن رومانسية البرجوازي الصغير ،
ويدهشنا ذلك النقص في تفهم قادتها للاحداث الاجتماعية الحقيقية
لعصرهم .

سبح الديمقراطيون ضد تيار التطور الاجتماعي وهزموا .

في هذا السياق تعتبر الأحداث في أميركا أكثر أهمية ميسن أحداث الثورة الفرنسية ، لان اميركا لم تعرف يوما كالتاسع من ترميلور ، ولم تطح الثورة المضادة فيها بالحزب الجمهوري ، الذي سيطر على الدولة بعد ١٨١٥ وانتصر في الانتخابات . غير ان روح العصر البرجوازية - الرأسمالية اخترقت هذا الحزب دون رحمة ، لتجعل نضاله الذي بدأ عام ١٧٩٣ بامال كبيرة ، دون أي معنى أو موضوع بعد ٢٥ سنة من ذلك . يستطيع المرء ان يتساءل عن المصير الأكثر مأساوية : هل هو مصير روبسبير الذي سقط في صرع مفتوح على ارض معركة الثورة والثورة المضادة ، أم مصير جيفرسون الذي توفي شيخا مسالماً يحظى بالتقدير من كل الأوساط بوصفه أبا الوطن ، وادرك في السنوات الأخيرة من عمره فشل عمله . لقد عاش جيفرسون فترة كافية كي يرى الأبعاد المأساوية التي اتخذتها قضية العبيد ، وكيف هددت وجود الاتحاد ذاته .

سارت اميركا منذ ١٨١٥ في طرق خاصة في تطورها الاجتماعي . أما في اوروبا ، فقد انتشرت الديمقراطية خارج فرنسا أيضاً بصورة متزايدة على اللوام ، إلى ان بلغت عام ١٨٤٨ وضعاً تحدث فيه مجموع السلطات السائدة . ومع ذلك ، فان البلد الرئيسي للديموقراطية الاوروبية ، الذي تمت فيه باكبر قدر من الوضوح رؤية سائر المسائل ، وتم فيه التوصل إلى سائر الاستنتاجات بأكبر قدر ممكن من الكمال ، قد بقي فرنسا .

من نابليون الأول إلى لويس فيليب

بموت بابوف وإبادة حزبه ، قضى موقفا على الديمقراطية كحركة سياسية في فرنسا ، وترسخت الدولة البرجوازية -- الرأسمالية ، بعد فترة انتقال قصيرة حكم خلالها مجلس المديرين تحت دكتاتورية نابليون الأول . كان القيصر نابليون الممثل اللامع للبرجوازية الفرنسية الصاعدة ذات النزعة التوسعية ، وللدجيش الفرنسي الجديد الذي الذي أنجبت الثورة . لكنه تمتع في الوقت نفسه بشعبية مدعشة لدى جماهير الشعب العاملة ، فقد رأى الفلاحون فيه حاميا ملكيتهم الحرة التي حصلوا عليها ، كما أقام القيصر ادارة نظيفة ومنضبطة . ولئن كان النهوض الاقتصادي العام قد اتاح للفلاحين بيع حاصلاتهم بأسعار مناسبة ، فان كل فلاح شاب تفوق في الجندي رأى في نفسه -- (كما حدث لنماذج ، معروفة) المارشال أو الأمير المقبل .

من جهة أخرى ، كان نابليون ، شأنه شأن أي متسلق انتهازى حقيقي ، يكره أي نوع من الديمقراطية . ومع ذلك ، فقد تمتع بمحبة القسم الأكبر من العمال الفرنسيين . هنا أيضاً ، يرجع الفضل إلى نهوض الصناعة

وانضباط وعدالة الادارة ، وإلى امكانات الصعود والارتقاء في الجيش .
إلى ذلك ، فإن حروب نابليون لم تمس ، بالمقارنة مع الحرب العالمية .
إلا قسماً صغيراً من الشعب الفرنسي . وكانت خسائرها في كل
الحملات لاتعادل الا نسبة مئوية زهيدة من خسائر ١٩١٤ - ١٩١٨ .
لقد بدأ نابليون لجماهير الشعب الفرنسي الكبرى مثل الملك الطيب في
كتب الحكايات والأساطير . وفي عام ١٨١٥ ، عندما ضاع كل شيء ،
اراد عمال باريسون كثيرون القتال حتى النهاية من أجله . وقد تساءل هو
نفسه باستغراب كيف كسب ولاء هؤلاء الناس ، مع انه لم يفعل
الكثير جداً لهم ١ .

يعتبر السحر الذي مارسه البوناپرتية على جماهير الشعب الفرنسي
واحدة من أهم الوقائع الضرورية لفهم تاريخ فرنسا في القرن التاسع
عشر . فبعد اباداة الديمقراطية الفرنسية الحقبة بعد التاسع من ترميلور ،
وبعد كارثة بابوف ، تحولت القيصرية إلى نوع من بديل للديموقراطية
بالنسبة إلى جماهير الشعب . لقد كانت شكلا للسيطرة الرأسمالية
بدا للجماهير محتملا ، وقدم للعامل والفلاح الكثير مما كانا يستطيعان
توقعه في دولة رأسمالية . يضاف إلى ذلك ارتباط الجماهير بالجيش
القيصري ، فقد كان لدى أكثر الفرنسيين فقراً إحساس بان المعارك
الظافرة للقيصر تملؤهم فخراً . يحرص الدكتاتوريون الذين لا يخوضون
الحروب على التأثير في الشعور القومي عن طريق تنظيم مظاهرات عسكرية
من كل الأنواع ، يكترون فيها من الخطب الاحتفالية . وهم كثيرا
ما يحرزون نجاحات ذات شأن بهذه الوسيلة : فما بالك بالتأثير
الذي مارسه على شعب كالشعب الفرنسي الانتصارات الفعلية المتصلة
للقيصر ؟

اعادت هزيمة فرنسا عام ١٨١٥ البوربون إلى سدة العرش . وعادت الملكية الاقطاعية إلى مواصلة عملها من حيث توقف عام ١٧٨٩ . كانت الاقطاعية المنبثقة شبحا يسبح في الفراغ ، اذ فقد النبلاء املاكهم في الثورة ، ولم يجرؤ البوربون المائدون على إعادة الفلاح الفرنسي إلى التبعية ثانية، بعد ان عاش تحت وطأتها حتى عام ١٧٨٩ . غير أن النبلاء كانوا سيقون دون قوة ، ما داموا محردين من سلطتهم الاقتصادية السابقة . وزاد الطين بله ان الحزب الاقطاعي لم يكن يحظى الا بتأييد اقلية زهيدة من الشعب ، حافظت على ولائها للبيت المالک بسبب تعلقها بالكنيسة الكاثوليكية . أصاب عجز البوربون عن السيطرة على الجيش مكانتهم بضربة قاسية ، ورغم سائر جهودهم لإحلال التقاليد الملكية محل التقاليد البونابرتية بداخلاء ، فإن الضابط والجندي كان يحتمل، وهو نجل ، ملكاً مثل لويس الثامن عشر وشارل العاشر . كانت ذكرى القيصرية هي اقوة الحية في الجيش ، الذي ماصبر على البوربون ، إلا لأن فرنسا خسرت الحرب . والحقيقة ان الملكية العائدة عام ١٨١٥ أصيبت بالتشوّه الولادي القاتل ذاته ، الذي أصاب الجمهورية الألمانية عام ١٩١٨ .

ربما كان البوربون استطاعوا توطيد عرشهم ، لو انهم تنكروا للماضي تماماً ، وتحالفوا دون تحفظ مع البرجوازية الرأسمالية الفرنسية . والواقع ، ان الدستور المعدل الليبرالي ومشاركة البرلمان ، التي سمح بها لويس الثامن عشر، بدت وكأنهما تقيمان جسراً بين السلالة الحاكمة والبرجوازية . لكن هذا الحل الوسط لم يكن ممكناً ، فالبوربون لم يتخلصوا من تقاليدهم الاقطاعية القديمة ، ولم يلبث شارل العاشر ان سار ، بعد تذبذبات سلفه ، على حرب الاستبداد المقتنع ثم العلني ، الذي

ادى إلى ثورة ١٨٣٠ . من جهة أخرى لم تكن البرجوازية قادرة في أي يوم على القبول بالسياسة الخارجية للبوربون ، مهما توفرت لها الإرادة الطيبة ، لأن الملكية الفرنسية العائدة عقدت السلام مع قوى القارة لأسباب تتعلق بالحفاظ على ذاتها . لهذا كان البوربون عاجزون تماماً عن ممارسة سياسة خارجية فعالة ، تطالب بها الفئات القائدة للبرجوازية . وإذا كان شارل العاشر قد حاول إرضاء الكبرياء الوطني باحتلال الجزائر ، فإن ذلك لم يكن كافياً بأي حال لإرضاء إرادة التوسع لدى البرجوازية الفرنسية .

لم يكن ممكناً ان تنشأ في ظل البوربون سوى معارضة برجوازية ليبرالية حلوة ، اذ لم يتبن الأفكار الديمقراطية والجمهورية سوى أفراد متفرقون وفئات صغيرة عاجزة عن التأثير في الرأي العام . مع توجه شارل العاشر نحو الحكم المطلق الصريح ، تزايد الهياج في الشعب ، إلى أن تمردت الجماهير الباريسية في تموز عام ١٨٣٠ ضد البوربون المكروهين . لم يبسد الجيش حماسة كبيرة للملكية ، وفر شارل العاشر واطيح بالحكم المطلق الاقطاعي . خاضت جماهير العمال والطلبة معارك الشوارع في باريس عام ١٨٣٠ ، لكن المستفيد من الانتصار كان البرجوازية المالكة ، فنصب الرأسماليون الأمير الليبرالي لوي فيليب الأورلياني ، سليل أحد فروع آل بوربون ، ملكاً جديداً .

ثمة حرص على تسمية لوي فيليب «ملك البرجوازية» . هذه التسمية ليست صحيحة إلا بدرجة جد محدودة . لو كان لوي فيليب ملكاً حقيقياً للبرجوازية، أي لو كانت حكومته متماثلة مع سيادة المصالح

الحقيقية للبرجوازية ، لما خشي ثورة جديدة ، ولما طرد مطلقا من العرش .
وفي الحقيقة ، فان فرنسا تطورت بين ١٨٣٠ و ١٨٤٨ بطريقة جعلت
لوي فيليب يعادي الأقسام الأكثر أهمية وديناميكية من البرجوازية .
وقد قضى الصراع بين « ملك البرجوازية » والبرجوازية على استقرار
الظروف السياسية ، فانعش النزاع داخل الطبقة السائدة آمالاً جديدة لدى
القوى الديمقراطية بعد ١٨٣٠ .

كان مستوى المعيشة وعدد السكان والنشاط الاقتصادي قد تطور
بدرجة ملحوظة منذ نابليون . لقد ارتفع عدد السكان من ٢٥ مليونا
أيام الثورة إلى ٣٥ مليونا عام ١٨٤٦ . وتأقلمت الصناعة الفرنسية
شيئاً فشيئاً مع المعطيات التقنية الحديثة . بيد ان رأس المال المالي آنذاك
بسرعة أكبر من سرعة رأس المال الصناعي . استغل المصرفيون لاهدافهم
الخاصة نزعة الادخار والرغبة بالمضاربة لدى قطاعات واسعة من الشعب ،
فازدهر العمل في المصارف والبورصة ، بينما كان الصناعيون متلعنين
من اوضاعهم . شكوا رجال الصناعة الفرنسيون من أن الرسوم الجمركية
تغلّق في وجههم الأسواق الأجنبية ، وطالبوا الحكومة بسياسة
خارجية تفتح لهم أسواقاً جديدة ، بينما كانت المصارف تريح كثير من سندات
النوالة والسكك الحديدية وغيرها من المضاربات ، وقرض الانسياق
ورعاية سياسة مغامرة يطالب بها الصناعيون الناقمون . هذه التوترية المتفاوتة
في نمو رأس المال المصرفي ورأس المال الصناعي ادت الى انفصال
سياسي لمصالحهما .

اتضح بعد فترة قصيرة من ثورة تموز ١٨٣٠ ان لوي فيليب لم يكن
يفكر مطلقاً في كسب ثقة البرجوازية الفرنسية ، وإن لعب دور الرجل

الشعبي من خلال المظاهر الخارجية التي كان يتخذها في المناسبات مثل توزيع الاجسامات والمصافحة بالأيدي . كان لوي فيليب يمنح أولية مطلقة لمصالحه الملكية ، وقد أراد بالدرجة الأولى الحفاظ على عرشه المستعاد له ولاسوته من بعده ، ورأى في السلام الضمانة الأكبر لتاجه ، فصارت سياسته الخارجية أكثر حذرا من السياسة التي كان البوربون يسيرون عليها حتى عام ١٨٣٠ . أما البرجوازية ، فقد توقعت نهوضا وطنيا من ثورة تموز ، ثم اكتشفت ان ذلك لم يكن سوى وهم ، بعد ان سارت السياسة الخارجية الفرنسية من هزيمة إلى أخرى بين ١٨٣٠ و ١٨٤٨ .

اراد الملك السلام ، خشية ان تجلب له الحرب الهزيمة والثورة ، فانتهج سياسة خارجية سلبية ومتحفظة . وعمل في السياسة الداخلية على ابقاء الأمور الحكومية بيديه ، رافضا اطلاق يد البرلمان واحزابه ، كي لا يورطه سياسيون طامعون في تجارب غير مضمونة تنتهي بسقوطه . لم يرغب لوي فيليب في حكومة برلمانية من الطراز الانجليزي ، بل اراد أغلبية برلمانية ووزراء يستطيع الاعتماد عليهم شخصيا . واخيرا تحالف مع رأس مال المصارف والبورصة ، بعد ان وافق المصرفيون على سياسته السلمية ، التي ادت الى ازدهار اعمالهم ، وفهيمنت المصالح المالية على السياسة الداخلية للبلاد ، ووجدت امكانات متنوعة لعقد صفقات جانبية من كل الأنواع .

تجسدت المسألة الأساسية ، ضمن هذه الظروف ، في ضمان أغلبية برلمانية للملك وأصدقائه المصرفيين ، تحفاظا على مظاهر الحياة الدستورية الليبرالية دون ممارسة مضامينها . كان حق الاقتراع في ظل ملكية تموز مبنيا بطريقة جذبية

(لم يعط إلا لمن استطاع تأدية ضريبة مرتفعة) جعلته يقتصر على مائتي ألف مواطن من أصل ٣٥ مليون فرنسي . غير ان هذا العدد القليل بدا كبيراً لوي فيليب ولم يقفون وراءه ، لان المصرفيين ورجال البورصة و اتباعهم المباشرين كانوا قلة بين الناخبين ، ولان الصناعيين والمواطنين المستقلين كانوا سيحزون الأغلبية في أي اقتراح حر . . . لقد كان من الضروري تطوير نظام كامل من الرشاوي والالاعيب الذكية للتأثير في الانتخابات ، ليفوز الملك وحفاؤه باغلبية توافق على أفكاره ومواقفه . ان حكومة يقوم اساسها السياسي على المخادعات والرشاوي ، لاستطيع ضمان وجودها الا بوسائل مماثلة . ولقد اتسم النظام الحكومي للوي فيليب بالفساد المستشري وبالفضائح المالية المتتابة . أما رئيس الوزراء الذي قاد الحزب الموالي للملك ، فقد كان جيزو .

تجسدت المعارضة الوطنية للبرجوازية الفرنسية ضد نظام جيزو في شخص الصحافي والمؤرخ اللامع تيير . وغدت اساليب حكومة لوي فيليب غير محتملة أكثر فأكثر بالنسبة للصناعيين والبرجوازية المتوسطة عموماً . ليس صحيحاً ان سياسة المصارف الكبرى هي دوماً سياسة المجتمع البرجوازي ، فالمصارف الكبرى المختلفة أقدم تاريخياً من المجتمع البرجوازي ، وقد كان القوَجَر على سبيل المثال من أصحاب القدرة والنفوذ في ألمانيا ، حين لم يكن هناك بعد مجتمع برجوازي على الإطلاق . ان قوة البرجوازية لا تكمن في بيوتات مالية متفرقة ، ولا في احتكارات صناعية متفرقة ، بل في البرجوازية المتوسطة الواسعة ، في مجموع الصناعيين والتجار والكلاء والموظفين من ذوي المناصب

الرفيعة ، الذين يشكلون مع أصحاب المهن الفكرية المجتمع المدني المتحضر. أصبح ان مصالح الرأسمالين الكبار ذات طابع تفريري في العادة بالنسبة للبرجوازية المتوسطة، لكنه عندما يحدث في ظروف تاريخية معينة انفصال بين مصالح هاتين الفئتين ، فإن المصارف الكبرى تعجز عن ايجاد بديل فعال للمساعدة التي تتلقاها من الوسط البرجوازي .

لو ان لوي فيليب كان متفقا مع المجتمع البرجوازي الحقيقي ، لكان الرأي العام قد وقف إلى جانبه ، ولكانت قضيته قد توافقت مع مبادئ النظام ومع الملكية الخاصة . عندئذ ، كانت الحكومة البرجوازية ستكسب الفلاحين إلى صفها بسهولة، وكان الجيش سيقف معها بدوره . وكان العمال الراديكاليون في باريس سيعجزون عن تشكيل أي خطر جدي عليها. لكن نظام لوي فيليب جيزو كان ضد الرأي العام المستقل، وضد سائر الطاقات البرجوازية الوطنية . وكان المرء يسمع حتى في صفوف الديمقراطيين ان الصناعيين الفرنسيين مكرهون على دفع أجور سيئة لعمالهم ، لان الخارج مغلوق في وجه السلع الفرنسية ، ولان رأس المال المصرفي يمس دم الصناعة في الداخل . وكانوا يستتجون ان اسقاط النظام السائد هو الذي سيجلب نهوضا جديدا للشعب الفرنسي بأسره ، وسيفتح أمامه ابواب عصر جديد من الرخاء .

لم تركز المعارضة البرجوازية — الليبرالية بقيادة تيير جهدها على شخص الملك وعلى الملكية الدستورية ، بل احتجت ضد سيادة الاستغناء في الخارج والفساد في الداخل . احرز تيير عام ١٨٤٠ الأغلبية في البرلمان ، فاضطر لوي فيليب إلى استدعائه رئيسا للوزارة ، فحاول على الفور بناء السيطرة الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط ، ووضع

منصر و سوريا تحت نفوذه . عندئذ اتفقت القوى الأوروبية الأربع الكبرى ضد فرنسا ، وعندما لاح خطر الحسرب ، اعفى الملك رئيس وزرائه المزعج من منصبه ، فعاد جيزو إلى الحكم وانكفأت فرنسا على نفسها . منذ ذلك الوقت ، صار الشرخ بين نظام لوي فيليب والبرجوازية الصناعية الوطنية غير قابل للترميم .

مع تزايد الصعوبات أمام لوي فيليب ، وتفاقم التناقضات داخل البرجوازية المالكة، تعاظمت شجاعة الديمقراطيين الفرنسيين . كانت ثورة ١٨٣٠ قد أدت إلى بعث الحركة الديمقراطية سياسيا، وساعد على ذلك ان تقاليد روبسيير وبابوف لم تكن قد اخضعت تماما من أحياء العمال الباريسيين . والحقيقة ، ان اخضاعها لم يكن ممكنا من الناحية الفيزيائية البحتة ، لان العامل الذي شهد ثورة تموز وهو في السادسة والخمسين ، كان يوم التاسع من تروميلور في العشرين من عمره . واذا كان الفاصل بين موت روبسيير واعتلاء لوي فيليب العرش قد بدا طويلاً ، فلأن احداثا كثيرة ومتناقضة حدثت في فرنسا خلاله . أما الجسر الحي بين المرحلة الأولى والثانية من الديمقراطية الأوروبية ، فقد كان بوناروتي ، صديق بابوف ومساعدته ، الذي ابقى جلاذ ومجلس المديرين على حياته ، وكتب في العشرينات في جنيف تاريخه الشهير لحياة بابوف . بعد عام ١٨٣٠ ، كان هذا الكتاب معروفا بما فيه الكفاية بين عمال باريس ، يكونُ جزءا من الادب الثوري الشعبي ، إلى جانب خطب روبسيير ومقالات مارا .

لم تقدم تقاليد ١٧٩٣ و ١٧٩٤ العظيمة للعمال وللديمقراطيين الفرنسيين مثلاً أعلى نبيلاً وحسب ، وانما اعطتهم في الوقت نفسه البرهان

على ان اهدافهم السياسية لم تكن طوباوية فارغة . وبرهنت الأحداث بين ١٧٨٩ و ١٧٩٣ ان الشعب يستطيع احراز النصر متى وحد نفسه وحمل السلاح وجابه اعداءه بشجاعة في الشوارع . وقد اكدت احداث تموز ١٨٣٠ من جديد صحة هذه الدروس . إلى ذلك ، فإن الشعب الديمقراطي البسيط قد استولى فعليا على السلطة في عامي ١٧٩٣ و ١٧٩٤ . وما حدث مرة ، يمكن ان يتكرر ، اذا ما فهم الديمقراطيون دروس الماضي وتفادوا اخطائه .

كانت الأهمية الطبقيّة لاحداث ١٧٩٣ - ١٧٩٤ واضحة في أوروبا لكل مطلع بعض الأطلاع . كتب هاينريش هاينه في إحدى رسائله الباريسية بتاريخ تشرين الثاني ١٨٤٠ ، بمناسبة خطر الحرب بين فرنسا وبقية القوى الأوروبية الكبرى : « ان اخطار الحرب مع التحالف الجديد لا تهدد فقط تاج الملك ، وانما أيضاً تلك البرجوازية التي يمثلها قانونيا وفعليا . ان البرجوازية وليس الشعب هي من بدأ الثورة عام ١٧٨٩ وانهاها عام ١٨٣٠ . وهي تحكم الآن (مع ان كثيرا من مفوضيها من نسل رفيع المحتد) وتقيّد الشعب ، الذي يطالب بالمساواة في القوانين والمساواة في المتع أيضاً . والبرجوازية ، التي تدافع عن دولتها الجديدة ضد ضغط شعب يطالب بتحويل جلري للمجتمع ، ضعيفة جداً حيال خارج يستطيع مهاجمتها بقوة تفوق قوتها باريح مرات ، وستسقط قبل ان يحدث الغزو الخارجي لتحل محلها الطبقات الدنيا ، كما حدث في التسمينات الرهيبة من القرن الماضي » .

ناقش فريدريك انجلز عام ١٨٤٧ في مقالة صحفية مسألة المركزية ، فقال : « ان البروليتاريا الديمقراطية لا تحتاج فقط إلى المركزية التي بدأتها

البرجوازية ، بل سيكون عليها ان تطبقها بقدر أكبر بكثير مما طبقتها تلك. وفي الفترة القصيرة التي ادارت خلالها دفة الدولة ، أي اثناء الثورة وسيطرة حزب الجبل ، فرضت البروليتاريا المركزية بكل الوسائل ، بقنائف المدفعية وبالمقصلة . عندما كان الهياج كبيرا بالفعل لدى العمال الفرنسيين ، لم يكن من الصعب دفعهم إلى الانتفاضة المسلحة . لان ذكريات ١٧٨٩ و ١٧٩٢ و ١٧٩٣ و تموز ١٨٣٠ كانت حية أمام أعينهم ، ولان الانتفاضة لم تبد لهم كمعجزة خيالية ، بل كشيء نجح غالباً في الماضي ، ويمكن ان ينجح في الحاضر أيضاً . وقد كانت انتفاضة عمال ليون عام ١٨٣١ حدثاً يُوْشِر إلى نجاح كهذا ، اذ تطور اضراب عام من نزاع اقتصادي بحث بين الصناعيين ونساج الحرير ، فحين اصطلم العمال مع اجهزة الدولة ، هاجمت البروليتاريا بقوة مكنتها من السيطرة خلال وقت قصير على المدينة ، رغم افتقار الانتفاضة لاية قيادة سياسية (كانت المنظمات الجمهورية - الديمقراطية في حالة من الضعف حالت دون قيادتها للحركة) ولأية مساعدة من الخارج . هكذا بقيت الانتفاضة معزولة ، واخضعها لوي فيليب دون كبير عناء .

تطورت منظمات الديمقراطيين الفرنسيين ببطء بعد تموز ١٨٣٠ . وكانت ، حسب الأحوال القائمة ، شرعية مرة ومحظورة وغير شرعية مرة اخرى . ولان الشرطة كانت تمنعها ، فانها اعادت تنظيم نفسها دوماً تحت اسماء جديدة ، فحافظت على نفسها طيلة حكم لوي فيليب ، وحتى الانتفاضة الطافرة في شباط ١٨٤٨ . كان اسم الرابطة الديمقراطية الأساسية « جمعية أصدقاء الشعب » ، وهو اسم يذكّر بعنوان جريدة مارا الشهيرة « صديق الشعب » . وكان هناك أيضاً

« جمعية حقوق الانسان » وأخيراً « جمعية الأمر » . وقد اعتبر لامارتين هذه العصب الكفاحية ضد الملكية الرأسمالية « تنظيمات ماسونية ديموقراطية » .

كان بلانكي اقوى شخصية بين الديموقراطيين الثوريين زمن لوي فيليب . وبلانكي هو قائد مجموعة من الانتفاضات في الثلاثينات . عندما وقف عام ١٨٣٦ أمام المحكمة ، سأله القاضي حسب ماهو مألوف في التحقيق عن وظيفته ، فاجاب : « بروليتاري » ، وحين أكد القاضي ان هذا ليس وظيفة ، قال بلانكي : « ماذا ؟ هذا ليس وظيفة ؟ انه وظيفة ٣٠ مليون فرنسي يعيشون من عملهم ويحرمون من حقوقهم السياسية » . نستشف من هذا الجواب انبلانكي كان من المدرسة القديمة للديموقراطية وان البروليتاريين يمثلون تسعة اعشار الشعب الفرنسي ، وليسوا فقط قلة من عمال الصناعة . ان مفهوم بلانكي للبروليتاري هو مفهوم العصر القديم ، ففي الجمهورية الرومانية كان البروليتاري هو المواطن غير المالك ، الذي لا يتساوى حقه في الانتخاب مع حق « الطبقات » المالكة . وقد سعى إلى توحيد وتسليح مايسمى بالكتلة الشعبية الكبرى من الشغيلة ، واعتبر الفلاحين والحرفيين وعمال الصناعة والأكاديميين الفقراء (وكان هو نفسه واحدا منهم) من البروليتاريا .

بدت حكومة لوي فيليب وكأنها تقدم فرصا مثالية لنجاح اية انتفاضة ، لان تسعين بالمائة من الشعب كانوا يرفضون النظام السائد ، في حين لم يكن يوسع الحكومة الاعتماد على الجيش ، اذا مابلغ الصراع مرحلة جذبية . لم يعتبر أحد حكومة لوي فيليب شرعية ، ولم يقر أحد

للملك ولوزرائه بأي حق اختلافي في السيطرة على فرنسا . فقد خدع الملك مقاتلي تموز ووصل إلى العرش ، وكان الجميع يتظنون ان تكسبه الموجة القادمة للثورة . في ظروف كهذه ، من الطبيعي ان يسعى بلانكي وأصدقائه للقيام بثورة . بيد ان لوي فيليب صمد طيلة ثمانية عشر عاماً لسبيين ، اولهما اخفاق عاومات الثورة التي قام بها الديموقراطيون في الثلاثينات . كانت الفئات البرجوازية المتوسطة راضية في البدء عن النظام القائم ، لكنها أخذت تتخوف بعد حين مما سيأتي . ان ثورة جديدة ستضع بالتأكيد السلطة بين ايدي الجمهوريين ، مما قد يعيد ارباب ١٧٩٣ ، مقترنا بتجارب شيوعية من النمط البافوي . لذا تذبذبت الفئات المتوسطة بين ملك المصرفين لوي فيليب وبين الجمهورية الحمراء (كان الملك بالنسبة لها اهون الشرين) . بعد ثورة تموز ، اعيد في فرنسا تأسيس الحرس الوطني ، الذي تشكل في باريس والأقاليم من الفئات المتوسطة المالكة ، ومن التجار الصغار الخ . هؤلاء الحرس كانوا جنودا متطوعين للنظام ، واريدهم ان يدفعوا ببنادقهم عن الملوء والملكية البرجوازية .

لم يمنح نظام لوي فيليب غالبية هؤلاء الحرس حق الاقتراع ، ومع ذلك فقد اطلقوا النار في الثلاثينات على الجمهوريين الثائرين في باريس ، فكان سلوكهم نموذجاً احتلى به الجيش النظامي . مع مطلع عام ١٨٤٠ بلغ غضب الطبقة المتوسطة على سياسة الحكومة وخجلها منها حدا جعلها تفضل أي تغيير على استمرار نظام فيليب - جيزو . من جهة أخرى ، تطور الوعي السياسي لجماهير العمال منذ ١٨٣٠ ببطء شديد ، في حين لم يتطور وعي الفلاحين أبداً . وقد ترك شعب باريس رأس المال يستغله عام ١٨٣٠ من أجل تحقيق أهدافه ، كما حدث اضراب

ليون دون أي خطة سياسية . لقد كان من الضروري بذل جهد هائل ، قبل ان تستطيع المنظمات الديمقراطية الواعية استقطاب الجماهير الشعبية العريضة . إلى ذلك ، كانت اليونان برتية كمرض شعبي عقبة جدية في وجه تقدم الجمهورية الديمقراطية. حين ضحت في عام ١٨٣٢ قلة صغيرة من الجمهوريين الثائرين بنفسها دون جدوى في شوارع باريس ، قال أحد المراقبين المطلعين : ان جماهير العمال كانوا سيسرعون إلى مساعدة الثائرين ، لو انهم هتفوا « عاش القيصر » بدلا من « عاشت الجمهورية » . ان امال الجماهير الشعبية الفرنسية التصقت بعد موت نابليون بأفراد اخرين من أسرته .



الاشتراكية المبكرة

اقرن المعتد الديموقراطي للعمال الفرنسيين منذ ١٨٣٠ بصورة متزايد مع امال معينة باقلااب اجتماعي ، يصاحب الثورة السياسية . رأينا كيف أقامت تقاليد بابوف وبوناروتي رابطة بين الجمهورية الشعبية ونوع من شيوعية بدائية . كان العامل الراديكالي يرغب في الحق العام بالعمل ، وفي ازالة الازمات القاسية وفترات البطالة والجوع للمصالحين لها ، والتي قطعت بين حين وآخر التهوض الرأسمالي . لقد هربت البروليتاريا من انعدام المساواة في الحياة اليومية إلى الحلم بعالم تسوده مساواة كاملة بين سائر البشر في المتع والملكية .

عرفت اوروبا منذ القرن السادس عشر عدليدا من المنظومات الفلسفية ، التي ترفض الملكية الخاصة ، و تحل محلها تنظيميا آخر للمجتمع . في فترة الانعطاف من القرن الثامن عشر إلى القرن التاسع عشر، تعاضد اهتمام الرأي العام بالقضايا الاجتماعية وبالنقد الاجتماعي . فقد احس البشر انفسهم مسحوبين إلى داخل زوبعة الانقلاب التقني الحديث، ورأوا الانحلال المتواصل لاشكال الاقتصاد والحياة القديمة، ورغبوا في ايجاد وسيلة لتخليص الانسانية من شرور الرأسمالية . هؤلاء النقاد الفلسفيون للملكية لم يكن يربطهم عموما أي رابط بالسياسة ،

ودعوا إلى الاشتراكية والشيوعية وكأنهما دين جديد تقريباً أو نمط جديد لمن الحياة ، وأملوا أن يعتنق البشر العالم الجديدة بعيداً عن السياسة . أو أن هؤلاء الاشتراكيين النظريين أسسوا منشآت نموذجية ، ليقلّموا براهين عملية على صحة تعاليمهم .

شكل اتباع الاشتراكية الفلسفية مجموعات وأسسوا نوادي تناقش أفكارهم ، وتدرس إقامة مؤسسات عملية من النوع الذي تحدثنا عنه . والحقيقة أنه وجدت في فرنسا لوي فيليب اتحادات لاتباع الاشتراكيين القنماء سان سيمون وفورييه ، ثم انضم اليهم اتباع تعاليم جديدة لكاييه وبيرودون ، ومجموعات اشتراكيين متلينين . . . الخ . لم تترص السلطات الفرنسية على الاشتغال النظري بالاشتراكية والشيوعية إلا في حالات نادرة ، فقد كان لوقع كلمة « الاشتراكية » في أذان البشر من سائر البلدان رنين بائس قبل ١٨٤٨ ، لأن كل واحد كان يسمي نفسه اشتراكياً ، متى اتخذ موقفاً نقلياً من مسألة ما ، بغض النظر عن مدلول هذا الموقف ومحتواه بالنسبة للقضية الاجتماعية . أما مفهوم الشيوعية ، فكان مزعجاً إلى حد ما ، لأنه فهم كمحاولة لفرض مساواة جنسية على البشر . ومع ذلك ، فإن شيوعياً فلسفياً وغير سياسي لم يكن يخشى أن يتعرض في أوروبا آنذاك لمتاعب مع الشرطة . وحتى الرقابة الألمانية المتشددة في زمن مترنيخ كانت تسمح بالنشرات الشيوعية ، خاصة وأنها كانت تنتقد البرجوازية الرأسمالية ، التي رأت الليبروقراطية الاقطاعية فيها عدوها الأساسي . كانت الديموقراطية دون غيرها تثير انذاك المخاوف ، أما الشيوعية والاشتراكية فلم تعتبراً خطيرتين بأي حال من الأحوال . لقد كان الحكام يعتقدون

مبدأ يقول : « لا ينفع ضد الديموقراطيين سوى الجنود » ، وكانوا يحرمون الاشتراكيين من شرف كهذا .

هذا الأمر كان يختلف بالطبع ، حين يعتقد ديموقراطي ثوري واع بضرورة تحويل اشتراكي لعلاقات الملكية . اقترنت الديموقراطية في عهد لوي فيليب بهذا القدر أو ذاك بأفكار اشتراكية ، رغم الخلافات بين الديموقراطيين الفرنسيين حول نمط النظام الجديد المقبل في المجتمع ، وهي خلافات كان عددها بعدد العصب والزمير الاشتراكية والشيوعية المتقاتلة والمتصارعة . في ذلك الوقت ، وجدت في فرنسا النوادي الفلسفية للاشتراكيين والشيوعيين ، إلى جانب الاتحادات السياسية للديموقراطيين ، مثلما توجد في أوروبا المعاصرة منظمات المفكرين الماسونيين ونوادي العمال الرياضية والثقافية إلى جانب الأحزاب السياسية للاشتراكيين الديموقراطيين والشيوعيين . وكانت الجمعيات الاشتراكية والاتحادات الديموقراطية تتقاطع في جوانب كثيرة ، وانتمى عدد كبير من الأشخاص في وقت واحد إلى هذين النوعين من المنظمات . أما الأفكار ، فكان يتم تبادلها بالاتجاهين . لكنه يجب على كل حال التفريق بين الديموقراطية السياسية من جهة وبين الاشتراكية والشيوعية ، اللتان لم تكونا بعد سياسيتين بالضرورة ، من جهة أخرى .

تكونت في فرنسا ، بعد اخفاق الانتفاضات الجمهورية في الثلاثينات ، فئة أخرى من الديموقراطيين ، تتفق مع بلانكي في نظرتها إلى العالم وفي اهدافها وتدعو في الوقت نفسه إلى تأكيد أكثر حذرا في الظروف التي كانت سائدة . هذه المدرسة من الديموقراطيين ، أرادت في البدء تجنب الانتفاضات المسلحة غير الناجحة ، والعمل

قدر الامكان في اطار القوانين، ونشر تحريضها في الصحف والاجتماعات، والوصول إلى البرلمان . لقد سعت إلى خلق الأرضية المناسبة لنجاح الثورة من خلال دعاية جمهورية وديموقراطية بارعة . وكان قائد الديموقراطيين الفرنسيين ممن عملوا بوسائل مشروعة في البلد ، هو ليدرو رولان ، الخطيب والمحرض البارز ، الذي وجد دائرة انتخابية بلغ تدمير برجوازيته من لوي فيليب حدا دفعها إلى ابعاله . هو الجمهوري الأحمر ، إلى البرلمان . اسس حزب ليدرو رولان في باريس جريدة « الاصلاح »، التي لم تلبث أن اكتسبت شهرة كبيرة ومسموعة طيبة كصحيفة تعبر عن مواقف اليسار الأقصى : واعتبرت في اوروبا بأصرها الجريدة المركزية للديموقراطية .

كان لوي بلان هو أكثر اصداقاء ومساعدتي ليدرو رولان أهمية، فقد جسد في شخصه الارتباط بين الديموقراطية والاشتراكية ، وواصل بنجاح تقاليد بابوف . فهم لوي بلان عصره وادرك الأهمية المركزية للصناعة الحديثة والبروليتاريا الصناعية وكان هدفه النهائي إقامة الجمهورية الشعبية ، المؤسسة على حق الاقتراع العام ، والمجتمع الاشتراكي الذي يلغي الملكية الرأسمالية . أما المشكلة الأساسية بالنسبة له ، فكانت إقامة جسر بين الحاضر النعيم والمستقبل المثالي . وقد لخص التاكليك السيامي الصحيح بالفكرة التالية : والدعاية بكل الوسائل لحق الاقتراع العام وللجمهورية ، والانتقال في اللحظة المناسبة من التحريض السلمي إلى الثورة الظافرة . وكانت القضية الأكثر صعوبة في نظره هي بناء جسر يفضي من الرأسمالية إلى الاشتراكية .

وضع بلان في مركز تعاليمه الاجتماعية نظرية التعاونيات ، ورأى ان على العمال اقامة تعاونيات حرة تمنحها الدولة رأس المال اللازم لعملها ، اذا لم تستطع الحصول عليه من مصدر آخر . هذه التعاونيات مستطوره فيما بعد لتتفوق على الرأسماليين وتزيحهم شيئاً فشيئاً ، وتضع يدها بهذه الطريقة على الاشتراكية. لكن مثل هذا الانتصار للتعاونيات العمالية لن يكون ممكناً على كل حال ، ما لم يسيطر العمال على الدولة ويستعملوها لخدمة اغراضهم. من هنا تعتبر الجمهورية الديمقراطية شرطاً لاغنى عنه للاشتراكية .

حظيت فكرة التعاون بشعبية حقيقية بين العمال في ذلك الوقت . أما النجاح الكبير الذي احرزته افكار لوي بلان ، فيفسر بقدرته على ايجاد صياغات واضحة لما كان يعمل في نفوس الكتلة الشعبية الكبرى . ان التوافق مع التيار الشعبي البروليتاري السائد هو الذي منح نظام بلان قوته وضعفه في ان معا . والحال ، ان التعاونيات تمثل اداة للتقدم الاجتماعي ، وقد فرضت تعاونيات المستهلكين نفسها في ايامنا في سائر البلدان المتحضرة ، كما احرزت التعاونيات الانتاجية للشغيلة نجاحات هامة بدورها ، الا ان الاعتقاد بان التعاونيات الانتاجية ستقهر الرأسمالية هو محض وهم لن يدعمه في أيامنا أي عامل ، حتى لو كان عضواً في تعاونية .

لاقت فكرة التعاون كوسيلة للتغلب على رأس المال الخاص ، شعبية لدى العمال الاوروبيين ، سواء قبل ١٨٤٨ أم بالنسبة للأجيال اللاحقة . من السهولة بمكان ايجاد السبب في ذلك : ان عمال ذلك الوقت ، المتحذرين من الفلاحين أو من معلمي الحرف ، كانوا خاضعين للتقاليد البرجوازية

الصغيرة . صحيح أنهم كانوا قد ادرکوا ان المصنع الرأسمالي الحديث لايفي بتلميز الالات ، وبالعودة إلى العصر القديم الطيب ، وادرکوا ان المعلم الصغير الفرد لا يستطيع منافسة الصناعي الحديث ، إلا انهم التصقوا بأخر أمل للانقاذ ، وهو ان مايحجز عنه معلم حرفي واحد قد ينجزه معلمو الحرف مجتمعين ، فاذا ما انضموا بمعضهم إلى بعض وساعدتهم الدولة ، فانهم سيستردون اعتبار ومردود العمل اليدوي الشريف . نظرا لان الجماهير الشعبية الديمقراطية كانت تعيش أوهاما كهنه ، ولم تتأقلم مع حماية المنشأة الكبرى المركزية ، العاملة وفق اسس التكتيك الحديث ، فان أي نظري كان يبعد نجاحا ، متى ارضى هذا المزاج الجماهيري . وتشير رسالة طريقة لانجلز الشاب كتبها عام ١٨٤٦ الى مدى قابلية الصناع والمعلمين الحرفيين الالمان في باريس لتلقي افكار كهنه . ان الافكار التعاونية ، التي يسخر منها انجلز ، انتشرت بين الصناع الحرفيين في باريس على يد اشتراكي الماني اسمه جرون . كان جرون ينشر نظريات معينة لبرودون ، ولكن بطريقة مشوهة ومفعمة بسوء الفهم . انه لم يقل ما اراده برودون او بلان ، بل عكس الطريقة التي ارتسمت بها خطط الاصلاح الاجتماعي في رؤوس العمال البسطاء .

يروي انجلز ان برون كان يرى تأسيس تعاونية عمالية في البلد ، تفتح علة ورش ومنشآت بلخبرات اعضائها « ومتى ازداد رأس مال الجمعية بلخول اعضاء جدد اليها ، او بزيادة ملخبرات متبسيها القلماء ، فانها تقيم ورشا ومصانع جديدة وهكذا دواليك ، الى ان تجد البروليتاريا بأسرها عملا ، ويتم شراء كل القوى المنتجة الموجودة في البلاد ، وتفقد الراسمیل البرجوازية قدرتها على

الأشراف على العمل و جني الربح . . . إلى ان يلغي رأس المال عن طريق اقامة هيئة يختفي منها نظام الفائدة . . . ليس في رؤوس هؤلاء الناس سوى هم واحد هو شراء فرنسا في البداية ، ثم العالم بأسره فيما بعد بمخبرات بروليتارية ، شريطة ان يستغني البروليتاريون عن ارباح وفوائد رساميلهم . هل سبق لاحد ان وضع خطة أكثر بساطة من هذه ؟ . . . والمصيبة ان الفتيان الأغنياء هنا ، أي العمال الألمان ، يؤمنون بهذه السخافات . هؤلاء الذين لا يملكون ستة قروش في جيوبهم كي يذهبوا في الأمامي إلى اماكن احتساء النبيذ ، يريدون شراء فرنسا الجميلة بأسرها بمخدراتهم . اليس روتشيلد واشباهه فاشلين حقيقيين إلى جانب هؤلاء المضاربين العظام ؟ .

نجح مؤلف بلان الشعبي حول « تنظيم العمل » نجاحا استثنائياً بالنسبة لعصره ، فطبع خمس مرات في باريس بين ١٨٣٩ و ١٨٤٧ ، وبيع من الطبعة الأخيرة ستة الاف نسخة في اسابيع قليلة . تبنى حزب ليدرو رولان الأفكار الأساسية لبلان ، ووعده العمال بتنظيم أفضل للعمل ، ان هو زال السلطة . وكان قد اتضح في الحملة التحريضية الكبرى من أجل الاصلاح الانتخابي عام ١٨٤٧ ان الحزب الديمقراطي نفوذا كبيرا ليس فقط في اوساط العمال ، بل وبين الفلاحين وسكان المدن الصغرى في الأقاليم . فقد نظم ليدرو رولان وأصدقائه اجتماعات جماهيرية في المدن الصغيرة حظيت بنجاح كبير . وكان الحزب على حق ، عندما تفادى عزل عمال باريس عن الفلاحين والحرفيين في الأقاليم ، فلم يسمح للتحريض باستخدام صياغات تفرد الفلاحين أو تخيفهم .

مع تقديرنا لكل هذا ، يجب أن نعرف ان تحريض الديموقراطية الفرنسية قبل ثورة ١٨٤٨ كان غامضاً وعاطفياً إلى ابعد حد .
لقد حرص الخطباء الديموقراطيون على تمجيد العمال ، وعلى ابراز اصالتهم واستعدادهم للتضحية ، ورسوموا بالوان محزنة يؤسهم ، كما اطنبوا في اظهار قابليتهم للدفاع عن الشعب الفقير . لكنه كان من الصعب ان نفهم من خطب ليدرو رولان وأصدقائه ما ينوي الحزب عمله حقاً ، اذا ما استولى على السلطة ، يساعد « عماله الأجراء المخلصين » .
لقد كان بإمكانه ، من الناحية الموضوعية ، طرح برنامج عمالي يحافظ على المصالح العادلة للفلاحين والطبقة الوسطى ، الا انه لم يكن يملك نظرة صحيحة إلى الشروط الاقتصادية للعصر . في الاربعينات . كان الحزب يسمى نفسه « اشتراكيا — ديموقراطياً »
ليعبر عن الأهمية التي يوليها للمسألة الاجتماعية ، وليؤكد طموحه نحو الديموقراطية السياسية . هكذا ظهرت هذه التسمية للمرة الاولى في أوساط الرأي العام السيامي الواسع .

ديمقراطية اجتماعية أم ديمقراطية برجوازية ؟

وجدت في فرنسا لوي فيليب الأحزاب التالية : حزب الارستقراطية
الاقطاعية التي تطلعت إلى عودة الفرع البوربوني الشرعي المطرود ،
احزاب البرجوازية المالكة المختلفة ، المتألفة مع حكومة لوي فيليب
والمنقسمة إلى مؤيد ومعارض لنظام جيزو ، واخيرا حزب الجماهير
الشعبية الفقيرة من انصار الجمهورية الديمقراطية . هذا التقسيم لا يأخذ
البونابرتية بعين الاعتبار ، لانها لم تكن حزبا منظما ، بل مزاجا شعبيا
عاما . ومع ذلك فقد كان ثمة حزب آخر احتل موقعه بين المعارضة
البرجوازية الموالية للمستور وللديموقراطيين الجمهوريين هو حزب
الجمهوريين البرجوازيين .

كانت الصحيفة المركزية للجمهوريين البرجوازيين هي جريدة
« ناسيونال » الباريسية ، التي يرأس تحريرها ماراست . لم ينتم الكاتب
والسياسي المعارض البارز لا مارتين إلى مجموعة الناسيونال ، لكنه
التقى مع وجهات نظرها حول القضايا السياسية الرئيسية . لئن
كان الديموقراطيون الأقحاح يرون مثلهم الأعلى في حزب الجبل أيام
الثورة الفرنسية الكبرى ، فان لا مارتين و « الناسيونال » كانا يرفضان
كل ما يذكر بالعاقبة وباساليب ١٧٩٣ ، ويحتلّيان بالجبرونديين .

وقد وضع لامارتين كتابا اسماه « تاريخ الجيرونديين » اورد فيه انتقادا هاما لتكتيك الأغلبية البرجوازية الجمهورية في الجمعية الوطنية الفرنسية من عام ١٧٨٩ إلى ١٧٩١ . حسب رأيه ، ارتكبت البرجوازية الليبرالية غلطة اساسية في مطلع الثورة ، عندما اكتفت بتقييد الملكية دستوريا ، ولم تعلن فورا وبطريقة حاسمة الجمهورية الفرنسية . إن اعلان الجمهورية كان سينشئها بفضل القانون والنظام وليس باساليب الانتفاضة والارهاب ، وسيغنيها عن اعدام الملك ، ويمكنها من تفادي الحرب مع الخارج ، أو من خوضها بطريقة مختلفة تماما عن الطريقة التي حدثت بالفعل . عندئذ ما كان العاشر من اب ١٧٩٢ ليحدث على الإطلاق ولما اصيبت الجماهير الشعبية الفقيرة بخيبة أمل ادت في النهاية إلى سقوط الجيرونديين وسيطرة الرعب .

كان نقد لا مارتين صائبا . وبنفس القدر كانت النظرية التي تبنتها الناسيونال حول ماضي ومستقبل فرنسا السياسي مفهومة تماما من وجهة نظر البرجوازية المالكة . ان الربط بين مصالح البرجوازية وبقايا الملكية والاقطاعية ما كان ليقوي البرجوازية ، بل يضعفها . وقد اثارت الأنظمة الملكية بطرقها البالية الخيبة والمرارة لدى الجماهير الشعبية ، وهددت استقرار نظام الدولة ، وهيأت للثورات ، وجلبت الخطر على المجتمع البرجوازي . لخوفها من الجمهورية ، جاءت البرجوازية الفرنسية عام ١٨٣٠ بلوي فيليب ليكون ملكا ، لكنها عاشت في حكمه خيبة مريرة . أما البوربون من الفرع القديم فكانوا غير عثمانيين ، ثم من يدري كيف كانت ستنتهي مغامرة نابليونية جديدة ؟ . ان الخيار

الوحيد الذي بقي للفتات المالكة والمتعلمة كان المطالبة العائنة والصريحة بالجمهورية .

بقدر ما تكون قاعدة نظام الدولة القائمة عريضة، تكون الدولة قوية. عندما لا ينصب التحريض البروليتاري على ملك أو مجموعة ارسطراطية أو وزارة رجعية ، بل يوجه إلى المجتمع البرجوازي ذاته ودون أي تقنيع ، فان خطر الثورة يكون أقل . لم تكن الفئة العليا الفنية في فرنسا قد استطاعت بعد اتخاذ قرار بتبني الواقعية التالية : «إذا ما جاءت الجمهورية ، فان حق الاقتراع العام سيأتي معها . وبما انه يوجد فقراء أكثر مما يوجد اغنياء ، والبرلمان كلي القدرة في النظام الجمهوري ، فان السيطرة على الدولة تستقط في أيدي الجماهير الخائفة ، التي لن تقبل اطلاقاً باصلاحات سياسية ، بل ستطرح القضية الاجتماعية بكل ذيولها ونتائجها المفزعة» . لهذه الأسباب اعتقدت ان من الأفضل لها الاعتماد على سلطات معينة وموروثة للدولة ، ، والإبقاء على ملكية دستورية وحق اقتراع مقيد ، دون التورط في التجربة الخطرة للجمهورية.

بهذه الحسابات ، بقيت الأغلبية الساحقة من البرجوازية المالكة الفرنسية في اطلر معارضة تبير الدستورية والملكية . كان حزب الناسيونال مكوناً بشكل عام من المثقفين ورجال الأعمال الصغار اللذين ارادوا الحصول على حق الاقتراع العام ، وانتظروا من الجمهورية سياسة ضريبية أفضل . . . الخ . لم يكن لحزب الناسيونال في أوقات الهدوء أية أهمية خاصة ، رغم الاحترام الذي حظيت به الجريدة الممتازة ، لا سيما وان الفتات الأساسية من رأس المال أو من العمال لم تنتم إلى اتجاهه . لكنه كان بوسع الحزب ان يكتسب أهمية استثنائية

في ظرف ثوري ، وان يبرز بوصفه اليسار الأقصى لسائر المدافعين عن الملكية الخاصة . وعندئذ يمكن ان تتجمع حوله ووراء دريشته القنات المالكة بأسرها لامتصاص هجوم الجماهير الراديكالية .

دخل حزب الناسيونال عام ١٨٤٧ في نزاع عنيف مع جماعة الريفورم . اطلق انصار الناسيونال على انفسهم لقب « ديموقراطيين » وادعوا انهم الديموقراطيون « الحقيقيون » و « ممثلو الديموقراطية المنظمة والمستتيرة » ، في حين يتجمع حول الريفورم « الديماغوجيون و « الديموقراطيون المتطرفون » فقط . هذا النزاع بين الجريدتين الجمهوريتين في باريس ذو أهمية تاريخية استثنائية ، فقد بدأ به ، وعلى صعيد اوروبي . الافتراق بين الديموقراطية الليبرالية - البرجوازية وبين الديموقراطية القديمة للشعب الفقير . تمحور الصراع بين الجريدتين وحزبيهما حول موضوعين اساسيين: التاكثك والمسألة الاجتماعية . كانت الريفورم ترفض في صراعها ضد الحكومة التحالف مع المعارضة الملكية أو مهادنتها ، أما جماعة الناسيونال فقد حاولت الاعتماد قدر الامكان على تيير . إلى ذلك تبنت الناسيونال دون قيد أو شرط فكرة الحفاظ على الملكية الخاصة ، في حين تعاطفت الريفورم مع المطامح الاشتراكية الحديثة ، دون ان تلزم نفسها بها كثيرا . كتبت الناسيونال في نهاية ١٨٤٧ مقالة موجهة ضد الريفورم تقول فيها : « نتحدثون عن مطامح ونظريات ومنظومات غامضة تنشأ في الشعب . وتقوموننا لاننا نهاجم هذه المطامح ، ولنسبها بصراحة ودون لف أو دوران الشيوعية . حسنا ، لماذا لاتعلنون مواقفكم مباشرة ، لنعرف ماذا كنتم مع الشيوعية أو ضدها ؟ نحن نعلن بصوت مرتفع : لاشيء يجمعنا بالشيوعية وبالشيوعيين الذين يتكبرون للملكية والاسرة والوطن .

وعندما يأتي يوم التزال ، فاننا لن نقاتل مع هذه المطامح بل ضدها . . .
انتم تعتقدون ان الشعب سيكون عندئذ معكم . ان الشعب لن يتخل عن
الملكية القليلة التي حصل عليها بعرق جبينه . كما انه لن يتخل عن
الأسرة والوطن . . . وتعتقدون ان الشعب لن يأبه اذا كانت النمسا
ستخضعنا لطغيانها ، أو اذا قتت القوى الأوروبية فرنسا . . .
كانوا يتحدثون في فرنسا عن الشيوعية ، فانهم ما كانوا يقصدون
نظريات الكاثنيين الألمانين الشابين ماركس وانجلز ، بل المنظومات
البدائية القديمة لبابوف وكايبه . ولقد كان من السهل الحجاج ضد هذه
النظريات الطفولية حول المساواة العامة والتوزيع العام . كما كان
يختفي وراء هذا الحجاج كره أصيل لاي تغيير اجتماعي جدي . بهذا
المعنى اجابت الريفورم : « لسا شيوعيين . فالشيوعية تتجاهل قوانين
الانتاج ، ولا تأبه لانتاج كفاية للمجتمع . لكن المقترحات الاقتصادية
للشيوعيين اقرب البنا من مقترحات الناسيونال ، التي تقبل دون تحفظ
الاقتصاد البرجوازي الراهن . اننا سنستمر في الدفاع عن الشيوعيين
ضد الشرطة والناسيونال ، لاننا نعرف بحقهم في المناقشة ، ونرى
ان العقائد المنطلقة من العمال انفسهم تستحق الاهتمام دوماً » .

في مجريات هذا الحجاج بين الحزبين الجمهوريين حدث أيضاً
حوار حول التناقض والصراع الطبقيين . اكد جارنييه باجيه من اتجاه
الناسيونال « ان التناقض بين البرجوازيين والعمال ليس موجودا على
الأطلاق : ليس في فرنسا سوى فرنسيين متساوين ، والتناقض الطبقي ما
هو الا اختراع خبيث لرئيس الوزراء جيزو ، هدفه الوقية بين الشعب
الفرنسي » . عندما لقي باجيه هذه الخطبة عام ١٨٤٧ ، لم يكن يعرف
على الأرجح أي شيء عن وجود كارل ماركس ، ولهذا لم يستطع

اتهماه ، كما يتهمونه اليوم ، باختراع الصراع الطبقي الخيبي للهييج البروليتاريا .

كان سائر المنظرين السياسيين الجديين للبرجوازية الفرنسية ، الذين تعلموا من الثورة الكبرى والتطورات التالية لها ، واضحين في القضية الطبقة . هؤلاء الرجال ، الذين دافعوا صراحة عن سيطرة البرجوازية المالكة ، امتلكوا تضهما كاملاً للقضية الطبقة ، شأنهم شأن خصومهم الاشتراكيين والديموقراطيين . وليس من قبيل المصادفة ان رجال الدولة المحافظين والرجعيين من أمثال مترنيخ وبسمارك عالجوا في القرن التاسع عشر القضية الطبقة بوضوح وبطريقة صابغة ، بينما لم تر الليبرالية اليسارية فيها سوى التشويش الاجتماعي . ان « الديموقراطية » البرجوازية — الليبرالية لم توجد الا بفضل انكارها للاختلاف الجوهرى بين العمال والبرجوازية المالكة ، وللاختلاف الجوهرى بين الرأسماليين والعمال . لهذا السبب ، تفهم السيامي البرجوازي المحافظ والباحث التاريخي جزو الصراع الطبقي أكثر من جماعة الناسيونال .

لاستطيع أحد احتكار اسم حزب سيامي لنفسه . ويقدر ما وجدت في مجريات القرن الأخير اتجاهات مختلفة للاشتراكية ، بقدر ما كان لقب « ديموقراطي » بلوره مشاعا يستخلمه من يشاء . هكذا كان من حق الجناح الجمهورى اليسارى للبرجوازية الفرنسية ان يسمي نفسه « ديموقراطيا » . لكن دوائر واسعة في أوروبا اعتبرت ادعاء الناسيونال الديموقراطي نوعا من التبجح . وقد طلب ليلور رولان علنا من اتجاه الناسيونال الخول أمام محكمة ديموقراطية يتكون نصف اعضائها من

أصلقاء الريفورم والنصف الآخر من أصلقاء الناسونال ، لتقرر أي الاتجاهين يمارس سياسة ديموقراطية صحيحة .

تلخّلت جريدة « اللويته بروكسلر تساتونج » ، جريدة الديموقراطيين الثوريين الألمان في الخارج ، في النزاع وكتبت مايلي :
« في رفضها للناسيونال ، تصدر الريفورم حكما كانت قد أصبرته منذ وقت طويل الديموقراطية الألمانية والانجليزية والبلجيكية ، بل كل الديموقراطيات غير الفرنسية » . ان ديموقراطي الاتجاه القديم ، ممثلي الشعب الفقير في كفاحه ضد الارستقراطية ورأس المال ، لم يعترفوا قبل انفجار ثورة ١٨٤٨ بالجناح اليساري للبرالية البرجوازية كقوة ديموقراطية . إلى هذه الدرجة كان تصور الديموقراطية الثورية من طراز ١٧٩٣ حياً في الأذهان .

• • •

الشارتيون في إنجلترا

بينما شهدت الديمقراطية الفرنسية اندفاعاً جباراً في ظل حكومة لوي فيليب ، وتوقعت ثورة مقبلة ظافرة ، تكون في إنجلترا أيضاً حزب ديمقراطي جماهيري هو حزب الشارتيين ، الذي كسب نفوذاً متعاضداً بين العمال منذ ١٨٣٧ ، وغداً بعد حين حركة تضم الملايين . كانت إنجلترا أكثر بلدان العالم تطوراً على الصعيد الاقتصادي ، بعد أن شهدت منذ ١٧٦٠ الثورة الصناعية العظمى ، التي انجبت لأول مرة الصناعة الآلية الحديثة وبروليتاريا الصناعات الكبرى . بقي تاريخ الديمقراطية الانجليزية سليماً طيلة القرنين ١٧٦٠ و ١٨٦٠ ، حيث خضعت الجماهير العاملة في المدينة والريف لشقاء فظيع ، وحدثت انفجارات اجتماعية باعثها تلمر الجماهير من النظام السياسي والاجتماعي القائم . أثر مثال الثورة الفرنسية العظمى على إنجلترا ، وقوى المعارضة ضد الوضع السائد بين العمال والمتعلمين . فأطلقت شخصيات بارزة ومجموعات كاملة نداءات تطالب بالإصلاح الديمقراطي الجذري ، لكن صرخاتها بقيت دون جدوى . بقيت السلطة السياسية في أيدي الفئة البرجوازية العليا وأصدقائها الأرستقراطيين قوية ومتماصكة طيلة هذا القرن ، وظل نظام الدولة

السائد يمتأى عن أي تهديد جنلي ، رغم الاضطراب بين الجماهير والصدامات المتفرقة .

ليس صحيحاً ان بلدا ما يصبح ناضجاً للثورة قبل غيره ، بمجرد ان يحقق تقدماً أكبر على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي . ان الانقلاب في النظام السيامي لا يأتي ، لان بلداً ما حقق ما تقدماً اقتصادياً واجتماعياً كبيراً ، بل لأنه ينشأ تناقض عميق بين النظام السيامي والقوى الاجتماعية الناهضة . وعلى سبيل المثال ، فقد كانت البرجوازية الفرنسية تمسك بزمam القيادة الاقتصادية منذ حكومة لويس الرابع عشر ، ومع ذلك فقد قبلت طيلة قرن كامل بالوصاية السياسية للارستقراطية المتخلفة . هذا التناقض بين التنظيم السيامي والاجتماعي لفرنسا بلغ درجة من النضج وجدت حلها في ثورة ١٧٨٩ . أما في اميركا ، فقد تكونت في الولايات الثلاث عشرة أمة برجوازية جلييلة ونشطة ، لكنها وجدت نفسها مكبوحة في كل خطوة تقوم بها على يد حكومة خارجية تختطف عنها في المصالح . هنا أيضاً ، مزقت الثورة هذه الرابطة التي لم تعد مقبولة أو محتملة .

كانت الهيمنة السياسية للبرجوازية المالكة قد توطدت بقوة في انجلترا منذ ثورة ١٦٨٨ الناجحة . لقد انتهى التناقض بين النبلاء الاقطاعيين والملكية من جهة ، وبين البرجوازية الرأسمالية من جهة اخرى ، وهو تناقض كان يزعزع دول القارة . و التهمت الارستقراطية بالبرجوازية التحاماً وثيقاً ، فاشترك النبلاء بالمشايخ الاقتصادية للبرجوازية ، وقادوا احزابها السياسية ، وجلسوا بمعنى ما فوق قمة المجتمع البرجوازي . لهذا السبب لم يكن بوسع حركة ديموقراطية شعبية

التوجه بعد ١٦٨٨ ضد الملك أو ضد الارستقراطية فقط . وكان كل انسان يعلم ان استقالة الملك الحاكم أو استقالة مجلس اللوردات الارستقراطي لن تغير الأوضاع القائمة تغييرا جذبياً ، لان قوة الحياة السياسية الانجليزية كمنت في مجلس النواب ، الذي ضم بين صفوفه كثيرا من الارستقراطيين ، واعتبر ، كهينة ، ممثلا لمصالح البرجوازية المالكة . ان الانقلاب السياسي في إنجلترا كان سيستهدف حتماً المجتمع البرجوازي ذاته ، وليس ملكا غير محبوب او امتيازات النبلاء أو وزيراً رجعيّاً .

في القرن الفاصل بين ١٧٦٠ و ١٨٦٠ ، كانت البرجوازية الانجليزية هي القوة المجدسة للتقدم الاجتماعي والتقني . ومهما كان رؤس الجماهير كبيراً ، فان المرء كان يرى كل عام المصانع وهي تفتتح والمساكن الجديدة وهي تبنى ، والتجارة الخارجية وهي تزداد . واذا كانت ازمة ماقده قطعت لفترة من الوقت الازدهار الاقتصادي ، فإن مرحلة جديدة من النشاط كانت تعقبها مباشرة . وكانت المؤسسات السياسية متوافقة تمام التوافق مع التطور الاقتصادي ، بحيث يصبح أي خلل يحدث . ولعل خير مثال على التصحيح الاصلاح الانتخابي امام ١٨٣٢ ، الذي منح الصناعيين التفوذ السياسي الذي كانوا جديرين به بفعل مكنتهم الاقتصادية ، مع انه لم يمثل أي تقدم نحو الديمقراطية ، وابقى الكتلة الأساسية من الجماهير العاملة مبعلة عن الحقوق السياسية . وهكذا يصبح مفهوم أطرح الحزب الشارتي حق الاقتراع العام كهدف أكبر لتحريضه . تبنى الشارتيون فكرة اساسية كانت تنبئها الحركات المشابهة التي هزت فرنسا في تلك السنوات ، وهي ان أغلبية الشعب تتكون

من غير المالكين ، وان حق الاقتراع العام يعطي الشعب الفقير السلطة السياسية . فان هو وصل اليها بالانتخابات ، استخدمها للقيام بما هو ضروري على الصعيد الاجتماعي . ان حق الاقتراع العام كان الرافعة التي يتوقف عليها كل شيء ، وبما ان الأغلبية الساحقة من البرجوازية الأنجلزية رفضته ، وبقيت مصرّة بمناد على نظام الاقتراع الصادر عام ١٨٣٢ ، فان الشارتيّة كانت تمثل من حيث الجوهر مصالح البروليتاريا الصناعية .

احتضن الشارتيون في تحريضهم اليومي مطالب العمال تجاه البرجوازية ، فاشاروا إلى الأجور البائسة ، وإلى وقت العمل الطويل جداً ، وإلى الشروط المذلّة للعمل ، التي يكابدّها العمال الأنجليز ، وكشفوا تسلط الطبقة السائدة وارباحها ، مؤكّدين للجماهير ان كل شيء سيتغير ، بمجرد ان يحصل العمال على حق الاقتراع العام . اذا كنّا لا نستطيع ان نستعريء من الخطب التحريضية للشارتيين صورة المجتمع الجديد الذي سيبنى بعد الانتصار ، فلان هؤلاء مثلوا في مزاياهم ونواقصهم حزباً ديموقراطياً حقيقياً من النمط القديم ، أحل طيبة القلب وحب الشعب الفقير محل البرنامج الاقتصادي الواضح . بسبب غموض الوضع الذي كان مقرراً ان يعقب انتصار الشارتيين ، فان الصورة التي رسمت له اثارّت ذعر الصديق والعدو . كان الرأسماليون والفئات المتوسطة قانعين بان انتصار الشارتيّة سيكون شيئاً مشابهاً لاحتحام البرابرة للإمبراطورية الرومانية ، وسيجلب القوضى والنهب والقتل وانتزاع الملكية الكبرى والصغرى على ايدي عناصر متوحشة ومتفلتة من عقابها . هذه الطبقات رسمت صورة

للشارتية تشبه تقريباً ماكانت جريدة الناسيونال في باريس تصف به انتصار « الشيوعية » ، لاختافة بسطاء الناس .

من الخطورة بمكان بالنسبة لحزب ديموقراطي أو اشتراكي ان لايعرف الناس مايريد فعله ، أو ان تعتقد فئات شعبية كبيرة انه لن يحقق لها تنظيمًا اجتماعيًا أفضل للصناعة ، بل فوضى بربرية . عندما يقنع الانسان العادي نفسه ان الثورة ستدمر بيته وستحطم ادواته ، فان الثورة لا يمكن ان تنتصر ، لان الانقلاب الديموقراطي أو الاشتراكي لن يصطدم فقط بالمقاومة الضارية للفئات العليا ، بل كذلك بمقاومة مريرة لمجموع الطبقة الوسطى ، ولكل من لديه ما يدافع عنه في بيته واسرته . ان العدو الأكثر سوءا لاية حركة ديموقراطية أو اشتراكية هو العناصر البروليتارية الرثة المغامرة ، التي تتعلق باذيالها . ولا يقل خطورة عن ذلك التصور الغامض حول انهيار عام للعالم يرتبط بانتصار الثورة أو بانتصار حركة راديكالية .

كان المجتمع البرجوازي الانجليزي مصمما على الدفاع عن نفسه حتى النهاية ضد الشارتية . ولم يكن العمال الانجليز انذاك في مستوى المهمة الضخمة ، مهمة احلال نظام أفضل عمل النظام البرجوازي ، الذي لايزال في طور صعوده . لم يحقق الحزب الشارتي ، رغم تحريكه للملايين البشر من أجل الميثاق (الدستور الشعبي الذي يتضمن حق الاقتراع العام) أي تقدم ايجابي . أما خططه الاصلاحية ، فانها لم تتجاوز الاطار التعاوني الذي كان ألوفا في ذلك العصر . هكذا اسس رئيس الحزب اوكونور تعاونية زراعية كبيرة ، يشتري اعضاؤها الأرض من مدخراتها ، كي ينتقل اليها العمال العاطلون . بهذه الطريقة ارادت

الشارتية حرمان الصناعيين من جيش العاطلين الاحتياطي ، الذي كان وجوده سببا في ضغط الأجور . وفي الوقت نفسه ، اراد أصحاب المشروع خلق فئة جديدة من الفلاحين الصغار الديموقراطيين في إنجلترا .

هذه الأفكار التعاونية كانت ولا شك أفكارا محببة ، لكنها تتسم ببداية مفاجئة كوسيلة لحل القضية الاجتماعية في أكثر بلدان العالم تقدما على الصعيد الصناعي . بأي طريقة يدخر بروليتاريو إنجلترا ، ذوو الأجور البائسة من قروشهم القليلة مبالغ تكفي لقلب الصناعة والزراعة ؟ . في كانون الثاني من عام ١٨٤٨ عقد الشارتيون اجتماعا جماهيريا في لندن ، صاغ خلاله أحد قادتهم النافذين (هارني) أهداف الحركة بالكلمات التالية : « ستكون ارض البلاد للشعب ، وسيحصل كل رجل على بيته وصوته الانتخابي وبنقلية » . يالها من صياغة قوية وملخصة للاهداف الشعبية للديموقراطية الموروثة ، ويالها من برنامج بائس لحزب عمالي في بلد صناعي كبير ! . كلمات هارني تصلح في ايماننا كشعار جميل للملاك الزراعيين الكبار المحافظين في بلد كسويسرا مثلا .

كان بالامكان ، في اوروبا ما قبل ١٨٤٨ ، تأسيس حركة ديموقراطية مفصولة عن البرجوازية الليبرالية الرأسمالية في البلدان التي وصلت برجوازياتها إلى السلطة ، مثل إنجلترا وفرنسا ، والدول الصغيرة كبلجيكا وهولندا وسويسرا . انفصلت بلجيكا عام ١٨٣٠ في ثورة برجوازية عادية عن مملكة الأراضي المنخفضة ، لتشكل في اعقاب ذلك ملكية برلمانية حديثة . اثناء النهوض الصناعي الكبير الذي عاشته البلاد ،

ازداد باضطراب عدد العمال الذين لا يملكون حقوقا سياسية ، والذين انخرطوا في الحركة الديمقراطية المجابهة للرأسمالين المسيطرين . أما هولندا المجاورة ، فلم يكن لها سوى صناعة ضعيفة بالقياس مع بلجيكا . لقد سيطر في هولندا رأس المال المالي والتجاري ، ونظرا لقلة عدد العمال ، فإن هذه البلاد لم تعرف قبل ١٨٤٨ حركة ديمقراطية تستحق الذكر .

نشأت وحدة طبيعية بين البرجوازية والفئات الشعبية الفقيرة ضد الارستقراطية والبيروقراطية الاقطاعية السائدة في البلدان الاوروبية الاخرى ، حيث كانت الملكية المطلقة الاقطاعية مازال مسيطرة . ذلك كان الوضع في بروسيا والنمسا مثالا. أما البلدان التي كانت ، فضلا عن ذلك ، خاضعة لسيطرة أجنبية مثل بولونيا وإيطاليا والمجر ، فقد قامت فيها جبهة موحدة عريضة للكفاح من أجل الوطن والحرية ، شملت الفئات الشعبية الفقيرة ، إلى جانب البرجوازية والنبله الوطنيين .

حيث سيطرت الاقطاعية ، تكونت باسهل السبل حركة ديمقراطية مستقلة ، كانت نتاجا للثورات الفاشلة . في هذه البلدان ، ابرزت ممارسات الكفاح الثوري ابرازا واضحا التناقض بين الطبقات المختلفة ، كما حدث في بولونيا خلال الانتفاضة الوطنية الكبرى عام ١٨٣٠ ضد السيطرة الروسية . صحيح ان بولونيا عرفت انكسار الكاد برجوازية من النمط الاوروبي ، لكن حزب الارستقراطية ، الذي كان ينافع عن الامتيازات التاريخية للنبله ، افرق داخل الحركة الوطنية عن الحركة الديمقراطية التي ارادت تحرير الفلاحين . في انتفاضة كراكاو عام ١٨٤٦ ، انتزعت الديمقراطية البولونية ، أي الحزب الموالي للفلاحين ،

القيادة ، الا ان محاولة تحرير البلاد بأسرها انطلاقاً من كراكاو لم تنجح ، ثم ابادت النمسا هذه الجمهورية الصغيرة المستقلة .

قادت عصبة الكاربوناري السرية حركة الحرية القومية منذ مطلع القرن في ايطاليا . كان الكاربوناري حزب البرجوازية المتعلمة والنبلاء الوطنيين ، ممن افتقروا لاهتمام فعلي بحاجات الجماهير الشعبية العريضة . قاد رجال الحزب عامي ١٨٢٠ و ١٨٢١ الثورة في نابولي وبيسمنت ، كما قادوا عام ١٨٣١ انتفاضة ايطاليا الوسطى . ولقد فشلت هذه الحركات تماماً ، وبقيت ايطاليا تحت السيطرة النمساوية ، تعاني من وطأة التشتت الأقليمي . ادى العجز الفاضح للكاربوناري الى تكوين حزب ديموقراطي ايطالي جديد بقيادة مازيني ، الذي اتجه وأصدقائه نحو الجماهير الشعبية الفقيرة لتنظيم انتفاضة شعبية عامة ، كما اتجه نحو تسليح عام للشعب ، لكنس السيطرة النمساوية الأجنبية والملكيات الصغيرة ، وتأسيس الجمهورية الايطالية الديموقراطية . كان مازيني ، بحبه الخيالي للشعب البسيط ، وبافكاره الدينية — الاخلاقية ، ممثلاً حقيقياً للديموقراطية القديمة . أما على الصعيد الاجتماعي ، فكان يتبنى أفكاراً تعاونية غامضة تماماً ، مع ان المسألة الزراعية والصراع بين الفلاحين الصغار المضطهدين وكبار الملاك المسيطرين كانا يتطلبان حلاً واضحاً للقضية الاجتماعية .

اتسمت الظروف السياسية في ألمانيا بالتأخر . صحيح ان البرجوازية الألمانية كانت تمتلك سائر المنجزات التقنية للبلدان الغربية كصناعة الآلات والسكك الحديدية والسفن البخارية ، وان البروليتاريا قد نمت في بروسيا بشكل خاص ، كما قامت بين حين وآخر بانتفاضة صفوية ضد وضعها البائس (انتفاضة

عمال النسيج الساكسون الشهيرة ، لكنه لم يكن قد وجد بعد على الصعيد السامي سوى كفاح البرجوازية الليبرالية ضد الملكية الاقطاعية المسيطرة . وقد رأت البرجوازية في انعقاد مجلس نواب بروسيا المتعقد عام ١٨٤٧ ما يشبه دعوة الجمعية العامة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، واعتبرته مدخلا إلى الثورة البرجوازية الألمانية . وجدت فوارق في التكتيك والديناميكية داخل الجبهة الكبيرة لليبرالية الألمانية ، فكان ثمة انصار للجمهورية وللانتفاضة الشعبية ، في حين فضلت البرجوازية المالكة عموما الطريق الدستوري والملكية الدستورية . ومع ذلك ، فإن المدى الذي سبلغه الانقسام الواضح والحقيقي بين ليبرالية البرجوازية المالكة وديموقراطية الشعب الفقير ، كان يرتبط بمجرى الثورة المقبلة . والحقيقة ، ان المجموعة الصغيرة من الشيوعيين الألمان الديمقراطيين ، التي عملت قبل ١٨٤٨ تحت قيادة ماركس وانجلز في الخارج ، وجدت ان المانيا ليست مؤهلة في البداية إلا لثورة برجوازية - ليبرالية ، فأمرت انصارها بدعم البرجوازية في صراعها ضد الاقطاعية . ان الثورة البروليتارية - الديمقراطية في المانيا كانت مآزال انذاك طلي مستقبل بعيد .

نضج عام ١٨٤٧ في اوروبا بأسرها وضع تقدمات فيه إلى ساحة الصراع أما الجماهير الديمقراطية ضد البرجوازية الليبرالية السائدة ، أو البرجوازية الليبرالية ضد الاقطاع الحاكم ، أو الأمم المضطهدة ضد الحكومات الأجنبية . وكانت المسألة الأساسية هي توحيد وجمع هذه التيارات المضركة في ثورة دولية اوروبية عامة ، لان مستقبل الثورة كان يرتبط أيضاً بانتصار أو فشل هذه الثورة الأوروبية المقبلة .

الفصل الثاني

الديمقراطية والماركسية

١٨٤٥ — ١٨٩٥

تمزقت الحركة الديمقراطية الدولية عامي ١٨٤٦ و ١٨٤٧
بثوريين شابين بارزين من ألمانيا هما كارل ماركس وفريدريك انجلز ،
اللذان تخلصا من ملاحظات الشرطة الألمانية ، وشرعا عملهما من أجل
أفكارهما خارج وطنهما : في فرنسا وانجلترا وبلجيكا .

اعتبر ماركس وانجلز نفسيهما شيوعيين ، لأنهما أرادا إحلال
شكل اقتصادي مشترك للمجتمع محل الملكية الرأسمالية السائدة . واعتبرا
نفسيهما ديمقراطيين ، لأنهما أملّا في تحقيق أهدافهما من خلال
الثورة الديمقراطية الكبرى . في تموز ١و٤٦ وجه ماركس
وانجلز من بروكسل ، وباسم مجموعة من المهاجرين الألمان ، إعلان
تشجيع إلى قائد الحركة الشارتيّة الانجليزية اوكونور ، يتضمن الموافقة
على ماقامت حركته به . طبع النداء في جريدة الشارتيّة « نورثرن ستار » ،
ووقعه كل من انجلز وجيجو وماركس بالتصريح عن « الشيوعيين
الديمقراطيين الألمان في بروكسل » ، وكان تاريخه ١٦ تموز ١٨٤٦ .
تبدو صيغة « الشيوعيين الديمقراطيين » تركيبا لغويا غريباً في أيامنا

الراهنه ، لكنه كان تركيا منطقياً ومنسجماً بالنسبة لكل مناضل ثوري في ذلك الوقت . والحقيقة ان جيغو ، الذي يتوسط اسمه اسمي ماركس وانجلز لم يكن المانياً ، بل ديموقراطياً بلجيكياً .

نقل ماركس وانجلز إلى الحركة الديموقراطية ، للمرة الاولى، فهما شاملاً للعصر . ابرزنا مرارا التصورات الصبائية والمتخلفة التي خضع لها القادة الديموقراطيون قبل ١٨٤٨ في سائر البلدان، حول التطور الاجتماعي والسياسي للعالم . والحال ، ان الأتجاز الأكبر الذي قدمه المسكر الديموقراطي على صعيد النقد الاجتماعي كان دون شك كتاب لوي بلان حول تنظيم العمل . ان مؤلفات لوي بلان لاتياري ، مادام موضوعها وصف حالة العمال القرنين في عصر المؤلف . فهو استاذ كبير ، حين يصف عذابات البروليتاريا الفرنسية وأوضاع الدولة والمجتمع الفرنسيين . لكنه يضطرب ويفقد استاذيته ، ما ان يتحدث عن البلدان الأجنبية وتاريخ الحقب الماضية . ويصبح صبيانياً تماماً ، حين ينصرف لمعالجة القضايا العامة للتطور الاقتصادي والاجتماعي .

يرى بلان في المنافسة الحرة أصل النداء ، لانها تدمر العامل والمواطن بالقدر نفسه . ان تنافس العمال في سوق العمل يمكن الرأسمالي من انتقاء أرخص القوى العاملة ، ومن خفض الأجور والحكم على العاطلين باليأس والجموع . من جهة اخرى ، تؤدي المنافسة الحرة إلى انتصار الرأسمالي الكبير على الصغير ، وتوصله في النهاية إلى موقع احتكاري . وتزيد المنافسة باضطراب حلقة التناقضات بين الشعوب ، وتنتج باستمرار حروباً جديدة . ويتق بلان بأن تعاونياته ، المسيرة من قبل الدولة ، هي التي تستطيع ازالة المنافسة ، هذا البلاء الحقيقي للانسانية .

في النقد الذي يوجهه لوي بلان للمنافسة الحرة جوانب كثيرة صحيحة ، لكنه يقصر نظره على المنافسة ويعجز عن ادراك جوهر العصر بالقياس مع حق سابقة من التاريخ البشري . ان المنافسة الحرة وصراعات الافراد والدول المقترنة بها قديمة قدم التجارة البرجوازية ذاتها ، وقد كانت في العصر القديم وراء التناقض بين اثينا وكورينس ، وبين روما وقرطاجة ، وبرزت في العصر الوسيط تناقض جنوا والبندقية ، ومدن المازا وهولندا ... الخ . الحقيقة ان اداة المنافسة كما وردت لدى بلان هي اداة لارادة القوة وللرغبة في النشاط والربح ، الصيغتين بالافراد وبالجماعات الانسانية . هذا هو النقد الطوباوي للملكية الخاصة وللانانية بوصفهما ظاهرتين مغربتين يعجب على الانسانية تجاوزهما ، لتصل إلى شكل اخلاقي أعلى للحياة . مثل هذه الدعاية للاشتراكية الطوباوية ، الموجودة فعلا في الفلسفة الاقتصادية لوي بلان، تنتج على القور الدعاية المضادة للمنافسين الليبراليين عن الملكية الخاصة ، وعن دورها في سعادة الفرد ، وفي استمرارية الاسرة والثقافة والدولة . ولقد جرت هذه المناقشة في اوروبا طيلة التي عام تقريباً ، منذ عصر السفطائيين اليونانيين إلى القرن التاسع عشر ، دون أن تفضي إلى نتائج عملية ذات قيمة .

ثمة شكل من الحياة الانسانية تقيد فيه شروور المنافسة الحرة تقييدا شديدا ، ان لم نقل انها تزول منه تماما . انه التنظيم الاصنافي للحرف بقوانينه التي حرصت كل الحرص على ان ينتج الحرفي والتاجر الصغير ويربح ما ينتجه ويربحه زميله . في ظل هذا النظام ، يعيش الناس دون مشاكل ، كما يرى بلان ، اذا ما حافظت الزراعة على نظامها الموروث الجميل : عندئذ ينجز البشر أعمالهم على طريقة

ابائهم ، ثم يذهبون إلى النوم الهانئ . ان النضال ضد المنافسة بوصفها
شراً من الشرور ليس سوى رد فعل اصنافي وحسب. وهو احتجاج الانسان
العادي، وقد اربكه التطور الحديث ، ضد الهزات العميقة والمفجعة
للعصر الجديد . أما التعاونيات ، التي طمح اليها النقاد الديموقراطيون
للمجتمع في القرن التاسع عشر، فلن تكون في حال قيامها سوى ولادة
جديدة للاصناف في شكل حديث ، أي تجربة طوباوية ما كان لها ان
تنتج مطلقاً . لم يكن تحريض رجل مثل بلان شيئاً اخر سوى ما
اراد العامل الاوربي قبل ١٨٤٨ سماعه . من هنا ، فان البلاء الأكبر
كان سيحدث بعد انتصار الثورة الديموقراطية ، عندما تتحقق وصفة
بلان وتصابب الديموقراطية والاشتراكية . بالافلاس التام ، نتيجة
لاخفاق التعاونيات التي ستقام . ثمة خطر اخر ربما كان أكبر من الخطر
السابق : عندما سيصل اشتراكيو التعاونيات والديموقراطيون إلى السلطة ،
فانهم سيحاولون في البدء اقامة تجربتهم ، مركزين كان طاقاتهم
عليها ، متجاهلين العلاقات الحقيقية للسلطة السياسية ، والبرجوازية
الباقية بعد الانتصار . وسيلوم هذا الوضع إلى ان توقفهم من الاعبيهم
حراب الثورة المضادة .

كان ماركس وانجلز اول ديموقراطيين متحررين من هذه
الاوام ، ومن الرغبة في تجربة تقوم في الفراغ . انهما أول من فهم
عصره ، واستوعب كل ما قاله المفكرون الاساسيون للبرجوازية حول
طبقتهم . ادرك الاقتصاديون الانجليز والفلاسفة الألمان ادراكاً تاماً
جوهر المجتمع البرجوازي الحديث . وعندما وضع ماركس وانجلز
تعاليم ريكاردو وهيكل في خدمة الثورة الديموقراطية ، فانهما وجدا
الاساس النظري الذي كان يفترق اليه لوي بلان واوكونور ومازيني .

كان التطور الأكثر أهمية للقرن الثامن عشر بالنسبة للماركس وانجلز هو الانقلاب الصناعي . لقد راكمت برجوازية العصر الحديث ثروات هائلة بفضل السياسة الكولونيالية والتجارة العالمية والنظام المصرفي الحديث ونظام ديون الدولة الخ . في الوقت نفسه ، اقتلع انحلال النظام الاقتصادي القديم والعلاقات الزراعية الموروثة كتلة بشرية هائلة من جذورها ، وانتزعتها من القرى دافعا بها نحو المدن . سيطرت البرجوازية الثرية في القرن الثامن عشر على تكتيك الآلات ، بعد ان تجاوزت الاساليب والطرائق القديمة للمنايا ككورة ، فسقطت ادوات الانتاج الجديدة والهامة للمجتمع في يد قلة صغيرة ، واجبرت الكتلة البشرية الكبرى ممن افقروا وانتزعت ملكياتهم على العمل وراء آلات الرأسماليين .

بهذه الطريقة نشأت البرجوازية الحديثة . لقد أصبح رأس المال الصناعي مقروا بالنسبة للعصر الحديث ، وخضع رأس المال التجاري والمصرفي القديم لواقع ومتطلبات الصناعة الحديثة . في البيان الشيوعي ، الصادر عام ١٨٤٨ ، يتحدث ماركس وانجلز عن مرور قرن كامل على سيطرة البرجوازية الحديثة ، ويحتسبان هذه السيطرة منذ انتصار الانقلاب الصناعي في انجلترا بين ١٧٠ و ١٧٦٠ . خلال هذا الزمن أعادت البرجوازية الحديثة صياغة الحياة على الكرة الأرضية بكاملها ، بعد ان جاءت بمعجزات التكنيك والتنظيم ، التي تتفهم حيلها سائر منجزات الفترات السابقة . امتلكت البرجوازية الحديثة نفوذا سياسيا رئيسيا في كل من انجلترا وفرنسا واميركا ، أما في المانيا ، فلم تكن على عتبة الاستيلاء على السلطة . في حين فما نفوذها باضطراب في بقية البلدان .

اعتقد ماركس وانجلز ان مهمة البرجوازية الحديثة هي كنس البقايا الاقطاعية والتخلف الزراعي والبرجوازي الصغير في كل مكان، ووفقا دون قيد او شرط إلى جانب البرجوازية في كل الصراعات التي خاضتها ضد النبلاء الاقطاعيين والملكية والكنيسة والبيروقراطية ، وفي معاركها ضد ضيق الأفق الفلاحي والبرجوازي الصغير الموروث .

حيال قوى كهذه ، كانت البرجوازية ممثلة التقدم الاجتماعي . رأى ماركس وانجلز ان كل بلد يجب ان يصل إلى عتية الرأسمالية وهيمنة البرجوازية قبل ان يصبح التقدم اللاحق ممكنا . حيث تسيطر الاقطاعية ، كما في المانيا على سبيل المثال ، فان واجب الشيوعيين هو دعم البرجوازية في الاستيلاء على السلطة ، بعد ذلك يمكن ان تصبح الخطوة التالية للتطور التاريخي الكبير هي الثورة البروليتارية الديمقراطية

لكن البرجوازية المعاصرة تعد الشروط الضرورية لسقوطها ، باحتكار وسائل الانتاج في يديها ، ونزع ملكية جماهير الملاك الصغار ، وانزاهم إلى مرتبة عمال مأجورين لا يملكون شيئا . ويرى ماركس : ان البرجوازية تنتج بقوة الضرورة التي لا ترد البروليتاريا الحديثة ، القوة التي ستحملها إلى القبر . لم يستخدم ماركس وانجلز كلمة « بروليتاريا » بالمعنى العام الذي رمت اليه الديمقراطية القديمة . بل خصابها عمال الصناعة الآلية الحديثة . هذه الكتلة المتنامية من البشر المتروعي الملكية ، المتخلعين عن جنورهم ، والمقنوفين خارج سائر الشروط التاريخية ، يجب انقاذها عبر الثورة وسقوط الرأسمالية . هكذا يصبح البروليتاريون الصناعيون بالنسبة

لماركس وانجلز الحملة الاصليون للثورة الديمقراطية . لا يفكر
الرجلان بالمهجوم على الملكية الخاصة لاسباب اخلاقية ، كما فعل
الاشتراكيون الطوباويون . وهما لا ينوحان حول الانانية الاخلاقية
وشرور المنافسة الحرة ، ولا يهاجمان الملكية بذاتها على الاطلاق ، وانما
يهاجمان ملكية معينة صارت تاريخيا، ويهاجمان شكلا معيناً من اشكالها خاصا
بعضهما . مثلما صارت الملكية القطاعية لكبار الملاك العقاريين
بالتدريج عبئاً لا يحتمل بالنسبة للجماهير التابعة ، فان تمرکز وسائل
الانتاج الصناعي في ايدي عدد قليل من الأفراد هو البلاء المستطير
بالنسبة للشعوب الحديثة . أما التقدم الذي تأتي به الرأسمالية ،
فانه يصبح موضع شك بفعل الأزمات التي تهز المجتمع الحديث في تعاقب
دوري ، حيث تعني كل ازمة شقاء لا نهاية له . بالنسبة للملايين
العاملين، وبالنسبة للفئات المتوسطة ، لاسبيل إلى تحرير الانسانية من هذا
البلاء الا بالغاء الملكية الخاصة الرأسمالية لأكثر وسائل الانتاج أهمية
بالنسبة للمجتمع ، وبإدارة الهيئة الاجتماعية بنفسها لوسائل الانتاج
التابعة لها .

كان الاخذ بتعاليم ماركس وانجلز يعني ، بالنسبة للديموقراطية ،
التحرر من ضيق الأفق ومن سائر الأوهام البرجوازية الصغيرة . ويعني
اقتناع الأحزاب الديمقراطية بضرورة قيام صناعة حديثة مرمكة ،
والاستغناء عن التجارب البرجوازية الصغيرة والتعاونية ، لدى امتلاكها
على السلطة . لم يزعم ماركس وانجلز ان الغاء الرأسمالية الحديثة ممكن
بضربة واحدة ، بل وضعوا برامج انتقالية تدريجية من الاقتصاد الفردي
إلى الاقتصاد الجماعي . وكانت نقطة انطلاق هذا التطور بأسره هي :
انتصار الثورة الديمقراطية .

بدأ ماركس وانجلز دعايتهما في الخارج بين العمال اليديين
الألمان الموجودين هناك ، ونظما عدة مئات من صبيان الحرف الألمانية
في لندن وباريس وبروكسل ، ليكونوا قاعدة عصبية الشيوعيين ،
التي قلمت في بداية عام ١٨٤٨ برنامجها الشهير ، أي البيان
الشيوعي ، إلى الرأي العام. يد هي ان الأمر كان سيدعو إلى الضحك، لو
ان ماركس وانجلز حاولا القيام بأي عمل في أي بلد بهذه القبضة
الصغيرة من الشيوعيين ، لكنهما كانا رجلي دولة واقعيين وواضحين
إلى درجة تمتعهما من التفكير ولو لثانية واحدة بعمل كهذا . ومع ذلك،
فان كتاباتهما الأولى مفعمة بالايمان الوطيد بالثورة الكبرى القادمة،
التي لن تصنعها الاتحادات الشيوعية القليلة ، بل الحركة الكبرى
للملايين الناس من الديمقراطيين الاوروبيين . لقد كانا قانعين بضرورة
ان يعمل الشيوعيون في اطار الأحزاب الديمقراطية ، وان يذبلوا
الجهود للتأثير في الثورة الديمقراطية ، كي تسير في الاتجاه الصحيح .

كانت الثورة الديمقراطية بالنسبة لماركس وانجلز ، في قسماتها
العامية ، تحالفا بين العمال والفلاحين والمواطنين الصغار والعاديين،
على ان تكون القيادة بالضرورة للبروليتاريا الصناعية ، لان عمال
الصناعة في وضع طبقي يمكنهم دون سواهم من التحرر من سائر
التدبذبات والاهوام التي تعاني منها البرجوازية الصغيرة . بقدر ما تقدم
الحركة الديمقراطية إلى امام ، يجب أن تتعظم وتتزايد الادوار
القيادية للبروليتاريا فيها . فاذا كان الشيوعيون مؤهلين لطرح الشعارات
الصحيحة في مجرى الثورة ، استطاعوا رغم قلة عددهم تحديد وتيرة
واتجاه الانقلاب الديمقراطي. اذا ما استبعدنا الحركة الديمقراطية
الجماهيرية لعامي ١٨٤٦ - ١٨٤٧ ، فان نظرية الثورة الماركسية

بأسرها تصبح ضربا من المراء ، وسنكون عندئذ في وضع يشبه حالة من يفكر بأحسن طريقة للملاحة ، دون ان يتزل سفنه إلى اليم .

يتضمن البيان الشيوعي بحكم الوضع العام لذلك الوقت ، ملاحظات حول تكتيك الشيوعيين تكاد لا تكون مفهومة بالنسبة للأحزاب الشيوعية والاشتراكية الديمقراطية الراهنة . كتب ماركس وانجلز في البيان : « ليس الشيوعيون حزبا خاصا تجاه الأحزاب العمالية ، وليست لهم مصالح مفصولة عن مصالح البروليتاريا بأسرها . . . الشيوعيون هم اذا ، ومن الناحية العملية ، القسم الأكثر حزما من الأحزاب العمالية في سائر البلدان ، الذي يبلغ الأمور دوما إلى الامام . وهم يسبقون على الصعيد النظري الكتلة الأخرى من البروليتاريا في رؤية الشروط والمسار والنتائج العامة للحركة البروليتارية » . ان الحزب العمالي الحقيقي الوحيد الذي كان يوجد في أوروبا كان آنذاك حزب الشارتيين الديموقراطيين في انجلترا . وما قاله ماركس وانجلز يعني انهما لم لم يكونا يتويان ، حتى في حال نجاح دعايتهما ، تأسيس حزب خاص بهما ينافس الحزب الشارتي، بل كانا يرتئيان ان يعمل الماركسيون الانجليز في صفوف الشارتيين .

يضيف ماركس وانجلز : « في فرنسا، ينضم الشيوعيون إلى الحزب الديموقراطي — الاشتراكي ضد البرجوازية المحافظة والرايكيةالية ، دون ان يتخلوا عن حقهم في نقد الاوهام والجميل الفارغة المتيسمن الارث الثوري السابق » . في فرنسا أيضا ، لم ير ماركس وانجلز ضرورة لمحاولة تأسيس حزب شيوعي خاص خلال الثورة القادمة .

بل الرما الماركسيين بالسير في ركاب حزب ليندرو رولان ، شأنهم شأن الكتلة العامة للبروليتاريا الفرنسية . ويعطي البيان توجيهات مماثلة بالنسبة للبلدان الاخرى ، إلى ان يقول ملخصا : « يدعم الشيوعيون في كل مكان اية حركة ثورية ضد الأوضاع الاجتماعية والسياسية القائمة ، ويرزون في جميع هذه الحركات مسألة الملكية ، بغض النظر عن الشكل الأكثر أو الأقل تطورا الذي تتخذه ، بوصفها المسألة الأساسية للحركة » . إلى هذا الحد كان ماركس وانجلز يعيدان عن شق القوى الديمقراطية عشية ثورة ١٨٤٨ . لقد نصحا بأكبر قدر من وحدة التاكيد بين الثوريين في كل مكان ، بل انهما نصحا بالوحدة التي تتجاوز صفوف القوى الديمقراطية في البلدان التي تنتظر ثورات برجوازية قومية .

بذلك ماركس وانجلز غابا جهلتهما لاقامة روابط مع الحركات الديمقراطية في كل مكان من الخارج . وقد اسسا عام ١٨٤٧ اتحادا ديمقراطيا في بروكسل التقى فيه قادة الديمقراطية البلجيكية مع مهاجرين بارزين . كان الرئيس الفخري للاتحاد هو الجنرال البلجيكي الراديكالي ميلينيه ، والرئيس المناوب هو المحامي الديمقراطي البلجيكي جوتراند ، وكان نائب الرئيس هو كارل ماركس . في نداءات الاتحاد الديمقراطي البروكسلي ، المكتوبة بلغة الديمقراطية القديمة حول الحرية والاخاء والمساواة ، يرد اسم ماركس إلى جانب القادة الديمقراطيين المحليين . انذاك ، كان ماركس يهتم بالحركة الثورية عموما ، وليس بالتنوع النظرية للتصريحات اليومية .

عندما جاء انجلز عام ١٨٤٧ إلى باريس ، زار لوي بلان وقدم له تقريرا حول الوضع في المانيا : « تستطيع اعتبار ماركس قائدا لحزبنا ،

اي القسم الاكثر تعلما من الديمقراطية الالمانية . انفق انجلز مع بلان على التعاون في سائر القضايا الدولية ، وصار محررا في جريدة « الريفورم » ، جريدة ليلرو رولان . كان الحزب الديمقراطي-الاشتراكي الفرنسي ، ولاسياب مفهومه ، خصما عنيدا للاشتراكيين الطوباويين ، الذين اثاروا الشكوك بين العمال في صحة الأعمال الديمقراطية . وكان برودون هو المفكر الأكثر بروزا بين الاشتراكيين الطوباويين الفرنسيين . تدخل ماركس لتخلا مباشرة في نزاعات الاشتراكيين الفرنسيين ، ونشر عام ١٨٤٧ باللغة الفرنسية كتابا ضد برودون هو « بؤس الفلسفة » . لقد كانت المفاهيم النظرية لماركس بعيدة انذاك عن مفاهيم لوي بلان بعدما عن مفاهيم برودون ، لكن بلان كان بالمعنى الاوسع للكلمة عضوا في الحزب الذي ينتمي اليه ماركس ، والذي يكافح برودون ضده . في ١٨٤٦ - ١٨٤٨ رأى ماركس وانجلز بوضوح العيوب الشخصية لكل من ليلرو رولان ولوي بلان واوكوفور ، لكنهما احترما أمام الرأي العام هذه القامات السامقة للشارتية والحركة الديمقراطية - الاشتراكية . ان القضية لم تكن في نظرهما قضية هذه الشخصية أو تلك ، بل تركزت على الحركة الديمقراطية عامة .

تمثلت الخلطة الأكبر التي قللها ماركس وانجلز قبل عام ١٨٤٨ للديموقراطيين الاوروبيين في الجمع الأعمى للقوى الديمقراطية . اتى البيان الشيوعي على عاتق الشيوعيين مهمة العمل « في كل مكان من أجل ربط وتفاهم الاحزاب الديمقراطية لسائر البلدان » . هذه المهمة تلبو اليوم أيضاً غريبة جداً بالنسبة للشيوعيين . تركزت على الأهمية الديمقراطية لعام ١٨٤٨ نتائج تاريخية شديدة الأهمية ، اذ

انبثقت مباشرة عنها الأجيال الاشتراكية اللاحقة . ليس بالامكان فهم الاشتراكية الأيمية دون الانطلاق من النيموقراطية الأيمية ، ولا يمكن فهم الاشتراكية والماركسية الثورية الا ك تطوير للديموقراطية الثورية .

رأى ثوريو ، وحتى ليبراليو اوروبا ، ضرورة العمل الدولي المشترك في مواجهة النشاط الذي قام به اعداؤهم منذ ١٨١٥ . كان مستصبرو ١٨١٥ هم الملكيات القطاعية الثلاث : روسيا والنمسا وبروسيا ، والقوة السائدة في انجلترا . بسقوط نابليون بونابرت ، اضيفت إلى هذه القوى الملكية العائدة للبروبون . مثل الحلف المقدس ، الذي قاده مترنيخ فكريا ، تضامن المصالح المحافظة في كل البلدان ، وكان مترنيخ يرى في الثورة الاجتماعية الدولية خصمه الأكثر عنادا ، ويرغب في التحالف البرجوازية المالكة حول العرش والتبلاء في كل مكان ، ليتمكن صد هجوم الجماهير الراديكالية . اعتقد مترنيخ ، الرجل الأكثر ذكاء في الثورة الاوروبية المضادة ، ان البرجوازية المالكة تلحق الضرر بمصالحها الخاصة ، عندما تطالب باصلاحات ليبرالية ، لان مبدأ السيادة الشعبية المتضمن في اللصاير الليبرالية ما ان يفرض نفسه حتى ينطلق التطور نحو اليسار ، دون ان يمكن كبحه . عندئذ تسقط السلود واحدا بعد اخر أمام الطوفان الراديكالي ، إلى ان يصل المرء إلى حق الاقتراع العام ، وإلى الديموقراطية والقوضى وتلمير القانة والملكية . لم يحارب مترنيخ والساسة المحافظون في القارة الاوروبية الليبرالية بما هي ليبرالية ، بل بوصفها طور مرور إلى الديموقراطية .

اهتز تعاون القوى الاوروبية الكبرى المحافظة أكثر من مرة بين ١٨١٥ - ١٨٤٨ ، بسبب تضارب مصالحها القومية الخاصة ، ولاسيما

في الشرق وفي اميركا . غير ان توازن القوى بقي مستمرا ، رغم جميع التركيبات السياسية والثقلات الدبلوماسية التي اقتضتها التناقضات واللاعيب . وكان الاسهام الاساسي في هذا الاستقرار راجع لفن ادارة الدولة المضوق والحذر لدى الأمير مترنيخ ، الذي أبعد القوى الألمانية عن الموضوعات المثيرة للصراع ، وانتظر بهدوء عودة الآخرين إلى البحث عن التحالف مع النمسا وبروسيا . خضعت سياسة السلام المحافظة للحلف المقدس مصالح دولة النمسا ومتطلبات ألمانيا في آن معا ، مع ان الكتلة الألمانية الكبرى كانت محمية الظهور بروسيا ويستحيل الانقضاض عليها عمليا . أما روسيا ، فقد استطاعت من جانبها متابعة خططها الشرقية والاسيوية دون ازعاج ، كما كانت لانجلترا يد مطلقة في بلدان ماوراء البحار . هكذا صارت فرنسا ضحية الحلف المقدس ، الذي لجم نزعتها التوسعية في اوروبا ، وفي بلدان ماوراء البحار . اعتقد لوي فيليب انه لا يستطيع التخلص من نتائج هذا التضام لاسباب داخلية ، فاذا بالاسباب الخارجية ، التي انعكست في سياسة خارجية فرنسية ضعيفة ودفاعية ، قلبت دورا اساسيا في سقوطه .

اعتقدت القوى الأوروبية المحافظة الكبرى ان من حقها وواجبها مجابهة المصاعب التي يتعرض لها النظام في اي بلد بالعنف ، فحالت روسيا والنمسا وبروسيا مجتمعة دون حلول أي انتفاضة في بولونيا ، وخنق الجيش النمساوي الثورة في ايطاليا ، وقمع تفاهم القوتين اللاتينيتين الكبيرتين الليبرالية الألمانية ، وسحق تدخل مسلح فرنسي الثورة الاسبانية في العشرينات . حيث نشأت تكوينات سياسية جديدة من ارضية ثورية ، مثل ملكية لوي فيليب في فرنسا ، وممالك بلجيكا واليونان ،

فان هذه التكوينات السياسية اندمجت في اطار اوروبا المحافظة القائمة .

حسبت كل ثورة في بلد اوروبي ، وسواء كانت اهدافها ليبرالية أم ديموقراطية أم قومية عامة ، حسابا للتدخل المسلح للقوى المحافظة الكبرى . لقد اقتضت الضرورة ان تنتج احمية الثورة المضادة احمية للثورة . منذ ١٨١٥ اقيمت روابط بين الليبراليين الفرنسيين والايطاليين . عمل مازيني في الثلاثينات والاربعينات من أجل تضامن دولي لساائر القوار ، والتقى في سويسرا وبروكسل وباريس ولندن مهاجرون من جميع البلدان . ايقظت انتفاضة ١٨٣٠ قبل كل شيء ، وعلى الرغم من فشلها ، مشاعر حارة بالتحاطف لدى ساائر الفئات المتعلقة بالحرية في وسط وغرب اوروبا ، فاستقبل المهاجرون البولونيون في كل مكان بمشاعر ودية خاصة ، وغدت مساعدة بولونيا الشعار الذي يربط النولية الاوروبية الثورية .

ادرك الجميع ضرورة ان يحشد ديموقراطيو وثوريو ساائر البلدان مايمكن حشده للحيلولة دون تدخل مسلح للممالك المتحالفة ، اذا ماحدثت التضاخمة في أي بلد . واستنتج هؤلاء ان الثورة لايجوز ان تبقى معزولة في بلد واحد ، بل يجب نشرها باقصى سرعة ممكنة في اوروبا بأسرها . هذا الادراك السياسي كان يجب ان تعقبه نتائج سياسية وتنظيمية ضرورية . الا ان فترة ١٨٤٨ اتسمت بعدموحدة الجبهة الثورية أو الجبهة المضادة للثورة ، وبقي المسكران غشطي الألوان في بنيتهما الاجتماعية . والحقيقة ان المصادفة التي كانت تقرر الفئة أو الطبقة التي ستمسك بزمام الحكم في بلد ما . فقد كان مالكو السلطة متضامنين فيما بينهم ، وكذلك تضامنت الطبقات والفئات للبعلة عنها .

تكونت الجبهة المعادية للثورة ، قبل كل شيء ، من المالكات
الاقطاعية في روسيا والنمسا وبروسيا ، ومن اقسام الاقطاعية الأوروبية
الآخرى بملوكها وارستقراطيتها ويبروقراطيتها وأصحاب السلطة
الكنسية فيها ، الذين اتكأوا على ملوك شرق أوروبا الثلاثة الكبار .
ووجد المدافعون عن النظام القائم بين صفوفهم أيضاً البرجوازية
المالكة في إنجلترا وهولندا وبلجيكا ، والائتلاف الحاكم لرأس المال
المصرفي في فرنسا . أما الجبهة الثورية ، فقد ضمت الجماهير الشعبية
الديموقراطية الفقيرة في إنجلترا وفرنسا وبلجيكا . . . الخ ،
والقسم الأكبر من البرجوازية المتوسطة ، وغالبية أصحاب
المصانع في فرنسا . وشملت في ألمانيا مجموع البرجوازية المهتمة سياسياً ،
في حين انتمى إليها في إيطاليا والمجر وبولونيا مجموع الشعب المختلط
قومياً ، فلم تقتصر على الجماهير الفقيرة والمواطنين والاكاديميين ،
بل ضمت أيضاً النبلاء من ذوي اليول الوطنية .
ان الارستقراطي الكبير ، بملكته الكبيرة ونظراته إلى العالم ،
الذي كان مثيله في روسيا نصيراً مخلصاً للقيصر ، وفي إنجلترا عضواً
محافظاً في مجلس اللوردات ، كان في بولونيا أو المجر ثورياً متحمساً
وهستعداً للقتال بالسلاح ضد ملكة الشرعي . فما الذي يجمع رجلاً
كهذا مع العامل الشيوعي في باريس ؟ . لقد كان الاثنان يريدان القيام
بالثورة الأوروبية .

ادرك ماركس وإنجلز ان الشرط الضروري لنجاح الأهمية
الديموقراطية هو العمل المشترك بين الديمقراطيين في فرنسا وإنجلترا .
وكانت المسألة الأساسية بالنسبة لهما هي التمهيد لتحالف بين الحزب
الديموقراطي - الاشتراكي الفرنسي والشارتيين الانجليز . لهذا

الغاية ، كان من الضروري ان يتعارف الحزبان عن كُتب ، فكتب
انجلز عامي ١٨٤٧ و ١٨٤٨ سلسلة من المقالات الممتازة حول
الحركة العمالية الانجليزية وحول الشارتية لجريدة الريفورم ، وسلسلة
مقالات بمائلة حول الحركة الديمقراطية الفرنسية لجريدة
« نورثرن ستار » . وفي الوقت نفسه ، عمل «اركس وانجلز في
« اللويتشه بروكسلر تسايتونج » ، جريدة المهاجرين الديمقراطيين
الالمان ، خالقين بذلك وحدة ما للصحافة الديمقراطية في غرب
اوروبا عشية ثورة ١٨٤٨ .

كان من الضروري ايضاً اقامة روابط تنظيمية مباشرة بين
الديمقراطيين . وكان يوجد في لندن « اتحاد الديمقراطيين المتأخين »
يرأسه قادة شارتيون وديمقراطيون المان من دائرة «اركس ،
وفرنسيون وبولونيون وسويسريون . . . الخ . وفي تشرين الثاني من
عام ١٨٤٧ احتفل الديمقراطيون المتأخون بالذكرى السنوية للثورة
البولونية عام / ١٨٣٠ / بالاجتماع شعبي كبير عقد في لندن ، القى
فيه ديمقراطيون فرنسيون وانجليز خطبا ، قبل ان تعطى الكلمة
للشيعي الألماني شابر . اعلن شابر في نهاية خطابه خبرا سارا للمجتمعين
هو تكوين «جمعية للديمقراطيين المتأخين » في بروكسل ، التي ارسلت
مندوبا عنها هو الدكتور كارل ماركس ليمثلها في هذا الاجتماع .
ثم تلا شابر الكتاب التالي : « نحن الموقعين ادناه ، أعضاء مجلس رئاسة
الجمعية الديمقراطية المؤسسة في بروكسل بهدف تعزيز تفاهم وائحاء
سائر الشعوب ، لنا الشرف ان نرسل دكتور ماركس ، نائب رئيس
جمعيتنا ، ليقوم اتصالا وثيقا وتقاطعا متبادلا بين جمعيتنا » . بعد ذلك

التي ماركس خطابا باللغة الألمانية استقبل بحماسة كبيرة . قال ماركس فيما قاله : «بشر الديموقراطيون البلجيكيون ان الشارتيين هم الديموقراطيون الحقيقيون في انجلترا . وفي اللحظة التي سيفرضون فيها نقاط برنامجهم الست ، فان طريق الحرية سيفتح أمام العالم بأسره . يعمال انجلترا ، حققوا هذا الهدف العظيم ، وستنظر اليكم الانسانية بأسرها كمخلصين » .

اعتقد ماركس وانجلز ان الديموقراطيين سيصلون إلى السلطة في فرنسا وانجلترا خلال فترة قريبة . وفي الواقع ، فان ليون رولان ولوي بلان صارا وزراء في الجمهورية الفرنسية بعد ثلاثة أشهر من ذلك الاجتماع . أما في انجلترا فقد حدث اصلاح انتخابي عام ١٨٣٢ ، على الرغم من مقاومة الفئات صاحبة الامتيازات . ولم يكن من المستبعد ان يتحقق ، تحت الضغط المتزايد للجماهير ، نظام للاقتراع الموسع ، يوصل الشارتيين إلى الحكم . عندئذ سيشكل التحالف الوثيق بين الحكومة العمالية الانجليزية والجمهورية الفرنسية اساما لسياسة أممية ديموقراطية . وكان ثمة دلائل كثيرة على ان انتصار الديموقراطية في فرنسا أو انجلترا سيطلق فوراً الثورة الليبرالية في ألمانيا ، والثورة القومية في المجر وإيطاليا وبولونيا . في هذه الحالة ، ستتطلب الثورة الألمانية بالتعاون مع انفاضات إيطاليا وغيرها على بروسيا والنمسا ، وستخوض الديموقراطية الأوروبية الحرب ضد القيصر الروسي ، لمنع القوة الأكبر في الرجعية الأوروبية من إلحاق الأذى بالثورة . اذا ما قامت القوى الثورية المختلفة بعمل موحد ، فان هذا المخطط لن يكون خياليا على الإطلاق . والحال انه كان على وشك ان يتحقق عام ١٨٤٨ .

كان ماركس وانجلز ينتظران باهتمام خاص إلى التطور القومي اللاحق في فرنسا ، لان اقساماً هامة من البرجوازية ، وبصورة خاصة من الصناعيين ، كانت تتمنى سقوط لوي فيليب والقطيعة مع نظام ١٨١٥ السيامي ، وتتطلع باسم الموروث الثوري الفرنسي إلى حرب فتوحات كبرى تصل بالجيش الفرنسي إلى ماوراء الراين ، وتبعث القوة الفرنسية الكبيرة من النمط النابليوني ، لتؤمن للاقتصاد الفرنسي حقلاً واسعاً للعمل . كان كل شيء رهناً بقدرة الديموقراطيين الفرنسيين على مقاومة هذه الخطط التوسعية ، لان ضم الجيوش الفرنسية للراين باسم الثورة سيضرب اشد الضرب بقضية الديموقراطية في المانيا وفرنسا ، لاسيما وان اوساطا ليبرالية معينة في المانيا كانت تريد من ثورتها احداث نهوض قومي ربما يعيد الى المانيا منطقة الرأس -- لوترينجن الفرنسية .

اراد ماركس وانجلز استخدام الأهمية الديموقراطية لممارسة ضغط معين على الفرنسيين . ولانهما لم يكونا قادرين على اعطاء نصائح مفيدة للقادة الديموقراطيين الفرنسيين الكهولاء ، فانهما استعاناً بشارتي انجلترا . لهذه الغاية كتب انجلز سلسلة مقالات لجريدة « نورثرن ستار » ، انتقد فيها بطريقة ودية الانحرافات القومية لدى لوي بلان . تقرر عام ١٨٤٨ عقد مؤتمر ديموقراطي دولي ، لكن عواصف الثورة حالت دونها . في هذا المؤتمر ، كان الشارتيون سيشكلون وزناً مقابلاً لوزن الفرنسيين ، وكان باستطاعتهم التحذير من خطط التوسع الفرنسية .

إلى جانب التراجع الالمانى - الفرنسي ، كان على الثورة الديموقراطية ، في حال انتصارها على الصعيد الأوربي ، ان تعالج نزاعات قومية

صعبة وكثيرة . فكان لابد من رسم الحدود الالمانية البولونية بطريقة لا تؤدي إلى نزاعات جديدة ، بعد اعادة تأسيس بولونيا ، خاصة وان التحالف الالمانى - البولونى بدأ ضرورة لاغنى عنها للانتصار على القيصر الروسي . تركزت القضية الاخرى على الحدود الالمانية - الإيطالية المقبلة ، في حال القضاء على امبراطورية ال هابسبورج، وقد طالب ماركس وانجلز بتضامن غير مشروط بين الحركتين الالمانية والايطالية لايحجز زعرته بقضايا الحدود الصغيرة. إلى جانب ذلك كانت هناك مشكلة اخرى لم تترك أهميتها الاستثنائية عام ١٨٤٧ بالنسبة لنجاح الثورة الاوروبية، هي مشكلة العلاقة بين الالمان والمجرين والسلاف النمساويين . كيف يجب ان يكون سلوك التشيك حيال الثورة الالمانية ، وسلوك سلاف الجنوب حيال الثورة المجرية ؟ لقد كانت الثورة الاوروبية القادمة مثقلة بمشاكل قومية غير قابلة للحل تقريبا ، إلى جانب التناقضات الاجتماعية العميقة في صفوف الثوريين .



فرنسا عام ١٨٤٨

كان عمال فرنسا اقلية صغيرة بين مجموع السكان عام ١٨٤٨ ، لكن اهميتهم كانت قد تعاظمت ، بحيث اضطرت كل حركة سياسية إلى اتخاذ موقف مامن قضايا الصناعة والبروليتاريا .وعلى العموم ، فان وضع العمال الفرنسيين كان سيئا ، اذ لم يكن لهم حق الائتلاف ، ولم يسمح لهم القانون بتجميع انفسهم ليحسنوا اوضاعهم من خلال الاضرابات . وكان وقت العمل طويلا جداً ، يتراوح بين ١٢ و ١٤ ساعة ، لابل انه وجدت أيام عمل اطول من ذلك ، خاصة بالنسبة للعمال المتزلين . وكانت الظروف الصحية في المعامل ، وظروف سكن الشعب الفقير رديئة بشكل خاص ، كما كانت الاجور متدنية ، فكان العامل الموصوف يتلقى في باريس من ٣ إلى ٤ فرنكات يوميا ، تمكنه بالكاذ من العيش . ورغم ذلك ، فان احسن المهن كانت تعاني حتى في الاوقات العادية من تفاوت العمالة ، فكان عمال باريس الموصوفين يتعطلون من ثلاثة إلى اربعة اشهر في العام ، دون ان تدفع لهم اية تعويضات بطالة . في حين كانت اجور النساء وسائر عمال المقاطعات ادنى من ذلك بكثير ، ولا تضمن لمتلقيها سوى الجوع . لهذه الاسباب سيطر التذمر العميق على جماهير العمال

الفرنسيين ، فانتظروا من ثورة سياسية ، ومن انتصار الديمقراطية بالدرجة الاولى ، تحسين حالتهم المادية .

اتحدت سائر اتجاهات المعارضة عام ١٨٤٧ وبداية عام ١٨٤٨ تحت شعار الاصلاح الانتخابي . ارادت المعارضة في البدء انتزاع الاغلبية البرلمانية من الزمرة الحاكمة ، التي حافظت عليها بمساعدة قانون الانتخاب القائم ضد ارادة الأغلبية الساحقة من الشعب . شهدت الاقاليم الفرنسية عام ١٨٤٧ اجتماعات حاشدة للمطالبة بقانون انتخابي أفضل ، وفي مطلع عام ١٨٤٨ ازدادت حدة التحريض في العاصمة . لم يفهم لوي فيليب وجيزو جدية الوضع ، ورفض تقديم أي تنازل . وعندما ارادت الحكومة قمع المظاهرات المطالبة بالاصلاح الانتخابي في باريس ، حدثت اضطرابات نجمت عنها في ٢٤ شباط انتفاضة شعبية حقيقية كان حملتها قبل كل شيء العمال والطلاب . وسرعان ما صار موقف الحرس الوطني حاسماً . هذه القوة كانت في ظل لوي فيليب ميليشيا مواطنين للدفاع عن الملوء والنظام ، فكان الحرس يحتفظون في منازلهم بيناتهم واسلحتهم ، ويتم استدعائهم في الاحتفالات والاستعراضات ، وفي الاضطرابات . وبما ان غير المالكين كانوا بعلين تماماً عن صفوفه ، فقد غدا قوة عسكرية حقيقية للفتة البرجوازية المتوسطة .

عندما استدعى جيزو الحرس الوطني الباريسي ، اضربت غالبية وقيمت في منازلها. أما الآخرون ممن كانوا في الخدمة ، فإنهم لم ينضموا إلى الشعب الثائر ، بل اقتصر موقفهم على التعاطف مع الشعب الثوري بالهتاف معه : «عاش الاصلاح ، يسقط الوزراء » . شل موقف الحرس الجيش

النظامي ، الذي لم يكن ميالا للتضحية بحياة افراده من أجل البوريون ، فلم يبد سوى مقاومة ضعيفة ، فانهارت ملكية لوي فيليب خلال أربع وعشرين ساعة ، وهرب الملك واختفى الوزراء واخلى الجيش باريس وانتصرت الجمهورية .

بدأ عمال باريس الانتفاضة في ٢٤ شباط وخاضوها حتى النصر . لكن البروليتاريا لم تكن قادرة في تلك الظروف على احراز النصر على لوي فيليب ، لو لم تبعد البرجوازية عن ملك المواطنين، وتنفذ من حول نظامه . صحيح ان الوحدات العسكرية قد غادرت باريس ، لكن الجيش كان ما يزال سليما بمجموعه ، وقد اعترف جميع الجنرالات بالشكل الجمهوري للدولة ، ووضعوا انفسهم تحت تصرف الحكومة الجديدة . كان التفوذ الاشتراكي والديموقراطي ضعيفا في الجيش ، كما استمر وجود الحرس الوطني بعد ٢٤ شباط في باريس والاقاليم ، وبقي له تنظيمه وسلاحه ، في حين افقر العمال الثوريون في البدء للأسلحة ، واقتصروا تسليمهم على بنادق قليلة . من جهة اخرى ، فقد بقي جهاز الدولة المركزي الضخم سليما ، وهو الجهاز الذي بناه نابليون الاول وورثته السلاطنتان الملكيتان فيما بعد . وكان هذا الجهاز يمتد من المواقع المركزية في باريس ويصل إلى آخر قرية في البلاد . وقد وضعت الادارة نفسها تحت تصرف الجمهورية ، ولكن دون ان يتبدل طابعها بأي شكل من الأشكال .

بعد انهيار الملكية ، تشكلت في باريس حكومة جمهورية مؤقتة تكونت من ائتلاف الحزبين الجمهوريين الرئيسيين ، بعد أن تفاهم اتجاه التاسيونال مع جماعة الريفورم . كانت مهمة الحكومة

الجديدة هي تأمين الجمهورية ضد خطر الثورة المضادة الملكية ، وانتخاب جمعية وطنية بأسرع ما يمكن وفق حق الاقتراع العام ، على ان تصدر ، بوصفها مجلسا للديموقراطية الفرنسية ، دستورا لجمهورية البلاد . تمثل في الحكومة المؤقتة رجال الحزبين الجمهوريين : لامارتن وماراست وجارنييه باجي من الديموقراطيين المعتدلين ، إلى جانب ليرو رولان ولوي بلان . ولأنه كانت توجد رغبة في تمثيل اتحادات باريس الجمهورية غير الشرعية إلى جانب السياسيين الشرعيين ، فقد دخل الحكومة عامل الصناعات التعدينية الاشتراكي البرت ، الذي لعب دورا في الحركة السرية . ان وجود عامل اشتراكي كوزير لقوة كبرى بدا امرا جديدا وصبر عن معنى ثورة ١٨٤٨ .

تحدث ديموقراطيون ١٨٤٨ الراديكاليون في كل مناسبة بلغة ١٧٩٣ وتقاليد . لكن الممارسة اثبتت انهم لم يتعلموا شيئا على الاطلاق من روبسيير . كانت تقاليد وعبر الثورة الكبرى لعام ١٧٨٩ تتعارض مع اشتراك الديموقراطيين الراديكاليين في الحكومة ، في ظل الاوضاع التي سادت بعد ٢٤ شباط . صحيح انه بدا وكأن البروليتاريا قد استولت على السلطة ، مادام الجيش والشرطة والحرس الوطني قد اختفوا من شوارع باريس ، ليحل محلهم العمال الحمر ، الا ان أي سيامي جاد ما كان لينخدع بصورة الثورة في باريس ، ان هو درس ميزان القوى الفعلي في البلاد . لقد كانت كل ادوات السلطة الفعلية في يد البرجوازية المالكة ، كما برزت التناقضات بين الحزبين داخل الحكومة لدى اتخاذ أي اجراء جدي ، بعد ان رفعت سائر الاتجاهات البرجوازية راية التاسيونال عقب ٢٥ شباط ، وأعلنت ولاءها للديموقراطية المعتدلة

والسلمية ، وطالبت بتدخل فعال وحاد ضد « الارهابيين والشيوعيين واليعاقبة » .

كان الوضع بعد ٢٤ شباط اسوأ بكثير بالنسبة للديمقراطيين الراديكاليين من وضع ما بعد العاشر من اب عام ١٧٩٢ . في ذلك التاريخ ، كان الجيش الملكي معطماً تماماً ، وكان جيش جديد قيد التكوين . وكانت باريس على الأهل في يد الديمقراطيين منذ العاشر من آب . أما اليوم ، فان الجيش مازال سليماً ، والديمقراطيون لا يسيطرون حتى على باريس . ان رويسير لم يفكر مطلقاً بدخول الحكومة بعد العاشر من اب ، بل ترك السلطة للبرجوازية الجمهورية المالكة ، مكشفاً بتعزيز مركزه في باريس ، ومنتظراً الساعة التي سيفقد فيها الجيرونديون رصيدهم في البلاد . إلى ذلك ، كانت الثورة الكبرى تعلم مايبي : على الرغم من ان البرجوازية الليبرالية المالكة قد سارت بعد اقتحام الباستيل في خط رجعي حاد ومعاد لمصالح الجماهير العريضة ، فقد كان من الضروري ان تنفضي اربع سنوات قبل ان تفلس الليبرالية الحاكمة في أعين الشعب ، وتصبح ناضجة للسقوط . أما في عام ١٨٤٨ ، فلم يكن الديمقراطيون قادرين على الاستيلاء على سلطة النولة بهجمة فورية ، وكان لابد من انقضاء وقت طويل ، قبل ان يتخطى الشعب الفرنسي عن اوهام لامارتين ، وينضم إلى الديمقراطية الاجتماعية الجبلية .

عندما تتأمل هذه الصورة ، نشك في ان الديمقراطية الفرنسية قد استفادت من اشتراكها في الحكومة المؤقتة . الا ان ليدرو رولان بلان كانا قانعين بقدرتهما على كسب مواقع للجماهير العاملة داخل

الحكومة ، وتحسين اوضاع البروليتاريا تحسينا فوريا . وكانا يعتقدان ان الديمقراطية لن تخسر شيئا ، ما دام الحزب الديمقراطي الاشتراكي على اتصال وثيق مع الجماهير العاملة في المدينة والريف ، يتصرف بوضوح وعلائية ، ولا يتخلى عن برنامجيه ، ويبقى في الحكومة مادامت المصالح الحقيقية للديموقراطية تقتضي ذلك .

يعتبر تاريخ الأشهر القليلة بعد ٢٤ شباط ذا أهمية استثنائية لفهم ديموقراطية القرن التاسع عشر . فقد اتاح لاتجاهي الديمقراطية اثبات جدارتهما للمرة الاولى في القرن الماضي . كان مطلوبا من الديمقراطية الاجتماعية من النمط التاريخي القديم اظهار ماتستطيع فعله للجماهير الفقيرة عن طريق استخدام الحريات السياسية ، في ظل الجمهورية وحق الاقتراع العام ، وتبيان الفوائد الفعلية التي تجنيها البروليتاريا الصناعة من الديمقراطية . في الوقت نفسه ، كان على الشكل الجديد للديموقراطية الليبرالية — البرجوازية ان يخوض معركة اثبات جدارته بنجاح ، فيبرهن ان الحرية وحق الاقتراع العام لا يضران بالملء والنظام ، وان الشعب الفقير هو بالاساس معتدل ومسالم ، لا يريد المساس بالملكية الفردية . باختصار ، كان عليه اثبات ان الجمهورية التي تمنح حق الاقتراع العام تمثل بالنسبة للرأسمالية ، وبالنسبة للمتعلمين والمالكين عامة ، أكثر اشكال الدولة امانا وراحة . وقد سقط كلا الاتجاهين سقوط مزمريا في اختبار التاريخ . في الرابع والعشرين من شباط كانا متحدين ويحظيان بدعم فرنسا كلها ، وبعد اربعة اشهر من ذلك صارا محقرين ومستهلكين ودون اية قوة .

نشأ تقسيم غريب للعمل بين الحزبين الحاكمين في الفترة ما بين نهاية شباط وبداية ايار من عام ١٨٤٨ ، فمارس الحزب الجمهوري --

البرجوازي سياسة سلطوية ، ومارس الاشتراكيون سياسة اجتماعية . فرض الديموقراطيون الاشتراكيون خلال فترة قصيرة سلسلة من الخطوات الاجتماعية ذات القائلة القصوى ، لكنهم خسروا سائر مواقع السلطة الفعلية ، فبقيت السياسة الاجتماعية في النهاية معزولة ومعلقة في الهواء . وزاد من غرابة هذا التطور كون الديموقراطيين الاشتراكيين قد استولوا على ما كان يبدو ظاهريا أهم موقع للسلطة ، اذ تولى ايلدرو رولان وزارة الداخلية لدى توزيع الحقائق الوزارية بين أعضاء الحكومة المؤقتة ، وبذل جهدا صادقا في دفع الادارة القمونية إلى ختمة الجمهورية ، فارسل مفوضيه إلى الاقاليم ، وأصدر تعليمات صارمة سعى من خلالها إلى التأثير على الانتخابات القادمة بما يفيد حزبه . لكن النتيجة الايجابية لجهوده كانت صفرا ، فقد ظهر أن الوزير لوحده لا يستطيع السيطرة من فوق على جهاز عملاق معاد ، مهما كانت ارادته صارمة .

اتسمت تصرفات الجمهوريين البرجوازيين بالنجاح بالمقارنة مع نشاط الديموقراطيين الاشتراكيين . كانت الفكرة الاولى التي راودت الحزب الجمهوري هي الاستيلاء القوي على ادارة مدينة باريس . لقد تعلم قاده حقا من الثورة الكبرى وارادوا التحولة دون تحول بلدية باريس إلى مركز لحزب الجبل الجديد . وبينما كان ليدرو رولان يعارك ملفات وزارة الداخلية ، سيطر حزب التاسيونال على مدينة باريس ، وصار جازنيه باجي عمدة العاصمة . وحين استلم فيما بعد وزارة المالية ، اخذ ماراست مكانه . أما وزير الحرب اراجو ، فقد تعاون مع الجنرالات للحفاظ على انضباط الجيش ، ولتحويله إلى اداة ضاربة ضد الاضرابات العمالية والاضطرابات الشعبية . زد

على ذلك ان الحزب الجمهوري اقام تحت اعين الوزير ليدرو رولان في باريس نفسها قوة مقاتلة جليدة استعدادا للحرب الأهلية ، هي الحرس المتحرك ، الذي درب خصيصا على قمع انتفاضة عمثلة أو ممكنة للعمال الراديكاليين ، وتشكل من عاطلين باريسيين شباب ، سمحوا باستخدامهم ضد رفاقهم الطبقيين مقابل بذة جميلة واجر يومي مضمون .

ثمة جملة من الظروف المناسبة التي كانت متعطي للديموقراطيين الراديكاليين امكانية تسليح البروليتاريا الفرنسية بطريقة شرعية . فقد كان واضحا بعد ٢٤ شباط ان الطريقة القديمة التي شكل بها الحرس الوطني لم تعد ممكنة الاستمرار . طرحت فكرة تحويل قوات البرجوازية المالكة إلى ميليشيا شعبية عامة يدخلها الفقراء كما يدخلها الأغنياء ، كما قبلت الحكومة مبدأ التحويل للديموقراطي للحرس الوطني وكان التنفيذ من شؤون وزير الداخلية ليدرو رولان . هنا ظهرت القوة الخفية التي تحبط بها البيروقراطية خطوات لا تناسبها ، فاخفت فجأة أسلحة وبلدات الحرس الوطني الجديد ، وعجز وزير الداخلية الثوري عن تغيير هذا الوضع . وعلى العموم ، فان البلذات والأسلحة منحت فقط للأعضاء الذين كانت الطبقة المالكة تتق بهم . الا ان الإخفاق الأكبر للديموقراطية الاشتراكية ظهر في حجبها حتى عن السيطرة على تنظيم العاطلين ، الذي تكون في اطار ما سمي بالورش الوطنية ، التي اسست حسب القوانين السياسية الاجتماعية الجديدة .

بدأ لوي بلان نشاطا مشمرا لتحسين حالة الطبقة العاملة الفرنسية . وشكلت لجنة دولة للعاجلة قضايا العمال ترأسها لوي بلان ونواب عنه

في رئاستها البرت . وتمثل العمال الباريسيون فيها بمنسوب عن كل مهنة ، كما ارسل أصحاب المعامل عددا من الممثلين اليها . كانت لجنة العمل هذه ، التي عقدت اجتماعاتها في قه ر بروكسل ، نوعا من مجلس اقتصادي باريسي ، أو اذا ما اخذنا العمال لوحدهم ، شكلا من اشكال المؤتمرات النقابية . ناقشت اللجنة سائر قضايا الإصلاح الاقتصادي والسياسة الاجتماعية التي كانت تشغل الخواطر انذاك . وقد حصل العمال الفرنسيون بواسطتها للمرة الاولى على حق ائتلاف معترف به من الدولة ، نجم عنه حقهم في الاضراب . كان التفوذ الذي مارسه بلان على اللجنة معتدلا ويفتقر لابة عدوانية تجاه اصحاب المصانع ، وقد حاول باسم اللجنة تسوية التفاعلات بين العمال والرأسماليين وعقد اتفاقات الاجور .

اصدرت الحكومة المؤقتة باقتراح من لوي بلان قانونا حول وقت العمل ، تحدد بموجبه يوم العمل بما لايزيد عن عشر ساعات في باريس،واحدى عشرة ساعة في الاقاليم . كان تحديد يوم العمل نجاحا كبيرا للعمال في ذلك الوقت . كما اعلنت الحكومة الحق في العمل لكل عاطل . صحيح ان ذلك لم يمن عمليا سوى تعويض مادي متواضع للعاطلين ، الا ان الحكومة التزمت في اعلانها برفع اعانة لكل عاطل لاتستطيع السلطات ايجاد عمل له . وكان عدد العاطلين قد ارتفع بسرعة بعد ٢٤ شياط ، وخاصة في باريس ، نتيجة لازمة المتفاقمة . انتشأت السلطات اعمال طوارئ لم تستطع على كل حال استيعاب سوى قسم صغير من العاطلين ، أما الآخرون ، فقد ابرزوا هويتهم الخاصة للمكتب الاقليمي المختص في باريس وتلقوا اعانات منه . شعر الاعضاء البرجوازيون في الحكومة المؤقتة بالقلق من التجمعات

اليومية للعاطلين في « مراكز الختم » ، فاقترحوا تنظيمهم بطريقة اخرى ، لتحديد سياسيا . ولان الأعمال المتعلقة بالطوارئ كانت ملحة بوزير الاشغال العامة ، فقد استغل هذا الوضع لتركيز سائر القضايا المرتبطة بالعاطلين في يد الوزارة التي يرأسها الجمهوري البرجوازي ماري، الذي كاف ماري منظمًا قديرًا هو توماس بتنظيم العاطلين ، فشكل هذا بسرعة كبيرة جهاز الورش الوطنية. وفي الوقت نفسه، ادارت منظمة توماس أعمال الطوارئ ودفعت الإعانات. استهدف اهتمام البرجوازية- الليبرالية بالورش الوطنية ادخال نوع من التنظيم العسكري للعاطلين عن العمل ، مع نظام دقيق لتراتب قيادي صارم .

لم يكن لوي بلان أية علاقة على الإطلاق بالورش الوطنية . فمن جهة لم تكن غالبية أعمال الطوارئ في الورش الوطنية تعاونيات انتاجية بالمعنى الذي رمت اليه اشتراكية لوي بلان ، ومن جهة اخرى اقيمت الورش الوطنية على يدي ماري وتوماس من اجل الاضرار بحزب لوي بلان. تعاضد أعضاء الورش الوطنية بسرعة، إلى ان تجاوز في شهر حزيران المائة ألف عضو. ونحقق الهدف السياسي الذي اراده الجمهوريون البرجوازيون من هذه المنظمة ، وهو الفصل سياسياً بين العاطلين والعاملين ، فكان العاملون يرسلون منهم إلى قصر لوكسمبرج، ويتخلون مواقف مؤيدة للديموقراطية الاشتراكية عموما ، بينما أبدت غالبية العاطلين المشمولين بمنظمة الورش الوطنية الديموقراطية البرجوازية .

ربما استغرب المرء السهولة التي تم بها انذاك كسب العاطلين إلى جانب البرجوازية . لكننا نذكر بالغموض السياسي العام الذي ترتب

في ذلك الوقت على الدعاية الديمقراطية . انتصرت الجمهورية وحق الاقتراع العام ، فبدا ظاهريا وكأن «الشعب» هو الذي يحكم . واطهرت الحكومة عنايتها بالعاطلين ، وقدمت لهم اعانات تساعد على تجاوز محتهم ، وهذا ما بدا بنوره وكأنه انجاز اجتماعي عظيم : ترى لماذا لا يتبع العاطلون قادة من امثال ماري وتوماس ، اللذين انجزا لهم اعمالا جليلة ؟ . ولماذا يسرون وراء بلان وجماعته ، اللذين افترضوا لاي اتصال معهم ؟ . تلك كانت الغلظة الأكبر للجمهوريين الاشتراكيين في الأشهر التالية للاربع والعشرين من شباط . ان قلرة حزب الناسيونال على تنظيم جيش من العاطلين يبلغ تعداده مائة الف رجل ، جعل من المستحيل قيام الديمقراطية الاشتراكيين بأي عمل ثوري . لا ينير شيئا من هذه الحقيقة السياسية ان الثورة المضادة البرجوازية قد تفننت في استغلال العنف ضد عمال الورش الوطنية الموالين لها ، وان هؤلاء العمال المسالمين اقتصاديا قد خاضوا في حزيران اعظم نضال طبقي ثوري عرفه الجيل الذي اتهموا اليه .

تصرف لوي بلان وجماعته باعتدال تام حيال الرأسماليين ، فلم تؤسس التعاونيات الانتاجية بمساعدة الدولة ، لان الجمهورية لم تكن تملك النقود الضرورية لتأسيسها على الأقل . الا ان المصرفيه والصناعيين تابعوا بتلمر متعاضم التطورات منذ ٢٤ شباط . احس الصناعيون بالقلق حيال التقييد القانوني لوقت العمل ، وحيال حق الائتلاف الجديد لعمال ، اللذين صاروا يستطيعون ترك العمل والذهاب إلى الورش الوطنية ، اذا لم تعجبهم شروط عملهم . صحيح ان العامل كان يكسب في مصنع باريس جيد من ثلاثة إلى اربعة فرنكات يوميا ، في حين تُلغى الورش الوطنية اجرا يتراوح

بين فركك وفركين ، لكن هنا الاجر الأخير كان يعتبر نوعا من دعم
للاضراب عن العمل في المصانع ، يمكن العمال من الصمود إلى أن يأتوا عن
الرأسماليون . لقد كان قلق الصناعيين مفهوما .

ساورت الرأسماليين الفرنسيين شكوك كبيرة حول ما اذا كانت
التشريعات العمالية ستوقف - كما عند النقطة التي وصلت إليها . فقد
دفعت الثورة الطائفة إلى السطح بمسائل المشاكل العالقة والمشاريع
الاشتراكية الممكنة ، وتحدث الناس في كل مكان وكتبوا عن المجتمع
الاشتراكي الجديد . وكان الرأسماليون الفرنسيون يعتبرون ملكيتهم مهددة طالما
بقي بلان في قصر لوكسمبورج يلقي خطبة الاشتراكية باسم الجمهورية ، فسحب
رجال المال رؤوس أموالهم من السوق ، وساءت الأوضاع الاقتصادية شيئا فشيئا ،
لشك الطبقة المانحة في النظام الجديد وقلقها المتزايد ، فاغلقت المصانع
بصورة متزايدة باضطراد ، وتنامت البطالة أكثر فأكثر ، وطرح الرأسماليون
شعارا حول ضرورة ضرب الاشتراكيين والشيوعيين دون رحمة ،
قبل أن تعود الثقة المفقودة ، ويتنظم سير الاعمال .

تركت حكومة لوي فيليب للجمهورية عجزا ماليا كبيرا . ليست
حاجة الدولة إلى المال مسألة خطيرة في النظام الملكي ، مادام المصرفيون
يربحون من القروض والدفعات المالية التي يقلعونها للدولة ، وقد
اعتبر العجز مسألة لا تأثير للقلق في العهد السابق . أما الآن ، فإن الحكومة
الجمهورية كانت تفتقر إلى الأموال ، كما قللت الازمة المتفاقمة
مداخيل الدولة ، والتهمت الورش غير المنتجة مبالغ متزايدة ،
وامتنعت المصارف عن اقراض الجمهورية . هكذا وجدت الحكومة نفسها
في حيرة مؤلة ، فهي لا تعرف طريقة تستجيب بها لالتزاماتها المالية ،

لامبما وان الجمهوريين البرجوازيين كانوا يعارضون الاجراءات
العنفية ضد الرأسماليين مثل القروض الاجبارية أو الاصدارات النقدية
ذات السعر الاجباري ، لخوفهم من ان تسوقهم إلى دكتاتورية
اقتصادية تتطور عنها بالضرورة دكتاتورية سياسية وارهاب من نمط
ارهاب ١٧٩٣ . كما لم يجرؤ احد على إيقاف الدفع للعاطلين ، لانه
كان ضمانا للسلام الداخلي .

اقام حزب الجمهوريين البرجوازيين المسيطر حساباته على اقرار
الطبقة المالكة بالجميل ، فقد جنبت سياسته البلاد الحرب الأهلية وحمت
الملكية الخاصة وكبتت مائر « التوازن الارهابية » . وانتظر ان تقدم
البرجوازية تضحيات اخرى لإقراراً منها بفضله . لهذا السبب اقترح
جارنيه باجي ، وزير المالية، اضافة تبلغ ٤٥٪ على الضريبة الاصلية،
تكون بمثابة اقتطاع استثنائي تقتضيه الازمة . لم يبد الوزراء الاشتراكيون
سوى مقاومة ضعيفة ومترددة لهذا الاقتراح ، فاقرت الحكومة الموقرة
هذا القانون - الكارثة . لم تكن الحكومة تريد المساس بالرأسماليين ،
ولم تستطع في الوقت نفسه اغضاب العمال ، فما كان منها الا ان اقلت
بعبء الازمة على كامل طبقة ضعيفة الصوت في باريس هي طبقة
المزارعين ، وخاصة جماهير الفلاحين الصغار منها . تلك كانت خطواته
سياسية ترتبت عليها نتائج كارثية بالنسبة لاتجاهي الديمقراطية
الفرنسية . ان الجمهورية التي ولدت وسط صخب عظيم لم تفعل شيئاً
مفيداً لسكان الارياف ، وهاهي الان ترفع عليهم سيف الضرائب .

كان الشعب الفرنسي قد احتج باسره تقريباً على اساليب حكم
لوي فيليب . وعندما اطيح به صار على الفلاح الذي كان يدفع في

ظل الملكية المقيمة ضريبة لا تتجاوز عشر فرنكات، ان يدفع للجمهورية ٥ و ١٤ فرنكا . ثم جاء تعليل هذه الزيادة ليلحق بدوره ضررا كبيرا بالجمهورية، فقليل : ان النقود مستخدم قبل كل شيء لاطعام العاطلين الباريسيين . كان جمهور الفلاحين الصغار ، وعلى رأسه الفلاحون الفقراء والعمال الزراعيون سيفهمون بالتأكيد برنامجا شعبيا يوحد الشغيلة في المدينة والريف ، لكنه كان من المستحيل اقناعهم بتقديم تضحيات لمدينين لا يعملون . لقد مزقت الحكومة الديمقراطية ، مدفوعة برغبتها في عدم ازعاج الرأسماليين ، الجبهة الموحدة بين المدينة والريف ، وهيجت الفلاحين ضد العمال وضد النظام الجديد ، وزعزت اساس الجمهورية كشكل للدولة .

لاحظ الديمقراطيون الاشتراكيون والعمال النشطون سياسيا في باريس خلال شهر نيسان، ان التطورات تسير في اتجاه غير موات لهم . وتالت التقارير حول المزاج السيء لسكان الاقاليم . لكن مفوضي ليدر وولان لم يفعلوا اي شيء وعلموا ان القلق يساور الحزب حول النتائج المرتقبة لانتخابات الجمعية الوطنية ، خطرت لقيادته فكرة تمسية هي المطالبة بتأجيل الانتخابات . فنظمت حملة تحريضية كبيرة في باريس عن طريق الاجتماعات الشعبية للمطالبة باجراء الانتخابات في وقت لاحق ، بزعم ان الثورة المضادة قد سيطرت طيلة خمسين عاما في فرنسا ، وان الدعاية للحرية كانت ممنوعة ، مما ابقى جماهير المدن الصغرى والريف في حالة من الجهل تسهل على الرجعيين تضليلها . كما قيل انه لا بد من مرور وقت معين يقوم الجمهوريون فيه بتوعية الجماهير في سائر انحاء فرنسا .

كان الجمهوريون الاشتراكيون سيتجنبون هذه الغلطة الكبيرة ، لو انهم درسوا بصورة أفضل عبر ودروس الثورة الكبرى . بعد العاشر من اب عام ١٧٩٢ لم يفكر روبسيير مطلقا بطلب تأجيل الانتخابات للمجلس الوطني ، مع ان حق الاقتراع للمجلس كان من الناحية التقنية اسوأ بكثير من حق الاقتراع العام سنة ١٨٩٨ . كان روبسيير واصدقاؤه يعرفون تماماً ان الانتخابات ستكون في غير صالح حزبهم ، لكنه كان من غير المقول نفسيا التحريض باسم الديمقراطية ضد انتخاب جمعية وطنية في اعقاب ثورة شعبية ناجحة . والحقيقة ، ان الاشتراكيين الراديكاليين ارتكبوا في الثورة الالمانية ، التي اعقبت التاسع من تشرين الثاني عام ١٩١٨ ، غلطة جعلت تطور المانيا يشبه شبها كبيرا التطور الفرنسي عام ١٨٩٨ ، عندما دعوا إلى ارجاء الانتخابات ، لاحساسهم ان غالبية الشعب ليست إلى جانبهم . أما لينين ، فانه لم يعارض مطلقاً انعقاد الجمعية الوطنية التأسيسية الروسية عام ١٩١٧ ، بل ترك حكومة كيرنسكي تقوم بجرعة الانتخابات .

مع تزايد مطالبة الديموقراطيين الاشتراكيين الفرنسيين بتأجيل الانتخابات ، تزايدت مطالبة البرجوازية الفرنسية بتحديد موعد مبكر لها . لم يحقق الديموقراطيون الاشتراكيون شيئاً سوى هزيمة اخلاقية وازعاجا اخر للفلاحين وللفئة الوسطى الصغيرة في الاقاليم ، التي اعتقد سكانها ان رجال الصفقات السياسية في باريس يستغلونهم ، ويرجثون لهذا السبب ساعة الحساب . واخيراً ، اجريت انتخابات الجمعية الوطنية يوم ٢٣ نيسان . من الناحية التقنية ، كانت الانتخابات أكبر تمثيلية ديموقراطية شهدتها فرنسا حتى ذلك الحين ، اذ كان عدد من يحق لهم الادلاء باصواتهم حوالي ٩,٥ مليون ناخب ، اشترك منهم في

الاقتراع حوالي ثمانية ملايين انسان . جاءت النتيجة سيئة بالنسبة للديموقراطيين الاشتراكيين إلى درجة لاتصلق ، فمن أصل ٩٠٠ نائب كان هناك مائة فقط من انصار الريفورم مقابل مائة نائب للثورة المضادة الكاثوليكية من انصار البوربون من السلالة القديمة . كما انتخب مائتا نائب ملكي من اتجاه تير ، فاذا بالملكية تستولي على ثلث مقاعد الجمعية الوطنية بعد شهرين فقط من قيام الجمهوريةالديموقراطية. تلك كانت فاتورة حساب سكان الارياف لضرية الـ ٤٥٪ ، وللسياسة الزراعية المخربة لسادة العهد الجديد .

تكونت أغلبية النواب في البرلمان الجديد (حوالي ٥٠٠ نائب) من الجمهوريين البرجوازيين من حزب الناسيونال . ان نتيجة الانتخابات ماكانت على هذا القدر من السوء ، لو أن هؤلاء النواب كانوا مثل لامارتين ، ديموقراطيين ليراليين حقيقيين ، أي انصارا للملكية الخاصة ، وللحرية السياسية والمصالحة الطبقية . الا ان غالبية هؤلاء الديموقراطيين الجمهوريين المزعومين تشكلت من رجعيي المدن الصغيرة والريف الغاضبين . لقد كانوا ممثلين لصناعيين صفارا ريلبون عودة حكم لوي فيليب ، وفلاحين غاضبين يطالبون بتصفية الحساب مع الباريسيين الذين لايفعلون شيئا . هؤلاء النواب ، وهم محامون من المدن الصغيرة ، وملاك عقاريون وضباط خارج الخدمة . . . الخ ، اسموا انفسهم جمهوريين ، بسبب عدم وجود مصالحة لهم في عودة البوربون ، لكنهم عارضوا جمهورية تقوم على تطور اساسه الحرية والمصالحة الطبقية ، وطالبوا بقبضة حديدية ضد كل مايلتكر بالبروليتاريا والاشتراكية . ومن البدهي ان النواب الملكيين الثلاثمائة في الجمعية الوطنية كانوا يدافعون الجناح اليميني من الجمهوريين البرجوازيين إلى الصدام المباشر مع عمال باريس ومع الاشتراكيين .

هزم الديموقراطيون الاشتراكيون بعد ان ارتكبوا خلال الشهرين
الاخيرين اخطاء جسيمة في سائر قضايا السلطة والتاكتيك الانتخابي .
في مواجهة هذه الهزيمة كانت تبرز الانجازات الكبرى للوي بلان .
كانت الديموقراطية الاشتراكية عاجزة في ظروف ذلك الوقت ، وحتى
لو توفرت لها اكثر القيادات عبقرية ، عن كسب غالبية الشعب الفرنسي
والوصول إلى السلطة السياسية خلال شهرين . لقد كان على الديموقراطيين
الاشتراكيين توطين انفسهم على خوض معركة طويلة من مقاعد
المعارضة . والحقيقة ، ان معنى النتيجة الانتخابية كان واضحا لسائر
سياسي فرنسا ، اذ ان اغلبيية الجمعية كانت برجوازية كبيرة ومقاتلة
ومصممة على الدفاع عن الملكية الخاصة . لم يبق مكان للوزراء الاشتراكيين ،
الذين كان عليهم ان يتركوا الوزارة فوراً ، ليشرحوا لعمال باريس
الوضع الحقيقي ، ويذهبوا إلى المعارضة دون تسرع مغامرة .

عندما اجتمعت الجمعية الوطنية في باريس في مطلع ايار لتشكيل
حكومة جديدة ، حدثت مفاجأة غريبة ، فقد اخذ لا مارتين واصلغاوله
المقربون يشعرون بالذعر من الجناح اليميني الغاضب لحزبهم ، ومن
اقتراب الثورة المضادة ، ويبحثون عن التواصل مع اليسار ، رافضين
التخلي عن التعاون مع الديموقراطيين الاشتراكيين . اخيراً تم التوصل
إلى حل اقتضاه الاحراج ، قوامه التضحية بالوزيرين الاشتراكيين بلان
والبرت على مذبح الأغلبية البرجوازية الجديدة في البرلمان ، مقابل
السماح باستمرار نشاطهما في لجنة قصر لوكسمبرج . بقي ليدرو
رولان في الحكومة ، وتقرر تشكيل لجنة تنفيذية من خمسة اعضاء
للاشراف على اعمال الوزراء ، إلى حين اقرار الدستور الجديد لفرنسا
في الجمعية الوطنية ، على ان يكون اربعة من اعضاءها من اتجاه

الناسيونال (وهم لامارتين وماري وجارنييه باجي وارجو) وواحد من اتجاه الريفورم هو ليدرو رولان . اعفي اعضاء اللجنة الخمسة من مناصبهم الوزارية ، ففقد ليدرو رولان وزارة الداخلية التي اخذ يديرها وزير جمهوري برجوازي موثوق . أما ماري ، فقد ترك وزارة العمل ليتولاها الرجعي المترمت تريلات ، وصار الجنرال كافينيناك وزير للحرب بدلا من ارجو . كانت الاغلبية البرجوازية في الجمعية الوطنية ماتزل مضطربة في الايام الاولى من نشاطها البرلماني ، ولا تعرف بعد موازين القوى بصورة دقيقة ، فقبلت مبدئيا بالحكومة الجديدة .

ترتب على بقاء ليدرو رولان في الحكومة نتائج اساسية ، ليس اهمها تزايد عجز الديمقراطيين الاشتراكيين من يوم لآخر ، ووعي الاغلبية الرجعية في الجمعية الوطنية لقوتها بوضوح متزايد ، وشروعها العمل من وراء ظهر الحكومة ، واطاعة الجيش والادارة للثورة المضادة البرجوازية وليس لوزراء المصادقة الديمقراطيين . أما النتيجة الأكثر أهمية لبقاء ليدرو رولان في الوزارة ، فكانت عزلة الحزب والديموقراطية الفرنسية عموما منذ بداية ايار ١٨٤٨ عزلة كلملة عن العمال الفرنسيين . لقد كان واضحا ان اغلبية الجمعية الوطنية عازمة على تهديم سائر الانجازات الاجتماعية للثورة الفرنسية . ببقاء حزب ليدرو رولان في الوزارة وتنفيذه للقرارات الرجعية للجمعية الوطنية ، ابتعد العمال عنه ، وانهارت صروح العواطف الموالية لهم التي كان يظهرها في دعائيه قبل الثورة وفي بداياتها . وعندما انفجر الصراع الطبقي، اتضح ان الديمقراطية الفرنسية ليست مؤهلة للدفاع بوضوح وحزم عن قضية الجماهير العاملة . من جهة اخرى ،

فان الطبقة الرأسمالية لم تكن تتق من جانبها بالقادة الديمقراطيين ، ولهذا وجدت الديمقراطية نفسها منذ ايار ١٨٤٨ في دور مضحك وتافه بين الجيشين المتعادين . بهذه الصبورة ضاع تراث روبسبير باسره .

اذا كان الحزب الشرعي والرسمي للديموقراطيين الاشتراكيين قد اخفق ، فهل برز من صفوف الديمقراطية غير الشرعية ، اي من من العصب السرية التي ناضلت في ظل لوي فيليب من اجل الجمهورية ، قادة جدد للشعب العامل ؟ . بين الجمهوريين الثوريين الذين حررتهم ثورة شباط من السجون ، كان بلانكي وباريه ابرز الوجوه . كان بلانكي ابرز رؤوس الديمقراطية الفرنسية باتجاهاتها المختلفة ، والسياسي الواقعي الوحيد ، الذي لم تضلله الشعارات التي اطلقتها ثورة شباط واحزابها . فقد طالب بالترع التام لسلح الرأسماليين والعسكريين ، وتسليم الشعب العامل ، واعتبر الأمور الاخرى ثانوية ، مادام هذا المطلب الاساسي لم يتحقق . لم يكن بلانكي انقلابيا أو مغامرا ، بل جسد الضمير الحي للديموقراطية الفرنسية ، وهذا ما عاود عليه بمقت وحقد الساسة الرسميين ، كالوزراء واتباعهم .

كان نفوذ بلانكي محدودا على عمال باريس عام ١٨٤٨ ، فأسس نادياً نشر في اجتماعاته افكاره . ونظرا لوجود عدد كبير من النوادي الديمقراطية والاشتراكية ، التي افترق زعمائها لوضوحه الفكري ، فقد انضم هؤلاء إلى الحملة ضده ، وخاضوها بوسائل تقتصر إلى الشرف . رأّت كل الاطراف في بلانكي روحا شريرة للثورة الفرنسية ، وارهابياً ومباشراً بالحرب الأهلية . واعتبرته البرجوازية عدوها اللدود ، فكانت النتيجة ان امضى القسم الأكبر من حياته في السجون .

حال التحريض ضد بلانكي خلال شهري اذار ونيسان من عام ١٨٤٨ دون استرداد الحركة الديمقراطية الفرنسية لعافيتها . وعندما انهار الحزب الرسمي ، لم يبق في باريس سوى كومة حائرة من النوادي والمحرضين . في هذه الفوضى ، عجز بلانكي عن فرض رأيه، وتحولت البروليتاريا الپاريسية، بعد ان تخلت الاحزاب عنها، الى كرة يتقاذفها المغامرون وعملاء الشرطة . لم يكن قيام عمال باريس بانتفاضة ثانية تفرض ثورة ثانية مسألة ميؤوساً منها ، كما كان في ايار ١٨٤٨ وزاد الطين بله ان التاكثك النعبي للديموقراطية احدث غربة حقيقية بين الفلاحين وبين هؤلاء العمال . ليس صحيحا ان باريس اخلت دوماً زمام القيادة في الثورات الفرنسية ، وان الاقاليم تسير وراء شعارات العاصمة . الحقيقة ان الحركات السياسية الباريسية انتصرت فقط ، عندما توافقت مع ارادة اغلوية الشعب الفرنسي . واذا كان اقتحام الباستيل عميق الدلالة ، فلأن الفلاحين كانوا احازمين في كل مكان على اقتحام باستيلاتهم . في ايار وحزيران من عام ١٧٩٣ ، استطاع حزب الجبل احراز النصر ، لان الاغلوية الساحقة من الشعب الفرنسي كانت تحترق زمرة رولاند . اما ثورة شباط ، فقد انتصرت بفضل الاتفاق الكامل بينها وبين الاقاليم ، كما انطلقت الحركة ضد لوي لوي فيليب في شتاء ١٨٤٧ / ١٨٤٨ من الاقاليم ، قبل ان تنتقل الى العاصمة فيما بعد .

إن التيار المضاد للثورة ، الذي ساد في نيسان وايار بصورة مؤقتة الريف والمدن الصغرى ، كان سيؤدي حتماً الى عزلة تامة لاية انتفاضة في باريس . وعندما تكون القرية والمدينة الصغيرة ضد الانتفاضة ، وتكره الطبقة الوسطى البرجوازية « الارهابيين » و « الفوضويين » ، يكون من المسلم به ان الجيش النظامي والقسم البرجوازي من الحرم

الوطني سيطلقان النار دون تردد على العمال . وقد زاد الطين بلة ذلك الانقسام المشؤوم في باريس نفسها بين العاطلين المنظمين تنظيميا قويا في الورش الوطنية ، والذين مازالوا على ولائهم للحكومة ، وبين عمال المصانع الميالين إلى الديمقراطية الاشتراكية . سعى المحركون السريون للإدارة الفرنسية إلى قبول أعداد كبيرة من عمال الورش الوطنية في الحرس الوطني ، ف تلقى هؤلاء العمال المواليون للحكومة بتلقية ، وشكلوا أغلبية تشكيلات الحرس في الأحياء العمالية . من جهة أخرى ، كان الديمقراطيون النشطاء منقسمين على أنفسهم ، فكان باربي بمقت بلانكي ، ويعلن استعداده للتعاون مع الحكومة من أجل تكميره . واخيرا ، فان وجود ليدرو رولان في الحكومة قد حير بعض فئات الشعب . ان البرجوازيين الصغار الراديكاليين وبعض العمال لم يفهموا التبدل الذي اصاب وضع الديمقراطيين الاشتراكيين ، وكانت الانقسامات ضد حكومة ليدرو رولان بالنسبة لهم عملا يقتل الاخ فيه اخاه .

وجدت القوى السياسية للديموقراطية والاشتراكية الفرنسية نفسها في ايار من عام ١٨٤٨ في اعق نقطة جلد وصلت اليها الحركة . ولم يكن يوجد بين القادة من ينصح انذاك بثورة ثانية ، كما ابدي عمال باريس منذ ٢٤ شباط حدا اعلى من ضبط النفس . صحيح ان بعض المظاهرات الجماهيرية السلمية قد حدثت ، الا انه لم تحدث على الاطلاق اعمال عنف واراقة دماء . هذا السلوك المنضبط لعمال باريس لم يكن يعجب الجناح اليميني للجمهوريين البرجوازيين ، الذي اعتبر حكومة اللجنة الخماسية ضعيفة ومتردة ، وطالب بسياسة اليد القوية في التعامل مع العمال بدلا من سياسة الحلول الوسط . أما الرجل الذي كان الجناح

اليمني يمحضه ثقته ، فكان وزير الدفاع الجديد الجنرال كافينياك .
كان اليمين الجمهوري اليرجوازي يريد انتهاز اول فرصة لاسقاط
اللجنة التنفيذية ، ، وللقضاء بالرصاص على عمال باريس ، وللقامة
الدكتاتورية العسكرية لكافينياك .

لان عمال باريس لم يكونوا يريدون القيام بانتماضة ، فقد وجب
تدبير الأمر بطريقة مناسبة . كان قد دعي في الخامس عشر من ايار
إلى تظاهرة كبيرة لسائر الديمقراطيين والاشتراكيين من أجل بولونيا.
هذه التظاهرة لم تكن امرا جللا ، كما لم يكن مرورها امام الجمعية
الوطنية في استعراض للقوة مسألة خطيرة سياسيا . الا انه كان
من الممكن ان يندس بعض المخربين فيها ، محاولين استغلالها لغاياتهم
الخاصة . حذر بلانكي دون وجلوى من هذا الخطر ، فالحماسة
ليولونيا كانت كبيرة لدى العمال . حين لم تجد تحذيرات بلانكي
أذناً صاغية ، اضطر للاشتراك مع ناديه في المظاهرة ، كي لا ينزل
عن العمل الديمقراطي العام .

كانت مجريات الخامس عشر من ايار غريبة وغير مفهومة تماما .
فقد ظهرت الجماهير ، وفق ما هو مخطط ، امام الجمعية الوطنية .
وكانت الحكومة قد اتخذت منذ وقت طويل سائر الاستعدادات
الضرورية لقمع الاضطرابات في باريس ، فحشدت قوات كثيفة
في العاصمة وضواحيها ، ووضعت الجيش النظامي والحرس الوطني
المتحرك على اهبة الاستعداد . علفت الحكومة دوماً أهمية خاصة على
حماية الجمعية الوطنية من أي ازعاج . والحال ، انه لم يحدث يوم ١٥ ايار
ما يعكر صفو الجمعية ، فقد وصلت التظاهرة إلى امامها ، لتجدها داخل البناء

مفتوحة وغير محروسة . تسلمت قلة صغيرة من عمال باريس إلى قاعة الاجتماعات ، حيث عبرت للتواب عن تلمر العمال وحدثت بعض الضجيج . لم تشهد القاعة أي عنف جندي ، وسيطر العمال طيلة ثلاثة ساعات على قاعة اجتماعات الجمعية ، دون ان تسرع أية قوة مسلحة لحماية البرلمان . خلال هذه الساعات الثلاث ، كان مايجري حادثة عرضية دون أية أهمية سياسية جوهرية . فجأة أعلن شخص مشكوك بامره ومتهم بالتعاون مع الشرطة حل الجمعية الوطنية باسم الشعب . عندئذ اقتنع متظاهرون كثيرون ، وحتى بعض القادة الديموقراطيين ، انفسهم ان الثورة الثانية قد انتصرت ، فالجمعية الوطنية انهارت والقوات المسلحة فشلت في حمايتها . في هذه الأثناء كان عدد من المتظاهرين قد دخل دار البلدية ليعلن من هناك قيام حكومة عمالية ثورية ، فما كان من باربي والبرت الا ان ذهبوا ، لقصر نظرهما ، إلى دار البلدية مع المتظاهرين . حين ثبت بهذه الطريقة واقع الانتفاضة السياسية ضد الحكومة الشرعية ، وصلت القوات فجأة ، لتستعيد دار البلدية دون مقاومة ، وتمتقل باربي والبرت وبعض المتطرفين المعروفين ، ومن بينهم بلانكي . هكذا انتهت « انتفاضة » عمال باريس الراديكاليين ، التي كانت الحكومة تتوقعها بخوف وقلق . لقد كانت انتفاضة دون اراقة دماء ، وحدثت كفصل في مسرحية رديئة . ان الديموقراطية والاشتراكية لم تهزنا وحسب ، بل اظهرتا فضلا عن ذلك حيزا فاضحا ومضحكا .

لا يشك اي انسان يمتلك ولو بعض الخبرة حول مجريات الحركات الشعبية في ان عملية الخامس عشر من ايار عام ١٨٤٨ لم تكن سوى استفزاز كبير وتليبير بوليسي . أما هدفها السياسي

فهو واضح كل الوضوح : لقد اراد المحركون السريون ان تنفذ الجماهير إلى الجمعية الوطنية ، كي ترتكب هناك حماقاتها ، ولا بأس عليها ان هي مارست قليلا « الثورة الاشتراكية » ، لان من شأن ذلك ان يقدم الذريعة المطلوبة لاقامة الدكتاتورية العسكرية واسقاط الحكومة . على كل حال ، فان كل شيء جرى بسرعة وبطريقة بالسة . لم يبد رجال الانتفاضة اية مقاومة ، فلم ير الجيش مبررا لا لطلاق النار . ، ووجد الجنرالات ورجال السياسة انفسهم مضطرين لانتظار سانحة افضل . ظهرت الديمقراطية الفرنسية في الخامس عشر من ايار في حالة مخيفة من التفكك والانحلال ، فكان الحزب الديمقراطي — الاشتراكي عاجزا في الحكومة قدر ما كان عاجزا بين الجماهير . وافترق قادة النوادي إلى التفوذ والسلطة ، فاذا بعمال باريس فرسة سهلة لاي مغامر مشبوه . وليس من قبيل المصادفة ان التحريض اليونانيرمي قد انتعش بعد الخامس عشر من ايار . ان العمال . وقد فقدوا الايمان بالديمقراطيين والاشتراكيين ، تذكروا من جديد القيصر ، واعتقدوا ان الاوضاع لن تصبح اكثر سوءا في ظل بوناپرت جديد .

واصل اتجاه الجمهوريين الرجعيين المعادين للعمال والموالين للدكتاتورية نشاطه ، بدعم من الاحزاب الملكية في الجمعية الوطنية . فتم حل اللجنة الحكومية للعمال في قصر لوكسمبورج ، وخسر العمال تمثيلهم القانوني ، وأعلنت الحرب على مبادئ حق الائتلاف العمالي وعقود الاجور . الا ان ليلرو رولان بقي في الحكومة وكأن مايجري لايعنيه . لم يأبه نواب الاقاليم للورش بوصفها قلاعاً للسلام الاقتصادي البرجوازي ، بل رأوا فيها مؤسسات تبدا اموال الضرائب وتمول الكسل . وكان الرأسماليون

همقنون مبدأ حق العمل الذي تدلن الورش له بوجودها . أما الصناعون ، فكانوا يعدون انفسهم بالتدرج لطور من النهوض الاقتصادي ، في اعقاب الانتصار النهائي على الاشتراكية . وكانوا يرغبون في عمال مطيعين ورخصيين لمعاملهم ، ويرون في حل الورش شرطاً أولياً لمودة الصلحة إلى الصناعة الفرنسية على اساس رأسمالي .

لم يكن للورش الوطنية باجورها المنخفضة وأعمال الطوارئ السخفية التي تنجزها ، وتنظيمها العسكري ، وتضليلها السياسي للعمال ، علاقة بأي شكل من اشكال الاشتراكية . وقد كان لوي بلان على حق ، عندما رفض تحمل اية مسؤولية عنها . كما لم يرغب اي اشتراكي في تأييد الورش بالشكل الذي كانت عليه . لكن القضية التي كانت مطروحة تمحورت حول الظروف التي يرجع عمال الطوارئ فيها إلى المعامل : هل يرجعون إليها حسب تعرفه اجور معقولة أم يضحى بهم على مذبح الرأسمالين ؟ . لقد اختارت اغلبيية الجمعية الوطنية الطريق الثاني ، وارتأت حل الورش بطريقة مفاجئة واستفزازية ، واضعة العمال أمام أحد خيارين : الموت جوعاً أو العمل بادنى الاجور في المصانع . أما اذا رفض العمال الانصياع ، وقاموا بانفضاضة ما ، فان الجيش سيتلبر امر قمعهم .

تحولت مسألة الورش الوطنية إلى اختبار للقوة بين رأس المال والعمل ، مع ان أكثر اقسام البروليتاريا اعتدالا وعداءا للاشتراكية وتعلقا بالسلام الاقتصادي هو الذي كان سيلهب ضحية للعنف الرأسمالي . وتطورت في الوقت نفسه قضية الورش إلى ازمة كبيرة للديموقراطية الليبرالية . كانت الديموقراطية الاشتراكية قد لفظت

انفاسها سياسيا منذ ١٥ ايار ، رغم دور الكومبارس الذي كان ليلبرو
ورولان مصرا على لعبه في الحكومة ، ويمارسه نقر من اصلقاته في
البرلمان . في حين كانت الديموقراطية الليبرالية ، المتجسدة في لامارتين
وماري واخرين ، ماتزال من الناحية الصورية في السلطة ، بفعل سيطرتها
على اللجنة التنفيذية العليا . هذه الديموقراطية هي التي خلقت الورش
تحت شعار المصالحة الطبقية ، وهي التي حولتها بمساعدة توماس
إلى جهازها السياسي . لهذا السبب كان حل الورش يعني ضربة اساسية
تسلد إلى الحكومة الليبرالية . إلى ذلك ، فان الجناح اليميني كان ينتظر
الفرصة المناسبة لاسقاط الحكومة الليبرالية ، واعتقد ان الازمة التي
مستنشأ من حل الورش ستقدم له مثل هذه الفرصة على طبق من ذهب .
وافقت اللجنة الحكومية برئاسة لامارتين على حل الورش ، لكنها
رأت ان يتم الحل على مراحل ودون استفزاز للعمال . غير ان اغلبية
الجمعية الوطنية كانت تسعى وراء الاستفزاز بالذات ، لتكسب منه
سياسيا . كان موقف اللجنة في هذا الصراع يائسا إلى ابعد حد ، خاصة
بعد ان اتفق جارئيه باجي مع اتجاه كافينياك ، وانطدأ تمرعه من وراء
ظهر زملائه الاربعة ، الذين لم يهتدوا إلى مخرج من الورطة ، واضطروا
في النهاية إلى الرضوخ للارادة المتوعدة للجمعية الوطنية . قام وزير
العمل تريلات من جانبه بكل ما من شأنه دفع العمال إلى اليأس ، وعندما
حضره توماس من عواقب افعاله وتنبأ بانتفاضة يقوم بها العمال اليافسون ،
امر باعتقاله وابعاده عن باريس . هذه الواقعة هي البرهان الاكبر على
الطريقة الخفية التي استعملها أكبر حزب فرنسي انذاك لاكماله
العمال على القيام بانتفاضة حزيران .

في هذا الوضع اليائس ، استيقظ لدى قسم من عمال الطوارئ
الوعي الطبقي ، فسعى نحو اقامة علاقات مع العمال الثوريين في المصانع ،
وتذكر سنة ١٧٩٣ و ٢٤ شب ١٨٤٨ . كان هؤلاء العمال يملكون
بنادق بوصفهم اعضاء في الحرس الوطني . وبما انهم اعتادوا في الورش
الوطنية على شكل مامن التنظيم العسكري ، فقد فضلوا الموت بشرف
على الموت البطيء جوعا باسم الجمهورية البرجوازية .

بدأت الانتفاضة في الثالث والعشرين من تموز في الاحياء العمالية
بباريس . لم يقف أي حزب سيمائي أو اي قائد معروف إلى جانب
العمال ، فالحزب الديموقراطي لم يعد موجودا ، ومن اسموا انفسهم
ورثة حزب الجبل ، تنكروا بجبن لمهتهم . وهكذا قاتل العمال
الباريسيون البسطاء لوحدهم من أجل تقاليد روبسيير .

كانت الحكومة البرجوازية الليبرالية الضحية الاولى للانتفاضة ، اذ
اقتحمت مجموعة من النواب الغاضبين صباح يوم ٢٤ تموز مكاتب
اللجنة التنفيذية ، وطالبت باستقالة فورية لرجالها الخمسة ، الذين
اعلنوا انهم لن يرضخوا الا لقرار اصولي من الجمعية الوطنية . عندئذ
صدر القرار بسرعة ، ونقلت الجمعية السلطة التنفيذية باسرها إلى
إلى الجنرال كافينياك . اذا كانت الديموقراطية الاشتراكية قد انهارت
في الخامس عشر من ايار ، فان يوم الرابع والعشرين من حزيران شهد
نهاية الديموقراطية الليبرالية . لقد تركت كل منهما ساحة الصراع
بيؤس يفوق بيؤس الاخرى .

تكررت مسرحية ١٥ ايار ، حينما بدأت الاضطرابات العمالية في
الثالث والعشرين من تموز في باريس . لم يجد الثائرون في البدء اية

مقاومة ، واحتلوا الاحياء العمالية ، واقاموا فيها المتاريس . . . الخ .
لو ان الحكومة استخضمت قوتها المسلحة الكاملة في الاحياء العمالية
يوم اعلان قراراتها حول الورش الوطنية ، لما حدثت انتفاضة لها
الابعاد الكبيرة التي اتخذتها . لكن اصلقاء الدكتاتورية العسكرية
كانوا يريدون قتال شوارع حقيقي ، لتتم لهم تصفية الاشتراكية
والديموقراطية تصفية كاملة . ان الاستفزاز الحقيق الذي اعد حزب
كافينيك بواسطته انتفاضة تموز ١٨٤٨ يشبه سلوك الحكومة القيصريّة
في روسيا عام ١٩٠٥ ، فقد تركت حركة الكاهن جابون العمالية
تتفجح ، قبل ان تعد لها حمام الدم .

لم يكن حظ انتفاضة عمال باريس في النجاح كبيرا . والحال ،
ان العمال قاتلوا بشجاعة البائس ، لذا لم يتنصر كافينيك الابعد معركة
استمرت ثلاثة ايام دفع خلالها الاف الناس حياتهم . بعد نجاحه ، بقي
الجنرال على رأس حكومة شكلها من وزراء ينتمون إلى الجناح اليميني
لما سمي بالجمهوريين المعتدلين ، وقمع بعنف قاس اية نأمة معارضة
تصدر عن الجماهير الشعبية . اثناء ذلك ، انتهت الجمعية الوطنية
عملها بوضع الدستور الجمهوري لفرنسا ، الذي ابقى على حق
الاقتراع العام ، لان الطبقة السائدة لم تكن تخطئه ، مادامت
قادرة على خنق اية معارضة بواسطة الشرطة والقضاء والعسكر . ان
حق الاقتراع العام يصبح مجرد قضية شكلية فارغة ، متى كانت
الدكتاتورية العسكرية قادرة على قمع أي حزب او ناد أو تجمع أو
جريدة . هذا ما فكر به الحزب الفرنسي الحاكم ، حين ادرج في
دستوره مبدأ الانتخاب المباشر لرئيس الدولة من قبل الشعب . لكن حق
الاقتراع العام لعب لعبته مع حزب كافينيك ، فقد كان على الشعب

الفرنسي ان ينتخب في العاشر من كانون الاول رئيسا للجمهورية . دعمت البرجوازية المالكة والملاك العقاريون والبيروقراطية في غالبيتها الساحقة ترشيح كافينياك ، بوصفه منقاد المجتمع والملكية الخاصة . أما ليدرو رولان ، فقد واصل ، فور تركه الوزارة ، تحريضه الشعاري وكأن شيئا لم يكن . لقد اساء واصدقاؤه لاسم حزب الجبل ، الذي احتكروه لانفسهم ، ووصلت الاساءة إلى درجة قبوله بالترشيح إلى منصب رئيس الجمهورية باسم « الديمقراطية الاجتماعية » ، في حين رشح لا مارتين نفسه عن الديمقراطية المسالمة ، واسمت مجموعة من الاشتراكيين المتطرفين مرشحا خاصا بها هو راسبل .

لم يكن باستطاعة أي عامل متمتع بقدر من الوعي الطبقي التصويت لكافينياك أو ليدرو رولان . وكان ترشيح راسبل بلا معنى تماما . هكذا قررت غالبية الشعب الفرنسي اختيار المرشح الاخر ، الذي رشح نفسه إلى جانب مرشحي الاحزاب الاربعة ، وهو لوي نابليون بونابرت . كان حفيد القيصر انسانا تافها تماما ، لم تقل وعوده الانتخابية اي شيء على الاطلاق ، لكن الاسم والتقليد كانا في خدمته . فقد تعلق العمال الفرنسيون ، بعد أن يشوا في الاشهر الاخيرة من الجمهورية والديمقراطية ، بذكريات الامبراطورية القيصرية . واذا كانت ورقة الاقتراع لصالح نابليون لن تفيدهم شيئا ، فانها ستكون على الاقل انتقاما لمجزرة حزيران ، وجواب البروليتاريا على استفزازات كافينياك والاعلية البرلمانية . انتخب الفلاحون بلورهم نابليون بونابرت ، لعدم قناعتهم بالملكية ، ولان الجمهورية خيبت امالهم بالضريرة الاضائية ، التي حصلها كافينياك بقسوته المعهودة . لقد اتصل

القتلح ، شأنه شأن العامل ، من الجمهورية واعطى صوته الانتخابي لنابليون .

فاقت نتائج الانتخابات سائر التوقعات والمخاوف . كان الاقبال على الاقتراع كبيراً جداً ، وادلى سبعة ملايين ونصف مواطن باصواتهم ، فكان نصيب لامارتين منها ٨٠٠٠ صوت (يدل هذا الرقم الثافه على نوع الحب الذي كان الشعب الفرنسي يكنه انذاك للديموقراطية الليبرالية) وحصل ليبرورولان على ٣٧٠ الف صوتاً ، وراسبل على ٣٦ الفا ، وكافينيك على ١,٥ مليون صوت ، بينما نال نابليون بوناپرت ٥,٥ مليوناً من الاصوات . هكذا انجزت البوناپرتية توحيد الجماهير العاملة بعد ان فشلت الديموقراطية في تحقيقه . فيما بعد ، خاب امل عمال وفلاحي فرنسا في رئيسهم ، الذي لم يفكر بالحكم لصالح الشعب العامل ، بل وضع سلطته بعد قليل في خدمة الرجعية الرأسمالية والعسكرية . كانت البوناپرتية ، وبغض النظر عن الطريقة التي سيتحول بها مزاج الشعب الفرنسي في السنوات اللاحقة ، وطيدة الاركان في البلد ، كما كانت الطريق من رئاسة لوي بوناپرت إلى ملكية بوناپرت الثالث عددة المعالم منذ العاشر من كانون الاول . لقد انتهت الثورة الفرنسية لعام ١٨٤٨ كحركة شعبية ديموقراطية منذ معركة حزيران ، واختارت جماهير الشعب الفرنسي ، حين اختارت البوناپرتية ، شكل العبودية الذي اعتقدت انها اكثر قدرة على احتماله .



هزيمة الثورة في وسط أوروبا ١٨٤٨ - ١٨٤٩

اعطى انتصار انتفاضة باريس في ٢٤ شباط قوة دفع جبارة للديموقراطيين في الممالك البرلمانية - البرجوازية . فبدأت الديموقراطية في بروكسل نشاطا مكثفا بزعماء ماركس فور تلقيها نبأ اعلان الجمهورية في فرنسا . هنا الاتحاد الديموقراطي البركسلي الفرنسيين بنجاحهم ، وحلر الشارتيين من التباطؤ في النضال من اجل انتزاع حق الاقتراع العام ، واعد هجوما ضد الطبقة البلجيكية السائدة . الا ان الحكومة البلجيكية سارعت إلى الهجوم المعاكس ، فالقت القبض على الديموقراطيين الغرباء في البلاد ، بمن فيهم ماركس ، وطردتهم خارج الحدود ، واغلقت عسكريا الحدود البلجيكية - الفرنسية . في اذار من العام نفسه ، حاول ديموقراطيون بلجيكيون الانطلاق من فرنسا لغزو بلادهم ، لكنهم ردوا على اعقابهم . من جانبهم ، نظم الشارتيون في لندن يوم العاشر من نيسان تظاهرة كبيرة . اقترنت بها امال وعواطف كثيرة ، غير انها مرت بسلام . وعلى كل حال ، فان هزيمة الثورة الفرنسية بعد معركة حزيران احدثت احباطا اصاب الديموقراطيين البلجيكية والانجليزية .

كانت الثورة قد حققت في هذه الاثناء تقدما جبارا في البلدان ذات الحكم المطلق او نصف المطلق من القارة الاوروبية . تطلعت

الجماهير في المانيا وايطاليا والمجر وبولونيا إلى فرنسا منذ سنوات كثيرة ،
وما ان انطلقت الثورة فيها ، حتى ارادت البلدان الاخرى . مما كانتا
واللاحاق بها . إلى هذه الدرجة كان المزاج الثوري الدولي قد استولى
على طباع البشر ، فالجماهير الشعبية العريضة ، والبرجوازية لم تستطع
احتمال سيطرة الملوك والنبلاء والشرطة والموظفين . وسادت القناعة
باتتصار الشعب الحتمي ، متى امتشق السلاح واقام المتاريس ، وتوطدت
هذه القناعة بعد ثورتي ١٨٣٠ و ١٨٤٨ ، اللتين انتجتا ايمانا صوفيا
بعدم قدرة السلطات على ازالة الهزيمة بمقاتلي المتاريس ، مع ان جيش
اية قوة عظمى كان يستطيع سحق اية انتفاضة ، ان هو حافظ على
انضباطه واطاع اوامر قيادته . والحقيقة ان الجيش الفرنسي لم يكن
متحمسا للثوريين ، فلم يقاتل من اجلهم عامي ١٨٣٠ و ١٨٤٨ الا
بتردد . فهم الرأي العام ، وفهمت الجماهير الشعبية الاحداث بصورة
اخرى ، وامتلاء جمهور المدن الكبرى باحساس مدهش بالقدرة على
تحقيق الانتصار ، بينما كانت الحكومات في حالة من القلق والتردد
والعجز . هكذا هاجم البرجوازيون الصغار والعمال المسلون يوم ١٨
اذار دون تردد الحرس البروسي في برلين ، كما اندفع الجمهور
الشعبي إلى الهجوم في كل من فيينا وميلانو وبودابست . . . الخ .
احرزت الثورة الليبرالية في اذار عام ١٨٤٨ انتصارا سريعا في المانيا
وايطاليا والمجر ، فوافق ملك بروسيا على مطالب البرجوازية الليبرالية ،
وسقط مترنيخ في فيينا وافر دستور ليبرالي للنمسا ، وانزع المجريون
استقلالاً ذاتياً واسعا من ال هابسبورج . بينما طرد الشعب الايطالي
القوات النمساوية من ميلانو وفينيسيا ، ووضع ملك سردينيا جيشه
تحت تصرف الحركة القومية والليبرالية . كما وافق الامراء الايطاليون

الآخرون على مطالب البرجوازية . بدأ ملك بروسيا مستعلاً لتلبية المطالب القومية للألمان ، بل ولترغم الحركة البولونية أيضاً ، فمنح البروسيون للبولونيين إدارة ذاتية أخذ هؤلاء يجهزون أنفسهم في ظلها للهجوم على روسيا .

توقف الآن كل شيء على الشكل الذي ستمتاعون فيه الجمهورية الفرنسية مع الحركات الليبرالية في ألمانيا وإيطاليا والمجر وبولونيا . فإن تضامنت الآن الدولية الديمقراطية — الليبرالية ، كان انتصار الثورة الأوروبية مضموناً ، بعد انتقال بروسيا والدول الألمانية الصغيرة ودول إيطاليا إلى جانبها ، وشرع إمبراطورية آل هابسبورج بالضعف . هذه البلدان الثورية، إذا ما تضامنت فيما بينها ، مستطيع أحراز انتصار سهل على القيصر الروسي أيضاً . كانت الحكومة الفرنسية مستعدة للعمل وفق مصالح التضامن الديمقراطي الدولي ، لأن سياسة نشطة كهذه سترضي العمال والبرجوازيين في الوقت نفسه : العمال ، لأنهم أرادوا نشر الثورة الديمقراطية في سائر البلدان الأوروبية ، والبرجوازيون لأنهم أرادوا توسيع المجال الاقتصادي والسياسي الفرنسي . لهذه الأسباب عرضت حكومة فرنسا المؤقتة على الإيطاليين مساعدتهم في البر والبحر ضد النمسا ، وأقامت في الوقت نفسه اتصالاً مع بروسيا عارضة عليها تبني مطالب البولونيين مقابل مساعدتها في حال نشوب حرب بينها وبين روسيا .

هذه الحرب الثورية الظافرة ، التي ستشارك فيها الجمهورية الفرنسية وبروسيا — ألمانيا وسردينيا — إيطاليا والمجر وبولونيا الثلاثة ضد القيصر الروسي ، ستسند في البدء ضربة مميتة إلى إمبراطورية .

آل هابسبورج . وبسبب قدرة روسيا القيصرية العسكرية المحدودة في الحرب مع قوى اوروبية عظمى ، فانه سيكون من البساطة بمكان احتلال الاقسام الغربية من روسيا واعادة اقامة بولونيا . كان ماركس وانجلز قد دأبا طيلة عام ١٨٤٨ على الدعوة في «الجريدة الراينية الجديدة» إلى الحرب الثورية ضد روسيا . ولم تكن دعوتهما هذه مؤسسة على اوهام ، فقد درست مثل هذه الحملة العسكرية بالفعل من النافلين في كل من باريس وبرلين . من الطبيعي ان الحرب ما كانت ستعني انتصار الشيوعية اللئوية ، الا انها كانت ستوطد في البلد هيمنة الليبرالية البرجوازية في اوروبا ، وستخلق الاساس لتطور لاحق كان البيان الشيوعي قد وصفه باسهاب .

انضح بعد حين ان الجبهة الثورية الاوروبية الموحدة ، التي رسمها الثوريون امام اعينهم حية ومشخصة ، لم تقم ابدا . فالبرجوازية الليبرالية الايطالية ارادت طرد النمساويين من بلادها ، لكنها كانت تخشى الجمهورية وسيطرة الجمهور غير المالك . لذا انتخب الليبراليون الايطاليون كارل البرت ملك سردينيا زعيما لهم ، لتقلم الملكية العسكرية التثؤات الراديكالية للحركة القومية . لو ان القوات الفرنسية دخلت ايطاليا في اذار ونيسان من عام ١٨٤٨ ، لكان الشعب قد رأى فيها دعاء الجمهورية الذين ترسلهم حكومة فيها لوي بلان . فضلا عن ذلك ، خشي الليبراليون الايطاليون ان يكون لفرنسا غايات خاصة من تدخلها . فرفض ملك ساردينيا العرض الفرنسي ، بحجة ان ايطاليا تريد وتستطيع خوض معركتها لوحدها . والحقيقة ان ايطاليا كانت ستحقق بالفعل انتصارا على ملكية آل هابسبورج ، لو انها استخضمت

كل قوة شعبية ضد العدو ، غير ان اصحاب السلطة الليبراليين والملك كارل البرت كانوا يخافون حشد وتسليح الجماهير الشعبية ، فجاءت الحرب ضعيفة ومتردة من الجانب الايطالي ، خاضتها عمليا القوات العسكرية الهزيلة للمملكة ساردينيا لوحدها .

لم يكن ادراك البرجوازية الليبرالية الالمانية لضرورة الجبهة المتحدة الثورية افضل من ادراك البرجوازية الايطالية لها . رأت البرجوازية الالمانية في ثورتها الطريق الى العظمة القومية ، فاحجمت عن تقديم اية تضحيات لصالح اي مشروع غير الماني . لم يكن من السهل ايجاد عازل في الشرق بين المانيا والدولة البولونية المعاد تأسيسها ، لكن الليبرالية الالمانية والحكومة البروسية لم تظهرا اية ارادة جادة لحل المسألة البولونية ، وتختلعا عن مشروع التعاون الفرنسي - البروسي ضد روسيا . وعندما تمرد البولونيون الذين خاب املمهم ، ضد السلطات البروسية في بوزن ، قمعتهم هذه في نيسان واذار بقوة السلاح ، مدمرة بذلك الشروط الضرورية لوحدة نضال الثورة في وسط اوروبا ضد روسيا . ان احداث بوزن هي التي ادت الى تظاهرة التضامن الكبيرة في باريس يوم ١٥ ايار ، بالنتائج المأساوية التي سبق ان شرحناها .

الى جانب اخفاقها في المسألة البولونية ، اخفقت الليبرالية الالمانية ايضاً في سواها من القضايا الدولة الكبرى لعام ١٨٤٨ . اراد الليبراليون الالمان ، شأن الليبراليين الايطاليين ، الاعتماد على واحدة من الممالك القائمة ، وحادروا طويلا امام وضع قيادة المانيا المقبلة في ايدي بروسيا أو النمسا . كان تحالف الليبرالية مع آل هابسبورج مستحيلا في الوضع الثوري لعام ١٨٤٨ من الناحية الموضوعية ، لان الثورة

الظافرة كانت ستتزع منهم ايطاليا وغاليسيا والمجر ، وهي تشكل القسم الأكبر من ممتلكاتهم . فلم يبق امامها سوى التفاهم مع بروسيا ، اذا ما استمرت في رفضها للجمهورية واكتفت بملكية برلمانية . قبل ان يلترك النافلون هذه الوقائع البسيطة ، انقضى وقت ثمين ، يل ان الجمعية الوطنية الالمانية المنتخبة حديثا ، التي انتقلت في فراكتفورت على الماين ، وصلت الى حد انتخاب مشرف على الرايخ هو الامير الوراثي النمساوي جوهان . ذلك كان على الاقل شد ازر معنوي لآل هابسبورج . في الوقت نفسه ، عمل الليبراليون الالمان النمساويون على علم التخلي عن اي شبر من امبرطورية قيصرهم ، فوافقت الليبرالية الالمانية على تصليد الحكومة النمساوية للثورة الايطالية بقوة السلاح . وعندما قمعت القوات النمساوية انتفاضة عمال وحرفيين تشيكيين في براغ ، احست البرجوازية بالرضى عن ذلك ايضا .

تمسكت الحكومة المجرية الجديدة التي تزعمها كوسوت بالاصاليب الشرعية في العمل السيامي ، فاهتمت باستكمال الادارة الدائية في بلادها ، ولم تعترض على خوض ملكها ، بصفتها قصر النمسا ، الحرب في ايطاليا .

انهارت الجبهة الثورية الموحدة في وسط اوروبا منذ مطلع عام ١٨٤٨ . لقد احبطت الاثانية القومية لليبراليين الايطاليين والالمان والمجريين اي عمل مشترك ، وهذا ما خلم مباشرة مصالح سلالة هابسبورج ، التي قضى جنراالاتها ، بتغطية من الاوساط النافذة في فيينا والمجر ، على الثورة في بوهمن ، وحالوا دونها في غاليسيا ، قبل ان يحرم مارشالها راديتسكي نجاحات حاسمة في الصيف ضد ملك

سرديبا ، انتهت الى اسرداد ميلانو ، واضطرار ملك ساردينيا الى عقد هدنة ذليلة ، كانت تعني نهاية الثورة في ايطاليا .

تابع الديموقراطيون الايطاليون بقيادة مازيني بمرارة عميقة السيرة التي افسدت بها البرجوازية الليبرالية ، بالتعاون مع ملك ساردينيا ويروقراطيته وضباطه ، الثورة . لكنهم لم يستطيعوا التدخل في ابداء . اما في المجر ، حيث كانت الحركة بين ايدي النبلاء الوطنيين والبرجوازية المالكة ، فلم تنشأ أية امكانية لعمل ديموقراطي منفصل . كما خفقت الحركة الثورية في بولونيا منذ بدايتها الاولى ، دون ان يتمكن الديموقراطيين البولونيون من تمييز انفسهم عن الحزب الوطني للاستمرارية . ولئن كانت الثورة في المانيا ، اقوى قليلا ، فانها لم تمتلك القدرة على تغيير مجرى التطور .

كانت المانيا موزعة الى ثلاثة اقسام حسب تطورها الاجتماعي . فتجابه في المنطقة الزراعية شرقي نهر الالبه الملاك العقاريون النبلاء والجمامير المضطهدة من عمال زراعيين وبرجوازيين صغار . هنا ، كان على حركة ديموقراطية جديده ان تعي مسكان الريف الفقير وتطالب بتأميم الملاك العقاريين الكبار . ثم كانت هناك منطقة المدن الكبرى والصناعة الحديثة مثل برلين وفيينا وساكنس وراينلاند فيستفالن ، والمناطق الصناعية في سيليزيا . في هذه المناطق ، كان التناقض الاساسي بين العمال والبرجوازيين من جهة ، وبين البيروقراطية الاقطاعية الحاكمة من جهة اخرى . الا ان النزاع بين العمال والرأسماليين كان واضحا هنا منذ البداية ، وكان على الديموقراطية ان تنظم نضال العمال ضد الاقطاعيين وضد الرأسماليين في الوقت نفسه . في جنوب

المانيا ، وهو المنطقة الثالثة ، لم تكن التعارضات الطبقية على دى كبيرة من الحدة ، لقلة عدد الملاك النبلاء ، ولافتقارهم الى اى نفوذ اجتماعي ، ولان الارض باسرها كانت موزعة بين فلاحين مستقلين . اما في المدن ، فلم يوجد الا عدد قليل من المعامل ، ولم يكن للعمال والرأسماليين بالتالي اى نفوذ جدي ، فبرز الدور السياسي للبرجوازية الصغيرة . هنا ايضاً ، كان مزاج الفلاحين المستقلين ورجال الاعمال والحرفيين والاكاديميين المرتبطين بهم موحد الى درجة كبيرة . كان الفلاح والحرفي الكاثوليكي في جنوب المانيا يفكر في كل القضايا العملية والسياسية مثل الفلاح والحرفي البروتستانتي ، ولم تكن مسألة الدين مطروحة بعد في عام ١٨٤٨ ، ولم تلعب اى دور في تمزيق الموقف الموحد للبرجوازية الصغيرة .

تكون في المانيا ١٨٤٨ ، وعلى ارضية هذه المنطلقات ، نمط مزدوج من الديمقراطية : ديمقراطية اجتماعية على الطريقة الاوروبية الغربية ارادت بالدرجة الاولى تنظيم النضال التحرري للبروليتاريا المدنية والريفية ، ومثلها ماركس وانجلز ، اللذان رجعا الى المانيا بعد انفجار الثورة ، وجدد اصلاحتها القديمة واسسا في كولن « الجريدة الراينية الجديدة » التي اسمياها « جريدة الديمقراطية » . شرح هذان الثوريان بوضوح وحسم رائيهم الاحداث الالمانية والدولية ، واثارا الى السبل الكفيلة دون غيرها بانجاز الثورة البرجوازية ، التي يجب ان تنتصر في البدء ، قبل تحقيق اهداف البروليتاريا الطبقية على طريق الجمهورية الديمقراطية .

لم يوجد خارج كولن سوى قلة من الرجال المستعدين لعمل جنري يتوافق وخط الجريدة الزاينية الجديدة . لاشك انه توفرت

لعمال في برلين وفيينا وفي المراكز الصناعية ارادة الفضال من اجل الجمهورية الديمقراطية: وكان ايضاً عدد كبير من الطلاب صديقاً وفيا للشعب الفقير ، يضحي بحياته من اجل الديمقراطية ، كما انتظرت البروليتاريا الريفية شرقي نهر الالبه ان يعطي الديمقراطيون الاشارة اطرء الملاك العقاريين الكبار ، لكن البرجوازية المالكة في شمال المانيا خشيت الاجراءات الراديكالية ، وخافت ان تتهدد الثروة الشعبية الملكية الرأسمالية ايضاً . والحقيقة ان مستلزمات تكوين حزب جماهيري يسير على خط الجريدة الراينية الجديدة لم تكن متوفرة في شمال المانيا . في حين غازل ما سمي اليسار البروسي في البرلمان شعارات ولغة الديمقراطية احياناً ، وتحاشى انتهاج أية سياسة تختلف اختلافاً جدياً عن سياسة الليبرالية الالمانية .

امتلكت الديمقراطية في جنوب المانيا قاعدة اوسع بكثير من مثلتها في المناطق الاخرى ، لكن ديموقراطيتها لم تكن ديموقراطية الجريدة الراينية الجديدة . تبني سكان المانيا الجنوبية افكار الاصلاح الليبرالية بحماسة ، ومقتوا مقتاً شليداً البيروقراطية والاقتصاد البوليسي . كما وجد تعاطف مع الجمهورية في المناطق المتأثرة بالجوار السوسري — الفرنسي . وعلى وجه العموم ، فقد نشأ مزاج شعبي معارض ، طالب في البدء باصلاحات ليبرالية وحكومة برلمانية . ان التعارض الطبقي لم يلعب هنا اي دور جلي ، لان المعلم والصيد لاني وللازارع والتاجر ومعلم الحرفة كانوا متساوين اجتماعياً ، وغرق العدد القليل من العمال والصناعيين الذين وجعلوا إلى جانب هؤلاء في التيار العام للتآخي البرجوازي . كانت ديموقراطية جنوب المانيا ، لهذه الاسباب المفهومة ،

مع حق الاعتراع العام ، اذ لم يفهم أحد لماذا يحرم الماني مخلص من حقوقه السياسية .

كان بإمكان هذا المزاج الشعبي ، الذي وحد المدينة والريف ووجد في البلدة اطاره التاريخي في الدول المنقرقة ، ان يتشح طاقة ثورية خارقة . وهو يذكرنا للوهلة الاولى بالمستعمرات الثلاثة عشرة في اميركا الشمالية . لكنه كانت تنقص جنوب المانيا تقاليد الاستقلالية والحرية السياسية ، فاشعب كان معتادا منذ مئات السنين على اطاعة السلطات ، والدول المنقرقة لم يؤسسها مزارعون وبرجوازين شرفاء من امثال اولئك الذين اقاموا المستعمرات البريطانية في اميركا الشمالية ، وانما كانت تكوينات وراثية املتها المصادفة . ولم تكن البرلمانات البائسة والمجردة من اية صلاحية أو نفوذ ، التي اقيمت في هذه الدول منذ ١٨١٥ ، في وضع يمكنها من خلق ارادة كفاحية لدى المواطنين . هكذا شاركت الجماهير الشعبية في جنوب المانيا عام ١٨٤٨ في الحركة الليبرالية بحماسة ، وفرحت بالجازات اذار وبالوزراء الليبراليين وبالحرص الوطني ، واعتبر قادتها وافرادها انفسهم ديموقراطيين المان صالحين ، لكن اغليبتهم لم تكن تصلح لاعمال ثورية جدية ، خاصة اذا ما تجاوزت هذه الدول الصغيرة المحبوبة .

وجد مثل هذا المزاج في بلدان شمال المانيا ايضا ، حيث قام تشابه مع التركيب الاجتماعي لسكان الجنوب . وعلى سبيل المثال ، فقد اتفقت للديموقراطية الفلاحية والبرجوازية الصغيرة في شاربفنج - هولشتاين وهانوفر مع الحركة الديموقراطية في بادن وفورتميرج ، التي بثلت الشكل النمطي للديموقراطية الالمانية عام ١٨٤٨ ، المختلف

اختلافا جوهريا عن النمط السياسي للديموقراطية في غرب اوروبا .
لقد كانت ديموقراطية شعبية برجوازية صغيرة ملحقة بالليبرالية
البرجوازية الكبيرة ، وكان ممثلها الاكبر في المهجر هوارنولد روجه .
كان روجه بالاصل صديقا ومساعد لما ركس ، ثم انفصل عنه بسبب تباين
مفاهيمهما في المسألة الاجتماعية . وقد عمل روجه لصالح الديموقراطية
البرجوازية في المانيا ، بعد انقجار الثورة . كان الديموقراطيون من
النمط الالمانى الجنوبي يسيطرون على مجلس نواب جنوب المانيا ،
ويشكلون نواة اليسار في الجمعية الوطنية في فرانكفورت ، وكان
اليسار البرجوازي في مجلس نواب بروسيا في برلين النخط السياسي
نفسه تقريباً .

وجدت داخل الديموقراطية البرجوازية الصغيرة في المانيا الجنوبية
مجموعة من الرجال غير القانعين بما كان يقال حول الحرية ، والراغبين
في ممارسة العمل الثوري . وكان الشخص الاكبر بروزا بين هؤلاء
هو هيكير ، عضو برلمان بادن ، الذي رفض الحلول الوسط مع الملكية ،
بعد قبول الليبراليين الالمان بها في كل مكان . كان هدف هيكير
هو الجمهورية الديموقراطية الالمانية التي سيقمها الشعب المسلح .
اما التقليد التاريخي الذي تبناه ، فكان حرب الفلاحين الالمانية الكبرى
عام ١٥٢٥ . والحقيقة ان هيكير كان بعيدا عن الحركة
العالمية المعاصرة ، وقريباً من الفلاحين ، لانه لم ير الا العلاقات
البرجوازية الصغيرة لموطنه . كان هيكير السياسي الالمانى الوحيد عام
١٨٤٨ ، الذي مارس تأثيراً فعلياً على الجماهير الشعبية العريضة وتمتع
بسلطة شخصية قوية . وقد قرر القيام في نيسان بانتفاضة

تطرد الأمراء وتقيم الجمهورية ، فتحتى بذلك ليس فقط الأمراء
والتبلاء الألمان ، بل مجموع الحركة الليبرالية الألمانية ايضا .

بدأ هيكز انتفاضته في نيسان عام ١٨٤٨ في مدينة كونستانز ببادن .
لم تكن الانتفاضة انقلابا ، بل مشروعا مدروسا بدقة ، فالحكومات
الألمانية لاتزال مشلولة معنويا بفعل احداث اذار ، والجيش والشرطة
غارقين في الحيرة وعاجزين عن الفعل . اذا كان الشعب الألماني جادا
في شعارات الحرية والامة ، فان عليه الانتقال الان الى الافعال . وقد توصل
هيكز الى استنتاجات من حركة ١٨ اذار تقول : على الشعب ان يتحرك ،
لان عدم تحركه يعني ان الثورة الألمانية خسرت معركتها في الواقع .
حين اعلن هيكز الجمهورية ، تبعه بضعة اصلقاء منهم النائب البادني
ستروفه والضابط البروسي السابق ويليش . لم ينضم الى هيكز ،
رغم شعبيته ، سوى عدة الاف من المتطوعين جاؤوا من جنوب بادن ،
وهم من ابناء الفلاحين ورجال الاعمال الصغار ، ولم يلعب العنصر
البروليتاري اي دور في الانتفاضة . شنت قوات الحكومة قوات الحركة
دون كبير عناء ، ففر قادتها الى سويسرا او الى فرنسا . ، وظهر
بوضوح ان كل التنظيمات المسماة ديموقراطية و « يسارية » ، لم تكن
قادرة على الثورة ، حتى عندما اتاحت لها تلك اللحظة المناسبة . حين رأى
هيكز انهيار بروليتاريا باريس في حزيران ، تخلى عن قضية الثورة
الأوروية وسافر الى امريكا . اعلن ستروفه خلال شهر ايلول مرة
اخرى الجمهورية في بادن ، الا انه فشل واقتي القبض عليه .

اعدت القوات المسلحة التماسوية ، وقد احرزت الانتصار في
بوهمن وإيطاليا ، ضربة عسكرية ضد المجر ، لازاحة الحكومة

المستقلة ذاتيا في المجر ، والعودة بالقيصرية النمساوية الى وضعها القديم .
عندئذ سيكون من السهل تمزيق اوراق الدستور الذي ارغمت سلالة
هابسبورج في اذار على الاعتراف به . ادرك عمال وطلاب فيينا الخطر
المحتمل ، فقاموا في اكتوبر بانفاضة هدفها الحيلولة دون انطلاق
الجيش من فيينا الى المجر ، فسيطرت النجماهير الديمقراطية على المدينة ،
مقدمة افضل انموذج للتضامن الديموقراطي الدولي نجده في
تاريخ عامي ١٨٤٨ — ١٨٤٩ . تميز وضع المجرين عن وضع بقية
الثوريين في اوروبا ، فقد حافظ نبلاؤهم طيلة مئات السنين على بنيتهم
الدستورية القوية، وامتلكت شرائحهم العليا على الاقل تقاليد مستمدة
من حكومة ذاتية برلمانية تذكر بانجلترا . فضلا عن ان الحكومة المجرية
استغلت الضعف العارض الذي نزل بال هابسبورج في اذار ١٨٤٨ ،
كمي تمتلك جيشا خاصا بها ، فوضعت القوات الهابسبورجية المجتدة
في المجر تحت امرة السلطات المجرية .

انقضت فيينا من اجل قضية المجر . لقد كان من مصلحة الحكومة
المجرية مساعدة سكان فيينا بكل مالهيا من قوة وبأقصى سرعة ممكنة،
خاصة وان انتصارا مشتركا لسكان فيينا والمجرين على الجيش القيصري،
كان سيلزم من جديد الامبراطورية النمساوية ، ويوقف الثورة في
ايطاليا ، ويضع الامور في المانيا ذاتها امام منعطف جديد .
لكن المساعدة المجرية جاءت ناقصة ومتأخرة، بينما كان الديموقراطيون في فيينا
يخوضون المعركة وحدهم ضد القوة القيصرية المتفوقة . في حين
اكفى اليسار الديموقراطي الالماني باجتماعات التعاطف، الى ان ارسل
يسار الجمعية الوطنية في فرانكفورت بعض النواب الى فيينا ، بينهم

روبرت بلوم، الذي شاك في الدفاع عن المدينة ، واعلم رميا بالرصاص بعد استردادها من قبل الجيش القيصري .

دفع عمال فيينا عام ١٨٤٨ (وفيما بعد عام ١٩٣٤) ثمن تقدمهم من حيث الشجاعة وبعد النظر على بقية ديموقراطي واشتراكي اوروبا الوسطى . حين استرد الجيش فيينا ، كانت الثورة قد بلغت نهايتها ، فانطلقت قوات القيصر الى المجر واخضعها ، ثم هزمت ملك سردينيا ، الذي حاول القيام بجولة عسكرية جديدة عام ١٨٤٩ ، فانفصلت ساردينيا نهائيا عن المعركة الثورية .

بدا مطلع عام ١٨٤٩ وكأنه يمهد لتحول غير متتظر سيؤدي الى نهوض ثوري جديد في البلدان الاوروية الاساسية . فقد احرز المجريون في نيسان واذار سلسلة من الانتصارات على القوات النمساوية وطردها من بلادهم. وشرع الجمهوريون يعملون مستقائين في وسط ايطاليا ، فطردوا البابا من روما ، واعلنوا فيها الجمهورية بزعامة مازيني ، وصار غاريبا الذي قائدا عسكريا لقواتها لكن هذه الجمهورية الوليدة جابهت علوا جديدا ، الى جانب النمسا ونابولي ، لم يكن احد يتوقع قبل اشهر قليلة انحيازه الى جانب الثورة المضادة، ألا وهو فرنسا. لقد تطلع الرئيس الجديد بوناپرت الى كسب الكاثوليك الفرنسيين بعمل يقوم به لصالح البابا ، فترلت قوات فرنسية في ايطاليا من البحر وهاجمت روما ، لكن غاريبا الذي طردها من البلاد في نيسان . ان الانتجازات العسكرية الرائعة للجمهورية الايطالية تؤكد نهالك وضعف جيش ساردينيا الملكي .

كانت الجمعية الوطنية قد انتهت في هذه الاثناء اعمالها في فرنسا . واتخب في ايار من عام ١٨٤٩ البرلمان العادي الذي نص عليه الدستور

الجديد ، ليتخذ صفة جمعية تشريعية . فقدت الاشكال الجمهورية
اهميتها شيئا فشيئا تحت طوفان البونابرتية ، لكن هذه تمسكت بها
بصورة مؤقتة . كانت انتخابات ايار ١٨٤٩ غريبة كل الغرابة ،
فالرئيس كان يحظى بهمة الاغلبية الشعبية ، الا ان تطور البونابرتية
كان عاصفا الى درجة انه لم يوجد حزب منظم للرئيس ، الذي اضطر
للاعتناء مؤقتا على واحد من الاحزاب القديمة هو الحزب الملكي
ولتسمية وزراءه من اعضائه . هكذا دخل المليون المعركة الانتخابية
بوصفهم اصدقاء الرئيس ، وحرصوا الاغلبية في البرلمان . لكن عددا كبيرا من
التأخيين امتنعوا عن اعطاء اصواتهم لاتباع البوريون الفاسدين ، وفضلوا
اعطائها لحزب ليدرو رولان ، الذي وجد نفسه منتصرا في عدد من
الدوائر الانتخابية . اتفق الزعيم الديموقراطي واصلاؤه انفسهم ان
ايار وحزيران لم يكونا سوى كابوس مزيج ، وان كل شيء قد عاد
الان الى وضعه الصحيح ، وان عمال وفلاحى فرنسا رجعوا الى السير
تحت الرايات الديموقراطية الثورية . لذا شنوا حملة نشطة ضد الرئيس
والحكومة الرجعية ، وهاجموا السلطة بمنف بسبب عملها العسكري
ضد الجمهورية الرومانية . كان الضجيج الذي اثاره حزب الجيل
كبيرا الى درجة ان كثيرين توقعوا قيام ثورة عمالية جلييلة في باريس ،
يلغى انتصارا نتائج معركة حزيران ويضع فرنسا مجددا على رأس
الثورة الديموقراطية الاوروبية .

حدثت ازمة جلييلة في المانيا ، عقب انتصارات المجر ونهوض
الموجة الثورية الجلييلة في فرنسا ، وبعد نجاحات الجمهورية الرومانية .
كانت الجمعية الوطنية الالمانية في فرانكفورت قد فرغت اخيرا من اعداد
دستور الرايخ . هذه الجمعية ، والحكومة التابعة لها ، كانتا معلقتين في

المراء ، لان الحكومات الالمانية كانت تعمل مايحلوها ، رغم الخطب الطنانة التي تلقى في كنيسة باولس في فرانكفورت . والحال ، ان الجيش والبوليس والادارة كانت ماتزال تابعة لحكومات الدول الالمانية المختلفة ، ولم يكن برلمان فرانكفورت يملك اية سلطة واقعية من سلطات الدولة . غير انه اعتبر الممثل الشرعي والقانوني للشعب الالماني ، وتمتع بسلطات معنوية كبيرة ، لا سيما وان اغلبية البرجوازية الليبرالية الالمانية قررت اقامة الوحلة الالمانية تحت قيادة بروسيا . لقد ارادت البرجوازية تأسيس امبراطورية قصيرة المانية برلمانية ، وسعت لاحطاء ملك بروسيا ، فريدرىك فيلهلم الرابع ، تاج القيصر الالماني .

توصل الحزب الليبرالي - البرجوازي في الجمعية الوطنية ، المؤمن بالحل البروسي للمسألة القومية ، الى حل وسط مع اليسار الديموقراطي يضمن الاغلبية لخطة النستورية . هذا الحل الوسط كان بدرجة كبيرة لصالح اليسار الديموقراطي الالماني الجنوبي . لو رأى دستور ١٨٤٩ الحياة ، لكان ملك بروسيا قد نال لقب القيصر اسميا ، وبقيت سلطاته الفعلية قليلة، ولارسل السلطة العليا برلمان الماني منتخب على مستوى الرايخ وفق حق الاقتراع العام. عندئذ، كانت السلطة العليا ستؤول حسب نصوص الدستور، الى البرجوازيين الصغار في جنوب المانيا، وكان سينشأ وضع غير طبيعي على الاطلاق. استنكر اصحاب النظرة البعيدة من رأسمالية شمال المانيا الحل الوسط ، الذي توصل اليه اصدقاؤهم في برلمان فرانكفورت ، ورفضوا رفضا قاطعا اي دستور يربط مصير رأس مال بروسيا وجيشها بحق الاقتراع العام . اما ملك بروسيا ، فكان من جانب اقل استعدادا لتلقي تاج القيصر في ظروف كهذه ، ورفض في نيسان العرض القادم من فرانكفورت .

هيج تحطيم الامراء للنستور الالمانى المنشود خواطر الجماهير الشعبية الى ابعد حد . راحس العمال ، شأنهم شأن ديموقراطي جنوب المانيا ، بالخيبة والمرارة ، فقام عمال ساكسن بانتفاضة في في درسدن ، لم يلق الجيش البروسي مشقة في قمعها . كما حدثت اضطرابات في اقسام أخرى من المانيا ، كان اكبرها واهمها احداث بادن . كانت افكار هيكرد تركت اثارا عميقة في جنود جيش بادن ، فنشأ لديها مزاج ثوري لامثيل له لدى الوحدات العسكرية في بقية انحاء المانيا . تمرد الجنود بين التاسع والثاني عشر من ايار اكتوبر حاميات بادن اهمية . وعزلنا فر الامير والاضباط المواليون له ، سقطت سلطة الدولة بكاملها وبصورة غير متوقعة في ايدي اللجنة الوطنية للاتحادات الشعبية الديموقراطية ، التي يقودها برنتانو وجوج . انتصرت الثورة ايضاً في اماره راينفالتز المجاورة ، وتوقف كل شيء الآن على نشر الانتفاضة الى خارج حدود بادن ، وعلى اعطاء الحركة طابعاً شرعياً ، بان تتبناها الجمعية الوطنية في فرانكفورت : وهو تبين بلداً حتمياً ، اذ ترك النواب المعتدلون الجمعية في اعقاب فشل مشروع النستور ، وسيطر اليسار عليها ، علماً بانها كانت لا تزال تملك حق التحديث باسم الشعب الالمانى .

اختفت الامل الثورية في اوروبا واحداً بعد اخر . فقلحاول حزب ليدرو رولان تنظيم مسيرة ثورية يوم ١٣ حزيران في شوارع باريس ، الا ان الجنود فرقوها دون عناء ، لتنفجر شعبية حزب الجبل الفرنسى كفقاة صابون ، ويذهب ليدرو رولان الى المنفى في انجلترا مقتلباً بلوي بلان . حطمت هزيمة حزب الجبل فرص الجمهوريين في

المانيا بالنجاح وانهارت الثورة في تموز ، بعد مقاومة باسلة ، تحت وطأة تفوق الثورة المضادة. وأخيراً وضع القيصر الروسي جيشه تحت تصرف ال هابسبورج من اجل قهر الثورة المجرية ، فاحتلت الجيوش النمساوية والروسية المجر في صيف ١٨٤٩ . لقد جمدت قوى البر الاوروبي العظمى ، روسيا والنمسا وبروسيا وفرنسا بونا بارت ، تناقضاتها لتتغلب مجتمعة على الثورة .

تحرك الجيش البروسي ، بالاشتراك مع قوات الدول الالمانية الاخرى ، ضد بادن وراينفالتز . ان ثورة بادن ، التي بدأت بزعم كبير ، لم تلبث ان اكتسبت طابعاً مأساوياً مضحكاً . فقد بدأت عملها باحترام عصمة حدود دولة بادن الصغيرة ، واضاعت ثلاثة اسابيع لاتموض قبل ان تقرر السماح للقوات الثورية باجتياز حدود الدولة. في الوقت نفسه ، لم يجد يسار الجمعية الوطنية في نفسه الشجاعة لربط قضيته بمصير انتفاضة بادن . صحيح ان احد قادة اليسار الفرائكفورتى ذهب الى بادن بصفته الشخصية ، لكنه ذهب ليزيد البلبلة المنتشرة هناك بالاصل. وهكذا عندما تقرر اخيراً ان تجتاز قوات بادن حدود هيسن في الشمال يوم ٣٠ ايار ، كانت معنوياتها قد وصلت الى الحضيض . رفض الجنود اجتياز الحدود في البلد ، فما كان من قائد الوحدات الثورية ، الملازم البادني السابق سيجل ، الا ان اسر مواطناً من هيسن على الحدود . عندئذ تشجعت القوات الثورية وتقدمت في « اراضي العدو » ، لترتد الى « وطنها البادني » بعد اطلاق الرصاصات الاولى عليها .

كانت القيادة التي تولاهها ساسة ديموقراطيون من بادن مثل برنتانو وجوج قد دمرت خلال ثلاثة اسابيع مزاج الجنود الثوريين .

لقد فقد هؤلاء شجاعتهم ، عتلموا رأوا الحركة لا تقدم
وبادن وحيدة ومعزولة ، وشاهدوا بام اعينهم البلبلة والاضطراب
على اشد هما في الحزب الديمقراطي النافذ . بعد تلقي نبأ هزيمة
٣٠ ايار ، اراد برنتانو وروغو الاستسلام فورا ، ودعوة الامير للعودة ،
ومحاكمة سيجل بتهمة « الهجوم على هيسن » . الا ان برنتانو تمخلى بعد
قليل عن قراره ، واراد مواصلة القتال ، مع ان القوات الثورية لم تكن
قادرة على مواجهة الجيش البروسي المضوق . على كل حال ، فان
نجدات قليلة وصلت من راينفالتز ، ضمت وحدة متطوعين بقيادة
ويليش ونائبه فريدريك انجلز ، الذي كان قد غادر كولن الى بفالتز ،
بعد منع الحكومة البروسية للجريدة الراينية الجديدة .

سمع هيكز ، وهو في اميركا ، بانقضاة بادن ، فركب السفينة
وعاد للاشتراك في القتال . لكنه وصل على كل حال متأخرا . افترقت
الديموقراطية في بادن الى قائلة شعبي حقا . ومع ان ستروغه ، الذي
حررته الثورة ، بدأ معارضة لحكومة برنتانو ، فانه لم يستطع
فرض مواقفه ، وبقي هذا الاخير مع جوج على رأس القوات الثورية .
انتخبت جمعية تأسيسية لبادن غير أن ستروغه لم يفز في عضويتها . وان كان قد
دخلها فيما بعد كبديل لاحد اعضائها . هذا البرلمان الثوري سقط تماما في
ايدى الديموقراطيين المعتدلين . يقول سيجل في مذكراته عن النواب :
ولقد كانوا في الواقع نخبة من الرجال المجتهدين من اصحاب التوايا
الطيبة ، نخبة من رجال الاعمال الاثرياء والصناعيين والمحامين
والادباء والكهنة واساتذة الجامعات وغيرهم من المعلمين ودكاترة
الطب وموظفي الدولة والبلديات وسواهم » . لم يلعب العنصر البروليتاري
اي دور في الانقضاة ، اذ لم يوجد انذاك عمال صناعة الا في مانهايم .

هكذا كانت الانتفاضة عملا نموذجياً من اعمال ديمقراطية المدن الصغيرة في جنوب المانيا . والحقيقة ، ان النوادي الشعبية البادية ماكانت تقوم بأي عمل ، لو لم يتحرك الجنود الثوريون .

فقد من تبقى من اعضاء الجمعية الاحساس بالامان في هذا الوقت ، فذهب النواب اليساريون إلى شتوتجارت ، بل ان يقصدوا الثوار في بادن . فرق جنود فورتمبرج الجمعية يوم ١٨ حزيران ، بعد ان عينت مجلس وضاية على الراينغ مكون من خمسة اعضاءهم : روفو ، الذي كان قد عاد من بادن الى البرلمان ، وكارل فوجت وهنريش سيمون وشروليش . هؤلاء الخمسة كانوا في الحقيقة الحكومة الديمقراطية الثورية لالمانيا، التي كان تعيينها هو الخاتمة الكريمة للعمل الديمقراطي لثورة ١٨٤٨ - ١٨٤٩ . كتب سيجل ، الديمقراطي المعتدل الذي لم يكن يريد السخرية من احد ، مايلي حول هذه الحكومة : « انتقل الاوصياء انصاء الى بادن ، حيث تفرجوا على المناطق الجميلة وعلى القصر القديم في بادن - بادن ، وانتظروا هناك بتوتر شديد خبر لقاء فاجهويزل وراستات ، الى ان حررهم من هذا الوضع الأساوي الماربون القادمون الى بادن من جيرنساخ وراستات ، فانتقلوا الى اوفنبورج وفرايبورج ، ومن هناك الى المنفى » . طاردت القوات البروسية مابقى من القوات الثورية عبر الحدود السويسرية ، حيث تم نزع سلاحها هناك ، وذهب قادة الحركة في غالبيتهم الى المنفى في انجلترا . اعقبت المهزلة المأساة التي اخطت شكل اعلانات بالرصاص امرت بها المحاكم العسكرية ، واحكام بالسجن لفترات طويلة ضد هؤلاء الوطنيين الطيبين النوايا . بين المحكومين بالسجن كان الكاتب الديمقراطي كلينكل ، الذي نجح في الهرب عام ١٨٥٠ وذهب بلوره الى انجلترا .

ما ان حل صيف ١٨٤٩ ، حتى كانت الثورة الديمقراطية والليبرالية والقومية قد هزمت في بلدان أوروبا قاطبة . بيد ان الحركة القومية التصعلت أنفاسها بعد حين في بعض البلدان المخاضعة للسيطرة الأجنبية . وثبت فيما بعد ان هزيمة البرجوازية الليبرالية الرأسمالية كانت طارئة وحسب ، بينما صفت الديمقراطية الثورية بالشكل الذي خلقتة الثورة الفرنسية . لقد قبر ليبرورولان ، المتطلب بين الطبقات دون وعي ، وروفو ، الذي زار خلال الثورة منطقة الغابة السوداء ليستجم ، الحركة الديمقراطية التي كان روبسيير وسان جوست قد بثاها إلى الحياة .

• • •

لماذا فشلت الديمقراطية عام ١٨٤٨ - ١٨٤٩

بعد الرابع والعشرين من شباط ١٨٤٨ ، رسمت فنانة بريطانية متحمسة للحرية اسمها جولد سنيث لوحة ضخمة للجمهورية الفرنسية ولحق الاقتراع العام . تظهر في خلفية اللوحة طبيعة جادة واحتفالية تنبسط فيها الحقول وتنطلق منها ملائح العمال ، وتقف في مقدمتها فرنسا وقد اتخذت شكل المرأة الرمزية المعروفة . تمسك إلهة فرنسا هذه بيدها وثيقة حقوق الانسان ، والى جانبها صنوق كبير يمثل حق الاقتراع العام ، يأتي العمال والفلاحون بطواير طويلة كي يضعوا اوراق الاقتراع فيه ، وقد بدت من ورائه شجرة حرية ضخمة من تلك الاشجار التي اعتاد الناس انذاك على زراعتها ، وهي مزدانة بالاعلام ، بينما يستند ليدر رولان الى جلعها متأملا .

بهذه الروح كتب التناء الذي دعت فيه حكومة ليدرو رولان - لا مارتين الموقفة الشعب الفرنسي الى ممارسة حقه الانتخابي . يقول التناء فيما يقول : « ان قانون الاقتراع الموقت الذي اصلوا به ، هو افضل ما عرفه شعب من شعوب الارض وهو يمارس اعلى حق من حقوق الانسان ، حق سيادته الخاصة . هذا الحق هو ملك كل انسان دون اي استثناء . بعد هذا القانون لن يكون هناك بعد بروليتاريا

في فرنسا . ان كل مواطن فرنسي راشد هو مواطن سياسي ، وكل مواطن ناخب ، وكل ناخب سيد . هذا الحق غير مشروط بالنسبة للجميع ، اذ لا يوجد مواطن يستطيع ان يقول لغيره : انت سيد اكثر مني . تأملوا سلطتكم واعلوا انفسكم لممارستها . كونوا في مستوى الاستيلاء على مملكتكم ، ان مملكة الشعب هي الجمهورية » .

تعكس لوحة القنائة ، كما يعكس التناء الرسمي للحكومة الفرنسية ، الاوهام التي كانت تراود انذاك الاتجاهات المتباينة للديمقراطية الفرنسية ، وهي تمارس طقوسا قشتية بكل معنى الكلمة بين يدي الجمهوريتوحتى الاقتراع العام بعد ان اقمعت هذه الاتجاهات نفسها . ان الشعب قد توصل الى كل ماهو اساسي ، بمجرد طرد الملك ومساواة المواطنين الراشدين في الاقتراع . وادعاء الحكومة الموقفة بأن الاخل بحق الاقتراع العام قد النى البروليتاريا في فرنسا ، يمكن الدفاع عنه في احسن الاحوال ، اذا ما فهمنا البروليتاريا بمعناها في العصر القديم . اذا كان البروليتاري هو المواطن غير المالك والمحروم من حقوقه السياسية ، يصبح من الصعب حقا التوفيق بين وجوده وبين حق الاقتراع العام . اما اذا فكرنا بالبروليتاريا الصناعية الحديثة في معامل باريس او ليون ، او بالعاطلين الذين تضمهم الورش الوطنية ، فان ادعاء لامارتين وليدرو رولان يغلو ادعاما صيبانيا او دعابة تغتر الى اللوق .

كانت الثورة الفرنسية الكبرى ترى في الديمقراطية الاجتماعية تحالفا بين العمال والفلاحين والبرجوازيين الصغار (اعتبر هؤلاء مجتمعين الشعب) ضد الارستقراطيين ، سواء كانوا نبلاء بالوراثة ام

نبلاء ماليين . لقد كان من الخطأ تماما الاعتقاد بان الديمقراطية الاجتماعية تتحقق بمجرد إلغاء السلطة الملكية القسرية القديمة والاخذ بحق الاقتراع العام ، وان مايصبح ضروريا بعد ذلك هو ترك الالة السياسية الجديدة تعمل من تلقاء ذاتها وحسب . ليست الديمقراطية الاجتماعية معجزة ترى النور في لحظة معينة ، ثم تعمل تلقائيا واوتوماتيكيا ، بل هي مهمة سياسية يتطلب انجازها عملا لا يتوقف . وقد كانت تتطلب بعد الرابع والعشرين من شباط تولزنا دقيقا بين مصالح العمال والفلاحين ، لان « الشعب » يمكن ان « يعمل » سياسيا ، حين يفهم المرء أجزاءه المختلفة ويخدم مصالحها ، ليضمن « عملها » المشترك في الوحدة الارقي (الشعب) . اما اذا اكفى المرء بالحديث إلى الجماهير عن الحرية والمساواة وهو يهز الراية الجمهورية ، فان ذلك لوحده لا يفيد شيئا . وصفنا في الصفحات السابقة كيف اخرجت السياسة الضريبية للحكومة الجمهورية الفلاحين الفرنسيين من الجبهة الشعبية ، وخلقّت تعارضا بين الريف والمدينة اسهم اسهاما جوهريا في اندثار الجمهورية الثانية . يعلمنا تاريخ مطلع عام ١٨٤٨ شيئا آخر : إذا كانت وحدة العمال والفلاحين ليست أمراً مسلما به وقائماً بالطبيعة ، بل يجب خلقها في عمل سياسي دؤوب ، فان التفاهم بين عمال المدن ليس كما طبيعيا ومعطى سلقا . ثمة فارق في المصالح والنظرة ينشأ بين العمال داخل المصانع وبين العاطلين عن العمل خارجها . صحيح ان الحزب الديمقراطي - الاشتراكي اقام بفضل نشاط لوي بلان تماسكا جيدا مع العمال في المصانع ، إلا انه تخلى دون مقاومة عن تعبئة العاطلين . ولعله أمر ذو دلالة بالغة ان الديمقراطية الاجتماعية

الرسمية كانت بريئة فعلا من المعركة التي خاضها عمال الورش الوطنية في حزيران ضد الرأسماليين .

ارتكب الحزب الديمقراطي - الاشتراكي غلطة كبيرة في مطلع أيار ، حين بقى في الحكومة الائتلافية مع غالبية الجمعية الوطنية المعادية للاشتراكية وللعمال . منذ ذلك الحين ، عام حزب ليدرو رولان اجتماعيا في الهواء ، اذ فقد تأييد الفلاحين والماعطين والعمال ، وبقي تعيريا عن فئات معينة من البرجوازية الصغيرة التي تحسن الصراخ الثوري . ان كارثة الديمقراطية الاجتماعية عام ١٨٤٨ لم تتجسد في هزيمتها خلال معركة ، بل في عدم تحذير العمال من التفضلات المعزولة والفاشلة . لو حدث القتال ونزلت بالحزب الديمقراطي هزيمة مشرفة خلاله ، لكانت الحركة قد بقيت حية على الأكل. غير ان ما حدث في الواقع كان نقيض ذلك ، فالحزب الديمقراطي الاجتماعي كان قد فقد منذ أيار ١٨٤٨ صلته بالصراع الطبقي الفعلي ، وترك الرأسماليين والجنرالات يتقضون على البروليتاريا بالاعتماد على الفلاحين الحائرين والجنود المرتزقة المجندين من أوساط الماعطين . صحيح ان العمال دافسوا عن أنفسهم ببطولة في معركة حزيران ، لكن الحزب الديمقراطي وقف جانبا يشكو الأوقات الصعبة والحظ العائر ، دون ان تكون له أية صلة بالقتال . بذلك حدثت العزلة الكاملة للديمقراطية التاريخية عن حركة العمال الثوريين . وعندما دعا حزب ليدرو رولان بعد ذلك ، في حزيران ١٨٤٩ ، الجماهير للتضال ضد استبدادية بوناپرت ، لم يتحرك عمال باريس .

لا شك ان لشخصية القادة أهميتها في الحركات الشعبية الكبرى . من الصعب ان تصور رويسير أو سان جوست في وضع ليدرو رولان

ولوي بلان . فقد اولى روبسيير اهتماما كبيرا للفلاحين الفرنسيين ، ووقف في كل مسألة عملية إلى جانب الفلاحين الفقراء ، مفوتا على اعدائه فرصة جره إلى موقف يضر بمصالحهم . وضمن روبسيير أيضاً بوسائل لا تعرف الرحمة وجود العاطلين في المدن . والحقيقة انه اختلف مع عمال المصانع حول أجور وسعار الحد الأعلى التي أخذ بها . لقد كانت سياسة حزب الجبل قائمة على الدفاع عن المصالح المشتركة للشعب العامل ، وهنا ما أقر به كل عامل واع ومتبصر آنذاك . كما مارس روبسيير وأصدقاؤه سياسة واقعية في مسألة السلطة ، فسيطروا في البدء على باريس ، ثم انطلقوا منها لتوسيع قاعدتهم . بينما نحلى ليدرورولان ولوي بلان عن مواقع السلطة الأساسية وكانهم أطفال يتخلون عن ألعابهم من جهة أخرى ، فان روبسيير ما كان يسمح باستتراجته إلى الاشتراك في حكومة جيروندية باسم الجمهورية وحق الاقتراع العام ، لان ذلك من شأنه ان يحدث الاضطراب والشلل في صفوف الثوريين . وأخيراً ، عندما هزم روبسيير في التاسع من ترميدور أمام الرجعية والقوة الرأسمالية المنضوقة ، فانه سقط سوية مع الديمقراطية والبروليتاريا . ولقد أقيمت أعماله تقاليد الديمقراطية الثورية حية في أوروبا حتى عام ١٨٤٨ ، واثرت تأثيراً حاسماً على العمال الفرنسيين حتى عام ١٨٧١ . وحين سقط ليدرورولان ، فان أحداً لم يتبعه إلى المنفى سوى التفاهة .

من السهل تحميل قادة الديمقراطية الاشتراكية الفرنسية عبء عام ١٨٤٨ ، واقتضاد النزعة الخطابية العاطفية لرجل مثل ليدرورولان ، لكن البحث التاريخي لا يستطيع الاكتفاء بذلك ، لاسيما وان الانحمار الفرنسي قد تزامن مع تطور مشابه في بقية البلدان الأوروبية . ان كل حركة شعبية يجب ان تتحمل المسؤولية عن القيادات التي تضعها

على رأسها ، ولئن بقي ليلرو رولان وأصنقاؤه على رأس الحزب الديمقراطي - الاشتراكي ، فلأنهم جسدوا ، رغم عيوبهم ، إيديولوجيته . والديموقراطية الاجتماعية الأوروبية لم تتلحز عام ١٨٤٨ / ١٨٤٩ بسبب عيوب قادتها فقط ، بل هزمت بسبب عيوبها الداخلية نفسها .

عرفت فرنسا البروليتاريا المدنية زمن الثورة الفرنسية الكبرى ، وكان الفلاحون يفترقون من جهتهم إلى الأرض عام ١٧٨٩ . من هنا كانت مهمة الديمقراطية هي توحيد نضال الفلاحين ضد الاقطاعيين مع نضال فناء المدن ضد الرأسماليين . هذه المهمة كانت عام ١٧٨٩ أكثر سهولة منها عام ١٨٤٨ ، حيث تعاضمت أهمية البروليتاريا الصناعية تعاضما جعل أية قضية سياسية ذات شأن تتأزم بفعل تناقض البروليتاريا والرأسماليين . والحال ، ان مجرى الثورة الفرنسية عام ١٨٤٨ / ١٨٤٩ يظهر ذلك في كل تفصيل من تفاصيله . إلى ذلك ، كان الفلاحون الفرنسيون أحرارا بعد القضاء على الملاك العقاريين في الثورة الأولى . ولئن كانت قد وجلت عام ١٨٤٨ أقلية من الملاك المستقلين بين سكان الأرياف ، فان غالبية الريفيين كانت ملاكاً صغاراً وعمالاً زراعيين ، مع تركيز للقوة في القرية بين أبدي الفلاح المالك المتوسط . وأخيراً ، فقد امتلك الفلاح المالك ، كما امتلك العامل المدني عام ١٨٤٨ ، وعياً طبقياً مغايراً لوعيه عام ١٧٨٩ . هذه المتغيرات جعلت من الضروري أن يظهر الحزب الديمقراطي مهارة تكتيكية خاصة ، كي يوحل حركة العمال والفلاحين . أما التفز من فوق الفلاح المالك للوصول إلى الملاك الصغار والعمال الزراعيين ، فكان يتطلب بدوره تكتيكاً واقعياً صعب

التنفيذ . لقد زادت صعوبة المهام الديمقراطية الاجتماعية في نصف القرن الذي تلا رويسير ، وتلذت في الوقت نفسه الكفاءة الفكرية للديموقراطية ، الذين حاولوا التغلب على المشاكل . لم تفهم الديمقراطية الاجتماعية في المرحلة الرويسيرية فهما حقيقيا المشاكل الاقتصادية احصاها ، ولم يتحسن هذا الفهم في مجرى نصف القرن اللاحق ، إذا لم نقل ان توسيع برنامج الديمقراطية الاشتراكية من خلال تمايزات لوي بلان البرجوازية الصغيرة قد شوش العقول والمصالح ، بل ان ينيرها . ومع ان عارسات بلان كوزير كانت عام ١٨٤٨ أفضل من نظريته التعاونية ، فان سياسته الاجتماعية كانت مبنية إلى حد ما في الهواء ، لا يربطها رابط بموازين القوى الواقعية والفعلية . بقدر ما عجز قادة الديمقراطية الاجتماعية عن استيعاب الوقائع ، تزايد التصاقهم بالحمل والأوهام الموروثة . ان الثروة الجوفاء حول الجمهورية وحق الاقتراع العام ، التي انتشرت في فرنسا ١٨٤٨ ، كانت مستحيلة الحلوث أيام رويسير .

بدأت الديمقراطية الاجتماعية في ألمانيا من حيث انتهت في فرنسا ، أي من البرجوازية الصغيرة المتظاهرة بالراديكالية . كانت القوى الاجتماعية الأساسية الألمانية المركزة في الشمال ، أي في بروميا قبل كل شيء ، هي : الملاك العقاريون الكبار ورأس المال الصناعي والمصرفي من جهة ، والبروليتاريا المدنية والريفية من جهة أخرى . لاسباب خارجية ، لم تتوطد الديمقراطية كحركة سياسية في الشمال بتناقضاته الطبقيّة المتبلورة ، بل في الجنوب بطابعه البرجوازي الصغير المريح . وقد طرحت خلال الثورة مهام على ديموقراطية جنوب ألمانيا لم تكن قادرة على حلها ، فأصابها الانحيار التام . ولئن أدت أزمة

الديموقراطية في ١٨٤٨ / ١٨٤٩ إلى انفصال العمال عن القيادة السياسية البرجوازية الصغيرة في فرنسا ، فإن الديموقراطية البرجوازية لم تصل في ألمانيا إلى العمال في أي وقت. وما كانت مسألة الديموقراطية الاجتماعية والعمال لتصبح راحة في ألمانيا ، دون تحقيق دستور الرايخ الصادر عام ١٨٤٨ ، أو انتصار انضاضة بادن على مستوى الرايخ بأسره .

دمر التحالف الطبقي بين العمال والفلاحين والبرجوازيين الصغار ، الذي يمثل بالأصل جوهر الديموقراطية القديمة ، خلال مجرى ثورة ١٨٤٨ / ١٨٤٩ في كل من فرنسا وألمانيا ، وأدت الهزيمة السياسية للديموقراطية في هذين البلدين إلى الافلاس المعنوي لقادتها. اما في إيطاليا فقد اختلف التطور عن ذلك ، حيث رفعت الثورة السمعة الشخصية لمازيني إلى درجة كبيرة . ان التاريخ الظاهر للجمهورية الرومانية تميز بتميز واضح عن العجز المزري لليبرالية ولمملكة ساردينيا المتحالفة معها . بقدر ما كان مازيني حاسما في وضع الجمهورية في مواجهة الفئات العليا والملكية ، فانه كان عاجزا في معالجة القضايا الاقتصادية لإيطاليا . كانت البروليتاريا الصناعية لا تزال في بداياتها ، أما المسألة الاجتماعية التي جابهت البلاد آنذاك ، فكانت قضية الجماهير الريفية ، جماهير الملاك الصغار والمتوسطين في جنوب البلاد ، الذين كان الملاك العقاريون يضطهدونهم بأساليب القرون الوسطى . انتقد بعض القادة الجمهوريين امتناع مازيني عن أخذ موقف واضح من المسألة الزراعية ، بسبب حرصه على الملكية الخاصة . لكن السلطة الشخصية لمازيني كانت كبيرة إلى درجة حالت دون تعاضد هذه المعارضة . على كل حال ، فإن المسألة الإيطالية كانت بعد هزيمة ١٨٤٩ مسألة تحرر قومي قبل أي

شيء ، تراجع أمامها القضايا الاجتماعية المتنازع عليها في السياسة العملية . وهذا ما كانه أيضا وضع المجر وبولونيا .

لم يكن مصير الانجاء الثاني من الديمقراطية الأوروبية ، الذي اسمى نفسه الديمقراطية المعتدلة أو الشريفة أو المنظمة ، ونسميه الديمقراطية الليبرالية ، أحسن حظا في الثورة . ان الناطقين باسم هذا الانجاء كانوا ممثلين مستنيرين وواسعي الآفاق للبرجوازية الليبرالية ، ممن اعتبروا أية علاقة مع التقاليد الاقطاعية والملكية ضارة أشد الضرر . آمن هؤلاء الرجال بإمكانية ضمان سيطرة الفئات المتعلمة والمالكة في الجمهورية المؤسسة على حق الاقتراع العام ، ان هم واجهوا الجماهير بعقلانية وتفهم . ووصل هذا الانجاء ، الذي جسده لامارتين وأصغافوه المقربون ، بعد ٢٤ شباط إلى السلطة في فرنسا ، ليظهر بعد حين عجزه أمام التناقضات الطبقية . كانت غالبية الرأسماليين والفئات المالكة تخشى العمال الاشتراكيين ، فتخلت عن سياسة التفاهم والحلول الوسط ، وأخذت بسياسة تقوم على الإرهاب والدم حيال الكتلة غير المالكة ، ولعله من الأمور ذات الدلالة البالغة ان القسم الأكبر من حزب الناسيونال تحلى في اللحظة الحاسمة عن الشعارات السلمية للديمقراطية المنظمة وانضم إلى كافينياك .

تنصب العبرة الأخرى لحركة ١٨٤٨ / ١٨٤٩ على حق الاقتراع العام . إذا كانت الديمقراطية الليبرالية الانسانية قد انقلبت إلى تقيضها ، أي إلى عنف أبيض وسيطرة للسيف ، فان حق الاقتراع العام استمر على قيد الحياة بعد هذا التحول . من خلال تضليل بارع للجماهير جاهلة ، واستغلال ذكي للامزجة الشعبية الطارئة ، استطاع الانجاء الرأسمالي

الكبير أو العسكري تأمين الأغلبية، والابقاء على حق الاقتراع العام في وقت واحد، لان الطبقة السائدة تمتلك الجيش والشرطة والقضاء، وتستطيع ادعاء الديمقراطية ، في الحملات الانتخابية . أما المعارضة المكافحة من أجل العمال وغير المالكين عموما ، ومن أجل حرية الجماهير الشعبية ، فان نظاما كهذا يضطهدها دون رحمة ويخرسها . ان الثورة المضادة الارهابية تستطيع التأقلم مع حق الاقتراع العام ، ان هي قمعت المعارضة ، وضمنت نتائج الانتخابات بفضل السلطات الادارية ، وخاصة في الريف والمدن الصغرى . هكذا أبقى المستور ، السأي صدر في ظل الارهاب العسكري لكافينياك ، على حق الاقتراع العام . كما لعب نابليون بوناپرت منذ البداية ورقة حق الاقتراع العام بوصفها ورقة شخصية رابحة . أعطت ثورة ١٨٤٨ / ١٨٤٩ درسا للديمقراطيين والاشتراكيين القليلين ، وهو ان الحكومة الدائمة للشعب ترتبط بحق الاقتراع العام ، إلا انه يمكن أن يوجد حق مشوه للاقتراع العام يتوافق مع الاضطهاد الأكثر وحشية للجماهير الشعبية .



النضالات في المهجر

١٨٤٩ — ١٨٥٩

غدا تلحير النيموقراطية الاجتماعية التاريخية في اوروبا واقعا موضوعيا ثابتا منذ ١٨٤٩ . بيد انه كان من الضروري اقضاء فترة معينة قبل ان يدرك الساسة وتعي المنظمات هذه الحقيقة ويقوموها..وقد صعب سيورة الادراك داخل الحركة السياسية في القارة الاوروبية القمع البوليسي الذي حال بين ١٨٤٨ و ١٨٥٩ دون مناقشة ماجرى . لهذا السبب حدثت السجلات الاساسية في المهجر ، وخاصة في الولايات المتحدة وانجلترا . حملت نزاعات المهاجرين في لندن طابعا شخصيا على الاغلب في تلك السنوات ، ومع ذلك فان لها اهمية تاريخية كبرى ، فقد رسمت آنذاك خطوط التطور السياسي — الحزبي ، التي جلدت الى حد ما التاريخ الاوروبي حتى وقتنا الحاضر .

كان تركيب الجالية الاوروبية-القاري في انجلترا واميركا محكوما بالمصادفة . فقد هاجر جميع اولئك الذين تورطوا داخل بلدانهم في نزاعات مع الشرطة ، وهم في بولونيا والمجر وايطاليا وطيون من سائر الطبقات، يمين في ذلك ارسقاطيون كبار من اسر قديمة جلدا . أما في فرنسا فكانوا خصوماً برجوازيين مناولين للبوئابرية بصورة خاصة، وفي المانيا رجالا برزوا خلال الانتفاضات المختلفة أو في الفترة الاخيرة

من حياة البرلمان فرانكفورتى . اتصل الاصدقاء الفرنسيون ليلدرو رولان والماربون الالمان المفضون حول روجه وكلينكل بالمهاجرين المجريين والابطالين ، لان سمعة الليموقراطيين البرجوازيين الفرنسيين والالمان لم تكن حسنة خلال الثورة ، في حين وجد اعتراف عام بشخصية مازيني ، وصعد كوموت الى مستوى شخصية دولية كبيرة بفضل الانجازات العسكرية والسياسية للمجريين عام ١٨٤٩ .

توحدت المجموعات المختلفة للمهاجرين في لندن في لجنة مركزية اوروية ترأسها بصورة مشتركة مازيني وكوموت وليلدرو رولان وروجه . واقامت اللجنة ارتباطا مع المهاجرين البولنديين محاولة مواصلة عمل الدولة الثورية لعام ١٨٤٨ ، وكأن شيئا لم يحدث في الفترة المنصرمة ، او كأن بالامكان الانطلاق عام ١٨٥١ من القضايا التي توقفت عند عام ١٨٤٧ ، مع ان الديموقراطية الدولية كانت عام ١٨٤٧ قوة جبارة وتحولت عام ١٨٥١ الى مسرحية هزلية وحسب . كان المرء يستطيع عام ١٨٤٧ اننظر ثورة في فرنسا تصل بالحزب الديموقراطي - الاجتماعي الى السلطة ، وتجعل الثورة البرجوازية حتمية في المانيا ، والثورات القومية قلدا لا يرد في ايطاليا وبولونيا . . . الخ . والحال ، لقد استمرت الحركات القومية في ايطاليا والمجر وبولونيا حتى بعد فشل ١٨٤٩ ، كما ان البرجوازية الليبرالية الالمانية لم تكن قد ابدت ، وكان من المنتظر ان يتجدد كفاحها في اقرب فرصة ضد البيروقراطية الاقطاعية . كما وجد ايضا ائتلاف كبير للبرجوازية في فرنسا، يفرض اليونابرتية ويعمل لاحلال شكل ما من اشكال التنظيم الليبرالي للدولة في مكانها .

لم تكن المسرحية الهزلية اذا في. الاعتقاد باستمرار النضال القومي في إيطاليا والمجر وبولونيا ، وبمراصلة النضال الليبرالي في ألمانيا ، بل في الظن بإمكانية وجود حركة ديموقراطية اوروية قائمة بذاتها بين الحركة الليبرالية والقومية الموجودة، وبين حركة الطبقة العاملة . ان الفارق بين ساسة المعارضة البرجوازية اللين بقوا في ألمانيا وفرنسا، واولئك الذين ذهبوا الى المهاجر كان فارق مصادفة املته الملاحظات البوليسية، ولم تكن توجد في الواقع طبقة اجتماعية او حركة سياسية فعلية توالي في فرنسا وألمانيا ليندرو رولانو كلينكل بصورة خاصة. الا ان المجموعات العاملة معهما حين حاولت البقاء على قيد الحياة في المهجر، مدعية تمثيلها للديموقراطية جلرية، تتناقض مع الليبرالية المتهالكة ومع المجموعات البرجوازية الاخرى . وبما ان هذه المجموعات لم تكن تمثل شيئا على الصعيد الدولي ، فقد التصق قادتها بكوسوت ومازيني .

هذا الوضع كان مؤشرا على حدوث انقلاب خطير بالقياس مع اوضاع ١٨٤٧. فقد استلمت احزاب البروليتاريا الفرنسية والانجليزية زمام القيادة طيلة الفترة التي كان فيها للديموقراطية الاجتماعية الاوروية اتجاه قوي وفعلي . اما الان ، فقد اكلت القيادة الى البلدان المتأخرة اجتماعيا ، التي لا توجد فيها بروليتاريا ، ويكافح نبلؤها من اجل الاستقلال القومي . لاشك ان كوسوت كان ، كقائد قومي للتبلاء والبرجوازين المجرين ، شخصية هامة ، لكن الجماهير العاملة في وسط وغرب أوروبا ماكانت لتقبل ان يحلده هو او مازيني أواي جنرال بولوني وطني وتيرة تطورها. لاسيما وان القيادة للمجريف البولونية لما سمي بالديموقراطية الاوروية كانت تعني افلاس الاحزاب

الفرنسية - الألمانية ، والغاء اية قضية اجتماعية جلدية ، وانزال الحركة الى مستوى اكثر البلدان تأخرا على الصعيد الاقتصادي .

كان من الصعب قيام تعاون بين هذه الديموقراطية الاوروبية القارية والحركة العمالية البريطانية. كان الحزب الشارتي قد تراجع في إنجلترا منذ ١٨٤٨ ، وان بقي قويا مع ذلك ، واعتبر الممثل السياسي للبروليتاريا البريطانية في الخمسينات . اما العمال الانجليز ، الذين كانوا يتعاطفون مع بولونيا وايطاليا وسائر قوى الحرية في البر الاوروي ، فانه لم يكن بوسعهم قبول شعارات جماعة دولية تتجاهل تجملات تناقض العمال مع الرأسمالين ، أو تتجاهل هذا التناقض في شعاراتها . فشلت ثورة ١٨٤٨ / ١٨٤٩ بالدرجة الاولى بسبب تناقض البرجوازية وحركة العمال . هذا ما اظهره المجرى الكامل للتطورات الفرنسية منذ ٢٤ شباط وحتى انتصار بوناپرت . كما ان الفئات النافذة من البرجوازية في المانيا خشيت اية اجراءات جلدية ضد الملكية والقطاعية ، لرغبتها في البقاء على ارض الشرعية وفي سد الطريق امام الجماهير « الفوضوية » ، « الشيوعية » . حتى في ايطاليا ذاتها ، تحطمت الثورة القومية بسبب تناقض الفئة الملكية - البرجوازية الليبرالية مع الجماهير الشعبية الغريضة . وهاهي الدولة الاشتراكية تريد ان تحقق الانتصار في عام ١٨٥١ ، رغم انها اكثر تخلفا وترددا في سائر القضايا الاجتماعية من ديموقراطية ١٨٤٧ .

اتخذت ماركس وانجلز منذ ١٨٥٠ موقفا جديدا حيال المعنى الموضوعي للتغير تمام التغير للديموقراطية الاوروبية الرسمية . كان ماركس قد ساند حزب لينرو رولان ولوي بلان ، ليس بسبب ثقته

بقادته ، بل لان ملايين العمال والفلاحين الثوريين كانوا يسرون تحت رايته . وتمسك مع انجلز بالديموقراطية الاوروية الرسمية ، مادام ثمة بصيص امل في قلوبها على تحريك الجماهير . ومع ان ماركس ادرك على الفور المعنى العميق لمحركة حزيران الباريسية عام ١٨٤٨ ، فانه علق بعض الامل على الصعود الظاهري لحزب الجبل الفرنسي عام ١٨٤٩ . في مطلع حزيران ١٨٤٩ ، كان انجلز مع الديموقراطيين الثائرين في البفالز ، بينما عمل ماركس في باريس كرجل اتصال بين الديموقراطيين الالمان المقاتلين في بادن وبفالز وبين حزب الجبل الفرنسي . وكان الرجلان يشيدان في الوقت نفسه ببطولات الجيش المجري .

انفتح منذ ١٨٥٠ ان القادة الديموقراطيين الرسميين ، الذين يؤمنون لجانهم ويصلون نداءاتهم في المهجر ، لاثربطهم رابطة بالعمال أو بالبرجوازيين الفرنسيين والالمان ، وانهم لم يكونوا سوى بقايا عصر مضى . لذا افترق ماركس وانجلز عن الديموقراطية الاوروية الرسمية افتراقا جليوا ، وحطوا العمال من شعارات ليدرو رولان وكوسوت وروجه . . . الخ ان ليدرو رولان كشخص لم يكن عام ١٨٥١ احسن او اسوأ منه عام ١٨٤٧ ، لكنه كان عام ١٨٤٧ يمثل حركة شعبية مندفعة الى الامام ، في حين لم يمثل عام ١٨٥١ سوى نفسه .

لم يعن التحول التاكيدكي لماركس وانجلز تخلياً عن الافكار الاساسية للثورة الديموقراطية . . بالعكس ، فقد بقيا طيلة حياتهما ديموقراطيين من طراز ١٨٤٨ باحسن مافي الكلمة من معنى .

ولم يحدث ان نصحا العمال ولو مرة واحدة بالانفصال حسن بقية فئات الشعب العاملة بالتبّاع سياسة مهنية قصيرة النظر ، بل خصصا بالاحرى قسما كبيرا من عملهما بعد ١٨٤٨ للراية للمسألة الزراعية في سائر البلدان . وقد طالب ماركس وانجلز من العمال ان يدعموا دون تحفظ نضال البرجوازية ضد الاقطاعية ، ليتمكن للحركة ان تتجاوز بعد النصر المشترك حواجز البرجوازية الليبرالية .

رأى ماركس وانجلز ان على البروليتاريا « تأسيس نفسها كأمة » على رأس الشعب العامل ، ليتمكنها اجراء الانتقال من الاقتصاد الخاص الرأسمالي الى الاقتصاد العام الاشتراكي . اما الولاء للديموقراطية وللثورة الديموقراطية ، فلم يعن عندهما الموافقة على احوال تقوم بها زمرة من القادة العاجزين والمعادين موضوعيا للثورة . علق ماركس وانجلز امالهما بعد ١٨٥٠ على تأسيس احزاب جديدة في البلدان الاساسية خلال الموجة الثورية القادمة ، تكمل العمل الذي تصدت له ثورة ١٨٤٨ ، وسميا لأن يكون للحركات المقلبة طابعا أكثر وضوحا ، ولأن تستند الى البروليتاريا الواعية طبقيا ، على ان لا يتقل كاهلها رجال وافكار من طراز الرجال والافكار ، التي ثبت عجزها بخلال ١٨٤٨ / ١٨٤٩ .

تم الانفصال بين بقايا الديموقراطية البرجوازية القديمة وبين الحركة العمالية منذ ١٨٤٩ ، وشمل كل الامكنة والبلدان . وظهر في البداية وكأن قيادة الحركة العمالية الاوروبية لن تكون لماركس وانجلز ، بل لاشخاص واتجاهات اخرى . وللحقيقة ، فان عصبة الشيوعيين التي

كانا يقودانها ، فقدت بعد هزيمة الثورة معظم انصارها في ألمانيا ، وشالت الشرطة حركة العدد القليل الذي بقي متميا اليها . في هذه الفترة ، غدت المنظمة الاكثر اهمية بين المنظمات الشيوعية هي اتحاد العمال الشيوعيين الالمان في لندن ، الذي بدأ عام ١٨٥٠ معارضة شديدة ضد ماركس وانجلز . لم يوفق القائدان الشيوعيان الكبيران دوما في القيادة الفعلية للاتحادات العمالية ، فقد كانا يطرحان على البروليتاريا مهمات ذات طابع سياسي بعيد المدى ، جعلت العمال البسطاء لا يستجيبون لها الا بصعوبة . كان على البروليتاريا ، حسب نظرية ماركس وانجلز ، ان تضع نفسها على رأس الثورة الديمقراطية ، وان تعقد تحالفات مع الطبقات الاخرى تمليها الحاجة ، وترفض الالتزام غير المشروط بالمتطلبات القومية والدولية للحركة ، على أن يبنى المجتمع الجديد بعد انتصار الثورة الديمقراطية . كان العامل البسيط يفهم فقط الحاجات المباشرة التي تجابهه في الحياة اليومية ، اما المهام المعقدة اشد التعقيد للثورة الدولية فلم يكن وعي العمال ، بما هو وحي عمال ، في مستواها .

رأى ماركس وانجلز ان على البروليتاريا القيام بتأهيل ذاتي طويل الامل ، قبل ان تستطيع التصدي بنفسها لحل المهام التي يطرحها عليها التاريخ العالمي . خلال هذه الفترة يجب على العمال السير وراء القادة المؤهلين لبيان الطريق الصحيح ، بسبب امتلاكهم لمنجزات العلم البرجوازي . هكذا صار ماركس وانجلز يتخذان القرارات منفردين ، ويحددان مايجب على البروليتاريا القيام به في هذا الوضع او ذاك . وكانا يضيقان ذرعا بأي اعتراض يبديه العمال ، فلم يفهم العمال الالمان في لندن ، وقد سحقتهم معنويا معايشتهم لثورة فاشلة واحتجبتهم الهجرة

المفعمة بالقلق ، قيادة ماركس وانجلز ولم يحتملوا . اهـ السبب الظاهري للصراع ، فقد كان اختلاف وجهات النظر عام ١٨٥٠ حول الثورة القادمة . ادرك ماركس وانجلز الوطأة الكاملة للهزيمة التي حلت باللولية النيموقراطية ، واعتقد بعدم جواز استمرار النضال بالطريقة القديمة، وكان شيئاً لم يحدث. ولم يؤمن العمال، وقد فقدوا الصبر، ان الثورة قد انتهت . وفي النهاية انفصل القسم الاكبر منهم في لندن عن ماركس وانجلز .

عندما سافر انجلز الى انجلترا بعد هزيمة الانتفاضة في بادن ، احضر معه قائده العسكري السابق ويليش ، الذي انتسب الى عصابة الشيوعيين . كان ويليش جندياً مجلداً دون خبرة سياسية ، فلم يلبث ان اختلف مع ماركس وانجلز وانحاز الى صف الاعضاء البسطاء في نزاع ١٨٥٠ ، ثم صار الى جانب شاير ، الكادر القديم للعصابة ، قائداً للعمال الالمان اللذين انفصلوا عن ماركس . هذه الواقعة الكبرى كان لها اهمية عظيمة ، لان التيارات في المهجر كانت صورة صادقة عن الاتجاهات والميول الموجودة في الوطن ، التي كتم الضمط البوليسي انفاها .

فاهم ويليش وشاير مع القسم البروليتاري من المهاجرين الفرنسيين في انجلترا . كان العمال الاشتراكيون الفرنسيون قد قطعوا علاقاتهم مع ليلرو رولان واصلقاته ، بينما كان بلانكي السجين يتمتع بنفوذ شخصي كبير لدى عمال فرنسا ، اللذين ادركوا متأخرين انه كان عام ١٨٤٨ الشخص الوحيد الذي فاضل منذ البداية ضد الاوهام السائدة ، وحلر العمال منها . صحيح انه لم توجد في فرنسا او المهجر منظمة حقيقية حية للبلانكيين ، الا ان اسم بلانكي كان مؤثراً ، واعتبر رمزاً

لبروليتاريا الفرنسية المناضلة . هكذا اسمى المهاجرون الاشتراكيون
الفرنسيون انفسهم بلاتكيين ، ليميزوا عن الديمقراطية البرجوازية .
أما لوي بلان ، فقد انتهى كسياسي ، رغم أن رصيده الشخصي كان
كبيرا في الوسط العمالي . حين تفاهم المهاجرون الاشتراكيون الفرنسيون
مع الاتجاه الالماني لويليش ، تبعهم بلان وقبل عضوا في الجماعة .

اراد الشارتيون الانجليز الابقاء على الروابط مع عمال البر الاوروبي
الناشطين سياسيا لانهم لم يهتموا كثيرا بالاشخاص ، بل بالجانب الذي
يقف معه العمال الفرنسيون والالمان ، وقد ابلوا استعدادهم لاقامة علاقة
رسمية مع مجموعة ويليش - شابر واصدقائها الفرنسيين ، ثم انضم
الجناح الراديكالي من المهاجرين البولنديين وبعض الديمقراطيين
المجريين الى الجماعة . في تشرين الثاني من عام ١٨٥٠ اصدر
« الديمقراطيون الاجتماعيون المتحلون لالمانيا وفرنسا » ، بالاشتراك
مع ديموقراطي بولونيا والمجر ، نداء مشتركا الى ديموقراطيي سائر
الشعوب نصحوا فيه بمواصلة النضال الثوري ، وحددوا هلقا لهم هو
الجمهورية العالمية الديمقراطية والاجتماعية .

قامت عام ١٨٥٠ / ١٨٥١ في لندن دولتان ديموقرابطتان
متنافستان ، احدهما ذات طابع برجوازي اساسا ، والاخرى لها طابع
بروليتاري غالب . وقد وقفت الى جانب الديمقراطية الاولى الاسماء
الكبرى للماضي السياسي ، بينما وقفت الى جانب الثانية المصلحة
الطبقية لعمال وسط وغرب اوروبا وللفلاحين الشرق الفقراء . وكان
اعتراف الشارتية بالدولية الاجتماعية هو انتصارها المعنوي الكبير ،
إذ اتاح لها ان تبدو كاستمرار للتقليد العظيم « للديموقراطيين المتأخين »

من عام ١٨٤٧ . ساء الوضع الشخصي لماركس وانجلز الى ابعد حد ، فقد استبعدا من الدوليتين ومن سائر الحركات الديمقراطية أو الاجتماعية الفعلية . في ٢٤ شباط نظم في لندن اجتماع دولي كبير بمناسبة الذكرى السنوية الاولى لثورة ١٨٤٨ الفرنسية ترأسه ويليش ، وخطب فيه لوي بلان ، وحضره قادة شارتيون نافلون، ومهاجرون مجريون وبولونيون ، وعندما انضم الى الاجتماع صديقان لماركس ، طردهما الجمهور الغاضب بوصفهما عميلين للشرطة السرية .

كان هذا الوضع هو الدرك السياسي الأسفل في حياة ماركس وانجلز، وفي علاقاتهما بالعمال. احس ماركس انذاك بمرارة شديدة بعثتها في نفسه السهولة التي ازاحه بها المللزم البروسي السابق عن قيادة الحركة العمالية الدولية . لكنه بقي ثابتا مع انجلز في موقفهما من القضايا المطروحة ، ولم يقلما اي تنازل سواء في النظرية أم في علاقاتهما الشخصية. في تلك الفترة الصعبة ، عاش انجلز كرجل اعمال في مانشستر ، وماركس ككاتب في لندن ، مواصلا نشاطه العلمي والكتابي ، وواقفا ان المستقبل له ، وأن الدوليتين الديمقراطيتين ليستا سوى ظاهرتين مؤقتتين بلا أهمية جدية .

انضح بعد حين ان الدولية البرجوازية - الليبرالية لن يكون لها مستقبل ، ما لم تسع الى تمثيل حركات تختلف عن الحركات القومية والليبرالية في البلدان المختلفة . ولم تستطع الدولية الديمقراطية الاجتماعية بقيادة ويليش . واصلقاته الصمود في الظروف السائدة . ، فقد كانت تعيش على اوهام قسم من المهاجرين الفرنسيين والالمان حول امكانية مواصلة الثورة من حيث توقفت التفضالات المسلحة عام ١٨٤٩ . عرف

ماركس انه لا توجد بين العمال الفرنسيين والالمان اية حركة ثورية حقيقية ، فاذا ما اتضح بعد حين ان الثورة لن تحدث ، فان منظمة ويلش واصدقائه الفرنسيين ستحل من تلقاء ذاتها ، خاصة وان ويلش ومساعديه يفتخرون لاية معارف علمية وسياسية تؤهلهم لقيادة العمال نحو تجاوز فترة طويلة من الانحطاط . هكذا استطاع ماركس وانجلز الانتظار ، الى ان تصل الدوليتان الى نهايتهما المحتومة .

لم تحدث خلال العقد اللاحق أية ثورة جديدة في اوروبا، وانماقويت من جديد المعارضة الليبرالية البرجوازية الشرعية في المانيا وفرنسا ، ورجع قسم من المهاجرين الى اوطانهم مستفيدين من العفو ، وتحول بقايا المهاجرين البرجوازيين الليبراليين الالمان والفرنسيين ، الذين ارادوا الابقاء على نشاطهم السياسي ، الى مجرد تابع لبلد المعارضة الليبرالية في الوطن : فانهاز روجه الى بروسيا ، منذ بدا وكأن حكومتها تمر في تحول ليبرالي ، وانضم كلينكل والمهاجرين الالمان السذجين شاركوه اتجاهه الى المجموعة اللندنية المحلية للنادي القومي الالمانى ، الذي بدأ بداية هامة عام ١٨٤٩ ، وانتهى بخلافات وشجارات تافهة في الستينات . في الوقت نفسه ، فقد سائر الناس اهتمامهم بليدرو رولان ، الذي كان مجرد صدى اجنبي للمعارضة الجمهورية - البرجوازية الشرعية في فرنسا .

انحطت الحركات القومية ، التي كانت قد لعبت دوراً شديداً الأهمية عام ١٨٤٨ في الدولة الثورية ، إلى مجرد تابع للبونابرتية . راودت بوناپرت ، الذي ضار منذ ١٨٥٢ القيصر نابليون الثالث ، فكرة إعادة النظر في معاهدات ١٨١٥ ، فظهر بتأييد سائر الأمم

المضطهدة والمعدبة. عندئذ أقام الحزب المجري القومي بقيادة كوسوث ،
والقسم الارستقراطي من المهاجرين البولونيين ، والحكومة الملكية -
الليبرالية للوطنيين الايطاليين ، صلات مع بونابرت ، أملين أن يحقق
رغباتهم وطموحاتهم . لكن مازني بقي وفيا لمبادئه ، رافضاً أي تعاون
مع البونابرتية الفاسدة ، التي لا يمكن إلا أن تلعر حركة التحرر
الايطالية .

لم يكن مصير الدولية الديمقراطية - الاجتماعية بزعامة ويليش
أفضل حالاً في الخمسينات . حين عجزت الحركة عن التقدم وعن
احراز أي نجاح سياسي ، شهد نادي العمال الشيوعيين بلندن خلافات
حاددة أعقبها بعد فترة تفكك عام . تقارب ويليش في أعقاب ذلك
مع الديمقراطيين البرجوازيين من اتجاه روجه - كلينكل ، قبل أن
يهاجر إلى أميركا . بينما عاد شابر وبقيّة العمال الألمان المهتمين سياسياً
إلى ماركس . وفي الوقت نفسه ، فقدت منظمة الاشتراكيين المهاجرين
من فرنسا أهميتها تماماً . هكذا انفرط عقد الدولية العمالية المعادية
للماركسية ، رغم الضجيج الذي أثارته عامي ١٨٥٠ و ١٨٥١ .

كان ماركس يعمل بلا كلال خلال فترة انحلال سائر المجموعات
المهاجرة للديمقراطيين الأوربيين ؛ واختفاء قاداتها في الظل . لقد جلب
عمله العلمي الفريد ، وكأنه منظم لا يقاوم ، الممثلين الفكريين
للحركة العمالية ، فاستأنف قادة العمال الانجليز اتصالاتهم معه ومع
أنجلز ، كما اعتبرت القلة الألمانية ، التي فكرت بالسياسة الطبقة للعمال حوالي
عام ١٨٦٠ ، ماركس معلماً لها . انتهى الصراع داخل المهجر الأوربي عام
١٨٦٠ على وجه التقريب ، ولم يبق منه سوى الدماء الشخصية
التافهة فقط . لقد زالت الحركة الديمقراطية التاريخية من الوجود .
ماتبقى كان الليبرالية - البرجوازية بأشكالها القومية المختلفة من جهة ،
وماركس والحركة العمالية من جهة أخرى .

بدايات الديمقراطية الاجتماعية

بدأ منذ ١٨٥٩ التغلب على جمود الحركات السياسية والاجتماعية ،
الذي ترتب على فشل ثورة ١٨٤٩ ، فظهرت بدايات جديدة في
سائر البلدان الهامة . وما أن حل عام ١٨٦٣ / ١٨٦٤ حتى كان التطور
في أوروبا وأميركا قد بلغ مرحلة جعلت بالإمكان استشراف وضع
ثوري عالمي من طراز ١٨٤٧ . كان الحزب الشارقي قد اندثر شيئاً
فشيئاً في إنجلترا ، لتحل النقابات العمالية محله في تمثيل المطالب
السياسية للبروليتاريا . وفي الدعاية لحق الاقتراع العام . وعندما جاء
عام ١٨٦٣ / ١٨٦٤ ، بدأ وكأن مقاومة البرجوازية السائدة قد
ضعفت ، بعد أن ساند جناح راديكالي يساري من الليبرالية الانجليزية ،
تحت انطباع الأحداث في أميركا ، هذا المطلب العمالي . إن نجاح
العمال الانجليز في انتزاع حق الاقتراع العام كانت ستترتب عليه
آنذاك نتائج لا يعرف أحد ملأها .

فقدت البونابرتية بدورها تأثيرها السحري في فرنسا . كان العمال
الفرنسيون قد أدركوا جسامته الفيلطة التي ارتكبوها في العاشر من كانون الأول
عام ١٨٤٨ ، حين أعطوا أصواتهم لبونابرت . وقد اتضح لهم أنه
لم يكن نصيراً للجماهير الشعبية ، بل سعى طيلة الوقت لخلع ود
الغنائم الاجتماعية العليا . انتزع نابليون الثالث سائر انجازات ثورة

١٨٤٨ من العمال ، فألغى حقهم في الائتلاف، ولاحقهم بوليسه وقضاؤه بضرارة لدى كل محاولة قاموا بها للاضراب، ومدد يوم العمل مجدداً إلى ١٢ ساعة ، كما سمح للصناعيين بتحديد الأجور وشروط العمل . وعلى الرغم من ان الفلاحين لم يعاملوا في ظل البونابرتية بالعنف نفسه ، فان القيصرية جسدت بالنسبة لهم أيضاً خيبة أمل مريرة .

أقام نابليون الأول في فرنسا ادارة عادلة ودقيقة ، ولم يكن بحاجة إلى انضواء الجماهير بقوة الشرطة ، لأنها كانت تتق به . كما أن امكانات الصعود التي اتاحها الجيش القيصري كانت خلال حكمه نوعاً من التعويض عن الديمقراطية السياسية الغائبة . اختلف كل شيء في ظل نابليون الثالث ، فعاد الجيش والادارة إلى يد القنات العليا القديمة ، عندما كان الاتباع الشخصيون للقيصر يحجمون عن تسلم مناصبهما . هؤلاء الاتباع كانوا مغامرين ولاهئين وراء الحظ ومضاربين بورصة تحقرهم فرنسا بأسرها . وكان جهاز بوليسي رهيب ، قسوته لا تقل عن فسادة ، فإنه يجثم على صدر الشعب في المدينة والريف . أما الفلاح الفرنسي ، فإنه لم يجد اية فائدة فعلية من حكومة نابليون الثالث ، وإنما ظهر السمو القيصري له في شكل عسف بوليسي ومضاربات بورصة .

تأقلمت الرجوازية المالكة منذ ١٨٤٩ بالتدرج مع القيصرية . فقد طالبت نابليون الثالث بسياسة خارجية قوية تفتح أمامها حقولاً جديدة للعمل ، فاذا به يشير في سياسته الخارجية ضجيجاً رهيباً ، ويخوض حريين ناجحتين في أوروبا هما : حرب القرم ضد روسيا ، والحرب عام ١٨٥٩ ضد النمسا . فضلاً عن حروب في شرق آسيا

والمكسيك وافريقيا . لكن نتيجة هذه الأعمال كانت متواضعة جداً .
عام ١٨٦٤ كان نابليون يرأس فرنسا منذ ١٥ عاماً . في هذه الأثناء
كسب في أوروبا السافواونيس ، وبدأ في شرق آسيا استعمار الهند الصينية .
هذه النتائج الهزيلة لم تحدث أي خلل في التوازن لمصلحة فرنسا ،
كما أن القوى الأوروبية الأربع الكبرى التي كانت فرنسا تواجهها
لم تصبح أكثر ضعفاً . في حين أقامت السياسة النابليونية الغبية قوة
عظمى جديدة هي المملكة الإيطالية التي وجدت نفسها في تناقض طبيعي
معهما ، لأن بوناپرت لم يسمح للايطاليين باحتلال روما ، حيث كانت
الحراب الفرنسية تحمي السلطة الزمنية للبابا .

تورط الجيش الفرنسي عام ١٨٦٣ في مغامرة المكسيك ، بينما
كان القيصر يبدل قصاراه لحماية البولونيين الثائرين من القيصر الروسي .
كانت قضية الوحدة الألمانية بقيادة بروسيا قد غدت من جديد مسألة
راهنة ، وكان خلق مملكة إيطاليا ، الذي يتحمل نابليون مسؤوليته ،
قد أمن لبروسيا حليفاً موثقاً في كل حين ، ان هي اصطلمت مع النمسا .
وقد تنبأ الساسة النافلون لبوناپرت بالكيفية التي ستتم بها عملية التجميع
المركزي لألمانيا تحت قيادة بروسيا ، وقالوا ان ذلك سيرجع كفة
موازن القوى الأوروبية ترجيحاً كبيراً ضد فرنسا .

اكتشفت البرجوازية الفرنسية العجز الشخصي لبوناپرت ، الذي
لم يكن سوى مغامر بائس سرق السيطرة على شعب
متمسك وعظيم ، وراح يذبح عنها بأكثر الوسائل
والأساليب خسة . ان الصفة السياسية الأكثر سوءاً في نابليون
كانت تذبذبه الشخصي الذي لا يعرف جلوداً ، فهو قادر في كل حين ،

وبمجرد ان يخطر له خاطر ما ، على زج فرنسا في حرب ملمرة وخطيرة . من جهة أخرى ، فان البرجوازية الفرنسية لم تكن تتوقع منه سياسة داخلية مستقرة تخدم مصالحها . صحيح انه خدم بحماسة في العقد الأول من حكمه مصالح الرأسماليين والبيروقراطية والكنيسة وأمر الضباط ، وان الاقتصاد الفرنسي قد نما عموما ، كما دعمت الحكومة النشاط الاقتصادي بواسطة الانشاءات العامة وما شابه . لكن نابليون الذي يخاف على تاجه ، كان يبدي قدرة فائقة على القيام بآية قفزة جانبية في سياسته الداخلية أيضا . ان الواقعة النموذجية التي تظهر ذلك هي الاتفاقية الانجليزية-الفرنسية التي عقدت عام ١٨٦٠ . فقد لاحظ القيصر ان شعبيته تتدنّى بين الجماهير ، فدا كان منه إلا ان عمل على كسب الشعب الفقير بترخيص الحاجيات الضرورية : لذلك عقد عام ١٨٦٠ اتفاقية تجارية مع إنجلترا فاجأت الرأي العام ، خفضت بمقتضاها الرسوم الجمركية الفرنسية تخفيضاً كبيراً . أحس الصناعون الفرنسيون بغضب شديد على القيصر ، لكنه واجههم بالتظاهر بالدفاع عن مصالح العمال الفرنسيين البائسين . هذه الالاعب لم تكفل لنابليون ثقة البروليتاريا الفرنسية ، كما زادت من انعدام ثقة البرجوازية به . ترى لماذا تتحمل البرجوازية الفرنسية الاستبدادية القيصرية بما يرافقها من ظواهر مرفقة ، اذا كان نابليون الثالث يندفع في السياسة الخارجية إلى كل أنواع المغامرات الطائشة ، ويقوم في السياسة الداخلية بتجارب لا تمخطر على بال ؟ .

احترق سائر الشرفاء في فرنسا ، بغض النظر عن طبقتهم الاجتماعية ، نابليون الثالث وحاشيته . أحس القيصر وحاشيته بالقلق ، خاصة وان آلة القمع القديمة لم تعد تعمل

ولم تعد صالحة للاستخدام بالطريقة القديمة ، ولا سيما في المدن الكبرى . شرعت الاتجاهات المختلفة للمعارضة تقوم بنشاط سياسي حذر . لكن كانت الانتخابات البرلمانية قد غدت مسرحية هزلية بائسة نظمتها ارباب البوليس القيصري ، فان انتخابات عام ١٨٦٣ أخذت طابعا جدليا . اذ اختارت الدوائر الريفية هذه المرة أيضا المرشحين المقررين من الحكومة ، لكن المدن الكبرى بأسرها - وخاصة باريس ، صوتت ضد القيصر وانتخبت مرشحي المعارضة الليبرالية والجمهورية دون غيرهم .

كانت انتخابات ١٨٦٣ ضربة شديدة بوجه الاجمال للملكية القيصرية . بل انها كانت بداية النهاية . تمردت الجماهير العاملة على القيصر ، وتمردت معها البرجوازية المالكة ، وصار يوسع المرء ان يتوقع ثورة برجوازية جديدة خلال الأعوام القادمة ، وان يشك برغبة الجيش في الدفاع عن الوريث المحقر لاسم كبير ضد أمة ترفضه . لقد بدا وكأن وضع ١٨٤٧ قد عاد إلى إنجلترا وفرنسا ، حيث لم يكن سرا ان العمال سيتزعجون حق الاقتراع العام في البلد الأول ، وان البلد الثاني يقف على اعتاب ثورة جمهورية ستؤدي إلى احتلال العمال لواجهة المسرح السياسي .

ظهرت في البلدان الاخرى عودة غريبة إلى ظروف ما قبل ثورة ١٨٤٨ . فقد استيقظت البرجوازية الليبرالية في ألمانيا منذ ١٨٥٩ من الجمود الذي دفعها اليه فشل الثورة السابقة ، واحتلت الليبرالية قيادة الحركة مجددا في دول ألمانيا الجنوبية . واكره قيصر النمسا على اقرار دستور تقدمي . وتطور في روسيا صراع حاسم بين النبلاء الاقطاعيين الحاكمين

وبين البرجوازية . أما في بروسيا ، فقد تركت الثورة دستورا شكليا وبرلمانا مجردا من أية سلطة فعلية ، لكنه عبر عن صوت الشعب في الأوقات المضطربة . شهدت هذه البلاد نزاعاً دستورياً بين الملك والنبله من جهة ، وبين البرجوازية الليبرالية من جهة أخرى ، فوقف العمال والحرفيون والقسم الأكبر من الفلاحين مع المعارضة الليبرالية ، وأرسلت سائر الدوائر الانتخابية على وجه التحديد ، وحتى أكثر زوايا شرقي الاله رجعية ، نوابا معادين للحكومة إلى البرلمان . فما كان من الملك فيلهلم الأول ورئيس وزرائه بسمارك إلا ان خرقا الدستور ، وحكما البلاد حكما دكتاتوريا معاديا لبرلمان وتسعة أعشار الشعب . لقد فضحت حالة ثورية في بروسيا ، وكان الملك ينتظر في ساعات ضعفه مصيرا شبيها بمصير لويس السادس عشر .

استيقظت الحركات القومية بدورها في مطالع الستينات ، فاندفعت عام ١٨٦٣ انقاضه في بولونيا الروسية أثارت تعاطفا كبيرا في وسط وغرب أوروبا . وكانت المجر تضطرم بغليان متزايد ، وترفض مركزية فيينا ، سواء ارتلت معطف الحكم المطلق كما حدث بعد ١٨٤٩ ، أو تسرت بليبرالية ألمانية كما حدث بعد ١٨٦٠ . تحركت إيطاليا أيضا بفضل الحرب التي خاضها نابليون الثالث ضد النمسا بالتحالف مع ساردينيا ، وأدت إلى فصل لومبارديا عن النمسا ، فلم يقبل الوطنيون الإيطاليون بهذه النتيجة الهزيلة ، واستمرت الحركة الشعبية الإيطالية تقاتل منفردة ، إلى ان غرمت وسط إيطاليا ، وشرع غاريبالدي عام ١٨٦٠ رحلته الشهيرة إلى سيسيليا ، ملمرا في موكب نصر مذهل ملكة نابولي الاقطاعية المهترئة ، بقوة متطوعة الجمهوريين والوطنيين .

تركت انتصارات غاريبالدي انطبعا مذهلا في اوروبا باسرها ،
 فقد كانت أول انتصار تحمزه الثورة الديمقراطية وهي شاهرة سلاحها .
 انعش النصر الايطالي الأمل في نفوس راديكالي مختلف البلدان ،
 ووصلت السلطة المعنية للجمهوريين الايطاليين واتفايدة غاريبالدي —
 مازيني ذروة لم تبلغها من قبل ، ظهر بعد حين ان الجمهوريين
 الايطاليين قد احرزوا نصرا سقطت ثماره في حضن الملكيين الليبراليين .
 فقد افقر الجمهوريون الايطاليون ، رغم جبههم العميق للجماهير وشجاعتهم
 الخارقة ، إلى برنامج اجتماعي يعارضون به الملكيين الليبراليين .
 والحقيقة ان الاحتلال العسكري لساردينيا لم يكن صعبا ، لكنه لم يكن
 كافيا ، ما لم يصاحبه تغيير جذري للعلاقات في البلاد . ان بقاء ملايين
 الفلاحين الفقراء والجاهلين عبيدا للاقطاعيين في جنوب ايطاليا وسيسيليا ،
 كان يجعل من نابولي وسيسيليا مكسبا مشكوكا به بالنسبة لشمال ايطاليا
 المتقدم . ورغم وضوح هذه الحقيقة ، فان غاريبالدي ومازيني لم يرغبا
 في اطلاق الثورة الزراعية في ايطاليا ، فخلدما عمليا الوحدة القومية ،
 لكنهما تركا ثمار انتصارها تسقط في حضن رجل الدولة الليبرالي
 الكبير ، في مملكة ساردينيا : كافور . . تحولت ساردينيا
 الصغيرة إلى مملكة ايطاليا الكبرى ، وشملت سائر البلدان الايطالية
 باستثناء البندقية وترينت وتريستا ، التي بقيت تحت الاحتلال النمساوي ،
 وروما ، حيث كانت الحراب الفرنسية تحمي السلطة الدينية البابا .

بقيت المسألة القومية الايطالية دون حل كامل ، لان روما والبندقية
 ظلنا خارج الوحدة القومية . رضخت الماكية والحزب الليبرالي في
 البدء لاوامر نابليون الثالث ، ولم يتجرأ على القيام بهجوم جديد ضد
 روما . لكن غاريبالدي رأى ان رسالته لن تكتمل ما بقي غرباء

فوق الأرض الإيطالية . ولقد كان يعتبر جيش المتطوعين الخاضع لأمرة جيشا ثوريا يمكن تعبئته في أية لحظة كجيش مستقل عن جيش الدولة . لم يجابه غاريبالدي في هجماته على روما الجيش الفرنسي فقط ، بل عارضته أيضا الحكومة الإيطالية الملكية . هكذا استمرت الأزمة القومية الإيطالية ، وعمقت خيبة الأمل التي أصابت الشعب بأسره التناقض بين الملكية والليبرالية من جهة ، وبين الحركة الجمهورية والديموقراطية من جهة أخرى . ان الثورة لم تكن قد انتهت في إيطاليا أيضا .

كان المراقب الناقد لأوروبا يرى عام ١٨٦٣ / ١٨٦٤ الدعاية الانتخابية في إنجلترا ، وأزمة القيصرية في فرنسا ، والصراع الدستوري في ألمانيا ، وانتفاضة بولونيا ، وحركة غاريبالدي في إيطاليا ، والغليان في المجر . أنها تقريباً نفس حلقة البلدان ، التي عاشت أحداث ١٨٤٧ / ١٨٤٨ . لكن بلدان كيران اخران دخلا هذه المرة في مجال الأفعال ، دون ان يعرف أحد كيف ستكون نهايتها . فقد حدثت الحرب الأهلية في الولايات المتحدة بين الشمال والجنوب تجديداً هائلا للديموقراطية المقاتلة ، وأدخلت ترابعا جديدا بين الحركتين الأوروبية والأميركية ، تجل في الصراخ العميق الذي أظهره العمال والديموقراطيون الواعون في أوروبا تجاه الشمال ، وتضامن الحكومات الرأسمالية مع الجنوب العبودي . طرحت الديموقراطية على نفسها مهمة احباط مشاريع التدخل الفرنسي - الانجليزي ، لان نهاية الحرب الأهلية في الولايات المتحدة بأنصار المالكي العبيد كان سيجعل من اميركا مركزا لديموقراطية قوية تستند إلى الجماهير العاملة .

وجد قيصر روسيا نفسه مضطرا ، في الوقت نفسه ، لالغاء العبودية . ومع ان توزيع الأراضي بقي ، كما كان في السابق ، في غير صالح الفلاحين ، فقد كان من الواضح ان الحركة السياسية التضاللية للفلاحين الروس ستبدأ مع الغاء العبودية ، وانها ستقدم للقاعدة الجماهيرية الضرورية للمعارضة البرجوازية ، وللمعارضة المتخفين ضد القيصرية . ان روسيا لم تعد الآن تلك الكتلة الرجعية الموحدة التي كانتها عام ١٨٤٨ ، والتي تحطمت عليها أمواج ثورة وسط أوروبا ، بل حملت الثورة في أحشائها .

توفرت عامي ١٨٦٣ - ١٨٦٤ سائر الشروط لتجدد الديمقراطية الثورية الدولية . لكن السؤال كان : من يقود ، في غياب الأحزاب الديمقراطية من طراز ١٨٤٨ ، الحركة في البلدان الأوروبية الأساسية ؟ كان على الطبقة العاملة نفسها ان تتصلبى بوعي لهذه المسألة ، وتلتقط السلاح الذي رمته الديمقراطية القديمة جانبا . هذه الفكرة بدت واضحة وبسيطة كفكرة ، لكنها كانت قضية شديدة الصعوبة في الممارسة العملية . تجسد ضعف الحركة الديمقراطية القديمة ، كما تجسدت قوتها ، في انها استهدفت تعبئة « الشعب » . هذه الحقيقة توضح الغموض المنطقي بحمل ثورية لدى غالبية الديمقراطيين التقدماء في المسألة الاجتماعية ، وتفسر من جهة أخرى الزخم الذي وحده العمال والفلاحين والحرفيين والطلاب تحت راية الديمقراطية . لقد حركت الفكرة الديمقراطية الجماهير عام ١٨٤٨ ، بل ان غاريبالدي استطاع تعبئة شعب إيطاليا بأسره للانضال ضد فئة السادة ، بمساعدة شعارات ديمقراطية ووطنية .

لا مراة في ان الحركة الديمقراطية فشلت فيما بعد بسبب التناقضات الاجتماعية ، وأمامها . لكنها امتلكت على الدوام البداية الصحيحة ،

وهي ايقاظ الشعب، وتحريك ارادة الجماهير، ودفعها للتضحية بحياتها من أجل الديمقراطية والحرية والحياة الأفضل . ترى، اذا ما برزت الحركة العمالية الآن بوصفها ورثا للديموقراطية القديمة ، فهل ستكون قادرة على تحقيق بداية عظيمة كهذه ؟ ان أية واحدة من المنظمات العمالية كانت أكثر قدرة من الديمقراطية القديمة على رؤية المشاكل الواقعية للحياة الاجتماعية ، فهل سيجد العمال المنظمون معبراً من المشاكل الخاصة الصغيرة لحياتهم الرزيفية إلى القضايا الكبرى للثورة ؟ وهل يستطيعون كعمال ، تنظيم جماهير الفلاحين والحرفيين ، وقيادتهم فيما بعد إلى الهجوم ضد النظام السائد ؟ .

طغت الفكرة السياسية عام ١٨٤٨ على سائر الحسابات الاخرى . كان هناك ثقة بان الشعب يجب ان يستولي في البداية على السلطة السياسية ، لان كل شيء سيأتي بعد ذلك من تلقاء ذاته . وكانت الحركة قوية إلى درجة جرفت معها في حالات كثيرة الدوائر الاشتراكية غير السياسية . لم ينتخب برودون نفسه عام ١٨٤٨ عضواً في الجمعية الوطنية الفرنسية كاشتراكي مستقل ؟ . زعزعت هزيمة الثورة السياسية فيما بعد ايمان العمال بقوة العمل السيامي البحت، وبالديموقراطية الثورية من النمط القديم . عرفه العقد الفاصل بين ١٨٦٠ و ١٨٧٠ أربعة أشكال تنظيمية أراد العمال لها ان تكون تعبيراً عن حركتهم الطبقة ، مع انها تعارضت مع الديمقراطية القديمة وهي : الحزب السيامي العمالي ، النقابات السياسية ، التزعة القوضوية غير السياسية ذات النهج السلمى ، والتزعة القوضوية غير السياسية ذات النهج العنيف . وقد مثل الشكل الأول حزب لاسال ، ومثلت الشكل الثاني النقابات الانجليزية ، بينما تكون الاتجاهان القوضويان من أنصار برودون وبلانكي .

شهدت ألمانيا في الثينات تأسيس أحزاب للجناح اليساري للبرجوازية . تلك كانت حركات الليزالية الجذرية الساعية نحو كسب الجماهير البرجوازية الصغيرة والعمالية . وذاب الشكل الألماني الخاص بالديمقراطية ١٨٤٨ ، الذي لم يكن سوى جناح يساري لايرالية بمبول برجوازية صغيرة ، في الأحزاب الجديدة ، التقدم الألماني في شمال ألمانيا ، وحزب الشعب الألماني في جنوبها . وعمل في كلا الحزبين رجال اعتبروا ديمقراطيين عام ١٨٤٨ من أمثال شواتسه ديليش في حزب التقدم وكارل ماير في حزب الشعب . تجنب الحزبان ذكر الديمقراطية في اسميهما الرسميين ، إذ راود المؤسسين احساس بان كلمة « ديمقراطي » لا تناسب حزبا شرعيا ومسلما للبرجوازية . وكما قال لاسال بصلق : « ان كلمة « الديمقراطية » القديمة والشريفة والمحددة قد تلاشت من الاسم المنافق والكاذب « لحزب التقدم » .

عند بداية الستينات ، كانت عصابة الشيوعيين قد اندثرت في ألمانيا منذ وقت طويل ، ولم يبق منها الا قلة من الأشخاص ، . اتصلوا مع ماركس وإنجلز في إنجلترا . انضم العمال الذين كانت لهم مصلحة في حركة جذرية إلى الجناح اليساري للبرجوازية ، أي إلى حزبي «التقدم» و«الشعب» ، علما بان كان الهدف الشعبي لحركة الاصلاح الاجتماعي بين العمال والبرجوازيين الصغار الفقراء كان ما يزال التعاونية التي نظر لها لوي بلان . من جهة أخرى ، فان البرجوازية الليبرالية لم تكن تخشى التعاونيات ، بل ان شواتسه ديليش أسس تعاونيات عديدة باسم حزب التقدم . والحال ، ان العمال في بروسيا كانوا سعداء بمزجهم ، فهو مؤسس تعاونيات ويناضل من أجل الحرية السياسية .

لم يكن من الطبيعي ان تسير البروليتاريا الألمانية ، بعدها المتزايد ووعيتها الذاتي المتعاظم ، في ركاب البرجوازية المالكة . ان العمال لم يفهموا الديمقراطية عام ١٨٤٨ كمصالحة طبقية مع الصناعيين والمصرفيين . لكن انهيار الديمقراطية الثورية آنذاك اضطر عام ١٨٤٩ الركام الديمقراطي المتبقي إلى الانصواء تحت أصنام البرجوازية الليبرالية . هذا التراجع المؤقت الذي قام به العمال عبر عن هزيمة القوى الشعبية في ألمانيا ، وكان لا بد من مجيء وقت يؤسسون فيه ديمقراطيتهم الخاصة في اعقاب انهيار الديمقراطية الثورية القديمة .

وجد العمال الألمان ، عندما أخطوا يعبرون عن مواقف سياسية خاصة بهم ، في لاسال زعيما من طراز قد كان أكثر المفكرين أهمية بين الساسة والباحثين الاجتماعيين الشباب في ألمانيا ، ممن تبنا نظريات ماركس . استغل لاسال الخلافات في وجهات النظر داخل النوادي العمالية « التقدمية » (التابعة لحزب التقدم) ، ليبدأ الصراع ضد شولتسه — ديليش والبرجوازية ، فمعرض للعمال الألمان حقائق الصراع الطبقي بكل حلتها ، وطالب بحق الاقتراع العام ، الذي كانوا محرومين منه في بروسيا وجنوب ألمانيا والنمسا ، وبدعم الدولة للتعاونيات الانتاجية العمالية ، ورأى في هذا الدعم شرطا لا غنى عنه للوصول إلى نتيجة ايجابية ، خاصة وان تعاونيات شولتسه — ديليش ستموت واثا أكيدا بسبب نقص الموارد المتاحة لها .

أسس لاسال عام ١٨٦٣ النادي العمالي الألماني العام ، ليكون الحزب العمالي الأول المستقل والقادر على الحياة فوق الأرض الألمانية ، بعد تلاشي عصبه الشيوعيين ونحوها إلى مجموعة صغيرة لا أنصار لها

بين الجماهير . كان حزب لاسال العمالي حزبا ديمقراطيا طالب بحق الاقتراع العام ، وباستيلاء الشعب العامل على السلطة . وقد استقبل ماركس وانجلز تأسيسه بمشاعر مخططة ، اذ ازعجتهم انظرية التعاونيات المقتبسة من لوي بلان ، كما ازعجها عدم الأخذ ببرامج الماركسية ، التي رأت ان النزاع حول الشكل الصحيح للتعاونيات ليس المنطلق المناسب لحزب عمالي جديد ، وخشيت أن تثير الدعاية للتعاونيات البلبلة وتؤدي إلى انتكاسات . على ان أسوأ ما في الأمر هو ان بعض هذه التعاونيات كان يمكن ان تؤسس في اطار الرأسمالية نفسها ، وبمساعدة الدولة . والحقيقة انه تأملت في فرنسا بعد مجزرة حزيران ضد العمال عدة تجارب تعاونية ، كما أثبت شولتس — ديلش بلوره قدرة البرجوازية الليبرالية على اقامة تعاونيات انتاجية عمالية ، بل ان ملك بروسيا نفسه يستطيع تمويل بعض التعاونيات العمالية ، كي يحول طليعة البروليتاريا بالذات إلى عملاء مأجورين للدولة البروسية البوايسية .

لم يكن اعتراض ماركس وانجلز الأساسي على الأفكار التعاونية الامسال واتباعه ، بل على تآكيكهم السياسي العام . عندما بدأ لاسال تحريضه عام ١٨٦٣ ، كانت البرجوازية الليبرالية البروسية تخوض صراعا عنيفا ضد الملكية والحكومة . لكي يؤسس حزبه ، فتح لاسال النار في تلك الفترة على البرجوازية الليبرالية ، مما وضعه ، عن قصد أو غير قصد ، في حلف تآكيكي مع بسمارك ، أي مع حكومة التبلد البروسية . ان لاسال ، المفكر المستقل والدكي ، كان يعي تماما نتائج سياسته ، ويرى ان البرجوازية الليبرالية الألمانية ليست قادرة على خوض نضال ثوري ، وانها ستراجع في اللحظة الحاسمة أمام الملكية والتبلد ، كما تراجعت عام ١٨٤٨ / ١٨٤٩ . لذا اعتقد انه من غير المفيد تخفيف

التحريض ضد الليبرالية ، لان الليبراليين لن يقوموا بأي فعل ثوري .
من جهة اخرى،فانه لايمكن لاية قوة باستثناء الطبقة العاملة ان تؤسس
الديموقراطية القومية المستقبلية، شريطة ان يقطع العمال قطعاً جذرياً مع
الرأسمالية الليبرالية.ولئن كان قد نشأوهم بوجود تحالف تكتيكي بين الحزب
العمالي والحكومة البروسية ، فان ذلك لا يبرر التخلف عن الهدف
الأسامي . إلى ذلك ، فقد رأى لاسال ان حل المسألة القومية الألمانية قد
بات وشيكاً ، وانه سيكون ممكناً تحت قيادة بروسيا فقط ، لذا يجب
على العمال اعداد أنفسهم للتعامل مع ألمانيا جديدة ومركزية تقودها
بروسيا ، مع ان كل شيء يتوقف على انتزاع حق الاقتراع العام في
ألمانيا المقبلة.والحقيقة ان بسمارك قد يوافق على منح حق الاقتراع العام، اذا
ما تزايد موقفه حرجاً وتعاضل الضغط الجماهيري عليه ، عندئذ سيتم
انتخاب برلمان لرايخ الألماني من قبل جميع الألمان ،هذا البرلمان قد يفتقر في البداية
إلى سلطة كبيرة بالقياس مع سلطة الملكية العسكرية البروسية ، لكنه
يقدم في كل الأحوال الأساس الصحيح الذي يستطيع أن ينمو فوقه
الحزب العمالي. واذا كان يبدو الآن ان الحركة العمالية الديمقراطية ليست سوى
أداة في يد بسمارك ، فانه سيظهر في النهاية من الذي تلاعب بمن .

هذه كانت على وجه التقريب الأفكار الأساسية لالسال ، مذ
أسس الحزب وحتى موته المبكر عام ١٨٦٤ . لقد رأى مستقبل ألمانيا
بوضوح كبير قلما أتيح لنبي سياسي ، فحدث كل شيء كما فكر به
تقريباً ، اذ تمت مركزة ألمانيا بعد سنوات قليلة من موته تحت قيادة
بروسيا : وانهارت المعارضة الليبرالية ضد النبالة العسكرية البروسية
انهاراً مزمياً . كما وافق بسمارك على حق الاقتراع العام ونما الحزب
العمالي من انتخابات لآخرى، إلى ان ترك خلفه بسمارك وفيلهم الأول

الميدان السياسي . يستطيع التاريخ اظهار ان لاسال كان على حق وماركس وانجلز على خطأ ، غير ان ذلك ليس هو الواقع ، فقد وجد الرجلان في تقدمهما العام للاسال نقطة الضعف الأساسية لحركة العمال الاشتراكية العامة من ١٨٦٣ وحتى وقتنا الحاضر .

نظر ماركس في نقله الاسال إلى الوضع السياسي في بروسيا ، وإلى صراع البرجوازية ضد الملكية والنبلاء . ومع انه كان بعيدا كل البعد عن المبالغة في تقدير القوة الصدمية لحزب التقدم البرليني ، فانه رأى الصراع الأساسي الكبير بين الليبرالية والارستقراطية العسكرية وقال : ان الحزب العمالي لا يجوز ان يقف بأي شكل كان ، وبصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى جانب النبلاء الاقطاعيين . صحيح ان النادي العمالي الألماني العام يتناضل ضد الرأسماليين ، لكنه يهمل العلاقات الزراعية . وحزب لاسال لا يفعل شيئا من أجل العمال الزراعيين المضطهدين في منطقة شرقي نهر الالبه ، بل انه يكبت أى تحرير ضد النبلاء والملكية .

بعد موت لاسال قاد شفايتزر الحركة ، وهو بدوره سياسي ذكي وبارع ، تولى قيادة الحزب على طريقة مؤسسة . في نهاية عام ١٨٦٤ رجا شفايتزر ، الذي أراد تأسيس جريدة للحزب ، ماركس وانجلز الاشتراك في تحرير الجريدة ، وكانا قد احصيا حتى ذلك الحين عن نشر تقدمهما للاسال ، فوعدا في البداية بالتعاون على أمل التأثير على الحركة العمالية الألمانية . عندما لم يتغير خط حزب شفايتزر وأصدقائه ، حدثت القطيعة . في شباط ١٨٦٥ كتب انجلز إلى ماركس حول تحرير العمال (الاساليين) : « من الثلاثة المهدوم في بلد كبروسيا ، طابعه الغالب زراعي ،

على البرجوازية لوحدها باسم البروليتاريا الصناعية . ومن النذالة التجاهل التام لحملات الجلد الأبوي الذي تتعرض له البروليتاريا الريفية على يد النبلاء الإقطاعيين الكبار » . بعد ذلك بإيام قليلة أعلن ماركس القطيعة مع حزب لاسال ، ووقف مساهمته في صحيفة النادي العمالي الألماني العام .

تعتبر رسالة ماركس وثيقة احادية الجانب ، لكنها على قدر عظيم من الأهمية . فقد أكد انه لم يطلب في أي يوم من الأيام من اللاساليين اللجوء إلى حجاج ارعن يورطهم مع البوليس والقضاء : ولكن الشكل الممكن للحجاج ضد الحكومة سيختلف بالتأكيد عن الغزل ، أو بالاحرى عن التضاهم المكشوف معها . . . ان الخيبة في وهم لاسال الكريه حول عمل اشتراكي تقوم به حكومة بروسية ما ، هي قضية فوق الشكوك . . . سيفعل منطق الأشياء فعله ، لكن يشرف الحزب العمالي . يتطلب منه رفض هذه الصور الخادعة ، حتى قيل ان يتهدد خواؤها أمام التجربة ، لأن الطبقة العاملة أما ان تكون ثورية أو لا تكون شيئا على الاطلاق » .

ظلم ماركس شفايتزر ، عندما رأى فيه عميلا بصورة من الصور للحكومة الروسية . فهو ، ومن قبله لاسال ، لم يخونا للحظة واحدة الطبقة العاملة والديموقراطية لصالح بسمارك . ويفسر تكتيكهما بالحاجات العملية لحزبهما ، وبرغبات وامزجة العمال أنفسهما . والحال ، ان حزب لاسال كان في تلك الفترة صغيرا وفي وضع بالغ الصعوبة . وكان عليه ، لكي يصبح حزبا قادرا على الحياة ، ان يفك ارتباط عدد كبير من العمال مع الليبرالية البرجوازية ، الامر الذي لم

يكن ممكنا دون حجاج حاد ضد الشعارات الليبرالية . لو ان الحزب قام في وقت واحد بدعاية بين سكان الأرياف وبين العمال لكان هذا العمل المزدوج قد دمر قواه ، ولحل به الاخفاق على هذين الصعيدين . من جهة اخرى ، أراد القسم الواعي طبقيا من العمال الألمان حزبا بروليتاريا حقيقيا ، يدافع بوضوح عن العمال ولا يخلط مرة أخرى قضيتهم مع قضايا مهن ووظائف أخرى .

لم يكن ماركس وإنجلز معنيين بالسرعة التي يؤمّن بها حزب اشتراكي ما في ألمانيا ، بل اهتماما بدعم وتطوير الثورة ، وهذه كانت مستحيلة في بروسيا ، اذا ما عزل العمال المدينون أنفسهم عن سكان الريف الفقراء . كان ماركس وإنجلز يريان ضرورة التحالف بين العمال والفلاحين للقيام بضربة مشتركة ضد الملكية العسكرية ، ولإنجاز ثورة برجوازية من فوق رأس البرجوازية . وقد طلب المنظران الثوريان إلى حزب لاسال التصرف كحزب للديموقراطيين الثوريين ، فيواصل عمل ١٨٤٨ ، بعد تنقيته من الشوائب البرجوازية الصغيرة ومن جعلها الثورية . كان من الصعب كسب القسم الأكثر وعيا من البروليتاريا الأوروبية لسياسة كهذه ، اذ يقدر ماوعت البروليتاريا وطلبتها موقعهما داخل المجتمع البرجوازي ، يقدر ما عزلتا نفسيهما وركزتا جهدهما على ما هو بروليتاري خاص حيال سائر فئات الطبقة المالكة . في مرحلة كهذه ، تمثل البروليتاريا الراديكالية بالذات إلى اعتبار النبلاء والفلاحين ، الصناعيين والاكاديميين « كتلة رجعية موحدة » ، وتعمل نفسها وتسد الطريق أمام السياسة الثورية .

اتهم لاسال البرجوازية الليبرالية ، وبالأخص الراديكاليين البرجوازيين ، بتشويه اسم الديمقراطية . نسبت الحركة العمالية الألمانية الجديدة

صفة الديمقراطية لنفسها، وأخذت تسمى نفسها « ديمقراطية اجتماعية »
بالمعنى الموروث عن عام ١٨٤٨ . كانت هذه التسمية سليمة من الناحية
اللغوية ، فهي تصف حركة تطالب بحكم الشعب لذاته على أساس
حق الاقتراع العام ، وبتحويل اجتماعي لصالح الجماهير العاملة .
إلا أنها لم تكن تسمية دقيقة تاريخيا ، لأن الأحزاب العمالية الجديدة
تخلت، بزلتها الطبقية، عن ما هو جوهرى في الديمقراطية التاريخية .

لم يكن ماركس وإنجلز سعيدين على الإطلاق بتسمية حركتهما
العمالية « ديمقراطية اجتماعية » . كان شفايتزر قد أبلغهما عام ١٨٦٤
أن الجريدة الجديدة للنادي العمالي الألماني ستسمى « الديمقراطية
الاجتماعي » . بعد ذلك بقليل كتب إنجلز إلى ماركس : « الديمقراطية
الاجتماعي ، ما هذا الاسم الخطيري ؟ . لماذا لا يسمى هؤلاء الصبية
هذا الشيء الذي سيصلرونه « البروليتاري » ؟ . ورد ماركس بلغة
ديبلوماسية : « ان الديمقراطية الاجتماعي هو بلا شك اسم سيء ،
إلا أنه لا يجب التخلي عن الاسم الأحسن من أجل مشروع قد يكون فاشلا » .
لم يكن ماركس وإنجلز ينجحان عام ١٨٤٨ من صفة الديمقراطية ،
لكن اسم الديمقراطية الاجتماعي بدا لهما في عام ١٨٦٤ تجديدا لشرية
ليدرو رولان --- لوي بلان المفلسة . وأخيرا قبل اسم « الديمقراطية
الاجتماعي » ، وهما على ثقة من ان الاسم السيء يبقى جيذا بما فيه
الكفاية بالنسبة للاساليين . بهذه الطريقة الغربية رأت صفة «الديمقراطيين
الاجتماعيين » نور الحياة كصفة للأحزاب العمالية الماركسية .

بقي اسم الديمقراطية الاجتماعية شعبيا بين العمال الألمان المسيسين .
وحين نشأ بعد عام ١٨٦٦ حزب عمالي ثان في ألمانيا ، إلى جانب النادي

العمالي الألماني العام ، فانه اسمى نفسه مباشرة « الحزب العمالي الديمقراطي الاجتماعي » . كان لاسال قد اسس حزبه بفصل العمال البروسيين عن حزب التقدم ، والآن يقوم فيلهلم ليكنيشت وبيل بالعمل ذاته في جنوب ألمانيا وساكسن ، حيث فصل العمال عن حزب الشعب . وقد تفارق الحزبان قبل كل شيء في موقفيهما من القضية الألمانية ، فقد قبل لاسال وخلفاؤه بالحل البروسي للمسألة القومية الألمانية ، في حين مثل حزب الشعب الجناح الراديكالي من الليبرالية المعادي لبروسيا في جنوب ألمانيا .

فقد سكان جنوب ألمانيا ميلهم إلى الأعمال الثورية منذ ١٨٤٩ ، لكنهم بقوا مصرين على رفض التزعة المركزية البروسية ، وعلى الدفاع عن كيان الدولة المريح في بلدانهم الأخيرة . ذلك كان الشكل العملي الذي تجسدت به « الديمقراطية » في وسط وجنوب ألمانيا بعد ١٨٦٦ . أما القسم الحديث التقني من البرجوازية ، فقد وقف مع بسمارك والوحدة الألمانية ومثله الحزب القومي الليبرالي، الذي ناضل ضده في جنوب ألمانيا برجوازيو حزب الشعب الصغار وأصلقاء النمسا الكاثوليكين . كانت الديمقراطية قد دمرت بعد ١٨٤٩ في بادن والفيالز إلى درجة مكنت الليبراليين القوميين من تسلم القيادة . ولانه كان للفلاحين والحرفيين الكاثوليك حزبهم الانفصالي الخاص ، فانه لم يبق مجال، ينشط فيه حزب الشعب الا في فورتمبرج وفرانكفورت على نهر الماين وأقسام من ساكسن . وها هي النوادي العمالية ، التي كانت قريبة بالاصل من حزب الشعب ، تستقل وتتضم إلى الحزب العمالي الديمقراطي الاجتماعي .

قائد الحزب الجديد فيلهلم ليبكنيشت ، الذي كان قد شارك مكثفياً في انتفاضة بادن عام ١٨٤٩ ، ونتمي آنذاك إلى اتجاه ستروفره . ذهب الفتي فيما بعد إلى المنفى في لندن ، حيث انضم إلى ماركس ، الذي كان يريد ان يكون نصيراً مخلصاً له ، ون يمارس السياسة بمنظوره . إلا انه لم ينجح على الإطلاق في كسب موافقة ماركس وانجلاز على نشاطه السيامي العملي . اثبت ليبكنيشت بعد عودته من لندن انه خطيب مفوه ومنظم بارز ، عرف كيف يكسب ثقة العمال ويحافظ في أصعب الظروف على تماسك الحركة . لكنه كان يفتقر إلى الفهم العميق للمشاكل العلمية وللترايطات السياسية الكبرى . طيلة ثلاثين عاما كاملة كانت أساليب ليبكنيشت تدفع بماركس وانجلاز إلى مهاوي اليأس .

تميز حزب ليبكنيشت عن اللاساليين بحيله العنيف ضد بروسيا ، وبمحملة الدعاية الثورية الجامعة عليها . لا شك ان مهمة حزب عمالي ألماني ديمقراطي كانت بعد ١٨٦٦ هي توحيد سائر خصوم النظام البسماركى ، لكن ليبكنيشت وأصحابه كانوا عاجزين عن إيجاد خط مستقل في القضايا السياسية اليومية الكبرى . لقد مثلوا بشجاعة المصالح الوطنية للعمال الألمان ، بيد أنهم تورطوا في الوقت نفسه ، في تبعية كاملة للترعة الانفصالية المعادية لبروسيا لدى حزب الشعب . ولقد جهدت قيادة الحزب العمالي الديمقراطي الاجتماعي لوضع خطها المعادي لبسمارك في خلمة السلالة النمساوية وامراء الدول الذين طردتهم بروسيا من مناصبهم ، والترعة البرجوازية الصغيرة المتحدقة ذات الطابع المدني الصغير . ان الغضب الذي شعر به ماركس وانجلاز على ليبكنيشت وقاكتيكة مفهوم إلى حد بعيد ، وهو يشير إلى الصعوبة التي

كان يواجهها حزب عمالي مستقل في إيجاد طريقه الخاص في أوروبا .
ان العمال وقادتهم كانوا يتوهون في ادخال متاهة سياسية ، تحمل كل
خطوة فيها أخطارها معها ، ويضيعون في العادة تماما ، بمجرد ان
يتركوا طريق الديمقراطية الثورية .

تشير الأحداث الفرنسية المطابقة إلى أن تأسيس حزب عمالي ألماني
مستقل لم يرجع إلى مزاج لاسال الطرح ، بل كمن في ظروف ذلك
العصر . مذكراب نابليون الثالث تموا المعارضة ، وأحس باهتزاز وضعه ،
شرع يمارس الاعيه مع الحركة العمالية ، فسمحت الحكومة القيصرية
للعمال الفرنسيين عام ١٨٦٢ بشكل من أشكال انتخاب ممثلي مهن لهم .
هؤلاء المنوبون العماليون اريد لهم ان يمثلوا البروليتاريا الفرنسية في
معرض لندن الدولي ، الذي نظم آنذاك ، والذي ترتب عليه احتكاك
بين العمال الفرنسيين والانجليز شجعه نابليون وقدر له ان يلعب دورا
هاما في نشوء الأهمية الأولى . لم يفعل نابليون أي شيء إيجابي للعمال
الفرنسيين ، لكن المنظمات العمالية الفرنسية ذات الأهداف المعتدلة
اكتسبت الآن صفة شرعية ، فقررت التقدم إلى الانتخابات البرلمانية
عام ١٨٦٣ بلوائح مستقلة . خاطب المرشحون العماليون الناخبين
بيانات أكدت بوضوح كبير على التناقض الطبقي بين العمال والرأسماليين ،
وعلى ضرورة الحزب العمالي المستقل . وقد حدث هذا في العام نفسه ،
الذي شرع لاسال فيه دعايته الكبرى في ألمانيا .

كان القادة العماليون في باريس رجالا شرفاء لا تربطهم رابطة
بمناورات نابليون ، وكان من حقهم ان يستخلصوا لغاياتهم الخاصة
الحرية الكبيرة للحركة التي احرزها العمال . ومع ذلك ، فان تقديم
مرشحين مستقلين من العمال لانتخابات باريس كان يعني في تلك

اللعظة تشيبت المعارضة ضد نابليون . وكما رأى الليبراليون الألمان في تحريض لاسال مساعدة لبسمارك ، كذلك اعتبر الجمهوريون البرجوازيون الفرنسيون الترشيحات العمالية متاورة نابليونية . وبلغت النظرة ان هؤلاء المرشحين قد منوا بفشل ذريع ، ولم ينالوا إلا عدة مئات من الأصوات . بنفس القدر من الحزب كانت في البداية النجاحات الانتخابية للحزبين الاشتراكيين في ألمانيا . أجريت في شمال ألمانيا خمسة انتخابات عامة وفق حق الاقتراع العام ، فلم يدخل النواب الديمقراطيون الاجتماعيون الأوائل برلمان برلين إلا عام ١٨٧٧ . ان فكرة الحزب العمالي المستقل المفصول عن المعارضة الديمقراطية البرجوازية أو الجمهورية لم تكسب أنصارا بين البروليتاريا إلا ببطء شديد .

ظهر الشكل الثاني من انفكك البروليتاريا عن السياسة الحزبية الديمقراطية من النمط القديم في إنجلترا ، عندما تولت النقابات ارث الشارتي . ثم سببان أساميان لاندثار حزب الشارتي ، إلى جانب أسباب شخصية وعملية وأسباب محكومة بالمصادفة . فمن جهة أصاب الانهيار الكامل للديموقراطية الثورية في البر الأوروبي منذ ١٨٤٩ الحركة المماثلة في إنجلترا بالشلل . ومن جهة أخرى ، لم يعد العمال الانجليز قانعين بالتركيز الاحادي الجانب للدعاية الشارتي على حق الاقتراع العام السيامي . ولئن كانت قد استمرت مطالبة العمال الانجليز المسيحين بالاصلاح الانتخابي ، فانهم شعروا بالصلصة من حزب لا يني يتحدث عن اصلاح برلماني ، مهمل الحاجات اليومية العملية للبروليتاريا . أما وعد الشارتيين بان كل شيء سيتغير بعد الاصلاح الانتخابي ، فانه لم يعد يقنع أحداً من العمال الانجليز . هكنا وجنوا بلورهم في الستينات وطنهم السيامي في اتحاداتهم المهنية ، أي في النقابات .

لا يعني ما نقوله ان العمال الانجليز صاروا أعداء للنشاط السياسي ،
فالتقابات كانت تناضل آنذاك بحماسة معززة من أجل حق الاقتراع العام ،
ومارست نفوذها على القضايا السياسية الدولية . إلا ان العامل الانجليزي
لم يعد قائما بان حزب البروليتاريا السياسي يستطيع وحده الدفاع عن
مصالحه . وربما مارس العمال المنظمون في تقابات ضغوطا على أحزاب
البرجوازية القائمة يعادل ، ان لم يفق ، تأثير الحزب العمالي ذاته . لقد حدث
في إنجلترا أيضا تحلل واضح من قبل الجماهير عن النموذج القديم للحزب
الديمقراطي للشعب العامل .

اتفق أصدقاء الحزب العمالي المستقل في ألمانيا وفرنسا مع التقابات النشطة
سياسيا في إنجلترا على ايلاء أهمية خاصة للنشاط السياسي في اطار الدولة
القائمة ودمجها . لقد أراد العمال الألمان والفرنسيون ارسال مندوبين
عنهم إلى البرلمان ، في حين أراد العمال الإنجليز ممارسة الضغط من الخارج
على الأحزاب البرجوازية في البرلمان . لكن الطرفان آمنّا بأهمية النشاط
السياسي في البرلمان والدولة . إلى جانب هذا التوجه ، تطور اتجاه
معاكس تماما في الحركة العمالية الأوروبية ، عارض بدوره الديمقراطية
التقليدية ، لكنه تجاوزها إلى مسائل كثيرة ، ورفض النشاط السياسي
في اطار الدولة القائمة . سبق ان أشرنا إلى رفض الاشتراكية الطوباوية
التقدمية للوسائل السياسية كوسائل فعالة في تغيير الدولة . ان الأنهار
اتام للثورة الأوروبية عام ١٨٤٩ ، وفشل سائر النشاطات السياسية
الجماهيرية ، التي كانت قد بدأت بقليل كبير من الحماسة والاستعداد
للتضحية ، بلدا وكأنه يعطي الحق لهؤلاء المتشائمين .

كان ثمة ميل فوضوي منذ البداية لدى عدد كبير من الاشتراكيين
الطوباويين ، فطالبوا بحل دولة التجمع المركزية واستبدالها بجماعات

أصغر وأكثر مرونة تدير نفسها ذاتيا . واصل برودون التقدير القديم للمركزية وللدولة التجمع ، وهو لم يرفض فقط الدولة الرأسمالية أو القطاعية القائمة ، بل رفض أيضا أية محاولة لاقامة الاشتراكية بمساعدة جهاز قمعي مركزي كبير . لا يجد من يفكرون بطريقة برودون أي تقدم جوهري في قيادة الجماهير العاملة من قبل جهاز مركزي يديره موظفو الدولة ، حتى لو اسمى نفسه اشتراكيا . ويشير من تبقى من أنصار برودون إلى روسيا السوفياتية في الوقت الحاضر كبرهان على صحة مخاوفهم . لا يرى برودون وجماعته في أية ثورة تقوما ، اذا ما ادارتها آلة حزبية مركزية ، وحجتهم في ذلك ان الجماهير تسقط عندئذ في تبعية جديدة تحل محل التبعية القديمة .

يرتبط رفض الحزب السياسي ارتباطا وثيقا مع فقد الدولة المركزية ، فالحزب هو دولة مصغرة تميل إلى ان تصبح في النهاية الدولة نفسها . انه يجسد السلطة مثلما تجسدها الدولة ، واذا كان يطرح مطالب راديكالية ، ويعد أنصاره بالجمهورية والديمقراطية والاشتراكية ، فان ذلك لا يفيد كثيرا من الناحية العملية ، لانه سيحكم الشعب بمساعدة جهازه ، متى استولى على السلطة السياسية ، شأنه شأن الحكومة القديمة . ان الأرضية التي يتطور الحزب السياسي فوقها هي البرلمان ، والساسة الحزبيون يستلججون الجماهير لتأييدهم ، ويعملون بانجازات من كل لون ، ويقولون انها مستحق في البرلمان . لكن الحقيقة هي ان هؤلاء الساسة يستخدمون البرلمان لخدمة سلطتهم الشخصية فقط . لهذا ينصح القوضويون الشعب بالابتعاد عن الأحزاب السياسية وعدم الاشتراك في الانتخابات .

اكتسبت القوضوية المسالة ، المؤمنة ببعض أفكار برودون ، نفوذا بين العمال الفرنسيين في الستينات ، ممن راودتهم الشكوك في الحزب السيامي وفي أعمال البرجوازية ، وأكلوا على المصالح الطبقة الخاصة للعمال ، ورفضوا أي تنظيم عمالي ذي سلطة مركزية قوية . كانت غالبية العمال الفرنسيين لا تزال آنذاك مكونة من ديموقراطيين ثوريين يحسد اسم بلانكي كل أهدافهم . هذا الاتجاه ، الذي كان ينتظر الفرصة التاريخية القادمة للانتفاضة ، لم يستطع تنظيم نفسه تحت ضغط البوليس اليوناني . فلم تنجح امكانية الائتلاف الا لقلة معتلة ومسالة ، تقاطعت لديها النزعة البرودونية الشعبية مع مشاريع الحزب العمالي الجديد .

تطابق الميل المسالم أحسن تطابق مع جوهر القوضوية ، مادامت الثورة أو الحركة العنيفة تفترض اندماجا مينا للجماهير . بشرط وجود قادة وانضباط ، أي سلطة . ان القوضوي المشائلم لا يحترم مثل هذه السلطة التي تسمى نفسها ثورية . هكلنا رأأت القوضوية الجبلرية ضرورة تفادي القيام بأي عمل متسرع ، وسعت نحو تثقيف وتنوير الجماهير ، إلى أن يصبح الشعب قادرا على الأخذ بنظام اجتماعي أفضل ، من خلال ارادته الحرة .

قام إلى جانب القوضويين المعتدلين ، الذين اعتبروا أنفسهم تلامذة لبرودون ، اتجاه اخر تكون من ثوريين متحمسين يرفضون بمرارة الوضع القائم ، كما يرفضه الديموقراطيون الراديكاليون من أمثال بلانكي . هؤلاء أرادوا بلورهم القيام بانتفاضة ، شريطة ان لا تكون من صنع حزب منظم ، بل تصنعها الجماهير ذاتها . أن على الجماهير نفسها ، ودون ان يقودها أحد ، ان تحطم نيرها ، وان تقيم

محل الدولة المركزية القديمة للأسماليين والملوك تعاونيات صغيرة حرة .
هذه القوضوية الثورية الملحة على الأفعال، مشبعة بالتناقضات . الداخلية
الصعبة ، لان الحركة ستجد نفسها بعد النصر مجبرة على خلق تنظيم
قوي يتناقض مع ميولها ذاتها .

هذا الشكل الثاني من القوضوية مظهر في الستينات الثوري الروسي
باكونين ، الذي نشط غالبا في غرب أوروبا ، وشارك على سبيل المثال
في انتفاضة ١٨٤٩ في درسدن . أراد باكونين الثورة ، ولكن من غير
اقامة ساطة سياسية جدلية . وقد ظهر فيما بعد ان هذا الشكل الخاص
من الحركة السياسية لم يجد أنصارا الا بين الجماهير الشعبية
المتخلفة ، المقعنة بالمرارة وخيبة الأمل مثل البروليتاريا
الريفية في ايطاليا واسبانيا ، حيث تنامت منذ مطلع القرن التاسع عشر
ثورات كثيرة ، فكان المليون يناضلون ضد الجمهوريين، والنبلاء
الاقطاعيون يتصارعون مع البرجوازية ، والأحرار يهاجمون الكنيسة .
إلى ذلك ، فقد تصارعت مجموعات لا حصر لها من الضباط والساسة
حول التأثير في الدولة ، ووعدت سائر الأحزاب الجماهير ببحال من
ذهب ، مع ان الوضع الاجتماعي للشعب بقي على حاله ، واستمر
سكان الريف الفقراء في الخضوع للملاك الاقطاعيين الكبار . كان
التطور في ايطاليا مشابها لهذه الصورة ، فقد تنازع رجال الدين الاقطاعيون
من النمط القديم مع الليبراليين العصريين ، الذين أضعف اليهم فيما بعد
جمهورية مازيني ، الذين أسسوا بعض النوادي العمالية . لكن وضع
جماهير البروليتاريا الريفية في الجنوب لم يتغير ، لان أحدا لم يفعل
لهم شيئا . هؤلاء العمال المضطهدون في جنوب ايطاليا ، الجاهلون
بالقراءة والكتابة، كانوا على استعداد للثورة ضد سادتهم ، لكنهم لم

يقتوا بسائر الساسة أو الأحزاب ، ومالوا غالبا إلى القيام بأعمال فردية وشخصية « ودون قادة » ، فإذا بكل قرية تتحرك بمفردها . لقد بدت الدعايات القوضوية لمثل هؤلاء ثورية ومقبولة .

تبرز الحركة العمالية في الستينات صورة كثيرة الألوان ، تداخلت فيها كل الاتجاهات . لكن الرجوع عن الديمقراطية من نمط ١٨٤٨ كان قاسمها المشترك ، كما كان النضال من أجل أشكال جديدة للحركة البروليتارية قاسما مشتركا آخر . لقد وجد شعور عام بوحدة عمال جميع البلدان الواعين طبقيًا ، وبوجود مهام مشتركة معينة تشدهم إلى بعضهم .



تأسيس الاممية الاولى

حرك الوضع السيامي المتأزم في أوروبا العمال ، وتصدر العمال الانجليز الحركة ، فقد ناضلوا من أجل الاصلاح الانتخابي وتظاهروا من أجل بولونيا وإيطاليا . وعندما زار غاريبالدي إنجلترا ، أعد العمال له استقبالاً رسمياً .

وضعت الحرب الاهلية الاميركية الشمالية قسماً كبيراً من العمال الانجليز في مواجهة أصعب ظرف ، فقد حاصر اسطول الشمال مرافئ الغرب ، مانعاً تصدير القطن إلى أوروبا ، لتتفقد الصناعة النسيجية الانجليزية المادة الخام الضرورية لعملها ، ويحول مئات آلاف العمال إلى عاطلين . كان من شأن الأتانية الوظيفية البحتة أن تلغى الطبقة العاملة الانجليزية إلى المطالبة برفع الحصار وتأمين التصدير الحر للقطن ، مما سيضعهم إلى جانب الجنوب ضد الشمال . إلا أن النقابات الانجليزية وأعضاءها وقفوا مع الشمال في حركة جبارة للتضامن الديمقراطي الاممي ، وطالبوا بانزال الهزيمة بملاك المبيد . رغم أن موقفهم هذا كان يعرضهم للجوع وللمماناة . سارت العواطف الاوروبية خلال الحرب الاهلية الاميركية على خط طبقي واضح ، ووقفت البروليتاريا الانجليزية كرجل واحد مع الشمال ، بينما كانت أغلبية الطبقة المالكة مع الجنوب . وقد أسهمت مظاهرات العمال الانجليز المؤيدة لآنكولن والمعارضة

للعبودية اسهاماً جوهرياً في إحباط تدخل القوى الأوروبية الكبرى في الحرب الاهلية .

عندما تحول الصراع الطويل في أميركا لصالح الشمال ، ارتفعت معنويات العمال الانجليز ارتفاعاً كبيراً ، فما كان من النقابات إلا أن عززت تحريضها من أجل حق الاقتراع العام ، وتطلعت إلى بناء أفضل لعلاقتها الدولية ، مستغلة الصداقة التي ربطتها من جديد مع البروليتاريا الفرنسية منذ عام ١٨٦٢ . في خريف ١٨٦٤ وجهت النقابات البريطانية دعوة إلى النوادي العمالية الفرنسية لعقد اجتماع جماهيري مشترك لصالح بولونيا . في هذا الوقت ، كان الرجلان النافذان على الجانب الانجليزي هما أودجر ، رئيس تجمع النقابات اللندنية ، وكريم ، سكرتير اتحاد البنائين ، وكان أودجر في الوقت نفسه رئيس جمعية التحريض النقابي من أجل حق الاقتراع العام ، كما أنه كان مشرفاً مع كريم على الندوات الجماهيرية لصالح أميركا الشمالية وغاريبالدي .

كانت النوادي العمالية الفرنسية، التي أقامت علاقات مع النقابات الانجليزية، هي تلك التنظيمات العمالية التي نشأت في السنوات الاخيرة بتغاض من نابليون . لقد كانت موالية لفكرة تأسيس حزب عمالي ، وحملت في الوقت نفسه بعض الافكار البرودونية . والحقيقة أن طموح العمال كان منصباً على تأسيس حزب عمالي لا يجوز أن يكون حزباً سياسياً بالمعنى البرجوازي ، بل منظمة طبقية تفتقر قيادتها إلى السلطة ، ويتمتع أعضاؤها بإدارة ذاتية كاملة . في ٢٤ أيلول من عام ١٨٦٤ عقد تجمع عمالي كبير في لندن اشترك فيه إلى جانب العمال الفرنسيين والانجليز بعض مندوبي النوادي العمالية الايطالية من اتجاه مازيني . وقد دعي كارل

ماركس لحضور هذه التظاهرة بوصفه ممثلاً للعمال الألمان ، وقبل الدعوة ، لأنه أدرك أن الحركة جدية هذه المرة .

قررت التظاهرة الانتدنية تأسيس الاتحاد أئمي للعمال ، يضم ، كبداية ، المنظمات العمالية الانجليزية والفرنسية والاطالية والامانية . وطلب إلى عمال بقية البلدان الانضمام إلى الاتحاد . وتولت قيادة الاممية هيئة عامة مقرها لندن ، لم يلبث ماركس ان مارس نفوذاً كبيراً عليها ، فوضع برنامج الاممية ووجه سياستها .

لم يكن ماركس وانجاز أول من أسس الاممية ، وإنما جاءت الفكرة بالأصل من العمال أنفسهم ، ومن النقابات الانجليزية قبل غيرها . تبني ماركس فيما بعد خطة العمال الانجليز ، وشجعه على ذلك ان المصالح الوظيفية الضيقة لم تكن هي الدافع إلى تأسيس الاممية ، بل كانت القضايا العامة الكبرى للسياسة الدولية . والحقيقة أن الباعث المباشر لتكوينها لم يكن اضراباً عمالياً ، بل تظاهرة تعاطف مع بولونيا ، وهي مناسبة ما كان العمال سيشاركون فيها لو أنهم انطلقوا من مصلحتهم الوظيفية المباشرة . من جهة أخرى ، فان تكوين الاممية كان مستحيلاً دون التعاون القديم للديمقراطية الأوروبية . لقد قلعت السياسة الخارجية للشارية السابقة الأكثر أهمية للاممية ، كما أن تظاهرة لندن عام ١٨٦٤ كانت الاستمرار المباشر لاجتماعات لندن التي نظمها « الديمقراطيون المتأخون » قبل وبعد ١٨٤٨ . كانت الاممية الأولى محاولة جبارة من الطبقة العاملة الأوروبية لالتقاط الخيوط التي أفلتت من الديمقراطية القديمة ، أما فكرتها الأساسية فكانت تغيير الحالة الاقتصادية للطبقة العاملة تغييراً جذرياً عن طريق الانتصار السياسي للديمقراطية البروليتارية في سائر البلدان الأوروبية الهامة .

لعبت المصالح الوظيفية للعمال باليداهة دوراً هاماً في منشورات ومؤتمرات الامة الأولى . وكان ماركس يجهد في كل حين لاطهار الترابط بين الهموم اليومية الصغيرة للبروليتاريا والحركات السياسية الكبيرة . وقد أملت الامة عام ١٨٦٧ عمال البرونز المضربين في باريس باعانة مالية حصلتها من النقابات الانجليزية . هذا العمل من أعمال التضامن البروليتاري الامي أثار اهتماماً وأسهم اسهاماً جوهرياً في انتصار عمال باريس المضربين . كان ماركس فخوراً بهذا النجاح ، ومع ذلك فانه لم ير في القضايا السياسية - الاقتصادية المهمة الاساسية للامة . عقدت الامة بين ١٨٦٦ و ١٨٦٩ مؤتمرات سنوية اما في بلجيكا أو في سويسرا . لم يشترك ماركس وانجلز في هذه المؤتمرات ولم يهتما كثيراً لقراراتها حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية . وحتى عندما كان المؤتمر يتخذ قراراً برودونياً . ما ، فان ماركس لم يكن يغضب ، لأن ما يهمه لم يكن ما يقال في مؤتمرات الامة ، بل وجودها ذاته .

كان الهدف العملي الأول الذي وضعه ماركس للامة هو التأثير المباشر في الحركة العمالية الانجليزية بواسطة المجلس العام ، فقد كانت الامة في وضع يمكنها من قيادة معركة العمال الانجليز من أجل حق الاقتراع العام . كما أعطت الامة لماركس الامكانية للتأثير في العمال الفرنسيين ، الأمر الذي سيكتسب أهمية كبرى بمجرد أن تنفجر الثورة الجديدة ، التي طال انتظارها في باريس . ان التعاون بين العمال الانجليز والفرنسيين ، الذي أثبت فعاليته في الاضراب يستطيع أن يحدث انعطافاً في سياسة أوروبا ، اذا ما سار في قنوات صحيحة بعد الثورة الفرنسية القادمة . ان انتراع العمال الانجليز لحق الاقتراع العام ، وتقريرهم بهذه الصورة لسياسة بلادهم ، وسير انجلترا ديمقراطية مع فرنسا جديدة

وجمهورية ، سيكون الاساس المتظر لنهوض البروليتاريا الأوروبية .
إلى أي حد يمكن عندئذ لديمقراطية أميركا الشمالية المتجددة ، ولحركات
وسط وشرق أوروبا أن تدعما هذا التكاف الانجليزي - الفرنسي ؟ هذه
المسألة الهامة ما كان بوسع أحد الاجابة عليها .

لم يكن ماركس واهما حول الاممية ، فقد كان يعتبرها اتحاداً هشاً يتشكل من
عناصر شديدة الاختلاف . فالتقايون الانجليز لم يكونوا اشتراكيين على
الاطلاق ، والانصار الفرنسيون للاممية هم على الاغلب برودونيون
تراودهم أقوى الشكوك في النشاط « السلطوي » للمجلس العام . أما
اللاساليون الالمان ، فقد قطع ماركس صلته معهم علناً منذ ١٨٦٥ ، ولم
يكن التاكيدك الانفصالي الضيق الافق لحزب ليبكيتشت تدعيماً فعلياً للاممية .
في حين خضعت النوادي الإيطالية التي انتسبت إليها للمازني في البدء ،
ثم اعتنقت أفكار باكونين . كما لم تكن مجموعات الاممية في البلدان الصغيرة
موحدة وموالية للمجلس العام ، وإنما عارضته في الغالب . وهكذا شكل
العمال الانجليز الدحامة الاساسية للاممية في سائر المناطق والاتراعات التي
واجهتها ، لكن قادة النقابات الانجليزية كانت لهم علاقات شخصية مع
الليبرالية البرجوازية ، فكان هذا بدوره مصبراً للتراعات والتناقضات
المستمرة .

شعر ماركس أن في أوروبا مجموعة عمالية كبيرة تتفق معه ، لكنها
لا تنتمي لسوء الحظ إلى الاممية ، وهي عمال باريس الثوريون . لقد
عرف الجميع بوجودهم وانتظروا أنصالحهم ، مع أنهم كانوا دون حزب
لأن البوليس لم يسمح بشعوب حزب عمالي ثوري في فرنسا قسماً ، ولا تلم
يوجد في المهجر من يستطيع التحدث باسم هذا القسم من عمال باريس .
رأى ماركس هذا الوضع ، وكتب حوله عام ١٨٦٧ : « الأمر

الأكثر سواء هو أنه ليس لدينا في باريس شخص واحد يستطيع إقامة صلة مع الفروع العمالية المادية للبرودونية (وحي تشكل الأغلبية) . كان ماركس يشعر بتعاطف شديد وصادق مع بلانكي الشيخ ، الرجل الوحيد بين قادة ١٨٤٨ ، الذي يكن له احتراماً شخصياً كبيراً . وقد حمل بلانكي لماركس الود الصادق أيضاً . لكن الفرص لإقامة صلات مع بلانكي داخل أو خارج السجن كانت قليلة ، والجنوى العملية لمحاولات كهذه كانت زهيدة . لأن بلانكي لا يملك حزباً ، وهو بالنسبة لعمال باريس اسم عظيم ونصف منمي . لان عمال باريس وفرنسا الثوريين افترضوا إلى تنظيم ، اضطر ماركس لأن يسمح للبرودونيين المغامرين والمعارضين داخل الاممية بالتحدث باسم فرنسا .

عرف ماركس كيف يحافظ على الاممية ، رغم هذه المصاعب الهائلة ، إلى أن جعلت أحداث السياسة الأوروبية المأساوية الكبرى وجودها دون معنى . فكان في البدء سعيلاً بالنتيجة ، رغم منغصات الظروف ، وقد كتب عام ١٨٦٧ رسالة إلى إنجلترا باللغة المختلطة التي اعتادها في المهجر : « في هذه الاثناء ، تطورت جمعيتنا تطوراً كبيراً... إلى الامام . . . في الثورة القادمة التي ربما تكون تقرب مما يتراعى ، سيكون بين يدينا (يديك ويدي) هذه الآلة الجبزة (قارن ذلك مع نتائج مازيني . . الخ منذ ٣٠ عاماً) رغم حاجتنا إلى التقود ، ووسائل البرودونيين في باريس ، ووازي في إيطاليا وغيره أودجر وكريمير وبوتر في لندن ، ورغم شولتسه ديليش والاسالين في ألمانيا . إننا نستطيع أن نكون سعداء جداً ! » . إن ماركس يفكر بانتفاضة باريس في الثورة القادمة ، التي كانت متطرة آنذاك في كل لحظة .

انخبصار بونا بارت

أحرزت الاممية في البداية نجاحات سياسية فعلية . فقد نال عمال المدن في انكلترا حق الاقتراع العام في ١٨٦٧ ، بلدهم من حزب درزائيلي ومن الجناح الراديكالي لليبراليين . بذلك انجزت انجلترا الانتقال إلى الديمقراطية البرجوازية تحت تأثير فعال للعمال المنظمين . وفي عامي ١٨٦٤ - ١٨٦٥ أحرزت ولايات الشمال انتصاراً حاسماً على ولايات الجنوب ، وتم تدمير الارستقراطية المالكة للعبيد تدميراً كاملاً . وقد هنتت الاممية الرئيس لنكونل بنجاحه ، وكتب ماركس له رسالة تلقى جواباً ودياً عليها . وفي الوقت نفسه ، اغل نجم نابليون بونا بارت في فرنسا بصورة متزايدة ، اذ أسهمت حركة الاضرابات الفرنسية التي دعمتها الاممية في تعميق وتآزيم التناقضات الفرنسية الداخلية ، وأدخلت أعمال العنف التي قام بها البوليس القيصري ضد حركات الاضراب المرارة إلى قلوب أكثر البرودونيين مسالة ، وأثبتت لهم استحالة أكثر الخطى تواضعاً على صعيد التقدم الاجتماعي ، ما دام نابليون في الحكم . هكذا انهالت صداقة نابليون الكاذبة والظاهرية مع العمال .

كانت سلطة الطبقة السائدة قد تعززت تعزراً كبيراً في ألمانيا بفضل نجاحات بسمارك ، خاصة بعد أن تصالحت البرجوازية الليبرالية معه منذ ١٨٦٦ . وقد وقف الآن على رأس كتلة متماسكة يتبني

اليها ملك بروسيا، والامراء الألمان الصغار، والنيلاء العسكريون البروسيون، والبرجوازية الليبرالية. منح بسمارك، كما توقع لاسال، حق الاقتراع العام لانتخاب مجلس نواب شمال ألمانيا، فجاءت الانتخابات بأغلبية ساحقة للحكومة دفعت بالكاثوليك المطالبين بألمانيا الكبرى، وبمجزب الشعب المعادي لبروسيا، وبمجموعي الاشتراكيين الاجتماعيين إلى عجز سياسي تام. في أعقاب هذه التطورات غدا واضحا أن الحل النهائي للمسألة الألمانية، من خلال ادخال دول جنوب ألمانيا في الحلف الذي تقوده بروسيا، صار مسألة وقت وحسب.

لم يكن هذا التطور مفرحا من وجهة نظر الأحزاب الديمقراطية والاشتراكية، ومع ذلك فقد عزز بمعنى ما أهداف الاممية، فقد أحدث من جهة نهضة اقتصادية جبارة قوت البروليتاريا، وألغى من جهة أخرى التناقض بين أنصار ألمانيا الكبرى وأنصار ألمانيا الصغرى، وجعل بالامكان توحيد الحركة العمالية الألمانية. أما ما هو أكثر أهمية من ذلك، فهو أن تقوية ألمانيا كانت تعني في الوقت نفسه أضعاف نابليون، وتعزيز احتمالات الثورة الفرنسية. رأى الرأي العام الفرنسي في نتيجة حرب ١٨٦٦ هزيمة قاسية لفرنسا، وأعتقد أن الأخطاء السياسية لنابليون الثالث هي التي قربت الوحدة الإيطالية وسرعت مركزة ألمانيا تحت قيادة بروسيا، مما جعل الوضع الدولي لفرنسا بالغ الخطورة والجلدية.

أعقبت الهزيمة السياسية لديبلوماسية بوناپرت في ألمانيا انهيار سياسته في أميركا. استغل القيصر الضعف الذي ألم بالولايات المتحدة نتيجة للحرب، كي يقيم نوعاً من محمية فرنسية في المكسيك، حيث كان حزب الملاك الكبار والكنيسة يواجه حركة فلاحية شعبية. كان حزب

الجمهوريين بقيادة الرئيس جوريس يمثل مصالح الفقراء في الريف، وكان الملك الكبار يسعون وراء المساعدة في الخارج ، فتدخل نابليون الثالث في المكسيك ، حيث تدخلت وعلت مصالح مالية مشبوهة للقيصر وحاشيته . احتل جيش فرنسي مدينة مكسيكو ، فواصل الجمهوريون الحرب في شكل حرب عصابات . فما كان من نابليون إلا أن فرض على المكسيك مرحلة شبيهة بتلك التي فرضها على فرنسا، إذ عين شقيق قيصر النمسا مكسيميليان قيصراً على البلاد ، وأمن له التغطية في انتخابات شعبية مزورة ، فما كان من القيصر الجديد إلا أن أخذ يتصرف كسيد شرعي للبلاد، وأعدم الأسرى الجمهوريين بعد تقديمهم لمحاكمات عسكرية .

شكل تعيين القيصر النمساوي سيداً على المكسيك خرقاً فاضحاً لاسم السياسة الاميركية ، كما أدخلت الولايات المتحدة بها منذ رئاسة مونرو . تجنب الرئيس لنكولن طيلة فترة الحرب الاهلية اتخاذ قرار واضح بصدد المشكلة ، بل أنه ترك الانطباع لدى نابليون الثالث بأن الولايات المتحدة ستقبل بما حدث ، ليحول دون انحياز نابليون علناً إلى الولايات الجنوبية . ولكن ما أن انتصر الشمال ، حتى أسقطت الساسة الاميركيون القناع ، وطلبوا بالانسحاب الفرنسيين من مكسيكو . تراجع نابليون أمام التهديد الاميركي ، وغادرت القوات الفرنسية المكسيك عام ١٨٦٧ ، تاركة من يسمي بالقيصر مكسيميليان وحيداً . وبما أن الشعب بأسره كان ضده ، فان حكمه انهار بسرعة ، وألقى جوريس القبض عليه . رأى جمهوريو المكسيك في القيصر لصاً غريباً اقتحم بلادهم دون وجه حق ، وقتل مواطنين مكسيكيين ، لهذا أمر جوريس باعدامه رمياً بالرصاص .

انهارت سياسة بوناپرت عام ١٨٦٧ في أوروبا وأميركا . إننا

نستغرب في الواقع كيف استطاعت فرنسا احتمال حاكم من هذا الطراز حتى سيدان . على كل حال ، فان ما ابقى على عرش يونايرت هو العامل الذي كان قد ابقى على حكم لوي فيليب ، وهو خوف البرجوازية الفرنسية من النتائج التالية . كانت البرجوازية قد قطعت منذ وقت طويل مع نابليون الثالث ، غير إنها لم تكن واثقة من أن ملكاً برجوازياً من الاورليان أو جمهورية محافظة مثل جمهورية كافينالك ستعقب حكمه ، ولهذا فانها لم تطرده فوراً . لا تسير الثورة بدقة في القنوات المرسومة لها من قبل . وإذا ما قامت الثورة في مدينة كباريس، يبلغ تعداد سكانها الملايين ، بمن فيهم مئات آلاف البروليتاريين ، فان الجمهورية الحمراء قد تنبثق عنها . لقد بدا لفرنسيين كثيراً أن القيصر بصفاته الحقيرة واقتصاده البوليسي وحاشيته الوضيعة ومغامراته السياسية هو أهون الشرين ، إذا ما قيس بالجمهورية العمالية .

درست كل الاحزاب والاتجاهات السياسية منذ ١٨٦٧ مسألة النظام الذي سيأتي بعد سقوط الاستبدادية القيصرية . لم يكن نابليون يستطيع الاعتماد إلا على جهاز بوليسه وموظفيه، وعلى المغامرين المشبهين ممن لهم مصلحة شخصية في القيصرية ، وبعض مضاربي البورصة . هذا الجهاز القيصري كان لا يزال قادراً على فبركة الانتخابات في الريف والمدن الصغرى ، مستخدماً خليطاً مجرباً من الخلداع والعنف . إلا أن نتيجة الانتخابات لم تكن ذات مدلول عملي ، لان كل انسان كان يعرف طريقة صنعها .

انقسم ملكيو فرنسا القداماء إلى اتجاهين : اتباع القرع البوربوني القديم، واتباع سلالة اورليان. هذا الانقسام لم يكن انقساماً حول

سلالات حاكمة ، بل كان أيضاً انقساماً اجتماعياً أساسياً. فقد أراد أصحابه الفرع القديم الشرعي إعادة فرنسا الى ما كانت عليه قبل ١٧٨٩ ، أو على الأقل قبل ١٨٣٠ ، أي إخضاعها لحكم النبلاء والكنيسة . وكان واضحاً أن حزب الشرعيين لن يسترد السلطة مطلقاً بقواه الخاصة ، فالكنيسة الكاثوليكية تأقلمت عقب ١٨٤٩ مع البونابرتية ، بعد أن قام نابليون بما يستطيعه لارضائها، وقاتل بحماسة للحفاظ على السلطة الدنيوية للبابا . أصيب حزب الملكية الشرعي بالضعف ، لانفصال الكهنوت عنه ، ولكن ما ان تعرض تاج القيصر للسقوط ، حتى عاد الوضع القديم وسارت قوى الخط القديم للبوربون في اتجاه موحد مع الارستقراطية والمطارنة . ولأن الاغلبية الساحقة من الشعب الفرنسي كانت ترفض منذ وقت طويل اشكال الحياة الاقطاعية ، فان حزب الملكيين المتشددين لم يستطع اكتساب أية أهمية سياسية الا كحليف لمجموعات أخرى .

لم يربط اتباع الاورليان أي رابط مع الموروث الاقطاعي لفرنسا. لانهم لم يريدوا الملكية بسبب ذكريات رومانية ، بل لقناعتهم ان ملكاً وراثياً هو أفضل ضمان للنظام والملكية . أما الزعيم الأكثر بروزاً لهذا الاتجاه في الستينات ، فكان تيير ، الذي انتخب في البرلمان القصير ، وانصد بهتف وحدة السياسة الخارجية المناهضة لنابليون . لم يكن ثمة أي فارق من حيث المبدأ بين اتجاه تيير وبين الجمهوريين المحافظين ، فقد أراد كلاهما حكومة قوية تعمل لمصلحة الطبقة المالكة ، ولاخضاع الجماهير الشعبية الفقيرة بشدة وحزم . أما ما فرق بينهما ، فقد كان قضية ترتبط بالهدف وهي : هل من الأفضل تكتيكياً وضع ملك على رأس الدولة ، أم اقامة جمهورية محافظة ؟ .

تقيد اتجاه الجمهوريين المعتدلين بتقاليد الجنرال كافينياك والناسيونال . هذا الحزب كان مثقلاً بدماء مجزوة حزيران ١٨٤٨ ، التي ذكره البونابرتيون بها دوماً ، في حين كان هذا الفصل من الماضي يقربه من البرجوازية المالكة . في نهاية الستينات كان بين قادة الجمهوريين المحافظين مجموعة من الرجال ، الذين تصدروا قيادة الاحداث عام ١٨٤٨ ، منهم جارنييه باجي وجول فافر ، وكان قد وصل عام ١٨٤٨ إلى منصب مستشار وزارة الخارجية في الحكومة الخامسة (حكومة الرجال الخمسة) . وقد برز بين القادة الأصغر سناً للجمهوريين المحافظين فيري .

وجد عام ١٨٤٨ الى جانب الجمهوريين المحافظين اتجاه الديموقراطيين البرجوازيين ، الذين مثلهم لامارتين ، وارادوا المحافظة على الملكية الرأسمالية ، واعتقدوا في الوقت نفسه ان جمهورية شعبية تقوم على حق الاقتراع العام هي خير كفالة لحكومة منظمة وعقلانية . تكون في نهاية الستينات في فرنسا حزب زعيمه المحامي والنائب الشاب جامبيتا ، الذي قاد بجرأة عظيمة المعركة ضد القيصريّة، وتنبأ بالاطاحة بنابليون بثورة ، وباقامة الجمهورية الديموقراطية . اراد جامبيتا حق الاقتراع العام بكل ما يترتب عليه من نتائج ، والايصاد الكامل لجهاز الموظفين الملكي الذي حكم فرنسا منذ بداية القرن . وناضل ضد الجمهوريين المحافظين الذين ابتعدوا عن الشعب وسعوا نحو الحلول الوسط المخزية . فكسب بهذه السياسة شعبية كبيرة بين جماهير باريس . ترى ، اية قوة اجتماعية فعلية مثل اتجاه جامبيتا ؟ . هذه كانت مسألة غامضة لايجيب عليها سوى المستقبل .

هذه الصورة السياسية الحزبية تمثل الصياغة الجديدة للحياة السياسية في فرنسا الستينات . لقد مثل البونابرتيون والحزبان المواليان للملك

والجمهوريون المحافظون تقليدا لم يقطع في اي وقت ، بينما جدد جامييتا، في الموضوع على الاقل ، سياسة لامارتين والانتصار الاكثر تقديمية للناسيونال بعد ٢٤ شباط ١٨٤٨ . بذلك انتهى عام ١٨٦٩ - ١٨٧٠ تكون الاحزاب في فرنسا . فلم يوجد اي حزب على يسار جامييتا . وهنا يكمن الفارق بين الوضع الحزبي والسياسي لغامي ١٨٤٧ و ١٨٦٩ . عام ١٨٤٧ كان على يسار لامارتين الحركة الشعبية الكبرى للحزب الديموقراطي - الاجتماعي ، اما الان فقد انتهى تكون الاحزاب مع جامييتا . ان الجماهير العمالية الفرنسية كانت تفر بالفعل البرنامج التضامني السياسي لجامييتا ، لكنها كانت تتجاوزه كثيرا في المطالب الاجتماعية . لكنه لم يكن يوجد قائد او حزب يتحدث باسم هذه الجماهير .

لاشك انه وجدت مجموعة صغيرة من البرودونيين والمصلحين الاجتماعيين، شكلت الفرع الفرنسي الرسمي للاهمية الاولى . لكن احدا لم يعتبر هؤلاء المنظرين المسالين قادة قادمين للجيش الاحمر واخلاقا لروبسيير . اما بلانكي فلم يكن من جهته الا مجرد ذكرى لا اكثر ، في حين كان الرأي العام الفرنسي يفتش عن ممثل لاقصى اليسار البروليتاري ، فلا يجدّه ، كما كان ماركس وانجلز يفتشان عنه بدورهما ، فلا يجدانه. في هذا الوضع المحير ، اتهم صحافي فرنسي غير سياسي وناشر جريدة تسلية شعبية بانه وريث روبسيير . هذا الصحافي كان روشفور ، الذي تكمن اهميته في تجسيده لنياب الديمقراطية الثورية المنظمة تجسيدا ملموسا . اثار الشجاعة والسخرية التي ماجم روشفور بها القية ورواقيصرة واسرة لويس بونايرت اعظم الاهتمام . وحولته صراعاته مع البوليس والقضاء القية ريين الى رجل تتعاضد

شعبيته باضطراب . عندما قتل امير من اسرة بونايرت مساعدا لروشفور ،
تجرأ هذا وطبع في باريس وتحت حكم نابليون عنوانا لجريدته يقول :
« كل فرد في اسرة بونايرت هو قاتل » . اعتقل روشفور ووضع في السجن ،
بينما اوصلت جنازة القتيل باريس الى حافة الثورة ، والقيصر الى
الاعتقاد بان عليه حزم حقايبه . ان المبالغة في تقدير دور روشفور ، التي
يفسرهما الوضع السياسي - الحزبي الغريب لفرنسا في ذلك الوقت ،
كانت موجودة حتى لدى اكثر المراقبين اطلاعا . هكذا كتب انجلز
يوم ١٥ اب ١٨٧٠ : « من سيتولى القيادة حال قيام حركة ثورية
حقيقية في باريس ؟ ان روشفور هو الاكثر شعبية والوحيد المؤهل
لذلك ، لاسيما وان بلانكي صار منسيا » .

كانت الانتخابات الفرنسية لعام ١٨٦٩ نسخة منقحة عن انتخابات
١٨٦٣ . صحيح ان الاغلبية البونايرتية هي التي عادت مرة اخرى ،
الا ان المدن الكبرى باسرها ، وعلى رأسها باريس ، صوتت
ضد القيصر . بحث هذا عن حل وسط مع البرجوازية ،
وحول الاستبدادية العسكرية الى ملكية برلمانية ، ثم وجد جمهوريا
محافظا هو اوليفيه قبل ان يعيح رئيسا للوزارة ، وان يقود المهلة الجديدة .
عندئذ نظم نابليون استفتاء شعيبا اخر حول قبول او رفض الشعب
للملكية القيصرية « الليبرالية » الجديدة ، فجاءت النتيجة انه ارا
لجزوري الانتخابات القيصرين المجريين . غير ان باريس صوتت هذه
المرة ايضا ضد الملكية القيصرية . لم تكن الكوميديا الليبرالية لحكومة
اوليفيه سوى بداية النهاية ، او كما قال جامبيتا ، جسرا بين جمهورية
١٨٤٨ وجمهورية المستقبل » .

تورط القيصر عام ١٨٧٠ في حرب مع بروسيا جاءت بالنهاية

الدائمة لخزعات الملكية القيصرية . في اعقاب الهزائم الاولى للجيش الفرنسي في اب ١٨٧٠ ، اعد كل انسان نفسه لسقوط نابليون . وحتى الجزرالات اخلوا يفكرون في مستقبلهم النيامي ، علما بان الجمهوريين الحمر في بلادهم بدوا لهم اشد خطرا بكثير من البروسيين . بل ان التاكثيك العسكري الذي وضعه قائد الجيوش الفرنسية المارشال بازان منذ اواسط آب ، كان موضوعا على ضوء اعتبارات الوضع الداخلي . فقد ارتأى ضرورة الحفاظ على جيشه في احسن وضع ممكن ، ليتمكن من استخدامه بعد عقد السلام ضد الثورة في باريس . هكذا ارجأ بازان الانسحاب من ميتر ، مانحا القوات الالمانية فرصة محاصرتة فيها . لاقتاذه من الفخ الذي اوقع نفسه فيه ، كان على الجيش الفرنسي الثاني بقيادة ماكماهون القيام بتقديم لامنئله ، أدى فيما بعد الى كارثة سيدان . كان سلوك ماكماهون في حرب ١٨٧٠ سليما من الناحيتين العسكرية والشخصية ، بينما كانت ته رفات بازان خيانة وطنية كاملة قفلتمته الحكومة الفرنسية المحافظة الى محكمة عسكرية ، ولم تلبث ان استخلمت في الوقت نفسه الوسائل القمعية التي كان قد حافظ عليها : ان ضباط وجنود بازان ، العائدين من الاسر ، هم الذين قصبوا على كومة بباريس .

عندما وصل الى باريس نأ أسر القيصر في سيدان ، انهار بناء القيصرية الملطخ بالقذارة والعار . فاعلنت الجمهورية في الرابع من ايلول ، وشكلت حكومة مؤقتة ضمت في البداية قادة المجموعات الجمهورية المختلفة . وصار جامبيتا وزيرا ، الى جانب فافر وجارنييه باجي وفيري والجنرال تروغو ، الذي كان صيته قد ذاع كنافذ للنظام

العسكري القيصري ، وصار رجل الارتباط بين الحكومة الجمهورية والملكيين . وضع تيير نفسه تحت تصرف الحكومة الجديدة كمبروث ديلاوماسي . عندما فتشت الحكومة عن ممثل لليسار الأقصى تضمنه الى صفوفها ، لم تجد سوى روشفور ، الذي اخرج من السجن واصبح وزيرا . كان ميزان القوى الفعلي داخل حكومة ائتلافية كهذه يرتبط بمسير الاحداث ، وان كان واقع الحرب الخاسرة وغزو الجيوش الالمانية لفرنسا قد اضفي طابعا خاصا على سائر القضايا السياسية المطروحة .



كومونة باريس

ونهاية الاممية الاولى

كان الجيش الفرنسي النظامي في ايلول من عام ١٨٧٠ اما في الاسر او محاصرا في ميتر .. اما في البلاد ، فلم يتبق الا مجنبون او تشكيلات شبه عسكرية . لقد بدت فرنسا مستباحة . وبالفعل ، فقد بدأ جيش الماني كبير يتطوق باريس . حاولت الحكومة الجمهورية مواصلة الحرب للحصول على شروط افضل للسلام ، في حين اتسم الوضع الداخلي للحكومة تقسما بالانقسام ، فاستمر التراجع بين جامبيتا والاعلبية المحافظة ، واصيب روشفور بالعجز عن ممارسة أي تأثير على زملائه الوزراء . اكره الحصار المفروض على باريس الحكومة على الانقسام الى قسمين ، فترك جامبيتا المدينة ببالون هوائي ، ليتسلم مهمة تنظيم الدفاع الوطني بعد ان تزود بصلاحيات استثنائية ، بينما بقي تروخو وفافر في باريس . هكذا وجد انذاك في فرنسا مركزان متعارضان سياسيا للسلطة : جامبيتا الذي يحكم الاقاليم باسم الديموقراطية البرجوازية الراديكالية ، مستندا الى جماهير العمال والفلاحين والحرفيين ، تحيط به شكوك القبة العليا المالكة . والجمهوريون المحافظون ، الى جانب اصديقاتهم الملكيين في باريس ، معتمدين على البرجوازية الثرية وعلى البروقراطية ، في مواجهة الشكوك المتزايدة للعمال .

تحول غامبيتا خلال اسابيع قليلة الى شخصية وطنية من طراز رفيع . فقد واجه الغزو المعادي بالحوية ذاتها التي كان قد صارع بها البونابرتية في قاعات المحاكم والبرلمان . وخلق من العدم تقريبا جيشا فرنسيا شعبيا جديدا ، قاوم التدخل الالمانى طيلة الاشهر الخمسة التي تلت سيدان . راودت جامبيتا الامل في ان تستطيع الجمهورية الفرنسية تجليد نفسها بروح ١٧٩٣ ، وان تغلب هذه المرة ايضا على الغزو المعادي ، لاسيما وان استعداد الجماهير الشعبية الفرنسية للتضحية لم يكن عام ١٨٧٠ اقل منه عام ١٧٩٣ . كما ان القيادة لم تكن يدورها اكثر سوعا ، فهو نفسه لم يكن اقل موهبة على الصعيد التنظيمي من كارنو ، والقادة الفرنسيون الجدد للجيش يقومون بكل مايمكنهم القيام به في ظروف تبعث على اليأس كظروف بلادهم .

اذا كانت الجمهورية الفرنسية قد اخضقت عام ١٨٧٠ / ١٨٧١ في احراز النصر ، فلانها واجهت هذه المرة عنوا لم تعرف له مثيلا من قبل . كان الجيش الشعبي الفرنسي يقاتل ايام زوبسيير ضد جيوش مهترزة للاقطاعية الأوروبية ، قليلة العدد وبطيئة الحركة . اما الان ، فان الجيش البروسي كان اكثر مؤسسات المانيا تقدمية وتأخرا في ان معا . (كان متأخرا بسبب تحدر ضباطه من النبلاء لقطاعيين لمنطقة شرقي نهر الالبه ، ولكونه الاداة التي اخضع النبلاء العسكريون الشعب بمساعدتها) . من جهة أخرى ، امتلكت هيئة اركان الحرب البروسية ، بعد حروب التحرير عامي ١٨١٣ و ١٨١٥ ، فنون ادارة الحرب البرجوازية كما طورتها الثورة الفرنسية و نابليون الاول . والحقيقة ان الاركان الالمانية كانت تقود جيشا شعبيا يأخذ بنظام الخدمة الاجبارية العامة ، ويطبق ، تحت القيادة المعقريّة

للجنرال مولتكه ، استراتيجية ابادة سريعة لاي ربطها اي رابط بالبطء
المعهود للقرن الثامن عشر .

كانت حرب ١٨٧٠ ، فضلا عن ذلك ، صراعا من اجل التوحيد
القومي بالنسبة للجانب الالماني . لهذا دعمت البرجوازية الليبرالية
بسمارك وجرت معها الجماهير الشعبية العريضة . اما جيوش الملكيات
الاوروبية عام ١٧٩٣ فكانت مكونة من جنود محترفين عددهم قليل ،
الى درجة ان الميليشيا الشعبية الفرنسية استطاعت القتال ضد اوروي
باسرها . الى ذلك ، كانت القوات الملكية بطيئة وصعبة التحريك ،
مما اتاح للجيش الشعبي الفرنسي الوقت الكافي لتعلم الحرب بالتدريج .
اما عام ١٨٧٠ / ١٨٧١ فكان الالماني يملكون جيشا تعداده الملايين ،
وكانت القيادة العسكرية مبادرة الى درجة لم تترك للفرنسيين اي وقت
لتنظيم جيش جديد . في معارك شتاء ١٨٧٠ / ١٨٧١ كان متوسط
خطة الجندي الالماني ثلاث سنوات ، ومتوسط خطة الجندي
الفرنسي ثلاثة اشهر ، وكان ضباط الجيش الالماني محترفين ومدربين ،
بينما كان ضباط الجيش الفرنسي مرتجلين عتبروا قبل فترة قهيرة
في مناصبهم .

عندما يصطدم جيشان لهما هذه المواصفات ، فان النتيجة تكون
معروفة سلفا . لم يفكر المجنلون الفرنسيون الذين ارسلهم جامبيتا الى
المركة باسم الجمهورية للارادة الصادقة والحماة الوطنية المظلمة .
لقد كانوا في معارك الشتاء يهجمون عادة بتضميم في اليوم الاول من
المركة ، الا انهم في الايام التالية كانوا يفقدون القدرة على مقاومة
البرد والارهاق . وعلى كل حال ، فان ما حدث في حماة الشتاء من عام ١٨٧٠ / ١٨٧١

لا مثيل له في تاريخ الحروب السابقة واللاحقة ، بما في ذلك الحرب العالمية الاولى . ترسل الدول عادة خيرة جنودها الى المعركة في المراحل الاولى للحرب ، ثم ينخفض مستوى الجيش بسبب تجنيد الميليشيات وسوء التدريب ، اما فاجلت في هذه الحرب ، فكان مغايرا لذلك تماما . ليست هزيمة جامبيتا اذن برهاننا على تفوق الملكية العسكرية في الحرب على الجمهورية الليموقراطية ، وانما جاءت نتيجة حرب ١٨٧٠ / ١٨٧١ محصلة لمجموع الظروف الاستثنائية ، التي وجدت انذاك بالنسبة للجيشين .

لم تكن الجماهير الشعبية الفرنسية مؤهلة للقيام بتأمل صاح كهذا حول ميزان القوى . وقد انضم عمال باريس بحماسة الى الحرم الوطني . املين ان تكرر الجمهورية معجزة عام ١٧٩٣ . عندما استكمل طوق الحصار الالامني حول باريس ، وفشلت المعجمات المعاكسة للمحاصرين ، اعتقد العمال ان الحكومة الرأسمالية تخرب الدفاع عن عمد ، لانها لا تريد انتصارا تحرزه الجمهورية الحمراء . الحقيقة انه ما كان لاية عبقرية عسكرية تتزعم الشعب الفرنسي ان تصد الكارثة . لكن الحكومة الموقفة في باريس عملت وسعها لاثارة مشاعر القرف لدى قطاعات شعبية واسعة من الحكام الجدد ، ومن ادارتهم للحرب .

دفع تطور الثورة بمسألة الادارة الذاتية الباريسية مرة اخرى الى مركز الاهتمام . كان الجمهوريون المعتلون قد وضعوا ايديهم فوراً على باريس عام ١٨٤٨ ، لكي يحولوا دون قيام كومونة ثانية . وقام رجال الحكم بالتصرف ذاته عام ١٨٧٠ . والحال انه لم يكن من المناسب

ان ترفض الجمهورية الديمقراطية الجديدة منح عاصمة البلاد حكما ذاتيا ديموقراطيا ، رغم وجود الحكومة بيد العمال والحرفيين الباريسيين المسلحين ، الذين اعاقوا من وراء متاريسهم تقدم البروسيين . لكن الحكومة المؤقتة ، التي كانت مقتصرة في البداية على باريس ، سعت الى الحفاظ على مقاليد الامور بين يديها ، وعلم السماح بقيام حكومة اخرى الى جانبها . كان العنصر المحافظ هو الراجح بين الوزراء الذين بقوا في باريس ، بينما سيطر جامبيتا أو البروسيون خارج العاصمة . لو شكلت انذاك ادارة ديموقراطية للمدينة باريس منبثقة عن انتخابات حرة ، لتكون برلمانها من عمال ثوريين ، او من انصار جامبيتا . وكان الحرس الوطني سيطلع في حالات الصراع ادارة المدينة وليس الوزراء ، مما سيحول باريس الى فرع من فروع سلطة جامبيتا ، وسيجعل الوزراء من اتجاهه فافر يسبحون في الفراغ . من اجل احباط هذا التطور ، عينت الحكومة فافر عملة للمدينة ، وحالت دون اقامة كومونة ديموقراطية . بدأ عمال باريس ، الذين عادلاتكي الى تزعمهم تحريفا مكثفا من اجل الكومونة . هذا النشاط لم يكن مغامرة خرقاء او شعارا رمزيا للاشتراكية او للقوضوية ، لان عمال باريس كانوا يطالبون بحقوقهم الديموقراطي البسيط . شهلت باريس المحاصرة مظاهرات واضطرابات ، عندئذ قامت الحكومة بمناورة بارعة ، ونظمت استفتاء حول الثقة بها كحكومة للدفاع الوطني . اقترعت غالبية الشعب الفرنسي لصالح الحكومة بدافع الحرس على الدفاع عن البلاد ، فما كان من فافر واصدقائه الا ان انتقلوا الى الهجوم المعاكس على « المحرضين » ، بعد ان ارجؤوا تكوين الكومونة الديموقراطية . فهرب بلائكي الى خارج باريس .

استمر تردي الوضع العسكري الفرنسي خلال عام ١٨٧١ . فقد هزمت الجيوش الميدانية ، ونضبت مخازن اطعام الشعب بسرعة في العاصمة . كانت قضية الحرب والسلام تتحول اثناء ذلك الى قضية حزبية وطبقية ، اذ طالب جامبيتا بمواصلة الحرب حتى النهاية ، ودعمه جمهور المدن الكبرى في موقفه ، بينما طالبت القثانة العليا بالسلام ، لان نهاية الحرب تعني نهاية دكتاتورية جامبيتا والعمال المسلحين . اوقعت حكومة باريس في بداية كانون الثاني العمليات الحربية ، وعقدت مع بسمارك وقها لاطلاق النار كتمهيد للسلام . اذا ما توخينا الدقة ، فان حكومة فاغر لم تكن غحولة باجراء مفاوضات كهذه ، لان استسلام باريس كان يعني وقوع وزراء الحكومة الفرنسية الباقيين بداخلها في الاسر ، مما سيجعل الاتفاقات التي يعقدونها غير ملزمة بالنسبة للقسم غير المحتل من البلاد ، شأن ماحدث مع نابليون الثالث بعد استسلامه في سيدان ، ومع بازان بعد استسلامه في ميتر . ظهر الان كم كان مفيدا للطبقة المالكة الفرنسية عدم وجود ادارة متتخة لمدينة باريس . فقد تجرأ الوزراء واعلنوا انتهاء الحرب باسم فرنسا .

كان بسمارك حاذقا ، فلم يعامل الوزراء الباريسيين كاسرى حرب ، وتصرف تجاههم وكأنهم احرار تماما . كما صاغ شروط النصر بطريقة تجعل الجيش البروسي يقف امام باريس ، ولا يتورط بالدخول اليها . وجد الحرس الوطني الباريسي المسلح نفسه وحيدا في البلد . صحيح ان جامبيتا ، الذي كان في بوردو ، لم يعترف بالهذنة ، وحاول للحظة مواصلة الحرب بالاعتماد على الليموقراطية الثورية ، الا انه لم يلبث ان اقتنع ان القتلاحين الفرنسيين قلعوا الحرب والتضحيات ،

وانهم لا يريدون مواصلة القتال البائس ، فاستقال من منصبه تاركا
لوزراء باريس المحافظين حرية عمل كاملة .

انتخبت فرنسا في شباط جمعية وطنية على قاعدة الاقتراع
العام، كان مقررا انقضاها في بورجو لتقرير مسألة الحرب والسلام .
فلم تمنح قوات الاحتلال الالماني الانتخابات . دعت الاحزاب الملكية
والجمهوريون المحافظون الى السلام ، بينما اراد الديموقراطيون
البرجوازيون تحت قيادة جامبيتا والعمال الثوريون مواصلة الحرب .
وقد اعطت الانتخابات صورة مشوهة للمزاج الشعبي الحقيقي ،
فانتخب سكان الارياف والمدن الصغرى الملكيين ، لانهم ارادوا
السلام ، فجمعت النتيجة لصالح البوريون الذين احرزوا ٤٠٠ مقعدا من
من اصل ٦٥٠ مقعدا في الجمعية ، كما انتخب ثلاثون نائبا قيسريا ،
وذهبت بقية المقاعد الى الجمهوريين من انصار فافر وجامبيتا . انتخبت
باريس اعداء السلام ، وشكل نوابها خليطا من جمهوريين راديكاليين
واشتراكيين ، وكان ممن انتخبتهم جامبيتا وروشفور وتولان ، احد
مؤسسي الامة ، ولوي بلان . وكان بين انصار جامبيتا ايضا الطبيب
الشاب وعمدة احد الاقاليم كليمنصو . اختارت الجمعية الوطنية في
بورجو تيير رئيسا مؤقتا لها ، فشكل حكومة من الملكيين والجمهوريين
المحافظين ، واستبعد حزب جامبيتا منها . صوتت الجمعية لصالح
المدة والسلام ، وقبلت شروط بسمارك الذي طالب فرنسا بتعويضات
تقدر بالملايين وبضم الراس لوترينجن الى المانيا . وابقى القوات
الالمانية في شمال فرنسا ، الى ان تسدد التعويضات المطلوبة كاملة .
عندئذ نقلت الجمعية الوطنية وحكومة تيير مقرهما الى فرساي .

كانت المهمة التالية بالنسبة لثبير هي شل عمال باريس المسلحين من اعضاء الحرس الوطني، الذي كان قد تطور خلال الحرب الى ميليشيا عمالية حقيقية تضم اكثر من مائة الف رجل مزودين بكميات كافية من البنادق والمدافع والعتاد الحربي المتنوع . وكان لكل فوج من الحرس لجان موثوقة هي « لجان الجنود » ، التي تشكلت منها مجمعة الهيئة القيادية . لقد سبق للحكومة المحافظة ان حالت دون نشوء ادارة منتخبة للمدينة ، وهامي ترى كيف نشأت مؤسسة اخرى تحل محل الحكومة المحبطة، مع انها اكثر خطرا منها بكثير بالنسبة للطبقة المالكة ، عينت اللجنة المركزية للحرس الوطني ، قائلة الجيش الاحمر في باريس .

عطل الحصار الحياة الاقتصادية في باريس تماما ، فذهب العمال العاطلون الى الحرس الوطني . كان الاجر اليومي للحراس هو الشكل الذي اخذه في الحرب نظام التعويض على العاطلين . ان الحرس الوطني لعام ١٨٧١ يعادل ، في المنظور الاجتماعي ، الورش الوطنية عام ١٨٤٨ . وكانت كلتا المؤسستين مكروهة من البرجوازية . انه لامر مفهوم من وجهة نظر برجوازي محافظ كثير ان يحل جيش باريس الاحمر ، فاذا كانت التشكيلات العسكرية التي انجبتها الحرب قد حلت في فرنسا بأسرها ، فلماذا يستثنى الحرس الوطني الباريسي ؟ . في اذار من عام ١٨٧١ كان يجب ان يحدث امر من اثنين : اما ان يسلم عمال باريس اسلحتهم ويرجعوا الى المعامل التي فتحت ابوابها بعد السلام ، او يفيلوا من مصادفة الحرب ويستغلوا الجيش الاحمر في معركة حاسمة ضد الرأسمالية .

ما ان انفجرت الحرب الفرنسية - الالمانية ، حتى اتخذ ماركس وانجلز والاممية موقفا واضحا من الاحداث . اذا ماتجاهلنا تفاصيل اللعب الدبلوماسي ، فان احدا لم يشك في ان هذه الحرب هي نتيجة من نتائج التزعة المغامرة البونابرتية . لقد كان على الحرب ان تحرر العمال والديموقراطية الاوروبية من الكابوس الذي جثم على صدرها طيلة ٢٢ عاما ، الا وهو نابليون الثالث ونظامه . لم يملك ماركس اية ذرة عطف على بسمارك وسياسته ، لكنه تمنى لاعتبارات عامة سقوط بونابرت وانتصار المانيا ، لذلك نصبح العمال الالمان بدعم الحرب القومية والعمال الفرنسيين باسقاط بونابرت .

غيرت معركة سيدان وعلان الجمهورية في باريس الوضع تغييرا تاما . وصار واضحا ان الشعب الفرنسي سيدفع في معاهدة السلام ثمن الاثام البونابرتية ، وغدت المسألة الاساسية جعل السلام محتملا قدر الامكان بالنسبة لفرنسا . ناهض ماركس دون قيد او شرط ضم الزاس لوترينجن الى المانيا ، لان المانيا لن تنتج مطلقا في دمج الاقليمين ، ولان هذه الضربة ستدفع فرنسا الى احضان السياسة الروسية ، ولأن الحلف الفرنسي - الروسي سيكون كارثة حقيقية بالنسبة لالمانيا وللعمال على حد سواء . هكذا نصبح ماركس بعد سيدان الفرنسيين بدعم الحكومة الجمهورية الجديدة في معركتها الدفاعية ضد الالمان ، واوصى العمال الالمان في الوقت نفسه القيام بالدعاية لسلام معتدل وضد ضم الزاس لوترينجن . عبر العمال الانجليز ايضا عن تعاطفهم مع الجمهورية الفرنسية ، وجاء غارibaldi على رأس قوة من المتطوعين الايطاليين لمساعدتها . هكذا دال الحزب الديموقراطي الاخير ، الذي بقي بعد مرحلة ١٨٤٨ ، اي حزب الجمهوريين الايطاليين ، على

تضامته الاممي . طبيعي انه لم يكن لهذا كله اية اهمية عملية كبيرة ،
فغاريبالدي لم يكن يستطيع إيقاف مسيرة النصر الالمانية . كما منعت الشرطة
البسماركية دعاية اللديموقراطيين الاجتماعيين الالمان ، ولم تر
البرجوازية الانجليزية الحاكمة اي مبرر للتدخل الفعال لوقف تصفية
الثابوليونية المفلسة . اما مياعة بسمارك ، فكانت بارعة خلال الحرب
الى درجة ان روسيا و انجلترا لم تجدا اي مبرر للتدخل .

كانت نتيجة الجهود الاممية المبذولة لصالح الجمهورية الفرنسية
مؤسفة بالنسبة لماركس والاممية . لكنه لم يكن يوسع احد القيام بشيء
آخر سوى اعلان العمال الفرنسيين والالمان رفض الاعتراف بضم
التراس لوترينجن ، على ان يترك الحل الافضل لهذا النزاع الالمانى --
الفرنسي لاتفاق حر يعقده الشعبان مستقبلا . اما الان ، فان
الشيء الاساسي هو انتهاء الحرب باقصى سرعة ممكنة ، وتقوية وتنظيم
العمال الفرنسيين والالمان لمواجهة الظروف الجديدة . لقد عرف ماركس
وانجلز منذ سيدان ان المقاومة العسكرية الفرنسية مؤوس منها ، واسفا
للاوهام التي راودت العمال الفرنسيين حول امكانية القيام بحرب
تحررية ثورية . في مطلع ايلول ، سافر احد مساعدي ماركس
الموثوقين الى باريس ، وعندما عاد ، قدم تقريراً يبعث على اليأس :
« انهم يمزقون المرء ان هو قال الحقيقة » ، « حتى العمال الافضل
والاحسن يعيشون على ذكرى ١٧٩٢ » .

احس ماركس وانجلز بقلق كبير بسبب البلبلة والاوهام السائدين
بين عمال باريس ، وخشيا ان تسمح البروليتاريا الباريسية باستغلالها
في مغامرات مجهولة العواقب . كتب انجلز الى ماركس في ١٢ ايلول

من عام ١٨٧٠ مائلي : « اذا كنا نستطيع فعل اي شيء في باريس ، فهو الحيلولة دون ان يوجه العمال اية ضربة قبل حلول السلام كيفما كان السلام ، فانه يجب ان يعقد قبل ان يستطيع العمال القيام باي شيء . اذا ما انتصر العمال الان - في خجلة الدفاع الوطني - فانهم سيتحملون عقابيل ارث بونايرت وجمهورية القمع الراحنة ، وستهمهم الجيوش الالمانية وترجعهم عشرين عاما الى الوراء انهم لن يخسروا شيئا من الانتظار . اما التغييرات المحتملة للحدود ، فانها ستكون على كل حال موقفة وستلغى ثانية من الجنون ان يقاتل العمال البروسيون من اجل البرجوازية بعد السلام ستكون القرص اكثر ملاءمة للعمال مما كانت قبله السؤال الان : ان ينجزوا تحت ضبط المجوم الخارجي الى اعلان الجمهورية الاجتماعية عشية افتتاح باريس ؟ . سيكون مفرقا ان تخوض الجيوش الالمانية ، كلخر عمل من اعمال الحرب ، حرب متاريس ضد عمال باريس ان ذلك سيرجعنا خمسين عاما الى الوراء » . شارك ماركس انجلز مخاوفه . فقد ركز الرجلان منذ امد بعيد سياستهما المستقبلية على سقوط بونايرت ، وعلى الثورة كبداية تطور ثوري صاعد في اوربا . والان ، وقد طرد نابليون وانتصرت الجمهورية واهتر النظام الاجتماعي القائم اهتزازا عتيقا ، وصارت حظوظ الديمقراطية الاجتماعية افضل مما كانت في اي وقت ، توقف كل شيء على سير عمال باريس وراء قيادة معقولة ، وعلى عدم انجرارهم الى خطوات متسعة . ومع ان عمال باريس اعتبروا حكومة تيير التمهيد المباشر للثورة المضادة الملكية والرأسمالية الكبيرة ، واحسوا انهم سيسلمون انفسهم الى اكثر اعدائهم سوفا ،

ان هم سلموا بنادقهم ومدافعهم ، فان التأمل الصافي للوقائع كان يدفع في اذار ١٨٧١ الى معارضة اية انتفاضة عمالية .

كانت القوى العسكرية التي يملكها تير ضعيفة : انها البقايا المنهكة والمنهارة للجيش الشعبية في الاقاليم . اذا ما استغل العمال الفرنسيون الوضع وشنوا هجوما مفاجئا وديناميكيا ، فانهم سيحتلون فرساي وسيطردون الجمعية الوطنية الملكية . في حالة كهذه ، من غير المحتمل ان تطلق قوات الاقاليم النار على الباريسيين ، اي ان العامل الخامس لن يكون تير بل بسمارك ، ولن يكون بقايا الميليشيا الفرنسية بل الجيوش الالمانية الظافرة . ماذا سيفعل بسمارك حيال ثورة عمالية فرنسية ؟ . انه اما ان يستغل حادثة تافهة ليأمر الجيش الالمانى باغراق باريس بالدم ، وتدمير انتفاضة العمال الفرنسيين ، او ميسمح للحكومة الفرنسية المحافظة بتشكيل حرس ابيض من الضباط والجنود القيصريين الموجودين في الاسر الالمانى للقضاء على البروليتاريا . في الحالتين ، يجب على العمال الفرنسيين تأجيل عملياتهم الى ان تنسحب الوحدات الالمانية من البلاد .

واجه العمال الفرنسيون ، الى ذلك ، خطر ان يعزلوا انفسهم في اذار ١٨٧١ ، مثلما عزلوا انفسهم في حزيران ١٨٤٨ ، خاصة وان مسألة السيادة الطبقيّة وبنية الدولة قد تقاطعت عام ١٨٧١ باكثر الطرق سوفا مع مسألة الحرب والسلام . لقد ارادت الجماهير الريفية وجماهير المدن الصغرى ، وهي تشكل اغلبيّة الفرنسيين ، السلام باي ثمن . اذا ما سدد عمال باريس الان ضربتهم ، فان غالبية الشعب الفرنسي ستري في ذلك متاورة هدفها اطالة الحرب ، كما ان عمال باريس قد يتسيبون في حرب اهلية فوق الارض الفرنسية البائسة ، حرب تحدث امام اعين العدو الخارجي الذي يحتل اقساما كبيرة من البلاد . لقد

نشأ خطر جدي في ان يعزل العمال انفسهم ، مثلما حدث عام ١٨٤٨ ، عندئذ سيمنح الفلاحون وسكان المدن الصغيرة عواطفهم وتأييدهم لرأس المال الكبير ، مما سيجعل اقتصاد عمال باريس مستحيلا .

كانت قضية الديمقراطية البروليتارية ستريح من الانتظار ، لان الجمعية الوطنية لا تعتبر عـ الرأي الفعلي للبلاد ، والفلاحون لا مصلحة لهم في عودة البوربون . اذا ماتركت الجيوش الالمانية فرنسا ، فان الصراع سيستمر بين هذا البرلمان وبين الجماهير الشعبية في الريف والمدينة . عندئذ لن يكون عمال باريس وحيدين في النضال من اجل الجمهورية الديمقراطية ، بل يمكنهم ان يتحالفوا مع اتجاه جامييتا . لم يفكر عمال باريس انذاك ، وهذا ما يظهره تاريخ الكومونة ، بالتحقيق الفوري للاشتراكية ، وانما وافقوا في البدء على توطيد الجمهورية الديمقراطية بالمعنى البرجوازي ، وعلى بناء الادارة الذاتية المحلية ، وعلى حرية الحركة التامة لجماهير الشعب . على اساس برنامج كهذا ، كان يمكنهم التهنون مع حزب جامييتا . الذي ابعد من الحكومة كممثل لاتجاه الحرب حتى النهاية ، ولكنه، ما ان انتهى النزاع حول السلام ، حتى عاد وبرز الى واجهة الاحداث . ان الديمقراطية البرجوازية لم تكن هذه المرة قصرا في الهواء ، كما في ١٨٤٨ ، بل غدت بفضل جامييتا ونشاطه الحزب الوطني الفرنسي النموذجي ، الذي يستطيع الفلاحون التعبير من خلاله عن ولائهم للجمهورية الديمقراطية .

كان العمال يحتاجون انذاك الى حزب سياسي فعال له قيادة متعقلة ، ويمثل بصورة ما تجديدنا للديموقراطية الاجتماعية التي سادت عام ١٨٤٨ ، مع تجنب الاخطاء التي ارتكبت وقتئذ . ان مثل هذا

الحزب لم يكن موجودا في فرنسا في اذار ١٨٧١ . ولئن كان الفرع الفرنسي للاممية قد ضم عددا من الرجال الشرفاء والعقلاء ، فانهم كانوا جميعاً على وجه التقريب من انصار برودون ونظرياته ، يفتقرون لاية رغبة في السلطة ، وعاجزين تماما عن توجيه العمال الباريسيين المسلحين . كان بلانكي قد اعتقل بسبب حادثة تافهة وبألسة خارج باريس ، فحرم العمال نصحه وسلطته في اللحظة التي كانوا يأمس الحاجة لهما . لم يوجد في فرنسا ائذاك حزب بلانكي ، اي منظمة جماهيرية تعمل وفق خطط . واذا كانت لجان الجنود الحمراء ، المالكة للسلطة الحقيقية في باريس ، تسمى نفسها بلانكية ، فان ذلك لم يكن يعني ان حزبا معيناً ومنظماً قد وصل الى السلطة ، وانما اسمى العمال انفسهم « بلانكيين » ليكون لهم اسم سياسي بوجه عام . والحال ، ان القسم الثوري بالذات من يروليتاريا باريس كان دون قيادة سياسية ، اذ كانت الديمقراطية القديمة قد اخضت ، ولم تنشأ ديموقراطية جديدة تحمل محلها . ولقد ظهر الان ان محاولة ماركس والاممية لتشكيل حركة جديدة ضاربة وديموقراطية من العمال لم يكتب لها النجاح ، لان الاممية لم تصل الى اكثر اقسام العمال الفرنسيين اهمية ، ولان العامل الناشط سياسيا قد عزل نفسه منذ ١٨٤٨ عن بقية الجماهير الشعبية . وحين غدا تماس الطليعة البروليتارية مع الفلاحين وجماهير البرجوازية الصغيرة ضروريا اكثر من اي وقت مضى ، فانه لم يكن موجودا على الاطلاق . هكذا قاتل عمال المدن الكبرى وحيدين ، وساروا نحو هلاكهم .

ارادت حكومة تيير في ١٨ اذار انتزاع مدافع الحرس الوطني بواسطة قوات نظامية . لم يكن المجلس المركزي للحرس الوطني قد اعد شيئاً للحظة كهذه ، مثلما افترق في الايام الحاسمة لاية سياسة على

الاطلاق . قاومت جماهير باريس بصورة عفوية اخذ مدافعها ، فحدثت الانتفاضة . حين احجمت قوات الحكومة عن اطلاق النار على اخوتها ، وجد الحرس الوطني نفسه فجأة مسيطرا على العاصمة ، التي اختلها اجهزة الحكومة وبقايا وحداتها . انجرف عمال باريس الى الانتفاضة مدفوعين بمواطفهم وبارادتهم الكفاحية ، لان احدا ممن كانوا يشقون بهم لم يرشدهم الى طريق اخر ، طريق سيامي . بللك صار المجلس المركزي للحرس الوطني حكومة ثورية وجمهورية في مقابل حكومة الملكيين المستترين والعننيين في فرساي .

لقد وقعت الواقعة . يستطيع المرء ان يتصور المشاعر التي تلقى بها ماركس في لندن اخبار باريس . على كل حال ، فانه سعى على الفور الى القيام بمحاولة لتصعيد نجاح الانتفاضة تصعيدا سريعا . فرأى ان على المجلس المركزي اقامة حكومة دكتاتورية قوية في باريس ، وتجميع سائر قوى الحرس الوطني للسير ضد فرساي وطرد الجمعية الوطنية الملكية ، وكسب الوحدات الحكومية المتذبذبة او نزع سلاحها . الى ذلك كان من الضروري ان تعلن حكومة باريس الجمهورية وغبها القوية في السلام ، وان تلتزم تجاه المانيا بتنفيذ شروطه ، وان تهديء الفلاحين الفرنسيين من خلال برنامج معتدل : هذه السياسة كان ماركس يعتبرها صحيحة ، كما تدل رسائله في تلك الفترة . لم يحدث اي اجراء من هذه الاجراءات الضرورية . فلم تقم باريس باي هجوم عسكري ، رغم ان الحرس الوطني كان جيشا احمر حسن التنظيم والتسلح وموثوقا . والحقيقة ان القيادة العسكرية لانتفاضة باريس كانت دون مستوى المهمة التي تصلبت لها ، اذ لم تقم بأي اجراء عملياتي ، وسمحت للقوى الضاربة بين صفوفها بان

تشكل قسما كبيرا من الحرس الوطني في الاسابيع التالية . واخيرا ، فان اللجنة المركزية للحرس لم تجد مათهم به في لحظات الحرب الاهلية سوى اعطاء الباريسيين الادارة الديمقراطية لمدينتهم ، فقررت اجراء انتخابات للادارة البلدية ، بدل ان تسيّر نحو فرساي وتقضي على الوكر الرجعي هناك .

تكونت الكومونة المنتخبة في غالبيتها من انصار الانتفاضة الثورية ، الذين سموا بلانكيين او يعاقبة ، وكان ممثلو الامة في الاقلية . اما نواب المدينة القريون من الاحزاب البرجوازية ، فانهم لم يشتركوا في اعمال الكومونة . لم يترقب على انتخاب الكومونة اي تعزيز للقيادة السياسية ، بل زاد توزع السلطة بين الكومونة المدنية واللجنة المركزية العسكرية الاضطراب والبلبل . هكذا سارت الانتفاضة الباريسية دون خطة ودون قيادة نحو نهايتها .

لاتكمن الانجازات الكبرى للكومونة في سياستها النشطة ، او في اجراءاتها على الصعيد الاجتماعي ، فهي لم تتخذ اية اجراءات يمكن اعتبارها اشتراكية . لقد كانت مهمتها مقصورة في الواقع على الدفاع عن الجمهورية الديمقراطية البرجوازية ، وعلى الادارة الذاتية البروليتارية . ان عظمة الكومونة تكمن في محاولاتها ايجاد شكل جديد للادارة الذاتية للشعب العامل في القارة الاوروبية .

عندما غادرت الحكومة واجهزتها باريس ، وجد العمال الثائرون انفسهم مضطرين لتسيير الامور . وحين اختفى جيش الدولة وشرطتها بوصفهما وحدات متفصلة عن الشعب ، حلت الميليشيا الشعبية المسلحة محلها . كان موظفو الدولة والقضاة يمثلون حتى الآن جهاز القمع

المركزي ، فحل محلهم مفوضون عاديون عن الشعب العامل . تماز الدولة الليبرالية - البرجوازية العادية بفصل السلطات . ان السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مفصولة بصرامة عن بعضها ، لوضع قيود على البرلمان الذي يجسد أكثر من غيره المزاج الشعبي . اما الادارة والقضاء مستقلان قدر الامكان عن البرلمان ، ليتمكن تحطيم المجمعات الراديكالية للتأخيين على صخرة البيروقراطية والقضاء . هذه العلاقة بين السلطات كانت واضحة بشكل خاص في بلدان البر الاوروبي ، التي امتلك جهاز دولتها المركزي قيادة ملكية . ففي فرنسا لوي فيليب و نابليون الثالث قام برلمان ضعيف الى جانب جهاز اداري كلي القدرة . وكان البرلمان البروسي وبرلمان النمسا أكثر ضعفا حيال الحكومتين البروسية والنمساوية من البرلمان الفرنسي تجاه حكومته الملكية . تطور في ايطاليا ، وان في شروط مختلفة ، جهاز سلطوي مركزي كبير للدولة منذ ١٨٦٠ . واذا كانت البرلمانات قد اهتمت ولا تزال تنهم بانها « تترثر » بدل ان تعمل ، فان ذلك ليس سوى صياغة شعبية لتقسيم السلطات . اما كومونة باريس ، وقد تغلبت على جهاز الدولة المركزي ، فقد كانت هيئة استشارية وتنفيذية في ان معا ، وقد توزع التمثيل الشعبي للكومونة على لجان متفرقة اخذت دور الوزارات التاريخي .

لقد حدث هذا كله ، وحمل إلى هذا الحد أو ذاك طابعا عفويا أملاه التطور الطبيعي . لكنه كان يتطابق مع مثل البرودونيين . حولت الاقلية البرودونية في الكومونة الأزمة إلى فضيلة ، ودفعت الأغلبية إلى الموافقة على قرارات قدر لها أن تسهم في تجاوز نظام الدولة الموروث . ترسم قرارات الكومونة صورة فرنسا مستقبلية تتمتع كل بلدية فيها بادارة

ذاتية كاملة ، ومحل أجهزة بسيطة للشعب العامل محل الجيش والشرطة والبروقراطية والقضاء . أما الحكومة المركزية القديمة للبلاد ، فتزول لمصلحة اتحاد حر للبلديات التي تدير ذاتها بذاتها في المدينة والريف . هكذا ظهرت في البدايات العاصفة للكمونة المعالم الأولى والغائمة لنمط جديد من الديمقراطية ، فكرته الأساسية علم تطابق دولة القمع المركزية مع الحكم الذاتي للشعب العامل . أن الديمقراطية الاجتماعية لم تعد تستطيع الاكتفاء ببساطة باستلام جهاز الدولة المركزي القمعي الموجود ، بل يجب عليها حله . ويظهر الشكل الجديد من الديمقراطية الكمونية ، كما جرب عام ١٨٧١ في باريس ، تشابهاً مفاجئاً مع الادارة الذاتية للمدن العصور الوسطى الحرة ، وللجمهوريات الصغيرة في العصر القديم .

هذه الافكار الجديدة لم تساعد بالطبع كومونة باريس في قتالها اليائس ضد أعدائها، اذ بقيت باريس معزولة، وأخفقت تماماً المحاولات القليلة التي قام بها العمال لمساعدة الباريسيين في مدن فرنسية أخرى ، ولتوسيع الحركة . والحقيقة أن حلفاً نشأ ضد عمال باريس بين الحكومة الفرنسية المحافظة والملكية القيصريّة الألمانية الجديدة ، قمع جيش الاحتلال في مناطقه أي تحرك مؤيد للكمونة ، وساعد في تطويق باريس ، وأعاد بسمارك أسرى حرب فرنسيين كثرأ من الجيش القيصري القديم إلى وطنهم ، استجابة لطلب تيير .

كان الوضع العسكري للكمونة صعباً ، لذا أحجمت عن القيام بمبادرات هجومية ، بينما كان جيش الحكومة ينمو باستمرار ، وتسلم القيادة العليا للوحدات الحكومية المارشال ماكماهون ، الجنرال من العهد القيصري ، الذي لم تتأثر سمعته كثيراً بالهزيمة أمام الألمان . لقد استخضمت

الحكومة الجمهورية المزعومة للجهاز العسكري القيصري القضاء على عمال باريس وعلى الجمهوريين الحقيقيين ، فنظمت للتأثرين ، وحتى لمن لم يشاركوا في الثورة من أفراد الشعب ، حمام دم رهيب ، وتجاوز عدد القتلى في باريس عشرين ألفاً ، فضلاً عن آلاف كثيرة من العمال الذين جروا إلى السجون أو معسكرات الاعتقال ، أو اضطروا إلى الفرار . لقد صاحب الانتصار على الحكومة إبادة جسدية للطليعة البروليتارية وللجمهورية الفرنسية . ولم يحدث أن حلت هزيمة رهيبة ماثلة بالشعب العامل ، إلا في حرب الفلاحين الألمانية عام ١٩٢٥ .

كانت هزيمة الحكومة تعني بالنسبة للماركس نهاية الخطوة الثورية لحياثه . وكما سبق له ولايجلز أن تنبأ في أيلول ١٨٧٠ ، فإن مبادرة العمال الفرنسيين كانت قد حطمت لحيل على الأقل ، وضاعت آمال الديمقراطية البروليتارية في بقية بلدان أوروبا لوقت طويل . وجد ماركس نفسه أمام قرار صعب ، فهو لم يتحمل شخصياً أية مسؤولية عن الحكومة ، بل اعتقد منذ البداية أن الانتفاضة ستكون غلطاً كبيراً ، وانتقد أخطاءها بقسوة في رسائله ، حين حدثت وأصبحت أمراً واقعاً . من جهة أخرى ، فإن غالبية أعضائها لم ترتبط بالاممية بأي رباط ، في حين جعلت الأقلية البرودونية عمل ماركس أكثر صعوبة . كما أن التصور البرودوني حول الدولة الذي تبنته الحكومة كان مختلفاً كل الاختلاف عن تصور ماركس . لقد رأى ماركس بلوره في الدولة جهازاً قمعياً للطبقة السائدة ، وكان يأمل أن « تتلاشى » دولة القمع في مجرى التطور نحو الشيوعية وتتحول إلى هيئة عامة للمتجبن الاحرار ، لكنه رأى أنه لا يجوز للشعب الكادح أن يحمل جهاز الدولة المركزي ساعة الثورة ، بل يجب أن يستخذه دون تحفظ لحلمة أهدافه . لقد كان على البروليتاريا الظافرة

أن تشكل في البداية حكومة قوية ومقاتلة ومركزية ، كما سبق أن فعل روبسيير . ولم ير أن « دكتاتورية البروليتاريا » هذه تتناقض مع الديمقراطية ، وإنما هي تحقيقها النهائي المسلح : وتعمل البروليتاريا في الثورة باسم مجموع الشعب الكادح ، أي باسم الاغلبية الساحقة للأمة . ويجب على الديمقراطية المنضبطة والمسلحة ان تقهر اعداءها في البداية ، لأن « ثلاثي » الدولة سيحدث في طور متأخر جداً . بهذا المعنى كان ماركس يريد أن تنتزع اللجنة المركزية للحرس الوطني بعد ١٨ آذار السلطة الدكتاتورية وتحصنها في يدها وتبدأ الهجوم ضد فرساي . أما الانتخابات السلمية للكمونة خلال الحرب الاهلية ، ونجارب الادارة الذاتية للامركزية ، فانها لم تكن بالنسبة له صيغيات برودونيه سوى انها كان من السهل عليه ان ينتقد اخطاء الكمونة وان يتصل من المسؤولية عن احداث باريس المأساوية . لكن القضية الاساسية لم تكن عنده الظهور بمظهر المحق أمام الرأي العام ، بل ضمان مستقبل الحركة . ان عمال باريس كانوا ، رغم الاخطاء التي ارتكبوها ، رفاق حزب بالنسبة لماركس ، الذي لم يعتبر « حزبه » ناد ما محكوم بالمصادفة ، بل الجماعة الكبيرة للمناضلين الثوريين في كل البلدان . واذا كان صحيحاً أن الكفاح البطولي لعمال باريس قد ختم مرحلة طويلة وكاملة للحركات الديمقراطية في أوروبا ، فان الأمر الهام غدا الحفاظ على تقاليد الكمونة للمصور اللاحقة وتثمينها . هكذا كتب ماركس ، تحت الانطباع الطازج للارهاب الأبيض في باريس وباسم الاممية كراسه الشهير حول « الحرب الاهلية في فرنسا » . ينبغي ماركس أي تباين تاكتيكي في الرأي بينه وبين رجال الكمونة ، نظرياً كان هذا التباين أم عملياً ، قديماً كان أم جديداً . ويوافق على الكمونة من بدايتها إلى نهايتها ، بما في ذلك تجاربها حول الحل الفوري للدولة المركزية ، ويقدمها إلى عمال وثورتي سائر البلدان كمثال ساطع يجب الاقتداء به . نظرياً ، كان موقف

ماركس تراجعاً جزئياً أمام البرودونية ، لكن الموقف النظري الصحيح لم يكن بالنسبة لماركس أكثر أهمية من المهام الكبيرة للحركة .

يمتلك كتاب ماركس حول الحرب الاهلية عام ١٨٧١ أهمية تاريخية استثنائية ، لأن ماركس وضع يده بواسطته على الكومونة ، ولأن الماركسية امتلكت منذ ذلك الحين تقليداً ثورياً في أعين الانسانية جمعاء . كان ماركس يتمتع حتى عام ١٨٧٠ بسمعة منظر عظيم للحركة العمالية ، بيد أن الرأي العام لم يكن يعرف شيئاً عن النشاطات الثورية والسياسية للماركسيين . وبعد تبني ماركس العلني والمحدد للكومونة ، أخذ الرأي العام العالمي يعتبر الاعمى والكومونة شيئاً واحداً ، كما تطابقت الماركسية مع الثورة العمالية بدءاً من عام ١٨٧١ . ونحن نعرف التأثير الذي مارسه مثال الكومونة بالطريقة التي نظر إليه بها ماركس على تطور روسيا .

ضمن ماركس عام ١٨٧١ للحركات المقبلة للشعب العامل تقليداً هاماً ، وأدخل تعاليمه في صلبها . لكنه شعر في الوقت نفسه أن الاعمى العمالية لم تعد تملك الآن أي مبرر لوجودها . عندما تأسست الكومونة ، كان ماركس وانجليز يفكران باستخدامها للتوصل إلى عمل مشترك للعمال الفرنسيين والانجليز لصالح الثورة الديمقراطية. ما الآن ، فقد نشأت ظروف جديدة ، لأن انهيار الكومونة أدى إلى إزادة الحركة الفرنسية ، ولأن العمال الانجليز أحرزوا حتى الاقتراع العام ، واكتفوا في البداية بهذا النجاح السيامي ، محاولين تحصين المركز القانوني للثقات بواسطته . . . الخ ، دون أن يظهروا أي ميل لتأسيس حزب سيامي عمالي مستقل للبروليتاريا . كما أن علاقة هؤلاء العمال بالاعمى صارت بعد ١٨٧١ غير قابلة للاستمرار ، فلم يكن من المنطقي أن يتبنوا الكومونة الثورية

بوصفهم أعضاء في الامة ، ويدعموا الحزب الليبرالي في بلادهم ، ثم تصوت غالبيتهم لصالح المحافظين في الانتخابات . كان انفصال الثقافات الانجليزية عن الامة قد غدا حتمياً . في الوقت نفسه ، تعاظمت معارضة باكونين وفوضوييه ، بحيث استحالت الحفاظ على الامة ، رغم ان ماركس كان يستطيع الاعتماد على الديمقراطية الاجتماعية الالمانية باتجاهاتها المختلفة ، بعد أن تسلم قيادة المهاجرين الفرنسيين عقب فشل الكومونة ، ورغم وجود أنصار له بين التماسويين وفي إيطاليا والبلدان الأوروبية الصغيرة ، وصلات مع الولايات المتحدة والمهاجرين الروس . لم يكن ماركس يخاف النضال داخل الحركة ولم يتراجع أبداً أمام الانقسامات ، وكان يستطيع حتى في السبعينات الابقاء على أمة يتحد بداخلها القسم الأكثر أهمية من الطليعة البروليتارية . ولكن ماذا كانت هذه الامة تنتج ؟ . لاشك أنها كانت مستعدة للمؤتمرات ومستعدة للتداعيات وتوزع الالقاب ، وتناقش المصالح الوظيفية الامة للعمال ، لكنه ما كان راغباً في تسخير جهده وطاقته لامة كهذه ، لم تعد قادرة على أن تكون رافعة للثورة في أعقاب تبدلات الوضع الدولي منذ ١٨٧١ . لهذا استغنى عنها .

سمى ماركس إلى الحيلولة دون انتقال اسم وسلطة الامة إلى الفوضويين ، لذا حث مؤتمر هاج عام ١٨٧٢ على اتخاذ قرار غريب ، هو نقل مقر المجلس العام من لندن إلى نيويورك . لم يكن معقولا ، حتى في عصر السفينة والتلغراف ، أن تكون قيادة الحركة العمالية الأوروبية في أميركا ، فضلاً عن أن الفرع الأميركي للامة كان آنذاك قليل الشأن . لكن ماركس اعتقد أن المجلس العام سيتخلص في نيويورك من

قبضة القوضويين . وعلى كل حال ، فإنه كان يدخن الاممية ، التي تلاشت
بعد ١٨٧٢ .

عنت نهاية الكومونة نهاية محاولات الطبقة العاملة لحل مهام
الديموقراطية الثورية . القديمة بقواها الخاصة . كانت الديموقراطية قد
هزمت عام ١٨٧١ في سائر بلدان البر الأوروبي باستثناء سويسرا . ففي
فرنسا حكمت الجمعية الوطنية بالتعاون من الجنرالات ، إلى أن أزيح
تير عن منصب رئيس الوزراء عام ١٨٧٣ ، وحل محله المارشال
ماكماهون كنائب لرئيس الدولة ، وكحارس للكرسي الذي سيعود
إليه البوربون . أما في ألمانيا ، فصارت القيصرية وطيدة الأركان
إلى أمد طويل ، واسترد المجريون عام ١٨٦٧ إدارتهم اللاتية
في امبراطورية آل هابسبورج . منذ ذلك الوقت ، سيطرت على
مملكة المجر أوليغارشية مكونة من النبلاء والبرجوازية الثرية ، وعادت
الحركة الوطنية المجرية إلى معسكر الرجعية . هكذا توطلت من جديد
سلطة آل هابسبورج في النصف الثاني من الامبراطورية النمساوية .

اكتملت في أعقاب الاستيلاء على البنلقية وروما الوحدة القومية
الايطالية ، وتقاسم السلطة في الدولة الجديدة رأسماليو الشمال واقطاعيو
الجنوب ، والساسة المخترفون والبيروقراطيون والعسكر . لم يستسلم
مازيني أمام النظام الجديد ، فواصل بناده المعروف ثقله لفساد
اقتصاد المملكة الجديدة ، ودعوته للجمهورية الديموقراطية . لكنه
لم يفهم ، شأنه شأن ديموقراطيي ١٨٤٨ ، الحركة الجديدة للمدن الايطالية
وللبورليوتاريا الرفيعة ، التي لم تكن الملكية الخاصة نهاية المطاف بالنسبة

لما . توفي مازيني عام ١٨٧٢ ، بعد أن اختلف مع سائر طبقات المجتمع ،
لتنزل إلى القبر بموته مرحلة كاملة من الديمقراطية الأوروبية . كملك
انتهت الحركة الثورية البولونية بهزيمة ١٨٦٣ / ١٨٦٤ .
ضربت الديمقراطية ، بروليتارية كانت أم برجوازية ، كقوة
حية في القارة الأوروبية منذ ١٨٧١ . في هذه الأثناء ، كانت الديمقراطية
البرجوازية قد طورت أشكالاً جديدة في البلدان الانجلوساكسونية .

الديمقراطية البرجوازية في اميركا وانجلترا وسويلا

أوقف حزب جيفرسون الديمقراطي - الجمهوري منذ عام ١٨١٥
نضاله ضد رأس المال المالي في الولايات المتحدة ، ليصير تعبيراً عن
جماعة شعبية كبيرة تضم المواطنين البيض، إلى جانب الملاك العقاري
الكبير ، ومالك العبيد والمزارع الصغير ، والرأسمالي الكبير إلى جانب
العامل في المصنع . لقد فقدت الديمقراطية الاميركية طابعها الاجتماعي
المقاتل ، وان بقيت الجماعة الاميركية محافظة على طابعها الخاص ،
الذي ميزها تمييزاً صارماً عن الدول الاوروبية .

عرض ماركس بوضوح في « رأس المال » ، وخاصة في الفصل
الخاص بالنظام الكولونيالي ، الفارق بين الاقتصاد الاميركي والاوروبي ،
كما وجد حتى ستينات القرن التاسع عشر على الأقل . يفهم ماركس
تحت كلمة «مستعمرات» : «الأرض البور التي يعمرها مهاجرون أحرار» .
ان المبدأ الاساسي هو هنا الأرض الخالية، حيث يستطيع كل مهاجر صحيح
الجسم أن يستولي على قطعة أرض غير مزروعة ، ليصير مزارعاً مستقلاً
بقوة عمله البلوي ، وان افتقر إلى وسائل إنتاج كبرى أو إلى المال .
يحرم وجود الأرض الخالية الصناعيين مما يسمى جيش الصناعة
الاحتياطي ، فلا توجد هنا جماهير قوة العمل الفائض ، التي

تعرض نفسها في كل حين على صاحب المشروع ، لتسهم في تخفيض أجور ومعاش البروليتاريا . ان الصناعي يجد نفسه مضطراً في المستعمرات ذات الأرض الحرة إلى دفع أجور عمل مرتفعة ، كي يبعد عماله عن الوقوع في اغراء مبادلة العمل في المصنع بالعمل كمزارع صغير مستقل في الأرض الحرة . وبما أن الأرض متاحة للكتلة الشعبية ، فان البروليتاريا تؤمن لنفسها أوتوماتيكياً مستوى معاشياً حراً ومرتفعاً .

هذا الاقتصاد الكولونيالي الخاص هو الذي أعطى الديمقراطية الاميركية حتى بعد ١٨١٥ مبر وجودها . واذا كان البيض من غير المالكين ، أي العمال قبل غيرهم ، قد انتزعوا حق الاقتراع العام في سائر الولايات تقريباً ، فان ذلك لم يكن مسألة محض شكلية ، بل تكمن جذوره في الاقتصاد الكولونيالي القائم على مبدأ الأرض الحرة ، الذي أعطى الديمقراطية الاميركية محتواها . وكذلك ، فان شراكة العمل بين الرأسمالين والبروليتاريين ، وبين الملاك العقاريين والمزارعين الصغار . تمت بسبب توفر الأرض الحرة .

تشوه هذا النموذج للديمقراطية الاميركية في مجرى القرن التاسع عشر بفعل النمو الكبير لارستقراطية متاجرة بالعييد في ولايات الاتحاد الجنوبية . لو نجح بارونات العييد في انتزاع السيطرة داخل الاتحاد ، لكانوا قد قضوا في الوقت نفسه على مبدأ الأرض الحرة ، وعلى شكل الدولة الديمقراطية . لقد دار الصراع إذأ حول الحفاظ على هذه الديمقراطية الكولونيالية وحمايتها من الانهيار ، فاباد الحزب الديمقراطي المتجدد بقيادة لنكولن ارستقراطية ملاك العييد في الحرب الاهلية الكبرى في الستينات ، واعاد مجدداً الجلادة إلى مبدأ الأرض الحرة ، بالتنازع التي قربت عليه .

تابع ماركس بعطف كبير العمل السياسي للتكولن ، مع علمه بأن فصل الديمقراطية الكولونيالية لن يصمد طويلاً في الولايات المتحدة . وقد أكد في رأس المال أن الحرب الاهلية الاميركية قد تسببت بمليونية هائلة للدولة ، وان ما رافقها من ضغط ضريبي ، وقيام ارسنقراطية مالية ، واهناء قسم كبير من الأراضي العامة إلى شركة مضاربة تستغل الخطوط الحديدية والمناجم ، او باختصار : التمرکز السريع جداً لرأس المال قد جعل الجمهورية الكبيرة تقلع عن أن تكون الأرض المقدسة بالنسبة للعمال المهاجرين .

أشار ماركس وانجلز في مقدمة طبعة البيان الشيوعي الصادرة عام ١٨٨٢ إلى الطريقة التي تغيرت بها خلال العقود الاخيرة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في أميركا : « ان ملكية الأرض الصغيرة والمتوسطة العائلة إلى زارعين يعملون بأنفسهم ، وهي أساس النظام السيامي الاميركي بأسره ، تزول أكثر فأكثر أمام مناضة المزارع العملاقة . وتتكون في الوقت نفسه للمرة الأولى بـروليتاريا كبيرة العدد في الاقاليم الصناعية ، إلى جانب تمرکز خرافي للرساميل »

تنبأ ماركس وانجلز بنهاية الحل الوسط الطبقي في الولايات المتحدة ، الذي قامت عليه الديمقراطية الكولونيالية ، وبانفجار صراعات طبقية جديدة وهائلة للعمال والمزارعين ضد رأس المال الكبير . وفي الواقع ، فإن الأرض الحرة كانت قد اقتسمت منذ ١٨٩٠ ، مما أدى إلى تلمير الاساس الاقتصادي والاجتماعي للديموقراطية الاميركية القديمة ، وتشكل حركة جماهيرية جديدة للديموقراطية الاجتماعية بعد العام المذكور . وقد استمر نضال الجماهير العاملة ضد رأس مال التروستات

ومن أجل السلطة السياسية والاقتصادية حتى وقتنا الراهن بأشكال مختلفة. أتيحَت الشروط الأولى للديموقراطية الكولونiale في الدومينيونات أيضاً، وهي أملاك الامبراطورية البريطانية في منطقة ما وراء البحار ، المتمتعة بالادارة الذاتية. إلا أن تشريعاً غير ملائم للأرض في اسراليا جعل بالامكان تكوين اقطاعات ضخمة في وقت مبكر . هكذا اضطر الشعب العامل منذ ١٨٩٠ إلى النضال ضد رأس المال المالي والعقاري من خلال حزب عمالي مستقل . لقد انتهى السلام الطبقي هنا أيضاً، مع انه بالأصل أحد مكونات الديمقراطية الكولونiale ، وحل محله النضال من أجل ديموقراطية اجتماعية جديدة. استمرت فترة الأرض الحرة في كندا ونيوزلندا بسبب ظروفهما الافضل التي قامت حتى الحرب العالمية الأولى .

تطور شكل جديد من الديمقراطية البرجوازية في إنجلترا منذ ١٨٦٧، يختلف عن الديمقراطية الاجتماعية الأصلية . كانت الآمال قد راودت ماركس في أن يفضي منح حق الاقتراع العام للفئات الأساسية من عمال الصناعة الانجليز إلى تكوين جديد لحزب عمالي سياسي خلال مستقبل منظور . إلا أن مجرى انتخاب مجلس النواب في عام ١٨٦٨ قد أصابه وانحاز بخيبة أمل كبيرة ، اذ سقط مرشحو العمال جميعاً . عندما حلت النقابات الانجليزية بعد ١٨٧١ جميع روابطها مع الامة ، كان قد قضي في البداية على أي أمل في تجديد عصري للشارية . وقد رأت الاغلبية الساحقة من العمال الانجليز في النقابات منظماتها الطبقية الخاصة . وبالفعل فقد دافعت هذه بعناد عن المصالح المهنية للعمال ، الذين لم يقلعوا عن إرسال مرشحي الاحزاب البرجوازية إلى البرلمان . والحقيقة ان هذه

الاحزاب كانت تستطيع الاعتماد على اصوات الناخبين من العمال حسب موقفها من مطالبهم. سبق لانجلترا ان تلحق الى امكانية تطور كهذا منذ ١٨٥٨ ، عندما تأمل اندثار الحزب الشارتي ، فكتب : « يبدو أن البروليتاريا الانجليزية تتبرز عملياً أكثر فأكثر ، بحيث يبدو وكأن هذه الامة الأكثر برجوازية بين الامم تريد امتلاك ارسقراطية برجوازية وبروليتاريا برجوازية إلى جانب البرجوازية . في أمة تنهب العالم بأسره يكون هنا الوضع معطلاً بشكل ما » .

لم يكن أساس الحل الوسط الطبقي ، الذي تقوم عليه الديمقراطية الانجليزية ، في مبدأ الأرض الحرة ، كما في الديمقراطية الكولونيالية ، لأن الأرض الانجليزية ملك لعدد قليل من الاشخاص. هنا، حلت السيطرة الاقتصادية العالمية محل الأرض الحرة، بطلان أعطت النجاحات الخارقة للبرجوازية الانجليزية في التجارة والملاحه والسياسة الكولونيالية امكانية لرفع المستوى المعاشي لقسم من العمال فوق المستوى القاري ، « ميرجزة » بذلك هذه الفئة العمالية . ان الديمقراطية البرجوازية الانجليزية يمكن أن تعتبر ، بالطريقة التي تطورت بها في القرن التاسع عشر ، ديموقراطية امبريالية . والحقيقة أن مشاكل القوة العالمية الإيطالية صارت أساس شكل الدولة ، ولهذا أنفق الحزب الليبرالي في التصدي لها ، وأصبح الحزب المحافظ الذي جددته ذرائعالي هو الحامل الاصلي لهذه الديمقراطية الامبريالية .

طور ذرائعالي نظريته السياسية حول الحل الوسط الطبقي على أرضية السيطرة البريطانية العالمية . وكان قد مرر عام ١٨٦٧ ، حين كان وزيراً في وزارة أقلية ، الاصلاح الانتخابي ، بوصفه الخطوة الأولى الهامة نحو مساواة عمال الصناعة في المواطنين . صحيح أن انتخابات ١٨٦٨ قد

جاءت ثانية بأغلبية ليبرالية إلى البرلمان ، لكنه ظهر في الوقت نفسه تقدم مفاجئ . للحزب المحافظ في المدن الكبرى ، إلى أن أحرز حزب ذررائيلي المحافظ الاغلبية البرلمانية لأول مرة . شهد انجلز أيضاً الصعود المذهل «الديموقراطي الثوري» بزعامة راندولف تشرشل ، وانتقال جوزيف تشامبرلين إلى هذا المعسكر . وعلى كل حال ، فإن ماركس وانجلز لم يعتبرا هذا الحل نهائياً ، وانتظرا قدوم زمن يأنى العمال الانجليز فيه الحل الوسط الطبقي ، ليسيروا من جديد على طريقهم السياسية الخاصة ، أي ليبركوا الديمقراطية الامبريالية ويناضلوا مجدداً من أجل الديمقراطية الاجتماعية . ويستشهد انجلز في مقدمة طبعة البيان الشيوعي عام ١٨٩٠ بقول رئيس مؤتمر النقابات الانجليزية : « لقد فقدت الاشتراكية القارية وجهها الذي كان يخفيها » . وفي الواقع فقد تطور موقف العمال الانجليز بالتحاه سياسة طبقية مستقلة ، لكن ذلك حدث ببطء أكبر مما كان ماركس وانجلز يتوقعان ، وظهر ان الديمقراطية الامبريالية كانت هي الاقوى في انجلترا .

توطد شكل ثالث من الديمقراطية البرجوازية أثناء حياة ماركس وانجلز . انه الديمقراطية في سويسرا ، التي تعود جمهورياتها إلى فترات مبكرة من العصر الوسيط . نشأت في عدد من الكانتونات ، المعروفة بالكانتونات الأولى ، ديموقراطية فلاحية استمرت من القرن الرابع عشر إلى القرن التاسع عشر . وقد تجمدت ديموقراطية هذه الجماعات الفلاحية تماماً ، وفقدت منذ القرن التاسع عشر أي تماس مع القوى التقدمية الأوروبية ، تاركة زمام قيادتها لبضعة اسر ارستقراطية . أما في بقية المناطق السويسرية ، فقد انتزعت حلقة ضيقة من أبناء الامر النبيلة السلطة في القرنين السابع عشر والثامن عشر .

تنازع المحافظون والنبلاء مع البرجوازية الحديثة حول السيطرة في سويسرا خلال الفترة ما بين ١٨١٥ و ١٨٤٨. إذ شكل الفلاحون الكاثوليك من ذو الامتيازات دعامة قوية للنظام القديم ، بينما حرم جمهور الفلاحين في بقية الكانتونات من حقوقه السياسية ، وصار الحليف الطبيعي للبرجوازية الحديثة . كانت الحركة العمالية السويسرية ما تزال في بداياتها ، فبرز أثر الديمقراطية الاجتماعية الفرنسية والانجماحات الاشتراكية الباريسية على الكانتونات الناطقة بالفرنسية، وسميت هذه في انتفاضات عام ١٨٣٠ في أكثر الكانتونات أهمية، حيث أدت إلى انهيار سيطرة النبلاء ونحو الكانتونات الأساسية إلى جمهوريات ديمقراطية برجوازية تأخذ بحق الاقتراع العام . لم يتخل حزب المحافظين والنبلاء عن اماله طيلة فترة مقاومة الكانتونات ، واستمر على عناده، إلى ان انفجرت عام ١٨٤٧ الحرب الأهلية ، التي سميت حرب التحالف الخاص ، وانتصرت فيها الكانتونات الكبرى الحديثة كبرن وزيوريخ على الكانتونات الأولى .

وقف ماركس وانجلز دون تحفظ إلى جانب الديمقراطية البرجوازية الحديثة في سويسرا، وادانا بحدة التمجيد الرومانسي للكانتونات الأولى، التي تشكل ديمقراطيتها الفلاحية المزعومة مجرد رداء فقط للاقليمية الانتزالية والرجعية المفضوحة . لم يقف بعد ١٨٤٧ أي حائل دون تحويل سويسرا إلى دولة اتحادية حديثة، فأُمسكت الكانتونات المختلفة نفسها في البلد كجمهوريات برلمانية - برجوازية . ثم حدثت منذ الستينات تغيرات دستورية هامة على مستوى الكانتونات أولا ثم على مستوى الاتحاد ، استكملت بنتيجتها الحكومة البرلمانية من خلال اقتراع مباشر للمواطنين بأسرهم ، يتقرر فيه دون غيره مصير القوانين الجديدة البلاد . خرجت سويسرا من صراعات السياسة الأوروبية الكبرى ،

واقصر عمل جيشها على الدفاع عن حدود البلاد . في الاطار الصغير للكائنات ، وفي ظل ظروف سلمية تماما ومستوى معيشة متزايد باضطراد لجمهير الشعب ، توطدت الديمقراطية البرجوازية في سويسرا ، وكان تقرير سياسة البلاد في يد طبقة وسطى ثرية وواقفة بنفسها . صحيح ان عدد عمال الصناعة قد نما ، لكن حظهم في الاستيلاء على السلطة كان معلوما . أقر ماركس وانجلز بجدوى المؤسسات السويسرية في الاطار الضيق للكائنات الغنية والمسالمة ، لكنهما حلرا من النقل الميكانيكي للاشكال السويسرية إلى بلدان مختلفة ، ذات بروتاريا قوية .

* * *

الديمقراطية بعد ١٨٧١

كانت سويسرا البلد الوحيد في البر الأوروبي ، الذي اختار شكل الديمقراطية البرجوازية الملائم في وضع يتسم بالخلو . في سائر البلدان الأخرى ، كانت الجماهير الشعبية مقيدة الحركة ، اذلتها الهزائم ، ورضخت لاضطهاد سلطات عسكرية وبيروقراطية قوية . وزاد من وقع المزيمة ان الشعب العامل أضاع الشعارات والأهداف التي كانت الأجيال السابقة تتاضل في ظلها ، فلم يعد أحد يعرف ما هي الديمقراطية الثورية ، كما نمي الجميع ما يعنيه « الشعب » في التضال الديمقراطي . كان الإنسان الأوروبي الكادح يشبه قبل ١٨٤٨ امياً يعلم انه يجهل القراءة والكتابة ، لكنه يمتلك الإرادة للتغلب على هذا النقص . بينما تشبه الجماهير الشعبية بعد ١٨٧١ انساناً امياً يجهل ما اذا كانت القراءة والكتابة موجودة بالأصل .

نسيت الجماهير العاملة الديمقراطية الثورية ، وكذلك فعلت الفئات المسيطرة بعد هذا التاريخ . وعلى سبيل المثال ، فان المؤرخ الانجليزي الليبرالي ماكارتني ، كتب في « تاريخ عصرنا » الصادر عام ١٨٨٢ حول الشارتيه ، بلغة تتسم بالتعالي العطوف : « لقد خلفنا وراعنا اليوم عصر التجريبات السياسية . ان الشعارات التي اثار حمية سابقينا ودفعتهم للوقوف في هذا الجانب أو ذاك ، لم تعد تملك أي

معنى بالنسبة لنا . ونحن نضبطك اليوم حول جمل فارغة مثل « حقوق الإنسان » ، ولا نعرف بالكاد مايعنيه المتحدثون عندما يتكلمون عن « الشعب » بالمعنى القديم ، أي عن كتلة كبيرة من البشر تعاني الظلم وتفقر إلى تمثيل سياسي وتخضع لاضطهاد أصحاب الامتيازات والارستقراطيين .

ويخبر ماكراثي قراءه ان هذه المبادئ والشعارات ، التي مضى عصرها ، كانت ذات معنى كبير في السابق : « يصدق هذا بالنسبة للشعب » و « حقوق الشعب » و « حق العمل » وسائر الجمل الرنانة ، التي تبدو لنا اليوم جوفاء وبلا معنى . ان نظرة موضوعية فاحصة لظروف البر الأوروبي تؤكد ان غالبية الشعب العامل كانت عام ١٨٨٢ مسلوطة الحرية ومضطهدة ومستغلة ، مثلما كانت عام ١٨٤٨ ، وان مطالب ١٨٤٨ لم تصبح بلا مبرر ، إلا ان البشر اعتادوا ، خارج روسيا على الأقل ، على اعتبارها غير جلية .

نشر انجلز عام ١٨٨٢ الطبعة الألمانية من مؤلفه الشهير « تطور الاشتراكية من اليوتوبيا إلى العلم » . لقد عرف عن انجلز بطبيعة الحال تمايز ارائه السياسية والاجتماعية عن الرأي الشائع للبرجوازية الليبرالية ، غير انه يتفق في هذا الكتاب مع الليبرالية في الخط من قيمة الدور التاريخي للديموقراطية الثورية . فهو يستجج المضمون الفكري للاشتراكية الحديثة من فلسفات التنوير في القرن الثامن عشر ، ومن الفلسفة الكلاسيكية الألمانية في القرن التاسع عشر ، ومن الاشتراكية الطوباوية . في حين يعتبر الوقائع الفعلية التي تنمو الاشتراكية الحديثة منها راجعة إلى تطور الرأسمالية الصناعية . ان ما يقوله انجلز صحيح من الناحية الموضوعية ، لكنه احادي الجانب في الوقت نفسه ، لانه يتجاهل الدور التاريخي

لليديموقراطية الثورية . في هذه الكراسي ، كتب انجلز حول عصر رويسير : « اذا كانت الصراعات الناجمة عن النظام الاجتماعي الجديد لاثزال حوالي عام ١٨٠٠ في طور صيرورتها ، فان ذلك يصلق بلوحة أكبر بكثير على وسائل حلها . ولئن كانت الجماهير غير المالكة في باريس قد استطاعت الاستيلاء خلال فترة الرب على السلطة للحظة ، وقادت الثورة البرجوازية إلى النصر ضد البرجوازية ذاتها ، فانها أثبتت بذلك كم كان مستحيلا استمرار سلطتها على المدى الطويل ، في ظل الظروف التي كانت قائمة آنذاك . أما البروليتاريا . التي فرزت نفسها من هذا الجمهور غير المالك بوصفها قوام طبقة جديدة ، وكانت غير مؤهلة تماما للقيام بفعل سياسي مستقل ، فقد قدمت نفسها كقوة متألة مضطهدة لا بد ان تأبىها المساعدة في أحسن الأحوال من خارجها ، أي من الأعلى ، لعجزها عن مساعدة نفسها بنفسها . يمرض انجلز باستاذيته المهودة نقاط ضعف حركة ١٧٩٣ وأسباب هزيمتها السريعة . لكن استيلاء الجماهير غير المالكة على السلطة في فرنسا ١٧٩٣ / ١٧٩٤ ، ولو للحظة واحدة ، كان واقعة ذات أهمية تاريخية هائلة ، والتاريخ اللاحق لسائر الحركات الأوروبية الشعبية يحدد بفعل هذه « اللحظة » .

عندما كتب انجلز كراسه عام ١٨٨٢ ، فانه كان هو نفسه الديموقراطي الثوري الذي كانه في فترة ١٨٤٨ - ١٨٧١ ، غير ان تقديره للانجاز التاريخي لما سمي سيطرة الرب ولثورة ١٨٤٨ كان آنذاك قليلا ، لان نظره كان متوجها نحو المستقبل ، ونحو الثورة الاشتراكية الكبرى القادمة التي ستحققها بروليتاريا صقلتها نظرية ماركس . والربط التاريخي لحركته الاشتراكية الخاصة مع الماضي الديموقراطي لم يعد ضروريا بالنسبة له عام ١٨٨٢ . أما السبب في ذلك ، فيرجع إلى عدم وجود فئة

شعبية أوروبية خارج روسيا ، يمكن للذكريات وتقاليد الديمقراطية
الثورية ان تحركها . ان مستقبل الكادحين صار في أيدي
البروليتاريا الاشتراكية ، بينما لن تستطيع الفئات الشعبية الأخرى
المضطهدة كالفلاحين الصغار وأعضاء الطبقة الوسطى المدنية . . .
الخ ان تقوم بشيء سوى الانضمام إلى حركة البروليتاريا . لقد بدت
الديموقراطية الثورية ميتة بالنسبة لانجلترا عام ١٨٨٢ ، مثلما بدت ميتة
بالنسبة للمؤرخ الليبرالي الاء زي ماكاري .

في أيار من عام ١٩١٧ ، نشر المؤرخ الفرنسي الكبير ماتيه ، تحت
الانطباع المباشر لثورة الروسية ، مقالة حول « بابوف وروبسيير »
تحدث فيها عن حكم الأجيال اللاحقة على روبسيير ، وأكد ان
الديموقراطيين الثوريين والاشتراكيين كانوا قد رأوا فيه مثالا يحتذى :
« في عصرنا فقط ، عندما ضاع تقليد الثورة ، وخاصة بعد ١٨٧٠ ، مع
انتشار الماركسية ، سمح الديموقراطيون والاشتراكيون الفرنسيون ،
أو قسم منهم على الأقل ، بتضليلهم بمزاعم طابعها سيامي أكثر
منه تاريخي ، واقلعوا عن فهم روبسيير الذي كان سابقوهم قد اختلفوا
به . غير ان هذا التقليد استمر في الخارج ، وخاصة في تلك البلدان
التي اعتبرت دراسة ثورتنا وسيلة لتحررها الخاص » . كان ماتيه
يقصد في جملته الأخيرة روسيا ، حيث قامت الأحزاب الثورية على
الدوام باقتلاء النموذج ١٧٩٣ . أما بالنسبة لفرنسا ، فلا مراء في ان
التقليد الثوري المباشر انحصر بين ١٧٨٩ و ١٨٧١ ، وهو العام الذي
هزمت فيه الحكومة ، فكانت هزيمتها نهاية للديموقراطية الثورية . ما
أن أقلع هذا الانحياز عن الوجود في الحياة الواقعية ، حتى صار من الصعب
على الكتاب السياسيين والتاريخيين فهمه . كانت الحكومة كابوسا مفزعا

بالنسبة لساسة البرجوازية الفرنسية ، بينما خلد العمال مقاتليها كرفاق
 طبقين لهم . لكن الحركة العمالية الفرنسية التي عادت للوقوف على
 أرجلها منذ ١٨٨٠ تقريبا ، لم تعد تمتلك الشروط التي كانت قائمة
 في الماضي . ولأن روبسبير وأصنعاؤه لم يكونوا من البرجوازية أو
 البروليتاريا بالمعنى الماركسي النقي ، فإن فهم حزب الجبل صار
 صعبا بعد ١٨٧١ . وإذا كان ماتييه قد حاول إعادة احياء الذكرى
 التاريخية لروبسبير ، فلأنه جسد هو نفسه أفكار الديمقراطية الثورية ،
 في حين كان المجتمع الفرنسي يرى ان الديمقراطية الثورية قد انتهت
 مع عام ١٨٧١ .

في هذه الفترة ، كان التقليد الشارتي قد نسي في إنجلترا أيضا . وبدأ
 لسكان ألمانيا ان موروث ١٨٤٨ غريب عن عالم ما بعد ١٨٧١ .
 نفضت البرجوازية الألمانية والطبقة الوسطى والشرعية الأكاديمية عن
 كاهلها أي مزاج ثوري منذ وقت طويل ، ولم تعد تعترف في أحسن
 الأحوال إلا بالجانب القومي من ثورة ١٨٤٨ ، وتقول : ان رجال
 ١٨٤٨ عملوا بوسائل غير كافية ودونما نجاح للهدف الذي حققه بسمارك
 فيما بعد بطريقة عظيمة . والحقيقة ان التعميم الأفضل عن التحول الذي
 عاشه الرأي العام الألماني تجسد في التطور الذي شهده بادن والبايلز ،
 وهما منطقتا الانتفاضة الجمهورية عام ١٨٤٩ ، وأقوى قلاع الديمقراطية
 الألمانية القديمة . فقد احرز الحزب الليبرالي القومي ، وهو ممثل
 البرجوازية الموالية لبسمارك ، أغلبية مضمونة فيهما بعد ١٨٧١ ، في
 حين لم تأت المعارضة الجبلية لهذا الحزب من اليسار ، بل من الوسط ، من
 حزب الفلاحين الكاثوليك والبرجوازيين الصغار . أما في إيطاليا والمجر ،

فان تقاليد ١٨٤٨ كانت ما تزال حية بعد ١٨٧١ ، لكن ما بقي من
طقوس عبادة غاريبالدي أو كوسوت لم يمس الجانب الديمقراطي ،
بل الجانب القومي من نضالهما .

صاحب افلاس الديمقراطية التاريخية الأوروبية تبدل في بنية حق
الاقتراع العام . حتى عام ١٨٤٨ ، كان العدو والصدوق ينظر بحدية
قصوى إلى حق الاقتراع العام ، وكان انتزاع هذا الحق يعد بداية
لسيطرة لا حدها للجماهير الشعبية في السياسة والاقتصاد . لكن التجارب
الأوروبية بعد ١٨٤٨ أشارت إلى اتجاه آخر . لم يستطع العمال الراديكاليون
في فرنسا نسيان ان مجزرة حزيران ١٨٤٨ واخضاع الكومونة عام
١٨٧١ قد حدثا بموافقة جمعية وطنية انبثقت عن حق الاقتراع العام .
وكان نابليون الثالث قد استغل هذا الحق كي يمنح ملكيته القيصرية
للمغامرة موافقة شعبية ظاهرية . كما أخذ بسمارك بحق الاقتراع العام
في انتخاب مجلس نواب اتحاد شمال ألمانيا عام ١٨٦٧ ، وبرلمان المملكة
الألمانية الجديدة عام ١٨٧١ ، فكانت النتائج بائسة وعزفة من منظور
العمال الثوريين ، اذ أعطى الشعب الألماني كل مرة لبسمارك الأغلبية
التي كان بحاجة إليها . أما عندما كانت توجد في برلمان الرايخ الألماني
أحزاب معارضة كبيرة ، فإنها كانت تمثل مصالح الرأسمالية الليبرالية
والبرجوازية الصغيرة الكاثوليكية . لم يعد حق الاقتراع العام يبدو إذا
خطيرا بالنسبة للممالك والفتات العليا السائدة . من جهة أخرى ، راود
الشك الفتات العمالية الراديكالية بإمكانية استخدام هذا الحق لتمثيل
المصالح الفعلية للشعب العامل . بقدر ما كانت الديمقراطية وحق الاقتراع
العام متلازمان تاريخيا ، بقدر ما بدأ في هذه الفترة تسطيح مفهوم

الديموقراطية ، الذي استمر حتى وقتنا الراهن . فلم يعد المرء يرى في الديموقراطية الحكم الذاتي للفعال للشعب العامل ، كوسيلة لتحريره السياسي والاجتماعي ، بل رأى فيها شكلا للدولة الرأسمالية، يضع البرلمان على صدره كوسام ، دون أن يعني الشعب منه أية فائدة .

يلاحظ من يريد تقويم الوقائع التاريخية للقرن التاسع عشر تقريبا موضوعا المبالغة في أهمية حق الاقتراع العام قبل ١٨٤٨ ، والمبالغة في انكار أهميته بعد هذا التاريخ . لقد فهم هذا الحق ، وكأنه شيء قائم بذاته ، وقادر فورا على اجتراح المعجزات . عندما لم تحدث هذه ، أدار الناس ظهورهم للمؤسسة بأسرها .



الاشتراكيون والفوضويون

بعد ١٨٧١

كان عدد العمال الراغبين في العمل لتحرير طبقتهم قليلا نسبيا في البر الأوروبي بعد عام ١٨٧١ . وكانت هذه الشريحة العمالية الرقيقة مزعزة بفعل عنف صراعاتها الداخلية . فكان أنصار الأفكار الباكونينية يقفون في جانب ، رافضين أية سياسة حزبية من النمط المعهود ، وأي اشتراك في الانتخابات البرلمانية ، ويقف على الجانب الآخر أنصار الحزب السياسي العمالي المستقل ، الذي يرى وظيفته بالدرجة الأولى في احتلال موطيء قدم في البرلمان ، لتقديم مظالم البروليتاريا هناك . كان ماركس قد نسب الأهمية ، لانه رفض ان يلعب دور قائد أحزاب عمالية صغيرة وضعيفة وغير مؤهلة للثورة . إلا ان حل الأهمية لم يته التزاع بين الباكونيين ومن أسموا أنفسهم بالماركسيين ، اذ واصل الفوضويون هجومهم المقلد ضد ماركس ، واستمرت الأحزاب العمالية الصغيرة في الاعتماد على ماركس وانجلز ، الذين اقاما شراكة مع الح مع الأحزاب التي بقيت قائمة بعد نهاية الأهمية .

كان الحزب العمالي الأهمى نسبيا في ذلك الوقت هو الديمقراطي الاجتماعي الألمانية . فقد انتمج اللاساليون عام ١٨٧٥ مع أنصار ليكنيشت ، واحرز الحزب الجديد في انتخابات الرايخ عام ١٨٧٧ اثني

عشر مقعداً من أصل ٣٩٧ مقعداً . ومع ان هذه النتيجة كانت متواضعة ، لان ألمانيا الكثيفة التصنيع كانت قد أخذت بحق الاقتراع العام ، فان الديمقراطية الاجتماعية الألمانية كانت مع ذلك أقوى بكثير من الحركات المماثلة في النمسا وإيطاليا وفرنسا والدول الأصغر . ان الأحزاب العمالية الأوروبية لم تكن تستطيع التفكير بثورة في ظل ظروف كهذه ، وإنما كانت سعيدة ان هي استطاعت زيادة عدد أعضائها بواسطة العناية المشروعة ، ونجحت في النفاذ إلى البرلمانات ، وحقت محسنيات اقتصادية للعمال .

هذا العمل السلمي المتواضع من أجل المصالح المهنية للعمال ، لم يكن كافياً في نظر عدد صغير من الرجال الموزعين في البلدان الأوروبية ، ممن عاشت ذكريات الماضي الثوري في نفوسهم . لقد شعر هؤلاء بقمع الجماهير في أوروبا ، وأحسوا ان الأحزاب السياسية قد خانتهم وباعتهم ، إلا ان حقدهم انصب قبل كل شيء على الديمقراطية الاجتماعية الشرعية . من خلال عملية تبديل السبب بالنتيجة (وهذا يحدث غالباً في علم النفس السياسي) ، اتهم هؤلاء الرجال الديمقراطية الاجتماعية بالتسبب في كل ما هو سيء في تلك الأزمان ، وبضعف الحركة العمالية . وأعلن هؤلاء الراديكاليون ان الأحزاب العمالية الشرعية ليست سوى آلات انتخابية تخدع العمال ، ليحتل عدد من القادة المقاعد البرلمانية ، ويعقدوا مع الطبقات السائدة صفقات سياسية خاصة . واستنتجوا ان الانتخابات البرلمانية ليست هي الأمر المطلوب ، بل الأعمال الثورية .

وجد المتعصبون المعزولون من أنصار العمل الثوري اتجاهًا يمثل

قادة ومنظرون وصحف ... الخ يقاسمهم كرههم للديموقراطية الاجتماعية وللمعمل البرلماني المشروع : هؤلاء المتعصبون كانوا من أنصار باكونين ، أي من القوضويين . لم يعرف رجال العمل الثوري هؤلاء الكثير عن النظرية ، بل انضموا ببساطة إلى مجموعات فوضوية واقنعوا أنفسهم ان وجهة النظر القوضوية حيال العالم هي أيضا وجهة نظرهم . ليس ثمة من رابط بين القوضوية كنهج في التقدير الاجتماعي وبين القاء القنابل والارهاب ، ومع ذلك فان جرائم القتل السياسي التي شهدتها الثلث الأخير من القرن التاسع عشر في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وأميركا وبلدان أخرى كانت من فعل رجال يسمون أنفسهم فوضويين . ان ففاذ ثورين اجتماعيين ارهابيين إلى النوادي القوضوية قد ترك منذ ذلك الحين صورة احادية الجانب تماما حول القوضوية في ذهن الرأي العام .

فشلت أعمال الارهاب المختلفة والخالية من أي معنى ، التي ارتكبها من سمو بالقوضويين ، في احراز أي نجاح سياسي . على العكس من ذلك ، فقد احتقرت الجماهير هذه الأساليب ، واستغلت الحكومات الأعمال القوضوية لللاحقة الحركة العمالية بمجموعها . وقد قدمت محاولتان فوضويتان لقتل القيصر فيلهلم الأول اللريعة لبسمارك كي يمرر قانون الطوارئ ضد الديموقراطية الاجتماعية الألمانية . غير أن النتيجة غير المباشرة الأكثر أهمية لأعمال الارهاب القوضوية ، كانت تعميق التناقض بين القوضويين وأنصار الحزب السياسي العمالي . في معارضتهم للأساليب القاء القنابل وللاغتيالات ، التصق الديموقراطيون الاجتماعيون بحماسة أكبر بالبرلمان والشرعية ، ثم أدى رفض المشروع لأعمال الإرهاب إلى احساس العمال الديموقراطيين الاجتماعيين بضرورة رفض أي استخدام للعنف في الصراع

السياسي ، إلى ان أصبح الاشتراك في الانتخابات البرلمانية تعبيراً عن تأكيد سلمي لا يرى فرصة لاحراز أي نجاح الا في اطار الالتزام بالقوانين . هكنا أنشأ النضال العنيف ضد القوضوية روحية معادية للثورة لدى الأحزاب العمالية .

هذا الصراع بين الأحزاب العمالية وبين القوضويين الارهابيين ، وضع ماركس وانجلز في موضع غريب . لقد كانا عدوين لا تلتين لهما قناة للقوضوية ، للقوضوية الحقيقية بنفيها للعمل السياسي ، وللقوضوية المزيفة بقنابلها . كان ماركس مؤيداً للثورة الشعبية الكبرى ، واعتبر الاغتيالات الفردية المتفرقة عيئاً لا طائل تحته . إلى ذلك ، فان العمل الذي انجزه مع انجاز داخل الأممية كان عمل فقد مستمر وغير موضوعي غالباً من جانب القوضويين . من جهة أخرى ، استندت الأحزاب العمالية الشرعية اليهما ، وأكلت أرائها في ترجمة أفكارهما في الواقع . والحقيقة ان الرجلين وافقا دون تحفظ على اشتراك العمال في الانتخابات البرلمانية ، وايدا أي نشاط اصلاحي عملي يحسن حالة الطبقة العاملة ، واقاما جبهة موحدة مع الأحزاب العمالية الشرعية ، بعد حل الأممية ، رغم الفروق العميقة التي قامت بينهما وبين الديمقراطية الاجتماعية الألمانية على سبيل المثال . لقد بقي ماركس وانجلز حتى وافتهما المنية ثورين بالدرجة الأولى ، فلم يلدغا الطبقة العاملة إلى أعمال تتسم بالمغامرة ، وحكما على الوضع السياسي من خلال الامكانات الثورية التي يتيحها . إلا ان الأحزاب العمالية القارية كانت قد نسبت للثورة كاحدى امكانات السياسة العملية ، ولم تعد ترى الا العمل اليومي الشرعي ، فاذا بلولة المستقبل الاشتراكية تختفي في غياهب القادام

المجهول .. عندما كان الاشتراكيون الأوروبيون يدعون نضال العمال اليومي ضد أصحاب المشاريع ، ويؤكدون على موقع البروليتاريا كطبقة ، ويقرعون لبرلمان ، ويرفضون تعاليم القوضوية ، فإنهم كانوا يظنون هذا جوهر الماركسية . والحقيقة ان ماركس شعر بالألم والمرارة ، إلى ان توفي عام ١٨٨٣ ، بسبب انعدام الروح الثورية لدى الأحزاب العمالية ، ولم ينقطع مطلقا عن محاولة دفعها إلى اتخاذ مواقف حاسمة في النظرية والممارسة . إلا ان شراكة النضال ضد القوضوية بينه وبين الأحزاب العمالية بقيت مع ذلك أمراً واقعا ، ولقد غدا تقارب الماركسية مع الأحزاب المهنية للطبقة العاملة الأوروبية حقيقة ذات أهمية تاريخية استثنائية في مرحلة الأهمية الثانية .

• • •

الرجعية الأوروبية

بسم ١٨٧١

بقيت السلطة ما بين ١٨٧١ و ١٨٧٩ في كل مكان من القارة الأوروبية تقريباً بيد القوى المحافظة ، المنافعة عن الملكية والسلطة . وانضم إلى القيصرية الروسية ، المركز القديم للثورة المضادة الأوروبية ، القيصرية الألمانية الجديدة والأكثر قوة . لم تعد سلالة هابسبورج تمتلك بعد ١٨٧١ المكائنة الأوروبية الكبرى التي كانت لها في عصر مرنينغ ، لكن القيصرية النمساوية وطدت نفسها من جديد في ظل القيصر فرانز جوزيف ، رغم هزائم ١٨٥٩ و ١٨٦٦ . وبقيت فيينا ، إلى جانب بيرسبورج وبرلين ، المركز الثالث للرجعية الأوروبية . كانت الوحدة الإيطالية كحلم للوطنيين والثوريين الإيطاليين قد تحققت جوهرياً منذ ١٨٧٠ ، إلا أن مركزية جهاز الدولة التي تحققت بالوحدة لم تعد الجماهير العاملة الإيطالية ، فقد بقي وضع سكان الأرياف سيئاً في ظل وزراء المملكة الإيطالية ، كما كان سابقاً في ظل حكومات نابولي ودولة الكنيسة . أما في فرنسا ، فكانت الجمهورية مطبوعة بطابع المذبحة ضد العمال خلال عام ١٨٧١ . وحتى بعد نجاح الجمهوريين البرجوازيين الفرنسيين في درء خطر عودة ملكية بونابرتية مثلها أولاً ماكماهون وبعده بولانجي ، فإن الجمهورية بقيت ضعيفة وظلت

حالة الجماهير العاملة بائسة . إلى ذلك ، فإن الإدارة الذاتية للشعب العامل لم تفرض نفسها في أي من الدول الأخرى الصغيرة في البر الأوروبي ، باستثناء سويسرا .

صنعت ألمانيا نفسها بسرعة هائلة في ظل الرايخ القيصري الجديد . في الفترات السابقة من التاريخ العالمي ، زاد أي نهوض صناعي وأي نهوض للاقتصاد المدني من سلطة البرجوازية ، وقلص نفوذ السلطات القطاعية . هذه الحقيقة لم تعد صحيحة في شكلها البسيط على الأقل ، بعد ١٨٧١ . سأعالج أسباب هذا التغير التاريخي الهام في صفحات تالية . فقد أقام بسمارك رايخه الألماني على حل وسط بين التيلاءالقطاعيين البروسيين ، والبيوت الحاكمة الألمانية الاتحادية الصغيرة ، والبرجوازية الليبرالية ، التي وافقت أغليبتها الساحقة على دستور ونظام حكم بسمارك ، رغم افتقارها لأقل حقوق المشاركة البرلمانية تواضعاً ، وافتقار البرلمان نفسه لأية سلطة . إذ أن الملك البروسي كان يحكم الجيش وجهاز الإدارة البروسي الهائل والرايخ نفسه بالاتفاق مع الأمراء الاتحاديين الصغار . وكان البرلمان الاتحادي عاجزاً عن إسقاط حكومة الرايخ بقرار ، مثلما كان البرلمان البروسي عاجزاً عن إسقاط حكومة بروسيا بقرار . لكن البرجوازية الألمانية كانت سعيدة مع ذلك بهذا الوضع ، مادام بسمارك يجسد العظمة القومية لألمانيا ، ويكفل الرايخ الجديد موقعاً قيادياً في العالم ، ويحقق رغبات البرجوازيين في سائر القضايا الاقتصادية والعملية . هكذا بقيت المعارضة الليبرالية ضد الأساليب الاستبدادية لبسمارك ضعيفة جداً .

كان الوسط هو أقوى الأحزاب المعارضة لبسمارك ، اذ تجمع

فيه الاتحاليون المخطفون والكاثوليك المعادون للمركزية البروسية ، واعتمد على الفلاحين الكاثوليك في غرب وجنوب ألمانيا ، وعلى الأمر المعادية لبروسيا من الارستقراطية الألمانية القديمة ، وعلى النوادي العمالية المسيحية. ولكن لالحزب الوسط، ولا الليبرالية اليسارية كانا في وضع يمكنهما من خوض معركة ضد بسمارك بروحية الديمقراطية الثورية . أما في الأقسام البروتستانتية من ألمانيا ، فكان الفلاحون والبرجوازيون الصغار يقرعون لصالح المحافظين أو الليبراليين . وهكذا فان الديمقراطية الاجتماعية لم تكن تحقق من جانبها إلا تقدماً بطيئاً .

كانت فرص النجاح قليلة جداً في هذه الظروف حتى بالنسبة للديمقراطية البرجوازية . ومع ذلك ، فان الحزب الديمقراطي الاجتماعي الصغير كان عامل ازعاج لرئيس وزراء الرايخ ، الذي تابع باهتمام بالغ انفضاض كومونة باريس ، ونمو الموجة الثورية في روسيا . عندما حدثت الاغتيالات الفوضوية عام ١٨٧٨ في ألمانيا ، اعتقد بسمارك أن موجات الثورة الاجتماعية قد تجتاح ألمانيا من الشرق والغرب ، فأصدر قوانينه الاستثنائية لخنق أية حركة اشتراكية أو فوضوية في المهدي . إلى هذا ، فان وجود حزب عمالي ألماني كبير كان مزعجاً بالنسبة لبسمارك لأسباب تتعلق بتأكيكه السياسي . إن معارضة الوسط والليبراليين اليساريين لم تكن خطيرة بالنسبة له ، ما دامت هاتان المجموعتان وحيدتين . أما إذا نشأ إلى جانبيهما حزب عمالي ديموقراطي كبير ، فان هذه الكتلة المعارضة تستطيع ببساطة توحيد غالبية الشعب الألماني حولها. لمنع تطور كهذا، لم يرغب بسمارك أبداً من إبادة الديمقراطية الاجتماعية ،

فمنع قانون الاشتراكيين الصادر عام ١٩٧٨ نشاطها في ألمانيا وكبح نمو الحزب . لكن تلاحم العمال الديمقراطيون الاجتماعيين في المصانع كان قد غدا قوياً إلى درجة أن الملاحقات البوليسية لم تستطع تمزيقه .

استطاع راينخ ال هابسبورج توطيد نفسه بعد ١٨٧١ ، بوصفه المنطقة الاقتصادية الموحدة الكبيرة لحوض الدون . ظهر النهوض الرأسمالي الملحوظ خلال هذه الفترة في أوروبا بأسرها ، وفي بلدان الدون أيضاً . إذ تطورت في بوهيميا وفيتا ويودابست قبل غيرها صناعة كبرى حديثة لازمها تطور رأس المال المصري . كان راينخ ال هابسبورج قد انقسم منذ ١٨٦٧ إلى دولتين قائمتين بذاتهما هما النمسا والمجر ، اللتين ارتبطتا مع بعضهما بشخص القيصر وبالجيش المشترك وبالسياسة الخارجية والبحرية المشتركة . كما ثبت أن مصالح الارستقراطية لدى البلاط ، ورغبة الرأسماليين في الإبقاء على النبوة الكبيرة هما أيضاً عنصرا ربط بين أقسام الراينخ .

استقرت السلطة في مملكة المجر بين أيدي النبلاء العقاريين الكبار والبرجوازية الكبرى ، مع استثناء الجماهير من حق الاقتراع العام : في حين كبح التطور القومي للسلاف والرومانيين ، الذين شكلوا نصف الشعب تقريباً . استغلت الاوليجارشية السائلة بمهارة فائقة الجهاز القديم للإدارة الذاتية القشرية ، الذي حافظ على نفسه منذ القرون الوسطى ، واستخدمته حسب حاجاتها ، تارة ضد الملك في فيينا، وطوراً ضد الجماهير العاملة في البلاد . كانت المجر تملك أرضية مثالية لثورة ديموقراطية . لو أمكن توحيد قوى البروليتاريا الريفية

والمدينة مع قوة الشعوب المضطهدة ، لكن ضعف وتشتت القوى الديمقراطية في البلاد مكن الطبقة السائدة من تأكيد سلطتها بقوة حتى الحرب العالمية الأولى .

كانت البرجوازية المالكة المانية بوجه الإجمال في النصف الثاني ، النمساوي ، من الرابع ، بينما ضمت الارستقراطية اسراً تشيكية وبولونية إلى جانب الأسر الألمانية . تطورت في المجر بعد ١٨٦٧ الإدارة الذاتية الاوليجارشية ، أما في النمسا فقد بقيت البيروقراطية حاكمة ، لذا نشأ صراع مصالح بين البرجوازية الليبرالية ، الراغبة في تطور برلماني ، والقوى البيروقراطية - الأرستقراطية . ولأن الليبرالية النمساوية كانت تمثل التزعة الألمانية ، فقد سعى الاتجاه الكاثوليكي المحافظ إلى تقوية الشعوب السلافية . فقد تمتع النبلاء البولونيون في غاليسيا بحد أدنى من الاستقلالية الثقافية واللغوية ، ودعموا بحماسة الاتجاه المحافظ . كما أن الحركة القومية التشيكية كانت في بداياتها موالية للقيصر ومحافظه على الأغلب . حتى عام ١٨٧٩ ، كان زمام القيادة في النمسا بين أيدي الليبرالية الألمانية عموماً ، ثم جاء رئيس الوزراء تافه إلى الحكم ، فبدل غاية جهده لاحتلال نظام آخر محل هيمنة التزعة الألمانية والليبرالية البرجوازية ، نظام يطمح إلى حل وسط بين الطبقات والأمم المختلفة . كان يجب حسب تصور تافه أن تبقى قيادة الدولة بين أيدي البيروقراطية والنبلاء ، مع دعم المصالح المادية البرجوازية وتقبل الرضبات المحقة للأمم غير الألمانية . في تلك الأثناء ، كانت القوى الشعبية والديموقراطية ضعيفة في النمسا ، العمال محرومون من حق الإقراع العام ، تقيهم قوة البوليس في حالة من الرضوخ

النائم ، والجماهير الريفية غير منظمة في أي مكان للنضال ضد
الملاك العقارين .

قامت إيطاليا بعد ١٨٧١ بأقل تقدم اقتصادي وسياسي أنجزته
قوة أوروبية عظمى. لقد ربطت المملكة الإيطالية بين الشمال البرجوازي
المصري وبين الجنوب والوسط الزراعيين المتأخرين ، فإذا بهذا الربط
يصبح كارثة بالنسبة للوضع الجديد . لم يكن الشمال قادراً على امتلاك
السيطرة ، إلا إذا كنت ثورة اجتماعية كبرى الملاك العقارين
والزمر المحلية في الجنوب ، ورفضت الجماهير الريفية المتبلدة إلى مستوى
مواطنين في الدولة . مثل هذا الانقلاب الذي نشده مازيني بمعنى ما ،
ما كانت البرجوازية الرأسمالية الشمالية قادرة على تنفيذه بسبب تحالفها
مع الملكية والبروقراطيين وضباط ييمونت . هكذا رجحت كفة
الرجعية الجنوبية منذ الستينات على الشمال الحديث . صحيح أن ساسة
الجنوب كانوا مع دولة إيطالية موحدة ، ومع شكل الدولة البرلماني ،
وأنهم اسموا أنفسهم « ليبراليين » أو « راديكاليين » حسب الحاجة ،
غير أن أسماء الأحزاب لا أهمية لها ، لأنها تقنع في حالات كثيرة
طابع القوى الاجتماعية الفعلية التي تمثلها . نظم الاتجاه السائد في
إيطاليا الانتخابات البرلمانية بأحسن صيغة بونابرتية ، بمساعدة الموظفين
والملاك العقارين وأصحاب السلطة المحليين . وسخرت مداخيل
الدولة لتوطيد سلطة أصحاب المصالح المحليين ، وللإبقاء على سلطة
الملاك العقارين بكل الوسائل ، وقمع تمرد الجماهير الريفية الفقيرة
بشدة وعنف . في ظروف كهذه ، يصبح من المستحيل على الدولة
تطوير الاقتصاد الحديث تطويراً منهجياً . هكذا بقيت إيطاليا متأخرة

تقنياً ، وظلت منظمتها العسكرية عاجزة عن مواجهة امتحانات جلدية .
ترسخت المعارضة ضد القوضى العامة واقتصاد النهب في أوساط الشيبة
الأكاديمية قبل كل شيء ، حيث كانت تقاليد غريبالدي ومازيني
ما تزال حية . هذه الأوساط حطمت بايطاليا أقوى ، وبشحرير ، الاخوة
المستعبدين ، الذين يرزحون تحت سيطرة النمسا في ترينت وتريستا .
في هذه الظروف ، التي تتميز بضعف المعارضة العمالية ، وصل
كريسي إلى الحكم ، ليكون ممثل النظام الأكثر بروزاً . كان اتجاه
كريسي يعني داخلياً سيطرة الساسة الجنوبيين ومن يقفون وراهم
إلى جانب القمع العنيف لأية معارضة ، وكان يعني الانكفاء في الخارج
على بسمارك والتحالف مع النمسا في إطار الحلف الثلاثي ، الأمر
الذي كان يتناقض مع سائر التقاليد القومية الإيطالية .

عاشت اسبانيا في السبعينات فترة اضطراب وحرب أهلية . فقد
تعاركت تحالفات ملكية إقطاعية — كنسية مختلفة مع الجمهوريين
البرجوازيين حول السلطة ، إلى أن أعيد تأسيس الملكية بطابعها التاريخي
الإقطاعي — الكاثوليكي ، وتم قمع محاولات تمرد الجماهير الريفية
التي كانت تمير جزئياً وراء شعارات فوضوية . اكتسبت الملكية طابعاً
مائلاً في البرتغال المجاورة . أما في هولندا وبلجيكا ، فقد حافظت
البرجوازية المالكة المتحالفة مع الملكية على السلطة طيلة النصف الثاني
من القرن التاسع عشر ، رافضة تقديم أية تنازلات سياسية أمام الجماهير
غير المالكة .

تطلع مازيني في سنوات حياته الأخيرة حوله في أوروبا ، علته يجد
موقعاً تنهض فيه الثورة القومية والديمقراطية ، فلم يجد مكاناً يركز

آماله عليه سوى البلقان . والحقيقة أنه بدا وكأن شروط ثورة قومية كبرى متوفرة هناك . كانت شعوب البلقان المسيحية . لا تزال رازحة بصورة أو أخرى تحت سلطة الاقطاعية التركية ، باستثناء قسم صغير من اليونان أقام دولة خاصة به في مملكة صغيرة . عاش البلغار حتى ١٨٧٨ تحت السيطرة التركية ، وكان قسم من الصربين رعايا للسلطان ، بينما عاش القسم الآخر منهم في اماره خاصة تبعت بدورها لتركيا . كذلك كانت رومانيا إمارة تابعة لتركيا حتى عام ١٨٧٨ ، وقد سادت الارستقراطية المحلية والأمراء على الفلاحين التابعين في هذه الامارة أيضاً ؛ لم يسمح امراء صربيا وموظفونهم بلورهم بأية حركة حرة لرعاياهم من الفلاحين والبرجوازيين الصغار . أما في الأقاليم التركية ، فقد استغل الشعب السلافي بأكثر الصور شناعة ، وأسيت معاملته بكل الصور على يد حكامه . ولئن كان سلاف الجنوب ، التابعون للملكية الهابسبورجية ، قد عاشوا في دولة متحضرة ، فانهم كانوا محرومين بلورهم من أية إمكانية لاقامة وجود سيامي مستقل . من هنا كان على وطنيي سلاف الجنوب ، الذين أيقظوا شعبهم قبل ١٨٧٨ وارادوا قيادته نحو وجود أفضل ، مواجهة ثلاثة أعداء : الامبراطورية التركية ، والامبراطورية النمساوية ، وبيروقراطي اماره صربيا . اتصل الطلاب السلافيون خلال الستينات بالحركة التقلمية الأوروبية في سويسرا وغيرها من البلدان الأوروبية . واكتسب ارتباطهم بالحركة الثورية الايطالية أهمية خاصة ، فسعى الاتحاد العام للشباب الصربي ، الذي تشكل في الستينات (واسمه اوملادينا) للسير في البلقان على خطى غاريبالدي . وقد أمل الأكاديميون الصربيون الشباب في وضع أنفسهم

على رأس الفلاحين والحرفيين المضطهدين ، وفي طرد الحكام الغريباء والبيروقراطيين الصربيين ، وإقامة ديموقراطية سلافية جنوبية كبرى .
كما انتشرت في الاوملادينا أفكار اشتراكية تعاونية فلاحية أيضاً .

جاءت السبعينات بانفضاضات فلاحية في البوسنك وبلغاريا ضد السيطرة التركية ، تطورت عنها الحرب الروسية - التركية عام ١٨٧٧ . ثم عقد عام ١٨٧٨ مؤتمر برلين الذي أحدث نظاماً جديداً للبلقان ، كان نجاحاً لشعوبه ، إذ أسست إمارة بلغاريا ، ووسعت إمارة صربيا واليونان ، واستقلت صربيا ورومانيا عن تركيا ، وحرر سكان البوسنك من سيطرة السلطان ونقلوا إلى الادارة النمساوية . أما السيرة الكبرى التي أبقي عليها المؤتمر ، فكانت استمرار خضوع مقدونيا للسيطرة التركية .

كانت البرجوازية الرأسمالية الحديثة في البلقان ما تزال في بداياتها المتواضعة قبل الحرب العالمية الأولى ، كما لم توجد استقراتية مسيحية إلا في رومانيا . هكذا لم تقم ظاهرياً أية عقبة جديية في كل من صربيا وبلغاريا واليونان أمام تطور بنى شعبية من نمط ديموقراطي فلاحى ، تفتح الشبيبة الوطنية المتعلمة طريقه أمام الجماهير الشعبية الواسعة . بعد ذلك ستكون المهمة المشتركة لشعوب البلقان في طرد الأتراك من ماسادونيا . ان أنموذج تطور ديموقراطي ناجح جنوب الدون كان سيعطي الحركة الفلاحية في رومانيا الدفع اللازم للتحرك .

جرى التطور الحقيقي بصورة مخالفة لذلك تماماً . لم تنجح أي من دول البلقان حتى الحرب العالمية الأولى في خلق ظروف مستقرة ، وفي إيجاد شكل للحكم متوافق مع ارادة الشعب العامل . إن أحد أسباب

هذا الفصل ترجع بلا شك إلى التأخر الاقتصادي والاجتماعي الكبير للجماهير الشعبية ، وإلى الارث الذي خلفته أربعة قرون من الاضطهاد التركي . إلا أن العامل الحاسم الذي أسهم في اضمحلال الديمقراطية الشعبية في البلقان ، كان ارتباط حركة التحرر السلافية الجنوبية بالقيصرية الروسية . لم تنش شعوب البلقان مع الأتراك أو مع آل هابسبورج وحدهما ، بل كان البلقان منذ قرون مركز سياسة القوة الدولية التي مارستها سائر القوى العظمى . لو أن الديمقراطية الثورية انتصرت بعد ١٨٧١ في غرب ووسط أوروبا ، لكانت مدت يد المساعدة إلى شعوب البلقان ، لكن انتصار الرجعية الأوروبية ترك آثاره الرهيبة هنا أيضاً . وعلى سبيل المثال ، فإن أصدقاء مازيني لم يستطيعوا مساعدة أنفسهم حتى في وطنهم إيطاليا ، فلم تستطع الديمقراطية الإيطالية مساعدة الشيبة الراديكالية في البلقان . كما كانت مملكة إيطاليا عاجزة عن وضع نفسها على رأس شعوب الشرق المضطهدة ، فلم تجد شعوب البلقان بداً من الاعتماد في كفاحها التحرري على القوة الروسية العظمى ، التي ترتبط معها بقرابة الأصل والمعتقد . إن شعباً يدين بحريته للقيصر ، ما كان يستطيع أن يصبح حراً في الواقع . ويقدم التاريخ المأساوي المحزن لامارة بلغاريا بعد تأسيسها من قبل مؤتمر برلين التعليق المناسب على صحة هذه الحملة . لم ترغب القيصرية الروسية في رؤية ديمقراطيات فلاحية مستقلة في البلقان ، بل أرادت دولا تابعة تطيع كل إشارة من اشارات بطرسبورج . وقد جسدت إمارة مونتيفرو والصغيرة والبذائية ، التي أمنت وجودها بفعل الاعطيات القيصرية ، المثال النموذجي لهذه العلاقة . لم يسمح العملاء الروس ولا الضباط القيصريون بأية تهدة لبلغاريا ، إلى أن أطلقوا بحكم الأمير

المحبوب من الشعب الكسندر فون باتنبرج . ناضل الحزب الراديكالي
المنبثق من الاوملادينا طيلة سبعينات وثمانينات القرن الماضي ضد سوء
اقتصاد الأمراء في صربيا ، لكن متطلبات النضال دفعت القادة الراديكاليين
بصورة متزايدة إلى أحضان روسيا القيصرية ، وإلى التفاهم مع الحكام
المحليين . وقد جسد ياشينتش ، أكثر القادة الراديكاليين الصربيين
أهمية ، هذا التطور في شخصه ، إذ بدأ حياته في الستينات طالباً في
سويسرا ، ثم أصبح في حروب البلقان وخلال الحرب العالمية الأولى
رئيس وزراء الملك الصربي ورجل القيصر الروسي الأمين .

عندما كانت الأسر الحاكمة أو الساسة يتطلعون إلى التخلص من
نفوذ روسيا ، فانهم كانوا يسقطون تحت وصاية النمسا - المجر .
لم تكن ارادة الجماهير الفلاحية مقررة في أي مكان ، واحتكر السلطة
الأمراء والبروقراطيون والضباط العاملون في السياسة والساسة المحترفون
الذين ضمنوا انتخابهم في البرلمان بوسائلهم الخاصة . وكان يقف
في خلفية هذه اللوحة القظيمة عملاء روسيا أو النمسا ، قبل أن يضاف
إليها نفوذ ألمانيا بعد ١٨٧٨ ، ونفوذ بريطانيا وفرنسا في أيتنا . لقد
كانت دول البلقان يبادق في لعبة شطرنج القوى العظمى .

كانت السياسة الدولية الروسية واحدة من الأدوات الأكثر قوة
للثورة المضادة العالمية ، لكن سلطة القيصر كانت قد اهتزت آنذاك
بقوة داخل بلاده . والحقيقة أن السياسة الخارجية الروسية كانت محكومة
منذ ١٨٧٠ بايجاد منفذ خارجي للغليان الداخلي . من جهة أخرى ،
فقد حث المثقفون الروس حكومتهم على المضي في مغامراتها ، على أمل
أن تقع القيصرية ذات يوم في فخ السياسة الخارجية الذي نصبته لغيرها .

وليس من قبيل المبالغة القول : أن دعاة السلافية في روسيا والثوريين كانوا يمارسون لعبة موزعة الأدوار ، ولا شك أن الهزيمة الدنيلوباماسية للقيصر في مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ قد أضعفت سلطة الحكومة ، وأعطت دفعا جبارا للميول الثورية في البلاد .

لم تشبه القوى التي كانت تواجه القيصر في روسيا عام ١٨٨٠ الحركات الشعبية في وسط وغرب أوربة ، بل هي تشبه بالأحرى شعبا كبيرا القوى التي انبثقت عن الوضع الثوري عام ١٨٤٨ . كانت السلطة في روسيا في أيدي الطبقة الاقطاعية من كبار ملاك الأرض والبروقراطيين والضباط والكهنة ، الملتفين حول القيصر . أما البرجوازية الحديثة ، وكذلك البروليتاريا الحديثة ، فقد كانا في بداياتهما . إن من جابه القيصر ، كان في الواقع الشعب المضطهد ، وخاصة الكتلة الهائلة من الفلاحين الروس . لم يحل « تحرير الفلاحين » ، الذي أمر به القيصر ، المشكلة الزراعية لروسيا ، لأن أكثر أقسام الأرض أهمية بقيت بعد إلغاء العبودية في أيدي القيصر والنبلاء والكنيسة ، في حين اضطهدت جماهير الفلاحين كما في الماضي . لقد أدرك المثقفون الروس الراديكاليون أن تنظيم كتلة الفلاحين الهائلة هو الكفيل بإزالة القيصرية . وهكذا ، لم تكن حركة الثورة الروسية محمولة إذن حوالي ١٨٨٠ من البرجوازية الليبرالية أو البروليتاريا الصناعية ، وإنما كانت حركة عريضة وعامة وغامضة ، قام بها الشعب المضطهد ضد طبقة السادة . وليس من قبيل المصادفة أن الوجهين المميزين لهذه المرحلة من الثورة هما الطالب والفلاح . كانت الدعاية الشرعية للديموقراطية ممنوعة في روسيا ، فلجأ الثوريون إلى العنف ، وحدثت إلى جانب أعمال الإرهاب المتفرقة

محاولات للقيام بانتفاضات واسعة . وقد قتل القيصر الكسندر الثاني نفسه عام ١٨٨٠ على يد ارضايين روس .

لم يخذع ماركس نفسه بالأساس النظري المبطل أو بالتاكيد المطلق للثوريين الروس . لكنه رأى أن الحركة هي حركة شعبية كبيرة وحقيقية هدفها إقامة ديمقراطية ثورية ، فاتخذ موقفاً مؤيداً لها . وجدت آنذاك في روسيا بقايا معينة للملكية فلاحية عامة ، بالغ الثوريون الشعبيون في أهميتها ، لاعتقادهم بإمكانية قيام اشتراكية فلاحية ديمقراطية بعد إسقاط القيصرية ، ركيزتها تعاونيات فلاحية تقفز بالبلاد فوق مرحلة الرأسمالية الضرورية لكل بلد حديث . هذه النظرية المحيرة ، حظيت بتأييد ماركس ، الذي أراد إقامة جسر بينه وبين الثورة الروسية .

ظهرت عام ١٨٨٢ في جنيف ترجمة روسية للبيان الشيوعي أعدتها الثورة الروسية المعروفة فيرا ساسوليتش ، وقد كتب ماركس وانجلز مقدمة خاصة لهذه الطبعة قالوا فيها : « رأيت الملكيات الأوربية ، وكللك البرجوازيات الأوربية ، خلال ثورة ١٨٤٨ / ١٨٤٩ ، في التخل الروسي الاقتاذ الوحيد من البروليتاريا التي بدأت آنذاك تعي قوتها ، فأعلنت للقيصر زعيماً للرجعية الأوربية . أما اليوم ، فإن القيصر يقيم في الجاتشينا كأسير حرب للثورة . إن روسيا هي طليعة الحركة الثورية الأوربية . كانت مهمة البيان الشيوعي هي اعلان الاندثار الحتمي المقبل للملكية البرجوازية الراهنة . غير أننا نجد في روسيا ، إلى جانب النظام الرأسمالي الذي يتطور تطوراً سريعاً والملكية العقارية البرجوازية الآخذة في التشكل ، أن النصف الأكبر من الأرض يأخذ شكل ملكية عامة للفلاحين ، والسؤال الآن : هل تستطيع المشاعية

الفلاحية الروسية ، هذا الشكل الذي غدا مفككاً إلى حد بعيد للملكية العامة القديمة للأرض ، الانتقال مباشرة إلى شكل شيوعي أرقى للملكية الأرض ، أم يجب أن تمر بطور الانحلال ذاته الذي عرفه التطور التاريخي للغرب ؟ إن الجواب الوحيد الممكن اليوم على هذا السؤال هو التالي : إذا ما غدت الثورة الروسية اشارة البدء لثورة عالمية في الغرب ، بحيث تكتمل الثورتان ، فان الملكية العامة الروسية الحالية يمكن أن تخدم كنقطة انطلاق لتطور شيوعي » .

لو لم يكن ماركس إلا الناطق باسم عمال الصناعة ، لكان تطور روسيا قد بقي قليل الأهمية بالنسبة له ، مثله مثل تكون العلاقات الطبقية في ايرلندا . لم يكن عمال الصناعة يهتمون ماركس في الواقع كضرب وظيفي ، وإنما كطبقة ، يدهوها التطور التاريخي لقيادة الثورة الشعبية الحديثة . أما طلاب وفلاحو روسيا ، المازمون على تدمير قوة القيصر ، فكانوا قوة دفع للثورة الأممية أقوى من أية نقابات مسالمة في غرب أوروبا . عندما كتب ماركس وأنجلز تلك المقدمة للبيان الشيوعي ، فانهما كانا يريان في روسيا طليعة الثورة الأوروبية . فقد وضع ماركس آماله في العقد الأخير من حياته في التطور الروسي ، بعد أن وضع انهيار الكومونة الحركة العمالية الأوروبية والحركة الديمقراطية في طريق مسدود . إذا ما انتصرت الثورة الديمقراطية في روسيا ، ونشأ على انقاض النظام القديم نوع من الاشتراكية الفلاحية ، فان ذلك سيوقف من جديد الجماهير الشعبية في وسط وغرب أوروبا .

لم يتفهم الديمقراطيون الاجتماعيون في وسط وغرب أوروبا طريقة ماركس وأنجلز في التفكير ، ولم يتصوروا ضرورة انتصار

الثورة الروسية ، كي تأخذ الحركة في بلدانهم ذاتها أشكالا
ثورية . في تشرين الثاني من عام ١٨٨٢ ، كتب أنجلز إلى ماركس
رسالة يقول فيها : « أرفق رسالة تلقيتها اليوم من بييل . إنه لا يفهم
أن ماسيحرهم من قانون الاشتراكيين هو انفجار الأزمة في
روسيا . إن هؤلاء الناس لا يستطيعون تعويد أنفسهم على فكرة
مجيء الصلحة من هناك ، مع أنني شرحت له ذلك أكثر من مرة . ،
كان بييل آنذاك ، إلى جانب ليكنيشت ، القائل الأكثر شعبية للديموقراطية
الاجتماعية الألمانية ، أما على الصعيد الشخصي ، فكان ماركس وأنجلز
يحباونه ويغلانه أكثر من ليكنيشت بكثير .

لم يحدث التطور في روسيا بالسرعة التي أمل بها ماركس وأنجلز
عام ١٨٨٢ ، ولذا وكان الرجعية البوليسية الروسية قد وطلت نفسها
من جديد في ظل القيصر الكسندر الثالث . كما لم تستطع الانتفاضة
الروسية تحرير العمال الألمان من ضغط قانون الاشتراكيين ، أو مساعدة
العمال الفرنسيين في التغلب على عقايل هزيمة الحكومة .

• • • • •

فرنسا بعد الكومونة ومحاولة دكتاتورية بوللانجية

كان من الواضح في فرنسا بعد ١٨٧١ أن الحركة الديمقراطية قد وصلت إلى أعماق نقطة جذر بلغتها . فقد هيمنت كتلة الرأسماليين والملاك القاريين والضباط والموظفين على البلاد ، بينما تم تهشم الحركة العمالية تهشماً تاماً ، وأصيب سكان المدن الصغيرة والفلاحون بالحيرة والخوف ، وساروا طائعين وراء قيادة الطبقة العليا . في الوقت نفسه ، سقط الديمقراطيون البرجوازيون من اتجاه جامبيتا في العجز التام ، وأحست الطبقة السائدة المستندة إلى الجيش والقضاء والأغلبية المحافظة في الجمعية الوطنية بالأطمئنان الكامل لموقعها في السلطة .

لم يحل هذا الموضوع دون بروز مشكلة صعبة حول الطريقة التي سيتحل بها الطبقة الحاكمة ، التي تقلبت على الكومونة ، الدستور المقبل في فرنسا . لم تشأ الفئات المتعلمة والمالكة في غالبيتها الانجرار وراء تجربة الجمهورية المشكوك بأمر نجاحها ، بل رنت إلى إقامة سلطة علياً قوية في الدولة تختق أية محاولة لتكرار الكومونة في المهد . غير أنه لم يكن سهلاً إيجاد سلطة قوية كهذه تضع الطبقة السائدة في فرنسا مصيرها بين يديها ، لأن البوابات البرتية انتهت أخلاقياً بعد سيدان ، وما عاد أحد يفكر جلياً بإعادة أسرة نابليون الثالث إلى العرش ثانية ،

كما لم يوجد جنرال آخر يتمتع بشعبية ويستطيع لعب دور الدكتاتور بعد هزيمة الجيش الفرنسي عام ١٨٧٠ / ١٨٧١ . لذا بدت اعادة سلالة البوربون الملكية الشرعية حلا مناسباً ومريحاً. وإن تضمنت بلورها منقصات بالنسبة للطبقة الرأسمالية الفرنسية ، اذ كان من الضروري للجماهير الشعبية إعادة سلطة البيت المالك الأصلي ، وتوحيج الرجل الذي يجب أن يكون ملكاً على فرنسا وفق الحق الوراثي . هذا الوريث الشرعي للتاج الفرنسي ، وهو الأمير دو شامبور ، كان غارقاً تماماً في مفاهيمه القروسطية والاقطاعية ، وكان مثله الأعلى هو فرنسا ماقبل ١٧٨٩ . ما العمل ، إذا كانت الاقطاعية الحقبة ، كنظام لسيطرة الارستقراطية العقارية التاريخية ضعيفة جداً ، والبرجوازية الملكية ترفض الخضوع للنبلاء ، وتريد استخدام الملك كحصن ضد الحركة العمالية؟ هذا التباين في الرأي وجد تعبيراً أخيراً في نزاع حول رمز . فقد قبل الأمير دو شامبور تاج الملك ، شريطة قبول البلاد بالراية البيضاء القديمة للبوريون . لم توافق الطبقة السائدة من جهتها على التخلي لن الراية الثلاثة الألوان ، خاصة وأن الجيش كان متمسكاً بالتقاليد البونابرتية ، ويفتخر لاية تقاليد بوريونية حية . رفض الأمير اللقب الملكي ، إن هو اقترن بالاعتراف « براية الثورة » الثلاثة الألوان ، تاركاً الطبقة الفرنسية المالكة دون مرشح سواء للملكية أم للدكتاتورية . في ظروف كهذه ، اعتقدت مجموعة من الرأسماليين الفرنسيين وأصحابائهم السياسيين أن من الأفضل التخلي نهائياً عن لعبة الملكية ، وإقامة جمهورية محافظة . وبما يلفت النظر أن تيير ، وكان لسنوات يمثل ملكية رأسمالية — برجوازية ، مال بعد ١٨٧١ إلى الجمهورية .

لم تقبل غالبية الرأسماليين الفرنسيين ، وأعضاء الفئة العليا عموماً ، نصيحة تيير . عندما تفتقر الطبقة السائدة إلى ملك أو دكتور ، فإنها تستطيع وضع وصي على العرش ريثما تجد السيد المقبل . أسقطت أغلبية الجمعية الوطنية عام ١٨٧٣ تيير ، واختارت رئيساً للجمهورية هو المارشال ماكماهون ، الذي جسد شكل دولة بونابرتية موقتة ، وإن افترقت إلى حب الجماهير وإلى القدرة على الفعل ، لأن حكومتها لم تكن سوى حل بئس املته الحيرة .

قبلت الجمعية الوطنية عام ١٨٧٥ مجموعة من القوانين الدستورية المؤقتة ، أريد منها تقديم الركيزة القانونية الضرورية للبونابرتية المقننة . انتخب رئيس الدولة من قبل مجلسي الشيوخ والنواب ، على أن يبقى في منصبه لمدة سبع سنوات ، يتعاون خلالها مع المجلسين . كان حق الاقتراع العام قد أفلس في نظر الرأي العام ، فلم تر الثورة المضادة أية ضرورة لتقييده ، بل بدأ من عام ١٨٧٥ . وبما أنه كان قد مضى أربعة أعوام على الكومونة وعلى إبادة طليعة العمال الفرنسيين ، فإنه لم يوجد أي تحريض اشتراكي أو بروليتاري في البلاد . من جهة أخرى ، أحست الطبقة السائدة بالأمان ، لأنها كانت تستند إلى الجيش الكبير ، وإلى القضاء وجهاز الشرطة والموظفين الضخم . إن ملهاة حق الاقتراع العام كانت تستطيع الآن العمل كما في أيام نابليون الثالث ، فإذا ما قمعت الشرطة أية معارضة جلية ، جاءت نتائج الانتخابات « مضمونة » . أما إذا حدث وانتخب الشعب انتخاباً « سيئاً » ، فإن الطبقة العليا لن تصاب بالملح ، مادامت تمتلك سائر أدوات السلطة في الدولة والمجتمع .

كان يوجد في فرنسا أيضاً مجلس للشيوخ ، ينتخب ربع أعضائه

لدى الحياة ، ويعين القانون لمدة تسع سنوات بواسطة اجراءات انتخابية معقدة تجريها الهيئات البلدية . إن من يتاقى منصباً لا يعزل منه لمدة تسع سنوات ، يصبح في الواقع مستقلاً عن ارادة الناخبين . والحقيقة أن مجلس الشيوخ الفرنسي كان قلعة للمصالح المحافظة ، وبقي كذلك إلى يومنا هذا . أما الوزراء ، فكان الرئيس هو من يعينهم ، وكان عليهم التعاون مع مجلسي البرلمان دون أن يكون واضحاً ما إذا كانوا بحاجة إلى ثقة البرلمان ، كي يمارسوا مهام مناصبهم . وقد سمحت القوانين الجديدة لرئيس الدولة بحل مجلس النواب ، إذا ما وافق على ذلك مجلس الشيوخ . هذا الاجراء كان يأخذ بالحسبان امكانية حدوث نزاع بين الحكومة التي يعينها الرئيس وبين أغلبية البرلمان . لم يكن شارعو ١٨٧٥ واقفين إذاً من ان إرادة الحكومة مستطابق كل مرة مع إرادة أغلبية مجلس النواب .

مكن دستور ١٨٧٥ أي رئيس قوي من الحكم بأسلوب بونابرتي ، إذا ما تحالف مع غالبية مجلس الشيوخ واعتمد على جهاز دولة قوي . وقد أراد ماكماهون استخدام الدستور لهذه الغاية . في وقت لاحق ، وفي ظروف متغيرة تماماً ، أعيد النظر في تطبيق القوانين الدستورية لعام ١٨٧٥ ، بحيث أصبحت مرتكزاً للجمهورية البرلمانية . كانت نقطة ضعف البونابرتية كامنة بين عامي ١٨٧٣ و ١٨٧٥ في افتقارها إلى شخصية قوية في قيادة الدولة . فالدكتاتور إما أن يكون رجلاً عظيماً مثل نابليون الأول ، أو أن يحاول ببعض المهارة تقليد رجل عظيم ، كما فعل نابليون الثالث . اما المارشال الحاكم ماكماهون ، فكان ذا ماضٍ شريف كجندي ، لكنه بقي رغم كل شيء واحداً من القادة الذين هزموا عام ١٨٧٠ ، فلم يوجد من يتحمس له بلباض الحب

أو الكراهية . صحيح أن الفلاحين وسكان المدن أعطوا أصواتهم عام ١٨٧١ إلى المحافظين ، لأنهم رغبوا في السلام واحترقوا الكومونة أو الصورة التي قلمت لهم عنها ، إلا أنهم لم يميلوا مطلقاً للإلتصاف تحت سيطرة النبلاء والكهنة ، كما كان الأمر في « الزمن القديم الطيب »

جاءت انتخابات مجلس النواب لعام ١٨٧٦ بأغلبية للجمهوريين البرجوازيين . بعد حين ، حدث نزاع علني بين المجلس ورئيس الدولة ، إذ أبقى ماكماهون حكومة ملكية في الحكم ، رغم أن غالبية نواب المجلس رفض منح وزرائها الثقة . حل ماكماهون مجلس النواب عام ١٨٧٧ بموافقة مجلس الشيوخ ، وتوجه مجدداً إلى الشعب . بدلت الشرطة وجهاز الدولة جهداً كبيراً للتأثير على نتائج الانتخابات لصالح المحافظين . أدى التراجع المستوري إلى بروز جامبيتا من جديد على واجهة المسرح السياسي ، وكان تقويمه للوضع صحيحاً تماماً ، فالديموقراطية الفرنسية بحاجة إلى معجزة ، كي يقبض لها النصر بعد قليل من هزيمة الكومونة . لأن لدى العدو كل أدوات السلطة ، وعمال باريس عاجزون تماماً عن الحركة ، لذا يجب على الجمهوريين العمل بحلر تام ، والإحجام عن طرح أي مطلب لأتفههم جماهير الفلاحين وسكان المدن الصغيرة وتوافق عليه . كما يجب على الجمهوريين الديموقراطيين استغلال الأقسام في معسكر الطبقة السائدة .

كان برنامج النضال الذي بناه جامبيتا وأصدقاؤه عام ١٨٧٦ و ١٨٧٧ بالعباسية : إزالة دكتاتورية ماكماهون والعودة إلى الأوضاع الديموقراطية التي تحترم إرادة الأغلبية الشعبية . على هذا

الأناس استطاع جامبيتا التعاون مع الجمهوريين الرأسماليين المعتدلين ، فتشكلت جبهة موحدة من منائر أنصار الأوضاع الدستورية ، امتدت من الائتلاف الجمهوري للبرجوازية الكبيرة إلى الفلاحين وسكان المدن الصغرى ، إلى عمال الصناعة . ووضع جامبيتا في خدمة الكتلة الجمهورية سمعته الوطنية الكبرى ومواهبه الخطابية . كما تجنب الجمهوريون أية أعمال عنف أو تظاهرات أو محاولات للقيام بانقلابات .

جاءت انتخابات ١٨٧٧ بأغلبية جمهورية أيضاً . لقد صار من الضروري أن يتخذ الآن قرار حاسم . كان ماكماهون ورجاله المحافظون قادرين على إحراز النصر دون كبير عناء باستخدام أدوات السلطة التي في أيديهم . وسكان من غير المحتمل أن يجيب الجمهوريون بانقلابات على حل مجلس النواب الجديد ، إلا أن إرادة الفعل كانت تنقص الطبقة العليا ، إذ لم يكن الرأسماليون — البرجوازيون في الكتلة المحافظة راضين في إثارة حرب أهلية تدمر الحياة الاقتصادية ، من أجل أن يبقى ماكماهون رئيساً للدولة . وبما أن الجمهوريين هربوا من طريق صراع مسلح صريح ، وجرحوا الأزمة بهذه الطريقة ، فانهم أثروا تأثيراً قوياً على الملكيين البرجوازيين : إن الحركة الشعبية التي قادها جامبيتا بدت واسعة وجديّة إلى درجة أنه لم يكن بالإمكان التغلب عليها إلا في حرب أهلية ، ولضادّي هذه كان لابد من أن يدعو ماكماهون وزارة من الجمهوريين المعتدلين .

قررت الكتلة المحافظة التراجع ، وأعلن ماكماهون أنه يريد الاستجابة لأرادة الأغلبية الشعبية ، فاستدعى وزارة جديدة من الجمهوريين المعتدلين . سر المجلس الثنائي بتجاعه المفاجيء ، وتناحى القيام بمخططات

أخرى قد تهدد الوضع من جديد . أخيراً استقال ماكماهون عام ١٨٧٩ ، لأنه لم يعد يطبق التعاون مع وزراء جمهوريين ، فانتخب زعيم الجمهوريين المعتدلين جريفي لمنصب رئيس الدولة . هكذا أخطقت محاولة الحكم البونابرتي على أرضية دستور ١٨٧٥ . منذ ذلك الوقت ساد في فرنسا تقليد يعين بمقتضاه وزراء ممن تنق الأغلبية البرلمانية بهم ، فإذا مارفض المجلس النيابي منح ثقته لرئيس الوزراء ، كان عليه أن يستقيل .

مع اختفاء ماكماهون ، أي من عام ١٨٧٩ ، غدت الجمهورية الفرنسية دولة يحكمها البرلمان . فقد سارع الجمهوريون المتصورون إلى الأخذ مجدداً ببقية الحريات الديمقراطية البرجوازية الضرورية للدولة ليبرالية ، فأعيدت حرية الصحافة والتجمع ، واستردت حتى أحزاب المعارضة الراديكالية حرية ممارسة دعايتها دون ازعاج . ولم يعد ينقص البناء الديمقراطي سوى حجر واحد هو إصدار عفو عن مقاتلي الكومونة . عام ١٨٧٩ انتخبت بوردو بلانكي نائباً في البرلمان ، وكان في السجن منذ ١٨٧١ ، فأطلقت الحكومة سراحه . ذلك كله كان جزءاً من عمالة شاعرية ، ورمزاً لانتصار الجمهورية البرجوازية في فرنسا . كان لوي بلان هو الذي دافع عن العفو في البرلمان بوصفه نائباً عن اليساريين الجمهوريين . لكن القرار النهائي فرضه نفوذ جامبيتا ، فتم العفو عن مقاتلي الكومونة الملاحقين قضائياً ، ممن لازالوا على قيد الحياة . بذلك صار بناء حركة عمالية راديكالية واشتراكية ممكنة بطريقة شرعية . حتى روشفور صار يستطيع الآن القيام بنشاط سياسي .

كان النصر الذي أحرزه الجمهوريون البرجوازيون الفرنسيون في

سنوات ١٨٧٦ - ١٨٧٩ معجزة بكل معنى الكلمة . لأن العامل الأكثر قوة في صفوف الديمقراطية ، أي عمال باريس ، كان مشغولاً منذ ١٨٧١ ، إلى درجة أن جاميتا وجد نفسه مضطراً لاستئناف المعركة ضد الطبقة السائلة بجهازها العسكري والبوليسي بمساعدة جماهير الفلاحين وسكان المدن الصغيرة المتذبذبين . وللحقيقة ، فإن الجمهوريين لم يتصرفوا مطلقاً بقوتهم الخاصة ، وإنما استغلوا بتاكثيك حاذق وضعاً قام على خوف أعدائهم من الخطوة الأخيرة ، وهي الحرب الأهلية . لذا كان انتصارهم ناقصاً ، وكان بناء ديموقراطية برجوازية مستقرة غير ممكن في البلد .

كانت قوى النظام القديم بعد ١٨٧٩ هي نفسها على وجه العموم التي عرفتها فرنسا قبل هذا التاريخ : الجيش الكبير بهيئة ضباطه ، وجهاز الإدارة المركزي ، ورأس المال الكبير بكل مؤثراته ، إضافة إلى مجلس الشيوخ الذي يتمتع بالحقوق ذاتها التي يتمتع بها مجلس النواب . إن حكومة اصلاح ، معتمدة على أغلبية مجلس نيابي منتخب مباشرة من الشعب ، كانت ستخوض فوراً صراعاً مع مجلس الشيوخ . ولم يكن واضحاً ما إذا كانت حكومة ما في فرنسا تحتاج لضمان وجودها الدستوري إلى ثقة مجلسي الشيوخ والنواب . ولكن عندما تتجاهل حكومة ما ثقة مجلس الشيوخ ، وتستمر في أداء عملها بالاعتماد على مجلس النواب ، فإن مجلس الشيوخ كان يستطيع شل عملها وعمل جهاز الدولة ، لأن رفضه للمشاريع الحكومية يعني إما استقالة الحكومة أو حل الصراع بوسائل ثورية .

كان للديموقراطيات البرجوازية الثلاث التي تشكلت في مجرى القرن التاسع عشر ، وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وسويسرا ، إدارة ذاتية محلية متطورة إلى أبعد حد ، دون ان يوجد فيها جيش كبير . لم تأخذ الولايات المتحدة وبريطانيا بنظام الخدمة الإجبارية العامة ، بل وجدت فيها جيوش محترفة صغيرة العدد وحسب . في حين امتلكت سويسرا ميليشيا شعبية فقط . تسمح التجربة التاريخية باستنتاج : ان أي جيش مشاة كبير مع هيئة ضباط محترفين يصبح دوماً دولة داخل الدولة . والحقيقة أن أيّاً من الديموقراطيات البرجوازية البرلمانية لم تستطع على الإطلاق السيطرة على جيش كهذا ، وإن هذا الجيش صار مع الزمن الأرضية المعطاة للميول المعادية للديموقراطية . ويصدق هذا القول على كل جهاز إداري مركزي كبير .

كانت فرنسا قد غدت بعد ١٨٧٩ دولة ليبرالية محكومة برلمانياً . يصبح الانتقال الديموقراطي ممكناً ، متى استبدل الجيش بنظام ميليشيا ، واستبدلت الإدارة المركزية بإدارة ذاتية حرة ، وتحطمت المكانة الخاصة لمجلس الشيوخ . عندئذ يصبح بالإمكان اجراء الإصلاحات الاقتصادية الضرورية لمصلحة الجماهير العريضة ، واصدار تشريعات سياسية - اجتماعية لصالح العمال ، والأخذ بسياسة ضريبية لصالح الضعفاء اقتصادياً .

هل كان تطور فرنسي سريع كهذا ممكناً على الطريق إلى ديموقراطية اجتماعية بعد ١٨٧٩ ؟ إن الفرص لم تكن مناسبة لذلك كثيراً . فالعمال لم يستطيعوا البروز مجدداً كعنصر سياسي مستقل إلا في التسعينات . لذا وجب الإعتماد مؤقتاً على الفلاحين وسكان المدن الصغيرة بوصفهما

القوى المقاتلة الأصلية للديموقراطية . كان جمهور البرجوازيين الصغار الفرنسيين في الريف والمدينة صادقاً في إيمانه بالجمهورية ، ولا يريد أن يسمع أي شيء عن حكومة نبلاء ومصرفيين . إلا أن الطبقات الوسطى الفرنسية انقسمت إلى تلوين كثيرة . ولقد كان من الصعوبة بمكان توحيد هذا الخليط المزركش من سكان المدن الصغيرة والريف حول برنامج اصلاح اجتماعي موحد . في ظرف كهذا ، إلى أي مدى ستسير الطبقات الوسطى البرجوازية ، ومتى سترفض السير وراء حكومة اصلاح راديكالي ؟ إن إقامة الديموقراطية الاجتماعية لم تكن ممكنة في فرنسا آنذاك وفق هذا الأساس الاجتماعي المهزوز .

هكذا يصبح مفهوماً أن ترجيح في البلد كفة الميل المعتدل الموالي للرأسماليين بين جمهوريين فرنسا ، بقيادة جريفي وفري . سار جامييتا أيضاً مع الاتجاه المعتدل في القضايا اليومية العملية على الأقل . لكن فئة صغيرة راديكالية من الجمهوريين لم تقبل هذه النظرة المتشائمة للأمور ، وطالبت بتقدم مصمم على طريق الديموقراطية الاجتماعية . كان الزعيم الأكثر بروزاً لهذا التيار هو كليمنصو . أما البرنامج الذي وضعه حزبه الراديكالي الاشتراكي لانتخابات عام ١٨٨١ ، فهو يلفت النظر إلى أبعد حد ، لأنه يدل على أن كليمنصو وحزبه عرفوا تمام المعرفة نواقص المستور ، وأشاروا إلى الطريق الذي من شأنه تحويل فرنسا إلى ديموقراطية برجوازية على الأقل .

طالب الحزب الاشتراكي من جملة ماطالب بـ : إعادة النظر بالمستور لإلغاء مجلس الشيوخ ومنصب رئيس الجمهورية ، فصل الكنيسة والدولة عن بعضهما وإقامة مدارس علمانية ، تقصير فترة

الخدمة العسكرية والابتنال للتدريب للجيش بميليشيا وطنية ، انتخاب القضاة من قبل الشعب ، استقلال ذاتي للبلديات لتتحول إلى « سيدة إدارتها وماليتها وشرطتها في الحدود التي تتفق مع الإبقاء على الوحدة الوطنية » ، إلغاء الضرائب غير المباشرة التي تثقل على الجماهير واستبدالها بضرائب مباشرة على الدخل والثروات والارث . كما تشمل المطالب السياسية — الاجتماعية : تقصير يوم العمل ، منع عمل الأطفال ، تأمين العمال ضد الحوادث والشيخوخة ، إقامة محاكم تحكم في الصناعة ، وضع قانون مكفول للثقافات ، اشراك العمال في وضع وتنفيذ نظام العمل .

هذا البرنامج لم يكن متطرفاً بأي حال . فقد أحترم الملكية الخاصة البرجوازية ، ومع ذلك فإن تنفيذه كان سيفضع فرنسة على عتبة ديمقراطية برجوازية شبيهة على وجه التقريب بالديموقراطية البرجوازية في كل من إنجلترا وسويسرا . و أظهر البرنامج الاشتراكي الراديكالي لعام ١٨٨١ قرابة كبيرة مع الأفكار الحقيقية لكومونة باريس قبل عشرة أعوام . ولقد تضمن النداء الانتخابي لحزب كليمينصو الحملة التالية : « إن برنامجنا هو تلخيص لتلك الإصلاحات التي أراد الحزب الجمهوري بواسطتها تدمير المبدأ الملكي المتأصل بقوة في مؤسساتنا ، وهو اعداد للانقلاب الاجتماعي الكبير ، الذي سيكون تنزيهاً للثورة الفرنسية » . ويختم النداء بالكلمات التالية ، على غرار ماكان يحدث عام ١٨٤٨ : « عاشت الجمهورية الديمقراطية والاجتماعية » . كانت الفرصة الآتية لتحقيق مثل هذا البرنامج ضئيلة جداً . والحقيقة أن الراديكاليين أو الاشتراكيين الراديكاليين لم يحرزوا إلا عدداً قليلاً من المقاعد في انتخابات ١٨٨١ . أما حزب العمال الاشتراكي المعاد تأسيسه ،

فانه لم يحرز أي مقعد في البرلمان ، بينما كانت الأغلبية الساحقة لمجموعات محافظة ورأسمالية . فبات من الطبعي تكوين حكومة قوية من الجمهوريين المحافظين ، تستطيع التعاون في القضايا اليومية العملية مع المجموعات الملكية . وقد بدا استمرار حكومة معتدلة كهذه مضموناً في المدى المنظور . فاذا ما تنززت قوة اليسار في وقت لاحق ، وأحرز الأغلبية ، كان عليه أن يشكل بلوره حكومة مستقرة .

جرى تطور فرنسا بعد ١٨٧٩ بصورة مغايرة لذلك تماماً . فقد ظهر أن من المستحيل إقامة حكومة برلمانية مستقرة ، تستطيع إدارة البلاد لعدد من السنوات وفق أسس مستقرة ومحددة . تلذبت الجمهورية بعد ١٨٧٩ بين أزمة وزارية وأخرى ، وعجزت فرنسا حتى يومنا هذا في إيجاد توازن سياسي حقيقي . إن أحد أسباب هذا القلق الملفت للنظر في العلاقات السياسية الفرنسية كان موقع القنات المتعلمة والمالكة حيال الجمهورية . احتملت الطبقة المسيطرة عام ١٨٧٩ الانتقال إلى دولة برلمانية جمهورية ، لأنه لم يوجد آنذاك مخرج آخر . إلا أن أقلية ضئيلة فقط من البرجوازية الفرنسية المالكة قبلت فعلاً بالجمهورية عن قناعة . وعلى العموم ، اعتبر ما يسمى بالمجتمع الراقي وجود الجمهورية إهانة شخصية له ، فكان مزاجه هذا شيئاً بمزاج الفئة العليا في ألمانيا تجاه جمهورية فايمار بعد ١٩١٨ . لم تحتمل الفئة الفرنسية العليا أن تكون السلطة في الدولة للجماهير الجاهلة ، أو على الأقل لسياسيين جمهوريين يمثلون الجماهير . بهذه الصورة وقع جمهوريو فرنسا المعتدلون منذ البداية بين نارين ، فهاجمهم في وقت واحد اليساريون الراديكاليون . الذين اتهموهم بخيانة البرلمان

الجمهوري ، واليمينيون المحافظون — الملكيون القداماء ، الذين لم يرغبوا في التصالح مع الجمهورية .

بهذه الصورة أعاق سلوك الطبقة العليا خلق حكومة جمهورية مستقرة . أما عنصر القلق الثاني ، فقد جاء من الطبقة الوسطى ذاتها . لقد أعطى الفلاحون وسكان المدن الصغيرة أصواتهم في الغالب اليسار ، لكنهم لم يكونوا يعرفون عموماً إلى أي حد يراد لارادتهم الجمهورية الكفاحية أن تصل . هذا القلق لدى الدّخّين انقل بصورة آلية إلى نوابهم . ان الجمهورية البرجوازية الفرنسية لم تكن بعد عام ١٧٨٩ حكومة الطبقة العليا الرأسمالية ، لأن هذه كانت ترفض الجمهورية . ولم تكن أيضاً حكومة الجماهير الشعبية العريضة ، لأن إقامة الديمقراطية الاجتماعية كان يقتضي تحقيق سائر الإصلاحات التي احتواها برنامج كليمنصو . لكنها لم تكن أيضاً حلاً وسطاً بين الطبقات ، بسبب افتقار الجانين للرغبة في التضام . هكذا قدمت الجمهورية نفسها للرأي العام كحكومة للسياسيين الجمهوريين المحترفين .

كان النواب الجمهوريون يقعون بعد كل انتخابات في الحيرة ذاتها . فقد تلقوا أصوات ناخبينهم ، لأنهم تحدثوا بقوة ضد الملكيين والرجعيين ، ويجب الآن تحقيق الوعود بتكوين حكومة يسارية جمهورية ذات برنامج اصلاحي . ولكن ما أن تقوّن الإصلاحات ، حتى تظهر مصاعب لا يمكن تجاوزها ، مثل المقاومة التي تبديها القوى الرأسمالية والصكرية ، ومعارضة مجلس الشيوخ . . . الخ . إلى ذلك ، فإن الحكومة لاتعرف إلى أي مدى يمكنها الاعتماد على الجماهير الشعبية ، إن هي قامت بخطوات ديناميكية . عندئذ يبدأ أعضاء الأغلبية

الحاكمة المحافظون والحفرون في التردد خلال التصويت ، إلى أن يأتي يوم تفقد الحكومة فيه غالبيتها في المجلس النيابي ، وترى نفسها مضطرة للاستقالة . ساعدت تشكل حكومة جمهورية جديدة لاون لها ، تستغني عن الاصلاحات التي تتطلب الجرأة وتكتفي بالدفاع عن الدستور القائم ، ويتسير الشؤون اليومية العادية . يترك المجلس النيابي المتعب الحكومة لفترة في منصبها ، ثم تستيقظ روح المعارضة من جديد لدى اليسار ، ليكتشف أن الحكومة لاتفعل شيئاً من أجل تنفيذ الاصلاحات الجمهورية الضرور فيأخذها الثمربالتمولدى النواب الراديكاليين ، إلى أن تسقط الحكومة أخيراً . تأتي حكومة جديدة عندئذ، وتكرر اللعبة . كان التوازن الطبقي بعد ١٨٧٩ مقلقاً على اللوام في الجمهورية الفرنسية الثالثة ، وكانت الفئة القليلة من الساسة الجمهوريين المحترفين ومن الرأسماليين الجمهوريين التزوع واقعة بين نارين (نار اليمين ونار اليسار) تتأرجح بينهما وهي قريبة في كل لحظة من الانهيار ، لكنها تؤكد ذاتها في النهاية ، لأن اليمين ليس قوياً لإقامة دكتاتورية عسكرية - رأسمالية صريحة ، واليسار ليس قوياً بما فيه الكفاية لخلق ديموقراطية اجتماعية .

أسهمت الظروف الغريبة المقلقة للجمهورية الثالثة في إضفاء أهمية خاصة على مسألتين خاصتين بفرنسا هما : مكانة الكنيسة الكاثوليكية ، والتكنيك الانتخابي في إطار حق الاقتراع العام . بقي الوضع الديني في فرنسا على حاله من الثورة الكبرى إلى الوقت الحاضر عموماً . فظلت أغلبية كبيرة من الشعب غير مكرثة دينياً، في حين تتحمس الأقلية لكاثوليكيته . لم تغير السياسات المختلفة للحكومات الفرنسية حيال الكنيسة من الأمر شيئاً . فقد عجز السلوك الموالي للكنيسة،

الذي أظهره نابليون الثالث على سبيل المثال، عن إرجاع أغلبية القرنينين إلى حظيرة الإيمان . من جهة أخرى ، لم يستطع النضال الحاد الذي خاضته بعض الحكومات الفرنسية بعد ١٩٠٠ ضد المدارس والفرق الدينية تلميز الأقلية الكاثوليكية . اكتسب موقع الكنيسة بعد ١٨٧١ أهمية سياسية واجتماعية خاصة ، وكان من علامات الإلتواء إلى المجتمع الكاثوليكي المحافظ أن يجهر المرء علناً بإيمانه ، ويرسل أطفاله إلى مدرسة دينية . بالمقابل ، اتحد الساسة الجمهوريون المحترفون والقسم الجمهوري من البرجوازية من خلال الرافض المشترك للكنيسة ، وكان الرابطة الفكرية الذي يشتمهم هو ذلك الذي قلمته الفرق الماسونية ، فأضيف نضال « الكنيسة ضد الماسونية » إلى نضال « الملكية ضد الجمهورية » كتكملة ضرورية له .

أظهرت الجمهورية الفرنسية الثالثة عجزها عن تلميز البيروقراطية المركزية الموروثة . كان الشكل العادي للإدارة الذاتية ضعيفاً جداً تجاه سلطة الموظفين ، لذا تطور بديل غريب للإدارة الذاتية ، دخل من الباب الخلفي للأحداث إلى حد ما . فقد رأى النواب الجمهوريون انهم واجبه البقاء على اتصال دائم مع ناخبهم لتلقي شكاواهم المحلية ، فاذا بعلاقة ثقة خاصة تنشأ بين الناخبين الجمهوريين في كل دائرة وبين نوابهم . . . عندما كان الناخبون يحسون بضغط البيروقراطية عليهم ، كانوا يشكون لنوابهم ، وكان هؤلاء يساعلونهم قدر الامكان من خلال الضغط المباشر على الوزراء . هذه الطريقة كان لها بالتأكيد جوانب مقلقة ، فالتدخل المتواصل للبرلمانيين في أعمال الإدارة سبب ازعاجات مستمرة . من جهة أخرى ، كانت هذه السياسة الكواليسية في قضايا تسديد الضرائب واعطاء العقود واشغال المناصب

أرضاً صالحة للفساد . بيد أن هذا العمل اليومي الصغير للنواب الجمهوريين كان شراً ضرورياً ، وبديلاً للإدارة الذاتية الحرة حقاً . لهذا السبب لم يقلع أعداء الجمهورية عن اعتبار نظام الدوائر الانتخابية الصغيرة مصير كل بلاء وفساد . ولأنهم لم يرغبوا في إلغاء حق الاقتراع العام ، فقد اقترحوا تشكيل دوائر انتخابية جديدة وكبيرة تجري فيها الانتخابات وفق جداول انتخابية ، كما اقترحوا انتخابات نسبية وما شابه . هذه المشاريع كان لها هدف واحد : تعزيز الرابطة المباشرة بين النائب الجمهوري والشعب من خلال القضاء على الدائرة الانتخابية الصغيرة . لو تحقق ذلك ، لسقط الشعب مجدداً في قبضة البيروقراطية ، ولقدت الجمهورية البرجوازية الطريق الوحيدة التي تؤمن لها بعض الشعبية .

صار جامبيتا في نهاية عام ١٨٨١ رئيساً للوزراء . لقد كان متشائماً حول إمكانية إجراء إصلاحات كبيرة وسريعة ، ولهذا كسب عداء اليساريين الراديكاليين في المجلس النيابي . كما أراد إقامة حكومة جمهورية قوية وطالب بالثقة في شخصه ، وبإطلاق يده في توجيه جهاز الدولة بيد قوية ، فكانت هذه الرغبة وراء المواجهة التي حدثت بين حكومته وبين الحكومة الجائنية للنواب . فقد تجاهل جامبيتا الشكاوى التي قلمتها حول أوضاع الدوائر الانتخابية ، وسار على طريق كان من شأنها أن تقضي إلى كارثة ، عندما أراد إلغاء الدوائر الانتخابية الصغيرة والأخذ بانتخابات الدوائر . هكذا تورط جامبيتا في تناقض مع الأغلبية الجمهورية التي رفضت هذا الشكل من الإصلاح الانتخابي ، فسقطت وزارته وانتهت باختراق سريع ومفاجيء ، بعد أن كانت محط الآمال . رغم هزيمته البرلمانية وأخطائه التكتيكية ، بقي جامبيتا

أقوى شخصية بين الجمهوريين البرجوازيين . ولا شك أن الأزمة المقبلة كانت ستعيله إلى سدة الحكم ، إلا أنه مات فجأة في عام ١٨٨٢ ، فكان موته ضربة قوية جداً للقضية الجمهورية . من الصعب للتفكير بأن حركة بولانجيه وقضية دريفوس كانتا متأخذان المنحى الذي أخذته ، لو أن جامبيتا بقي على قيد الحياة .

انتقلت الحكومة الفرنسية الآن إلى أيدي الجمهوريين المعتدلين . الذين تولى فيري قيادتهم . وضع فيري برنامجاً واقعياً لسياسة جمهورية رأسمالية ، إذ أرجأ سائر الإصلاحات الاجتماعية والديمقراطية التي توقع أن تثير الأزمات ، وعمل عوضاً عن ذلك على توسيع الساطة الفرنسية نحو الخارج بكل الأساليب وبالديناميكية القصوى . أدرك فيري أن حرب انضمام ضد ألمانيا لن تكون ممكنة في البدء ، فضاغم مع بسمارك . بعد أن حسم ظهره بألمانيا ، انتقل إلى سياسة فتوحات كولونبالية كبرى ، فاحتل تونس وبني الامبراطورية الفرنسية في الهند الصينية ، ونشر السلطة الفرنسية في السودان وعلى جزيرة مدغشقر . لقد رأى هو وأصلغاؤه في فرنسا زعيمة لامبراطورية كولونبالية كبرى ، تمتد إلى سائر بقاع الأرض ، مثلما هي الامبراطورية البريطانية ، عدى أن تجد الصناعة الفرنسية موارد جديدة للمواد الخام ومناطق تصريف جديدة . وكانت النتيجة المنطقية لسياسة امبراطورية منهجية كهذه ، هي عودة فرنسا إلى نظام التعرقة الجمركية المرتفعة .

راود فيري الأمل بانتزاع الدوائر الملكية المحافظة من البرجوازية وكسبها إلى جانب الجمهورية بسياسة النجاحات القومية والتهوض الاقتصادي . إلا أنه لم يحقق أماله . وظهر في هذه المناسبة أن السياسة

القومية ليست شيئاً بذاته ، بل هي ترتبط على اللوام بتناقضات طبقية وحزبية لبلاد من البلدان . إن كل حزب أو طبقة يميل لاعتبار السياسة التي تروقه هي السياسة « القومية » . أحرز النجاحات الكبرى لفرنسا في القرن التاسع عشر رجلان لم يحظيا إلا بقليل من العرفان هما : شارل العاشر الذي احتل الجزائر ، وفيري الذي أسس الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية الحديثة . لكن البرجوازية الفرنسية لم تعرف بأعمال شارل العاشر ، لانه أراد بفتوحاته الاستعمارية تقوية سلطة النبلاء ، كما لم تفر البرجوازية الفرنسية المحافظة بأن المشاريع الكولونiale لفيري كانت نجاحات قومية ذات شأن ، لأن عدد الشركات التي تعجى الأرباح من المستعمرات كان قليلا ، ولأن أغلبية المواطنين لم تكن قد أبدت بعد أي اهتمام بالمستعمرات ، ورأت في سياسة فيري استسلاماً أمام ألمانيا قبل كل شيء . وكان يقال آنذاك : أن الوزراء الجمهوريين الفرنسيين تركوا بسمارك يستلجهم إلى مغامرات لانهاية لها في آسيا وافريقيا ، بينما يوطد البروسيون سلطتهم في الأكراس والورين .

لم تكسب الجمهورية البرجوازية الفرنسية بنجاحاتها الخارجية أغلبية في الطبقة المالكة ، وإنما خسرت ثقة الجماهير العريضة . كان العمال والفلاحون والحرفيون الفرنسيون يقولون : إننا نملك الجمهورية وربما الديمقراطية ، إذا كان هذا هو اسم دولة تقوم على حق الاقتراع العام ، فما الذي جنيته من ذلك ؟ إن الدولة تقف في كل نزاع بين العمال وأصحاب المشاريع إلى جانب رأس المال ، وتستخلم في كل اضراب تقريباً الجيش . حين كانت الوحدات العسكرية تطلق النار

على المتظاهرين ، فإن ذلك كان درساً ملموساً حول نعم الحرية الجمهورية . أما الفلاحون والحرفيون فقد اقتنعوا أن الفئة العليا الغنية تعرف في كل حين كيف تحبط فرض ضرائب عادلة ، وكيف تحمل الكادحين باستمرار أعباء الدولة . صحيح أن الشعب الفرنسي كان يتخبط كل عدة سنوات نوابه الجمهوريين ، لكن الأحوال لم تتحسن ، وبدا كأن الساسة المحترفين يقعون تحت مظلة واحدة مع الرأسماليين .

تظهر أزمة الثقة هذه في كل نظام يدعي أنه شعبي ولا يكون كذلك في الواقع . أحس الناخبون أنهم مظلوعون ، لأن الجمهورية الفرنسية منحهم حق الاقتراع العام ، دون أن تقدم أية إنجازات ديمقراطية حقيقية . مثل هذا الوضع الثنائي المدلول للديموقراطية كاذبة يحول الفكرة الديمقراطية ذاتها إلى مجال للسخرية لدى الجماهير الشعبية .

تحولت أقلية من الناخبين الفرنسيين إلى اليساريين الراديكاليين الذين انتقدوا الأوضاع القائمة بحدة ، لكن القسم الأكبر منهم فقد الثقة بالمعارضة الجمهورية ذاتها ، وتحول إلى المالكين المحافظين ، أو حلم برجل قوي يأتي لطرد الساسة الفاسدين .

توجهت عاصفة التذمر الشعبي العام الأولي ضد سيادة فيري الكولونيالية . لم يكن لدى فرنسا آنذاك جيش كولونيالي خاص ، فكان فيري يرسل مجتلي الخلة الاجبارية إلى الحروب الكولونيالية ، نحو آسيا وإفريقيا ، حيث أصيب آلاف الشبان بالأمراض المعدية ، كما حدثت نكسات عسكرية لامفر منها ، فأصيب الفرنسيون عام ١٨٨٥ بهزيمة محلية في تونكين (كانت بالمناسبة دون أية أهمية) . انفجر الغضب الشعبي ضد فيري « التونكني »

وانضقت مرارة الجماهير بسرعة إلى المجلس النيابي، لتسقط الحكومة تحت وطأة الهجوم المشترك من اليمين الملكي واليسار الراديكالي . وتحطم قوة الجمهوريين المعتدلين ، وتتولى وزارات تسير الأمور وحيدة بعد أخرى ، دون أن تترك أي منها أثراً يذكر وراها .

وصل الجمهوريون المعتدلون عام ١٨٨٥ إلى درجة من الضعف والهلحلة جعلتهم يوافقون على الإصلاح الانتخابي . ألغيت الدوائر الانتخابية الصغيرة واستبدلت بمناطق كبيرة تنتخب وفق لوائح. هكذا تم تمزيق التماس الشخصي بين النائب ودائره الانتخابية ، وزال الرباط الأخير الذي كان يشد الشعب إلى الجمهورية البرجوازية . ارتدت الانتخابات الجديدة للمجلس النيابي عام ١٨٨٥ طابعاً جلياً إلى أبعد حد . وقد نال الملكيون فيها ٣,٥ مليوناً من الأصوات من أصل ٨ ملايين صوت . كما نال الراديكاليون أصواتاً لا بأس بها ، إن أصوات الحزبين تدل على رفض غالبية الشعب الفرنسي للنظام القائم . تعاون الراديكاليون والجمهوريون المعتدلون في الانتخابات الأولى ، كي يحولوا دون تشكل أغلبية ملكية في البرلمان ، وقد نجحوا في ذلك ، إلا أن أزمة الجمهورية الفرنسية البرجوازية بقيت مستمرة دون تغيير .

انضم إلى الوزارة الجمهورية التالية وزير اسمه بولانجي كوزير للحرب . كان بولانجي واحداً من قلة من الضباط المؤثمين ، فقام بنشاط محمود لتقوية القدرة القتالية للجيش الفرنسي ، وأعطى عمله مدلولاً واضحاً معادياً لألمانيا ، مما أكسبه شعبية واسعة ، وجعل اسمه

رمزاً للحرب الانتقامية القادمة . كان الجمهوريون المعتلون قد بدلوا جهوداً كبيرة في السنوات الأخيرة لإقامة علاقات صحية مع ألمانيا ، وأحرزوا نجاحات السياسة الكولونiale بمساعدة جوهريّة من بسمارك . فما كان من أعداء الجمهورية البرجوازية إلا أن أدانوا السياسة الكولونiale وطالبوا بخطط سيامي معاد بشدة لألمانيا . عندما رفع بولانجيه راية الانتقام من ألمانيا ، اتحد حول شخصه سائر أعداء النظام القائم ، وأخذ اليمين الملكي يتقرب إليه ، أملاً أن يكون الجنرال الشعبي هو الدكتاتور القادم لفرنسا ، والرجل الذي سيقيضي على الجمهورية وسيجد الشكل الجليليد العصري والمناسب للبونابرية . ومن يدري ، فربما كان بولانجيه محطلة يمر منها قطار الملكية العائدة . من ناحية أخرى ، تحمست أقسام واسعة من -الناخبين الراديكاليين ، بمن فيهم عدد كبير من العمال والفلاحين والبرجوازيين الصغار ، لبولانجيه ، آمله أن يحررها من سيطرة الساسة المحترفين المكروهين .

أدركت الأحزاب الجمهورية شيئاً فشيئاً الخطر الذي يمثله بالنسبة لها الجنرال الشعبي ، بعد أن رفعت موجة الحماسة الوطنية إلى الأوج . فابتعد عن منصبه كوزير للحرب ، وعين قائداً فرقة في الأقاليم ، قبل أن يسرح من الخدمة عام ١٨٨٨ . زاد إجراء الحكومة من شعبية الجنرال ، وجعله يبرز كقائد سيامي يطرح برنامجاً يقوم على إعادة النظر في الدستور ، ويريد إقامة حكومة قوية تستند إلى إرادة الشعب ، وتكون متحررة من القيود التي تفرضها عليها برلمانية فاسدة . لقد لاج وكان هذه الأسس في الحكم تشكل الطبقة الحديدية من البونابرية .

قرر اليمين المحافظ وضع سائر تنظيماته ووسائله المالية في خدمة الجنرال بولانجييه ، لاسيما وأن الوضع كان مناسباً لذلك : إذ فقد الاتجاه الليبرالي والديموقراطي في البلاد قوته الصدمية وتعاطف الجماهير الشعبية ، واستطاع ممثلو رأس المال الكبير ، وكبار الملاك العقاريين ، ورجال الكنيسة والجيش الظهور بمظهر المناضلين الحقيقيين لشعب مهان ومخلوع . تورط الحزب الراديكالي في حيرة حقيقية سببها تطور البولانجية . ولم يترك بولانجييه نفسه وسيلة إلا وجربها للابقاء على صلاته مع أصدقائه الراديكاليين القدماء ، إلى أن صار روشفور نفسه أحد دعاة المتحمسين . لكنه فشل في كسب كليمانصو ، الذي رأى في البولانجية قناعاً فقط للثورة المضادة الملكية والرأسمالية الكبيرة ، وبقي مع حزبه الراديكالي إلى جانب الجمهورية ، بينما كانت أغلبية الناخبين الراديكاليين الساحقة تهرول مع روشفور إلى صفوف أتباع الجنرال .

ناضل الجمهوريون المعتدلون يردد واضح ضد رأس المال الكبير والملكية ، فاستحقوا العقاب الذي نزل بهم . كانت الجمهورية البرجوازية الفرنسية قد أخذت موقفاً بالغ الضعف ضد اليمين ، مما أعجزها عن إقامة ديموقراطية قادرة على الحياة وأصاب الجماهير بالخيبة . وهامي أحزاب اليمين الملكي تلبس الآن لبوساً مقبولا من الشعب ، وتعرض نفسها عليه كقوة تنسجم من الجمهورية والديموقراطية . لقد قدر لهذه اللعبة أن تتكرر منذ ذلك الوقت ، كما قدر لفكرة الوطنية أن تستغل دوماً لصالح الثورة المضادة . لو كان جامبيتا على قيد الحياة ، لما تجرأ أحد على تصوير أصدقاء الجمهورية البرجوازية كأعداء للوطن وعملاء لألمانيا . لكن فيري ، الصديق المزعوم لبسمارك ، كان

هو الذي يجسد الفكرة الجمهورية بالنسبة للجماهير . إن كل فرنسي منح صوته لبولانجيه أحس بالارتياح ، لأنه عبر بذلك عن موقفه من البروسيين .

ضمت الكتلة الكبيرة المطالبة بإعادة النظر في الدستور منذ عام ١٨٨٨ كل اليمين الملكي ، والاتباع الراديكاليين لبولانجيه ، وسائر فئات الشعب المترددة ، التي جذبها مغناطيس الدكتاتور المقبل . اتبع ممثلو هذه الكتلة تكتيكاً يقوم على ترشيح الجنرال في الانتخابات اللاحقة للمجلس في دائرة انتخابية كل مرة ، بحيث يشكل ذلك نوعاً من الاقتراع الشعبي بالنسبة للناخبون الجديدين . انتصر بولانجيه في حملات انتخابية متعددة ، وحين أصبح ضرورياً إجراء انتخاب لاحق في باريس عام ١٨٨٩ ، أحس قادة الكتلة أن ساعة الحسم قد اقتربت ، فاتفق اليمينيون والجمهوريون اليساريون على مرشح مشترك ، لكن بولانجيه نال مع ذلك ٢٤٤ ألف صوتاً مقابل ١٦٢ ألف صوت لخصمه . هذه النتيجة تدل على أن أغلبية عمال باريس كانت مع الجنرال : لقد كان القرف من الجمهورية البرجوازية الرأسمالية وساستها كبيراً بين الجماهير الشعبية ، بحيث فضلت أي تغيير على استمرار الوضع القائم . عشية انتخابات باريس ، كان متوقفاً أن يطرد بولانجيه ، ومن ورائه الجماهير المتحمسة ، حكومة الجمهورية وقيم دكتاتوريته ، غير عابيين بأية مقاومة ، لأن الشرطة والجيش وقها منطحين هربياً وراءه .

عندما لم يجرؤ الجنرال على القيام بالانقلاب ، تسبب في خيبة أمل شديدة لانصاره . لم يكن بولانجيه رجلاً عظيماً مثل نابليون الأول ، أو مغامراً مثل نابليون الثالث ، بل مجرد ضابط سياسي متوسط الموهبة . والحقيقة أن الوضع

الفريد لأعوام ١٨٨٥ - ١٨٨٩ والتدخل الغريب للطبقات والأحزاب في فرنسا ذلك الوقت ، هما اللذان مكناه من اكتساب تلك الأهمية الهائلة التي نسبت له . إن افلاس الجمهورية البرجوازية ، والضعف الذي ميز الحركة العمالية ، وافقار الملكية إلى أية شعبية ، جعلت فرنسا مؤهلة للديكتاتورية . والحال ، ان أول جنرال يترك انطباعاً حسناً وهو تمتط حصانه ، ويعط بالانتقام من ألمانيا ، ويلاحق في الوقت نفسه الساسة ، كان سيبدو مجلساً لأحلام الشعب . إلا أن بولانجييه ، احجم عن القيام بالعمل الذي كان منتظراً منه .

عندما لم يحدث الانقلاب ، بادرت الحكومة الجمهورية إلى الهجوم ، فأقامت دعوى على بولانجييه بتهمة الخيانة الوطنية ، فاذا به يفر إلى الخارج ، ليفقد ما كان قد تبقى من سلطته . غرقت الجماهير الشعبية ، وقد خاب أملها ، في اللامبالاة من جديد ، أو عادت ثانية إلى الأحزاب القديمة . كان الجمهوريون أذكى بما فيه الكفاية ، فألغوا الإصلاح الانتخابي وعادوا إلى الدوائر الانتخابية الصغيرة ، ليكسبوا الأغلبية في انتخابات ايلول من عام ١٨٨٩ . لم تنتصر الجمهورية بقواها الخاصة ، بل خرجت سالمة لأن أعداءها لم يمتلكوا العزيمة للقيام بثورة مضادة صريحة . كما لم يتم بعد اسقاط ماكماهون أو هرب بولانجييه أي مسعى لتقوية الجمهورية وتكوين ديموقراطية برجوازية قادرة على الحياة . كل ما في الأمر أن الجمهورية البرجوازية كسبت فرصة جليدة لالتقاط الأنفاس ولانتظار الأزمة المقبلة .

عام ١٨٨٩ ، كان بسمارك يحكم في برلين بمساعدة قانون الاشتراكيين ، وخضعت بطرسبورج للقيصر الكسندر الثالث ولبوليسه ،

وسيطر تافه في فيينا ، وكريسي في روما ، في حين كان ظل بولانجه يحرم
فوق باريس . هذا الوضع كان محزنًا من منظور الثورة الديمقراطية .
بغض النظر عن هذه الوقائع ، فقد حققت صناعة البر الأوروبي في
العقدين الأخيرين تقدماً مذهلاً ، وفرض وعي البروليتاريا نفسه رغم
كل الهزائم السياسية ، إلى أن جاء عام ١٨٨٩ بتأسيس الأمم المتحدة الثانية :
ليبدأ معها فصل جديد في تاريخ الديمقراطية الأوروبية .

• • •

الامبريالية ضد الليبرالية

أحدث التقدم التقني العاصف انقلاباً جديداً في علاقات الإنتاج ، في الجيل الذي سبق الحرب العالمية الأولى . وقرّب على سيورة التمرکز المستمرة في الصناعة ، وعلى الانتصار النهائي للمؤسسة الكبرى على المؤسسة المتوسطة والصغرى في سائر البلدان المتضمة ، انقلاب جديـد وقام داخل المجتمع البرجوازي . لقد حكمت هذه التطورات على الليبرالية من النمط القديم بالموت النهائي ، ليرثها ذلك الاتجاه في السياسة الداخلية والخارجية الذي يوصف عادة بالامبريالية . وتغير في سياق هذه التبدلات طابع وموقع الديمقراطية أيضاً .

لأحاجة لتكرار الحقائق المعروفة حول التقدم التقني وتـمركز رأس المال في الفترة ما بين ١٨٨٠ و ١٩١٤ . يكفي أن نورد بعض المعطيات والوقائع ، لتذكير القارئ بالجيل العام لهذه الحركة . استخدم التكنيك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الكهرباء استخداماً شاملاً ، وفي مجالات متجددة على الدوام . وزاد الكمال التقني للألة البخارية بصورة مضطردة . كما شهدت السنوات العشرون السابقة للحرب العالمية انتصار السيارة وابتكار الطائرة الأولى الصالحة للاستعمال والبالونات الموجهة . هذه الامكانات التقنية الجديدة كانت تدفع إلى الانتاج الكبير بصورة متزايدة على الدوام . والحقيقة أن رأس المال

المصرفي شجع نمو المصانع الكبرى الخاضعة له بكل الوسائل ، إلى أن ظهرت الكارتلات والتروستات على نطاق واسع في الصناعة . في كل أزمة هزت عالم الرأسمالية في فواصل زمنية دورية ، سقطت المؤسسات الضعيفة بالجملة على الطريق ، وخرجت المصانع الكبرى منتصرة ، وتجمعت وسائل الانتاج الأساسية للبلدان المتحضرة في يد عدد قليل من أصحاب المشاريع . هكذا نمت سيطرة الاحتكارات من رأسمالية المنافسة ، ونسف رأس المال الكبير الاحتكاري المجتمع البرجوازي ، وحكم على الليبرالية بالموت . اننا نفهم الليبرالية كشكل للدولة والمجتمع تحكم في ظله البرجوازية المالكة والمتعلمة بالاعتماد على الحريات الدستورية . وحدث الشكل القديم لليبرالية، الذي تشكل مع نشوء المجتمع البرجوازي الجديد ، الحريات السياسية الداخلية مع سياسة للدولة تقوم على سلطة قوية . هذه الليبرالية القديمة تستلزم حكومة برلمانية في شكل جمهوري أو ملكي مقيد دستورياً ، وكفالة للشخص والملكية من تعديلات السلطة ، وحرية الكلمة والكتابة ، وحرية النوادي والتجمعات ، مع بقاء سلطة الدولة في يد الفئة العليا المالكة . في هذا الشكل من الليبرالية ، تستخدم البرجوازية الحاكمة جهاز الدولة من أجل سياسة خارجية فعالة وفتوحات كولونiale، فئتي الجيش والأسطول ، وتقضي على المنافسة الأجنبية، عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة ومنع التجارة الحرة : باختصار ، الليبرالية القديمة هي شكل الدولة النموذجي للرأسمالية المبكرة . وتنتمي إلى الليبرالية من النمط القديم المجموعات السياسية التي امتلكت السلطة في هولندا من القرن السادس عشر إلى الثورة الفرنسية ، والويجز في القرنين السابع والثامن عشر ، والتوريز في عصر حروب الثورة الفرنسية وحتى عام ١٨٣٢ . كما كانت الأحزاب

البرجوازية الفرنسية خلال الثورة بين ١٧٨٩ و ١٧٩٣ أحزاباً ليبرالية قديمة . وانتسبت إلى هذه المدرسة أيضاً الديمقراطية الاجتماعية في ظل روبسبير من ١٧٩٣ إلى ١٧٩٤ . ثم أتت حكومة ليبرالية قديمة تحت زعامة مجلس المديرين حتى عام ١٧٩٩ ، ثم دكتاتورية نابليون والملكية الاقطاعية العائدة لليوريون . زسيطرت الليبرالية القديمة من جديد في فرنسا تحت قيادة لوي فيليب بين ١٨٣٠ و ١٨٤٨ . أخيراً كان الاتحاديون في الولايات المتحدة حزباً ليبرالياً قديماً قرر مصير الدولة الاتحادية الجديدة منذ تأسيسها إلى نهاية القرن الثامن عشر .

كان النمط الثاني والأحدث لليبرالية نتاجاً للتطور الصناعي في إنجلترا . تنفق الليبرالية الجديدة مع القديمة في تطلعها نحو الحريات الدستورية وسيطرة البرجوازية المالكة . أما الفارق بينهما ، فهو يكمن في موقفهما من الدولة ومن سياسة القوة . فالليبرالية الحديثة تؤمن بالقوة الظاهرة للصناعة الحديثة إلى درجة تدفعها إلى التخلي عن وسائل الدولة في العنف والاكراه ، وترفع شعارات السلام والتجارة الحرة . وهي ترى ان المنافسة الحرة بين أصحاب المشاريع يجب أن تحدث دون أي تدخل أو عائق ، ودون أي دعم مصطنع أيضاً لأن من شأن ذلك ان يخدم على خير وجه تقدم الفرد والشعوب والانسانية بأسرها . أصبحت إنجلترا في الفترة ما بين ١٨٣٢ و ١٨٦٦ البلد الكلاسيكي لليبرالية الجديدة . وكان حملتها السياسيون هم الوبجز الشبان والبلتيون . أما موطنها الثاني فكان مملكة بلجيكا التي أسست عام ١٨٣٠ ، حيث كانت البرجوازية مضطرة إلى الأخذ بتطور سلمي بسبب الوضع الجغرافي والحالة السياسية العامة للدولة صغيرة . إن البرجوازية البلجيكية لم تكن

راغبة في فتح أي بلد ، أو إقامة جيش كبير ، وإنما أرادت الاستمرار في تطوير صناعيتها في هدوء تحت حماية الدستور والبرلمان .

من الضروري ، لصياغة المفاهيم بوضوح ، التفريق بين الليبرالية الجديدة والديمقراطية الليبرالية . تأخذ الليبرالية الأصلية بحق اقتراع مقيد ، وتفرض انفراد الطبقة المالكة بالسلطة . أما الديمقراطية الليبرالية فهي تتوفر ، حيث تمارس الجماهير حق الاقتراع العام ، وتضطر البرجوازية للتضاهم مع فئات الشعب الواسعة للحفاظ على السلطة . لهذا السبب انتقل الحزب الليبرالي في إنجلترا بعد ١٨٦٦ إلى الديمقراطية الليبرالية . أما الدولة النموذجية للديمقراطية الليبرالية ، فكانت منذ ١٨٤٧ سويسرا .

لم تستطع الليبرالية الحديثة الوصول إلى السلطة في أي مكان في البلدان الأوربية الملكية بعد عام ١٨٣٠ . لكنها كسبت نفوذاً مهيماً على البرجوازية الألمانية ، خاصة وأن النهوض الصناعي أنجب في ألمانيا بعد ١٨٣٠ فئة عريضة من أصحاب المشاريع النافذين والمتضالين ، الذين آمنوا بالتجارة الحرة والمنافسة الحرة . وقد جهد هؤلاء الرأسماليون الليبراليون ، بالتحالف مع الأكاديميين والجماهير الشعبية الواسعة ، لإقامة أوضاع دستورية في بروسيا وألمانيا ، وفق النموذج الانجليزي . غير أن الليبرالية الألمانية لم تنجح في ضرب الملكية الاقطاعية الحاكمة . وعلى كل حال ، فقد انتقلت بروسيا وألمانيا إلى الأخذ بنظام التجارة الحرة ، وسيطرت أفكار الليبرالية الجديدة في البرلمانات من ١٨٦٠ إلى ١٨٧٩ ، لا بل ان بسمارك نفسه تظاهر أحياناً بأنه يريد التعاون مع الليبرالية الألمانية ، رغم تعارض أفكارها مع سياسة القوة العسكرية

البروسية . كانت البرجوازية النمساوية مقتنعة ، بسبب الشراكة اللغوية والحضارية ، بالأفكار الليبرالية التي آمنت بها البرجوازية الألمانية . وعلى الرغم من أن الليبرالية النمساوية لم تكن في وضع يؤهلها للقضاء على ملكية آل هابسبورج الاحتكارية ، فإن القيادة البرلمانية كانت في الستينات والسبعينات للحزب الألماني الليبرالي ، الذي مارس نفوذاً كبيراً على سياسة واقتصاد النمسا . في تلك الأثناء ، كان حق الاقتراع للبرلمان مقيداً ، كما أعطى حق الاقتراع السلطة في بروسيا للطبقة الحاكمة دون غيرها . أخذ بسمارك بحق الاقتراع العام في انتخابات مجلس الرايخ لاتحاد شمال ألمانيا منذ ١٨٦٧ ، ومجلس الرايخ الألماني منذ ١٨٧١ . لكن التقليد الليبرالي القديم كان قوياً إلى درجة أن الأحزاب الليبرالية ضمنت الهيمنة البرلمانية في ألمانيا حتى السبعينات .

لم تستطع الليبرالية الجديدة بمبادئها القائمة على التجارة الحرة والسلام والتقدم ، احتلال أي موقع في فرنسا في أي وقت من الأوقات ، فالبرجوازية الفرنسية كانت حتى عام ١٨٤٨ مشبعة على العموم بالأفكار الليبرالية القديمة . ثم جاءت عام ١٨٧٩ الفترة الدكتاتورية والbonapartienne ، وفرضت نفسها بعد هذه المرحلة الأفكار الامبريالية الجديدة لدى الطبقة المالكة الفرنسية . قلم نابليون الثالث في العقد الأخير من حكمه بديلاً معيناً لعدم وجود الليبرالية الجديدة في فرنسا ، عندما انتقل إلى التجارة الحرة ، وأعلن قناعاته النظرية بالسلام ونزع السلاح ، وأقام في ساعات حكمه الأخيرة حكومة برلمانية . إذا ما تجاهلنا هذا الكاريكاتور البونابرتي ، فإن الفصل الليبرالي غير موجود على الإطلاق في كتاب التاريخ الفرنسي . لم تستوطن الليبرالية الجديدة في

الولايات المتحدة الأميركية أيضاً ، فقد أعقب سقوط الليبراليين القتلما من الاتحاديين مرحلة الديمقراطية الاجتماعية التي استمرت من ١٨٠٠ إلى ١٨١٥ . ثم أعقب هذه الشكل الكولونيالي المعهود للديموقراطية البرجوازية ، الذي استمرت ذبوله حتى عام ١٨٩٠ تقريباً . لم تسمح البرجوازية الأميركية المالكة بتقييد حق الاقتراع ، وإنما تطلعت إلى حل وسط مع الجماهير الشعبية في إطار الديمقراطية البرجوازية ، وقيمت البرجوازية الصناعية الأميركية من جهة أخرى مع الحماية البحرية . إلى ذلك ، فإن الاستيطان المتزايد لأراض جديدة على الدوام في الغرب هو جزء أصيل من جوهر الولايات المتحدة . هكذا كان الفتح المتواصل لأراض جديدة ، وليس التنافس السلمي في إطار الوطن القديم ، هو ميزة التطور الأميركي في القرن التاسع عشر . من هنا لم تتفق ديموقراطية الفتح والحماية البحرية الأميركية مع ترسيمات الليبرالية الجديدة .

تضموي حركات البرجوازية الإيطالية في القرن التاسع عشر ، بدءاً من الكاربوناري ، في الاطار الليبرالي القديم . احتاجت البرجوازية الإيطالية إلى سلطة الدولة وقوة السلاح ، كي تفرض الوحدة القومية وتؤمن إيطاليا الجديدة ضد أعدائها الداخليين والخارجيين . كذلك تنسب الليبرالية الهولندية في القرن التاسع عشر إلى المخطط الليبرالي القديم . عندما استردت هولندا استقلالها القومي بعد انهيار الامبراطورية النابليونية ، أعيد بناء البلاد لتصبح ملكة الأراضي المنخفضة . وتم تقييد الحكم الذاتي التقليدي للبرجوازية الهولندية عن طريق تقوية السلطة الملكية منذ ١٨١٥ . بعد هذا العام ، استردت البلاد أيضاً

امبراطوريتها الاستعمارية الكبيرة في آسيا ، وارتبط الوجود الاقتصادي للأراضي المنخفضة بامتلاك جاوا والأقطار الأخرى فيما وراء البحار . إلا أن الدفاع عن الامبراطورية الكولونيالية وإدارتها كانا يتطلبان سياسة قوة صارمة ، لا تتفق مع أفكار الليبرالية الجديدة .

كان المجال الحقيقي لسلطة الليبرالية الجديدة ضيقاً إلى أبعد حد في القرن التاسع عشر . فإذا ما أخذنا التعريف بدقة، وجدنا أن بلجيكا كانت دون سواها البلد النموذجي لليبرالية الجديدة، التي تم تقييد سياستها تقييداً متعاضداً على يد الملكيات الكبرى في القارة . ولو أخذنا انكساراً على سبيل المثال ، لوجدنا الليبرالية الجديدة تتناقض في الواقع أشد التناقض مع أساليب ومتطلبات الامبراطورية البريطانية العالمية . لقد كانت الليبرالية الجديدة فصلاً عارضاً وحسب في القرن التاسع عشر ، وكانت خداعاً ذاتياً مارسه الرأسمالي الصناعي الذي اعتقد بقدرته على الاستغناء عن السمات الجوهرية لشكل الاقتصاد الرأسمالي ، وهي العنف والقوة . انتقلت البرجوازية المالكة في سائر البلدان الجديدة الهامة من الليبرالية إلى الامبريالية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . لكن الليبرالية كانت قد تركت أعماق الأثر : فالبرجوازية الرأسمالية التي ابتكرت الليبرالية الجديدة لصالحها بالأصل ، لم تلبث أن احتقرت أفكارها ، فالتقطها العمال وبعض البرجوازيين الصغار وحولوها إلى ديموقراطية ليبرالية ، حين كانوا يفتشون يائسين عن نظرة إلى العالم تساعدهم في فضلم ضد الامبريالية .

من السهل فهم انتقال الأوساط الصناعية النافذة إلى الامبريالية . يجب أن نكون لأنفسنا فكرة عن النمط الوسطي للصناعي الأوروبي الصغير في القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر .

إن هذا الرجل الذي كان طالب « بالحرية » ، كان على استعداد
لأن يضحي بالغالي والرخيص في سبيلها ، لأنها لم تكن بالنسبة
له قضية مثالية مجردة ، بل ضرورة واقعية إلى أبعد
حد . فقد كان فقدان الحرية يعني ارتباط المواطن باهواء
موظفي البوليس الملكيين ، كائناً من كان هؤلاء . هذا المواطن
الأوربي كان يريد ضمانات تكفل حريته من العنف البوليسي ،
كما كان يريد ضمانات لثروته من القرارات الحكومية المباغطة .
وطالب أيضاً ، كي يأمن أهواء الحكم الملكي المطلق والنبلاء
والبيروقراطية ، بلستور وبضمانات قانونية وبحماية الفرد والملكية .
وأراد تحرير نفسه إلى أبعد حد ممكن من وطأة الضرائب ، واعتبر
الاتفاق على الملكية والكنيسة والموظفين والنبلاء والجيش هدراً لاغائلة
منه يجب إيقافه بالتدرج . ورفض الخلعة الاجبارية العامة ،
لأنه لم يشأ أن يموت ولده من أجل مشروع ملكي ما ، بل أراد له في
أن يتولى ادارة أعماله في مرحلة لاحقة . كان الصناعي الصغير من
الفترة القديمة يعرف في العادة عماله شخصياً ، ويخوض معهم بعض
الصراعات، ويعتبرهم غير ناضجين لممارسة حق الاقتراع العام .
وكان يغضب عندما يحرض المهيجون عماله بشعارات الاشتراكية
والتعاونية . بيد أنه كان يرى فيهم مساعديه الشخصيين ، الذين ليسوا
مربحين دوماً ، لكنهم يبتغون إليه على كل حال ، ويملكون المصلحة
السياسية ذاتها التي يملكها هو في التقضايا الأساسية ، وهي : الخبز
الرخيص ، الضرائب الثقيلة ، عدم أداء الخلعة الاجبارية ، الحماية
من العنف البوليسي . . . الخ .

اختلفت نظرة الصناعي الكبير إلى العالم في نهاية القرن التاسع عشر

تمام الاختلاف عن ذلك . لقد كان يرأس، كمدير عام، عشرة آلاف عامل أو موظف أحياناً . أما خارج المدن الكبرى ومناطق المناجم والصناعة فكانت الصورة مؤثرة بصورة خاصة ، فالمنطقة بكاملها ملكة لشركة، والعمال والموظفون يسكنون في مساكن الشركة ، وكل قرض يتفق يأتي بصورة مباشرة أو غير مباشرة من الشركة ، ويتحكم الصناعي الكبير بالبلد والشعب وكأنه سيد اقتصادي . لقد تغير مفهوم الحرية تغيراً تاماً بالنسبة للصناعي الكبير ، فهو لم يعد يخشى الدولة ، لأنه يتفاوض مع الوزراء كمصاحب سلطة مكافئة لسلطتهم ، بل يخشى المحرضين الذين يدفعون رعاياه من العمال إلى الثورة . هكذا يزداد شكه في قيمة الحرية والحقوق الدستورية . وهو يطالب بدولة قوية لها سطوة حقيقية على الجماهير ، تستطيع قمع أية ثورة « حمراء » في أي وقت . كما يطالب أن تبعد الدولة عنه المنافسة بواسطة الرسوم الجمركية ، وأن تفتح له أسواقاً جديدة من خلال سياسة خارجية وكولونيالية ناجحة . فإن هي احتاجت إلى نقود كي تنفذ سياسة الحرب والقوة ، وجب تأمين الموارد الكافية لها ، وكان لزاماً أن تتحمل الشركة نصيبها من ذلك ، كنوع من الضمان ضد الأخطار الداخلية والخارجية .

أراد أصحاب المشاريع الليبراليون الجدد السلام وتهديم جهاز الدولة بالتدرج وضمان الحريات البرجوازية والسجل المفتوح للمنافسة الحرة . أما الرأسمالي الاحتكاري الكبير ، فكان يريد دولة قوية ذات سلطة نحو الداخل والخارج . هذا التطور في النظرة إلى العالم حدث بالتدرج وبصورة متتابعة من بلداً لآخر، ومن

فئة نافذة لآخرى . اننا لا نتحدث هنا عن المجال الأخلاقي ، اذ ان كثيرين من أصحاب المشاريع الصغيرة كانوا في العصر القديم لبراليين ، ولكن مع غلظة وقسوة وضيق أفق . بينما أراد بعض الرأسماليين الكبار الجدد اسعاد الانسانية على طريقة الملوك المطلقين ، ورغبوا في تحويل ثروتهم التي تبلغ المليارات إلى مؤسسات الرعاية الاجتماعية . ليس التقوم التاريخي معنا بتقسيم البشر إلى « اخير » و « اشرار » ، بل بتفسير سيكولوجية المجتمع ككل .

أحدث تقدم الفكرة الامبريالية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تفكيكا للمجتمع البرجوازي . وشكلت البرجوازية المالكة والمتعلمة جبهة واحدة على وجه الاجمال ، إلى حين ظهور الامبريالية . عندها كانت تحدث أزمات ما ، فان القوة الموحدة للبرجوازية وللرأي العام المتحالف معها كانت تجتذب في العادة القسم الأكبر من الشعب في اتجاه واحد . هكذا برزت البرجوازية في الأراضي المنخفضة كقوة موحدة في النضال ضد الملكية الاسيائية ، وحظيت حتى في القرن السادس عشر بدعم الجماهير الشعبية الواسعة . كما ناضلت متحدة في القرن السابع عشر ضد تجاوزات كارل الأول ويعقوب الثاني . وفي عام ١٨٣٢ وقفت الأغلبية الساحقة من الفئة الانجليزية المتعلمة والمالكة إلى جانب الاصلاح الانتخابي وامتكت الليبرالية بين ١٨٣٢ إلى ١٨٦٦ الأغلبية في المجلس النيابي .

تظهر الصورة ذاتها في التاريخ الفرنسي ، حيث ناضلت الأغلبية الموحدة ضد الحكم المطلق للويس السادس عشر سنة ١٧٨٩ ، وضد سياسة كارل العاشر عام ١٨٣٠ . وفي شباط من عام ١٨٤٨ وقف

الشعب الفرنسي بأسره تقريرا تحت قيادة الفئات المتعلمة في النضال ضد لوي فيليب . وبرزت أيضا وحدة الرأي العام الليبرالي ذاتها في بداية ثورة ١٨٤٨ في ألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا . خلال النزاع الدستوري البروسي في أعوام ١٨٦٣ - ١٨٦٦ ، كانت تسعة أعشار الشعب على الأقل مع النواب الليبراليين ، في حين عزل بسمارك في أقصى اليمين مع دائرة صغيرة من الارستقراطيين الاقطاعيين ، ولاسأل في أقصى اليسار مع دائرة صغيرة من العمال الاشتراكيين . وفي بلجيكا ، دعم الشعب عام ١٨٣٠ الثورة التي قادها البرجوازيون الليبراليون ضد ملك الأراضي المنخفضة .

ابتعدت الارستقراطية المالية في العصر القديم غالبا عن الحركة البرجوازية الليبرالية العامة . فقد وقف مصرفيو البلاطات إلى جانب ملوكهم ، كما دعمت المصارف الفرنسية الكبرى حتى عام ١٨٤٨ لوي فيليب . إلا ان المجتمع البرجوازي ليس بضعمة شركات مصرفية ، والاتجاه المخالف الذي سارت عليه أوساط كهذه ، لم يستطع نسف الوحدة الكبرى للحركة الشعبية الليبرالية . غير ان تغيرا هاما حدث ، منذ شرع كبار الصناعيين في أوروبا وأميركا الشمالية يحتلون مواقعهم داخل الحياة العامة ، وعرفوا كيف يجعلون الصناعيين الصغار يعتقدون أفكارهم في أغلب الحالات . اذا كان المجتمع البرجوازي قد استطاع احتمال معارضة المصرفيين ، فان هؤلاء لم يعودوا بعد ظهور الصناعة الكبرى جسما سياسيا قادرا على الحياة . ولم يتحد الصناعيون بلورهم على أرضية الامبريالية مع المصارف لوحدها ، وانما كسبوا إلى جانبهم جزءا كبيرا من المثقفين ، بعد ان سحرت الأفكار الامبريالية فئات

متزايدة على النوام من الاكاديميين والطلاب الشباب ، وجعلتهم يديورن ظهورهم في غالبية البلدان المتحضرة لشعارات الحرية والتقدم القديمة ، وينحسرون للعظمة القومية وسياسة السيطرة الجديدة .

بحث الاتجاه الامبريالي ، محمولا من العنانيين والمصرفيين ورأي عام متعلم وأكاديمي متزايد على النوام ، عن متكأ له في اليمين ، داخل البلدان التي هيمنت عليها ملكيات عسكرية أو ملاك عقاريون ارسقراطيون ، فتراجعت الليبرالية أمام الوضع الجديد ، إلى أن اقتصرت على أقسام من التجار وركام المثقفين الذين تمسكوا بالأفكار القديمة حول حرية الحركة السياسية والاقتصادية . هذه الليبرالية البرجوازية المتقلصة والمقلصة لم تعد تمتلك القوة للامساك بالفتات الشعبية الفقيرة العاملة . ويفض النظر عن ذهاب عمال الصناعة إلى المعسكر الاشتراكي ، فقد تضاعف أيضاً التأثير الليبرالي على الفئة المتوسطة والبرجوازية الصغيرة في القارة الأوروبية ، في حين اتجه الفلاحون والبرجوازيون المتوسطون في المدن نحو الاستقلال سياسياً . في الوقت نفسه حاولت الفئة العليا الامبريالية إقامة قاعدة شعبية جماهيرية لها ، مستخدمة الفكرة القومية قبل كل شيء .

ما إن جاء عام ١٨٨٠ حتى برزت السياسة الامبريالية لكل بلطن . اهاب السياسة القومية ، بوصفها الترجمة الصادقة لها . عندئذ أخذ أعداء الامبريالية من ليبراليين وديموقراطيين واشتراكيين يظهرهم بمظهر الوطنيين السقيين ، بسبب عنائهم لسياسة التسلم وفرض الرسوم الجمركية والبحث عن مستعمرات ، ولسياسة خارجية قوية . هذا التحول كان بالغ الخطورة . عندما أضفت الامبريالية على نفسها شكل التزعة القومية المنتحمة ، وصارت ترفع شعبها إلى

إلى مصاف الآلهة ونحط من قدر كل ما هو غريب ، فانها وضعت في ختمتها كل الحركات القومية المتعصبة والمعادية للسامية . خلقت الامبريالية بصورة ما فوق ركام الحركة الليبرالية ، ومرت مرور الظافر بقايا الجيش الليبرالي ، في طريقها إلى الاستيلاء على الجماهير الشعبية . لقد أصبح القلاحون المطالبون بالحماية الجمركية ، وبرجوازيو المدن الصغار المتلمحون من بيوتات السلع الحليضة ، والجماعات الدينية المناضلة ضد الاتحاد الليبرالي والباحثة عن سلطة جديدة ، حلفاء للامبريالية في النضال ضد بقايا الحزب الليبرالي وضد الميول الاشتراكية والديموقراطية . أما صلة الوصل الطبيعية بين السادة الامبرياليين من فوق ، والجماهير الوطنية والبرجوازية الصغيرة والكنيسة المنتظمة من تحت ، فقد كانت الشبيبة الاكاديمية القومية .

احقر رأس المال الامبريالي الكبير فكرة تأسيس أحزاب جديدة . فانحطت في الحركات السياسية القائمة ، وزودها بأفكاره وأعاد صياغتها وفق مصالحه . كما أن بعض الأحزاب تحولت إلى أحزاب امبريالية حليضة ، مع أن مولدها صاحبه أنغام لا علاقة لها بالامبريالية على الإطلاق . لقد أصاب مثل هذا التحول الحزب الجمهوري ، الذي تعرض لتبدل كبير في فترة قصيرة لا تتجاوز ثلاثين عاماً . كان الحزب الجمهوري قد خرج مستصراً من الحرب الاهلية ، ليصبح منذ ذلك الوقت حامل فكرة الدولة البرجوازية ، وليحظى بدعم أغلبية الرأسماليين الكبار . هذا التعميم لا يعني أنه لم يوجد جناح يساري تقدمي في الحزب ، وجناح صديق للروستات لدى الحزب الديموقراطي . غير أن الحزب الجمهوري صار منذ السبعينات بوجه عام يمثل الأوساط المالية العليا والروستات الصناعية ، وأيد أعضاؤه فرض أعلى رسوم جمركية ممكنة ، وجاه

اسطول أميركي كبير ، وسياسة التفتح الكولونيالي في أميركا الوسطى والمحيط الهادي .

طالب الجمهوريون في الداخل بالعمل الحر للحياة الاقتصادية ، ورفضوا تدخل الدولة في النعاليات الاقتصادية لرأس المال الكبير ، وحينما سياسة الحزم تجاه الحركة العمالية وتجاه أي ميل تفوح منه رائحة الراديكالية . كما أراد جمهوريو أميركا الامبرياليون التمسك بالاستور الديمقراطي - البرجوازي الموروث للولايات المتحدة ، ولكن بعد افراغ الديمقراطية من محتواها ، ويقائها شكلاً فارغاً وحسب . عندما تصنع آلة الحزب الانتخابات في الاتحاد والولايات والبلديات ، ويقود رأس المال الكبير هذه الآلة السياسية الحزبية ، فان الديمقراطية تصبح في الواقع الغلاف الخارجي لدكتاتورية رأس المال الامبريالي .

تشكلت كتلة امبريالية في فرنسا في مجرى التسعينات . لقد كان وقوف الغالبية الكبرى من الرأسماليين في المعسكر اليميني الملكي ، وتأييد أقلية فقط من الصناعيين للجمهورية ، هو الوضع الطبيعي هنا . كان فيري هو يمثل الاتجاه الامبريالي ، وقد رأينا كيف سبق له أن شق في الثمانينات الطريق أمام الامبريالية الفرنسية الحليقة بسياسته الكولونيالية . بعد تجاوز أزمة بولانجيه عام ١٨٨٩ واقفاذ الجمهورية بمعجزة ، صار التحول نحو الامبريالية حتمياً ، فبدأت محاولة لتوحيد الاخوة الاعداء ، أي الرأسماليين الفرنسيين ، أساسها تجميد موضوع شكل الدولة مؤقتاً ، وإقامة حكومة امبريالية قوية تستند إلى السلوك الموحد للفتنة الفرنسية العليا . ولقد ساعد البابا ليو الثالث عشر هذا الاتجاه ، عندما نصح الكاثوليك الفرنسيين بالاعتراف بالجمهورية ، وأجاب الجمهوريون

الرأسماليون المعتدلون ، أو من سمووا بالتقنيين ، على سياسة البابا بالتأكيد على تطلّعهم نحو السلام مع الكنيسة . انتقل الرأسماليون الجمهوريون إلى معسكر اليمين نتيجة لهذا التقارب ، وتشكلت كتلة يمينية جديدة من أنصار الملكية ، والمجموعات الكاثوليكية والجمهوريين التقنيين والبقايا القومية لحركة بولانيه وأعداء السامية . تمسك هؤلاء بالشكل الجمهوري ، وصمموا على إحباط أي إصلاح باتجاه الديمقراطية الشعبية ، وعلى قمع الجمهور العريض عند الحاجة ، بالاستناد إلى مجلس الشيوخ والجيش والبيروقراطية . وقد تمثل الاتجاه اليميني الفرنسي الجديد في التسعينات برئيس الجمهورية فور ورئيس الوزراء ميلين ، وتمحور حول قضيتين أساسيتين : استئناف سياسة فيري الكولونيالية في شمال أفريقيا ومدخشر وما وراء الهند ، وإقامة حلف مع روسيا لضمان فرنسا من القوة الألمانية ، وهو حلف بدا وكأنه يتيح إمكانية لاسترداد التراس-لوترينجن ، التي صار من الضروري استعادتها لأسباب قومية ، ولأن عملية دمج صناعة الحديد اللوترنجية الهامة ، وصناعة القالي والنسيج الانزاسية في الاقتصاد الفرنسي كان هدفاً مغرباً إلى أبعد حد للامبرياليين الفرنسيين . فضلاً عن ذلك ، فقد أتاح الحلف الفرنسي - الروسي استثمار رساميل فرنسية هائلة في المشاريع الروسية .

أقلم بسمارك نفسه بالتدرج في ألمانيا مع متطلبات العصر الامبريالي . فعاد الرايخ عام ١٨٧٩ إلى الحماية الجمركية ، وبدأت في الثمانينات سياسة كولونيالية ناجحة في وسط وجنوب أفريقيا . ثم عزز الاسطول تعزيزاً كبيراً في عهد فيلهلم الثاني ، وقدم التحول الذي أصاب الحزب الليبرالي القومي القديم الأساس السيامي - الحزبي للامبريالية . كان الليبراليون القوميون بالأصل الحزب الكبير للبرجوازية الألمانية ، التي

أُبلت منذ ١٨٦٦ استعلاها السير مع بسمارك في القضايا القومية ، ورغبت في الإبقاء على الولاء للتقاليد الليبرالية في الوقت نفسه . أدت الظواهر الاقتصادية الجديدة إلى تفكيك وانحلال الحزب الليبرالي القومي القديم حوالي عام ١٨٧٨ ، ثم أعيد تأسيسه عام ١٨٨٤ على أساس برنامج هايدلبرج ، ليصبح حزب البرجوازية الامبريالية الكبرى ، المؤيد لسياسة الحكومة في فرض الحماية الجمركية وبناء الاسطول والاستعمار ، والمداخ عن حقوق الرأسماليين الكبار تجاه العمال ، والمستغني ، لصالح الصناعة الكبرى الامبريالية ، عن أي اصلاح دستوري بالمعنى الليبرالي.

في الفترة الزمنية التي انحلت أثناءها الليبرالية الالمانية القديمة وتكون الحزب الليبرالي الجديد ، حدث أيضاً تحول لدى قسم هام من الاكاديميين الألمان عن الليبرالية ، اذ برز استاذ الجامعة البرلينية تريتشكه كدعاية لموقف جديد ، وحد ما بين القومية الارستقراطية وكره اليهود . كذلك بدأت في الثمانينات حركة برجوازية صغيرة معادية للسامية بقيادة الواعظ في البلاط الملكي شتوكر . أما الزعم الاكثر أهمية لليبراليين القوميين الامبرياليين الجدد ، فكان في الثمانينات النائب ميكل ، الذي جسد في شخصه التحولات التاريخية لفئات هامة من البرجوازية الالمانية . كان ميكل عام ١٨٤٨ في ديمقراطياً وشيوعياً ، ثم أصبح نائباً ليبرالياً ومديراً لمصرف وعملة المدينة فرانكفورت على نهر الراين والمفكر النافذ للقوميين الليبراليين خلال تحولهم إلى الامبريالية ، إلى أن صار في الفترة الاخيرة من حياته الملقبة بالنظر وزيراً لمالية بروسيا أيام فيلهلم الثاني . هذا في حين تمثل الاتجاه الثاني ، الذي أراد التمسك بالمثل الليبرالية ، في أويجن ريشتر ، زعيم حزب الاحرار ، الذي وقف بعناد في الموقع الخاسر وناضل ضد حركات العصر الجديد : الامبريالية على اليمين والاشتراكية على اليسار.

بوقوف الصناعيين والامبرياليين الالمان على أرضية الدولة العسكرية البروسية القائمة ، واستعدادهم لممارسة سيادة دولية تقوم على التعاون مع الملك ، فانهم وضعوا أيديهم في أيدي الملاك العقاريين الأرستقراطيين الكبار من نبلاء شرقي نهر الالبه ، اللذين كانوا مهتمين ، شأن الصناعيين ، بالحماية البحرية واستمرار الدولة القوية . وحشد بسمارك المحافظين والليبراليين القوميين ، أي حزب ملاك الأراضي والهناقة فيما سمي بالكارتل ، الذي أحرز أغلبية المقاعد في انتخابات الرايخ عام ١٨٨٧ . غير أن نمو الديمقراطية الاجتماعية أضعف خلال حكم فيلهلم الثاني الليبراليين القوميين ، وصار من الضروري ضم حزب الوسط الكاثوليكي إلى التحالف لضمان الفوز بأغلبية قادرة على العمل في برلمان الرايخ . جعل التحالف وضيق الألق اللذان امتاز بهما النبلاء البروسيون ، الراغبون في الاحتفاظ بالسلطة لأنفسهم دون شريك ، عمل الحكومة صعباً إلى أبعد حد . وقد أصيب الصناعيون الامبرياليون الموالون للرايخ ، والاكاديميون باليأس في أحيان كثيرة من ضيق أفق اليونكر ، ومن القفزات السياسية التي كان يقوم بها فيلهلم الثاني ، ومن قلبي مستوى البيروقراطية . وقد وجدت ابان حكم فيلهلم لحظات وجدت البرجوازية ، من صناعيين وتجار وامبرياليين جلدًا ، إنه لا بد لها من اتخاذ موقف معارض . والحقيقة إن الطريقة التي أريد بها حقن تطور صناعي جبار في جسد دولة اقطاعية - زراعية متأخرة ، أفضت على اللوام أزمات جليمة .

أظهر تطور روسيا واليابان والنمسا والمجر وإيطاليا مشاكل مماثلة ، نجمت عن ربط الامبريالية الصناعية الحديثة مع مؤسسات زراعية - اقطاعية قائمة وسائدة . كانت سلطة الدولة قوية جلدًا في اليابان حتى الحرب العالمية الأولى ، فقد دمج القيصر مونتس هيتو بشخصيته القوية

النبلء العسكريين التاريخيين مع البرجوازية الصناعية، الجديدة وأكمل برلمان محدود الحقوق إلى أبعد حد آلة الدولة النيروقراطية . كما تم تحديث الجيش والاسطول والصناعة بديناميكية خارقة ، لتشريع اليابان سياسة فتح استعماري في كوريا والصين . من جهة أخرى ، فإن مقاومة المجموعات الاشتراكية او الديمقراطية كانت ضعيفة جداً حتى عام ١٩١٤ .

كانت المصاعب الداخلية للقيصرية الروسية كبيرة جداً . هنا أيضاً حاولت البرجوازية الامبريالية الحديثة الاستناد إلى جهاز الدولة التاريخي ، لاسيما وان سياسة الفتح الاستعماري للقيصرية ، التي كانت وجهتها القسطنطينية وحلود الهند والمحيط الهادي ، كان يمكن توجيهها ببساطة لغايات امبريالية - برجوازية . وقد طمح رجال دولة متبصرون ، من أمثال وزير المالية فيته ، إلى اقامة تحالف وثيق بين القيصرية والملاك العقارين والبرجوازية الامبريالية ، الا ان البروقراطية الروسية والنبلء كانوا أكثر تأثراً وابطالاً في حركتهم من المجموعات المماثلة في بروسيا . يضاف إلى ذلك التيار العاصف للجماهير الشعبية الثورية ، الذي هز بصورة متجددة على اللوام الفضة العليا المسيطرة في روسيا . بعد هزيمة الثورة الروسية عام ١٩٠٥ ، نشأ على أرضية البرلمان الجديد ، اللوما ، نوع من الحل الوسط بين النيروقراطية القيصرية والمجموعات الرأسمالية الكبرى لصالح سياسة امبريالية مشتركة .

انجبت السياسة الخارجية للنمسا - المجر بعد ١٨٧١ بحزم متزايد نحو الشرق ، فكان احتلال البوسنة والهرسك عام ١٨٧٨ الاسهام الهابسبورجي في السياسة الكولونيالية . كما امتدت المصالح الاقتصادية النمساوية إلى شبه جزيرة البلقان . لقد كانت للنمسا اذا امبريالتها ، التي هي سياسة قوة عظمى تستند الى صناعة حديثقورأس مال مصرفي، وبناء الجيش

والاسطول ، وتقوم على الحماية البحرية والفتوحات الاستعمارية والمصالح الاقتصادية في البلدان المتأخرة ، تدعمها سلطة الدولة الوطنية . صار حزب الحكومة المجري بعد ١٨٦٧ هو الحامل السياسي لفكرة الرايخ الهابسبورجي ، بعد أن التقت فيه الارستقراطية العقارية والبرجوازية الكبرى الحديثة ، في حين لم قفجج النمسا حتى الحرب العالمية الأولى في خلق حزب امبريالي حديث . تجمع الامبرياليون النمساويون من ضباط وموظفين كبار وارستقراطيين وكبار رأسماليين حول الامير فرائز جوزيف في السنوات العشرين التي سبقت الحرب العالمية الأولى ، وفاضل هؤلاء ضد هيمنة المجر في الملكية المزدوجة ، وسعوا بعد ١٨٦٧ إلى إحلال مركزية جديدة محل الثنائية النمساوية - المجرية القائمة ، إلا أن هذا الموقف حال بحد ذاته دون الوصول بسياسة القوة النمساوية - المجرية إلى الوحدة المطلوبة لنجاحها .

دخلت الليبرالية الالمانية القديمة طور انحلالها الكامل في النمسا منذ الثمانينات . وقد أسس لوجر حزبه الديمقراطي - المسيحي ، البرجوازي - الصغير القلاحي - المعادي للسامية على انقاض الليبرالية الالمانية ، فشكل هذا الحزب الكاثوليكي والموالي للرايخ البديل للحزب الامبريالي المنشود ، ولكن غير القائم ، للبرجوازية الكبرى ، تحول الشباب الاكاديمي الالمني في النمسا إلى القومية المتزمتة ، ولكن بما أن البيروقراطية النمساوية السائدة كانت منذ تافه ذات ولاعات سلافية أو فوق قومية وكاثوليكية ، فان الشباب النمساوي من أصل ألماني لم يجد حقلاً مناسباً لنشاطه . ويمكن القول : ان الشيبة الألمانية في النمسا قد تكونت منذ عام ١٩١٤ بوجه عام من امبرياليين مشلولي الحركة ، ولهمنا

السبب فان حركة عموم ألمانيا والحركة القومية الألمانية في النمسا ، اللتان حظيتا بمطف واسع من فئات الطبقة الوسطى في بوهيميا الألمانية ، حملتا عداء مستحكماً للنظام الهابسبورجي ، بينما كانت معارضة الشعوب السلافية للدولة النمساوية القائمة تتمركز وتتميز في الوقت نفسه .

أدت صراعات القوميات والقوى العامة في التسعينات إلى شل الآلة البرلمانية في فيينا ، فلم تجد البيروقراطية مقرأ من الحكم بأسلوب دكتاتوري للإبقاء على تماسك الرايخ . تصبح الحركة الامبريالية شعبية عندما تستند إلى أمة معينة وتحظى بدعم جماهيرها العريضة . وقد كان ينقص النمسا وجود أمة كهذه ، بسبب التعارض الجلي بين الفكرة القومية الألمانية وفكرة الرايخ الهابسبورجي . ان الفكرة القومية الألمانية كانت ستجود إلى انحلال هذا الرايخ ، وإلى توحيد النمسا الألمانية مع ألمانيا ، وهذا يفسر الموقف المعادي للدولة النمساوية الذي اتخذته الأوساط الأكاديمية المؤيدة للحركة الامبريالية . ان ما نقوله حول تعارض الحركة القومية الألمانية مع استمرار الرايخ الهابسبورجي ، يصلق بدرجة أكبر على الشعوب السلافية في امبراطورية النمسا - المجر . ربما وجدت فرصة للملازمة بين فكرة الرايخ الهابسبورجي والقومية المجرية ، في أعقاب تسوية ١٨٦٧ ، إلا أنه وجد في المجر نفسها ائتلاف للملاك العقاريين والمثقفين ، اعتبر ربط الشعب المجري بسلالة ال هابسبورج مفسداً له ، وعارض بشدة في برلمان بودابست حزب الحكومة الموالي للرايخ . ان الانقصار إلى قاعدة قومية وسياسية داخلية فعالة كان هو السبب في الشلل الذي أصاب التقدم على صعيد السياسة الخارجية للامبريالية الهابسبورجية منذ التسعينات .

كانت إيطاليا ، بالقياس إلى الرايخ الهابسبورجي ، موحدة قومياً . لكن الثباين على الصعد الاقتصادية والثقافية والنفسية كان كبيراً جداً بين مناطقها المختلفة كل الاختلاف . أسست البرجوازية الليبرالية المتعلمة مملكة إيطاليا في الشمال ، لكنها عجزت عن إبقاء المناطق المتأخرة في وسط وجنوب البلاد مرتبطة بها على اللوام . وقد استمر هذا الوضع إلى أن جاء الانقلاب البرلماني عام ١٨٧٦ بإسقاط ما سمي باليمين ، الذي آلت إليه السلطة حتى ذلك الحين ، وحل اليسار محله ، ليحكم حتى الحرب العالمية الأولى ، باستثناء فترات قصيرة . في الحالة الإيطالية أيضاً ، لا يجوز أن نخدع أنفسنا بأسماء الأحزاب والمجريات الخارجية للاحداث البرلمانية . فقد وقفت البرجوازية الحديثة في الواقع وراء اليمين ، في حين وقف الجنوب نصف الانقطاعي بخليطه من الملاك العقاريين والبرجوازيين الصغار وزعماء الزمر المحليين وراء اليسار . وقد ناضل ساسة الجنوب الوطنيون ضد هيمنة الشمال الليبرالي - المحتل ، وكان هؤلاء الساسة رجالاً عارضوا في شبابهم سوء اقتصاد البوربون في نابولي ، ووقفوا إلى جانب غاريبالدي ، لذا أرادوا حصتهم من السلطة ، وناضلوا ضد نظام الشمال البيروقراطي - الرأسمالي السائد من اليسار ظاهرياً . ولكن ما إن وصل اليسار إلى الحكم ، حتى وجد أمامه امكاثيتين : أما القيام بثورة اجتماعية ، وهو أمر لم يرغب به من سموا أنفسهم القادة اليساريين ، أو استغلال الاجهزة الاجتماعية القائمة في الجنوب لغاياتهم الخاصة ، وهذا ما قرروه .

لم يكن رؤوساء وزارات ما سمي باليسار الايطالي ، ممن حددوا مصير البلاد عموماً بين ١٨٧٦ و ١٩١٤ ، وبينهم رجال من أمثال كريسي

و ديبريس وجيوليتي ، قادة للجماهير الشعبية العريضة أو للبرجوازية
الرأسمالية الحديثة ، بل ممثلين لجهاز حزبي واداري مبني بطريقة
بارعة ، استمد قواه الاصلية من المناطق المتأخرة في وسط وجنوب
البلاد . وقد كمنت السياسة الداخلية ليسار قبل كل شيء في ضرورة
استمرار هيمنة ملاك الاراضي على العمال الزراعيين وصغار الفلاحين
اليؤساء والاميين بكل السبل . فاذا ما تجرأ عبيد الأرض الايطاليون وقاموا
بانفاضة ، وجب قمعهم دون رحمة . إلى ذلك ، استخدمت مداخيل
الدولة بوجوه متنوعة لصالح الموالين للحكومة في المناطق المختلفة .
هكذا كانت الملكية البرلمانية في إيطاليا من ١٨٧٦ وحتى الحرب العالمية
الأولى يافضة تغطي نظاماً فاسداً هو خليط غريب إمن خطب حول
الديمقراطية ومضاربات مغلفة من عقائلا لساسة محترفين ، ومن طلقات
بنادق الدرك ، وطرق تسلل المهرين .

إن نظاماً كهذا لم يكن قادراً على خدمة الامبريالية الحديثة بصورة
جدية .وعندما وصل اليسار إلى الحكم في إيطاليا عام ١٨٧٦ ، لم تكن قد
وجدت بعد صناعة كبرى في البلاد . وحين تشكلت شيئاً فشيئاً الاشكال
الحديثة للصناعة الكبرى وللمصارف في شمال إيطاليا ، لم يجد القادة
الاقتصاديون الا أقل الدعم لدى الحكومة ، لأن أموال الدولة لم تستخدم
لدعم الصناعة والنقل والتحديث في الجيش والاسطول ، وإنما سخرت
للاهداف المحلية للمجموعات السائدة . لذلك كانت البرجوازية الكبرى
اكثر ضعفاً من ان تستطيع اجراء تبديل جوهري للوضع قبل
الحرب العالمية الأولى، رغم أن ضغطها على الساسة الحاكمين كان يقوى
بالتدريج . لو تأملنا السياسة الايطالية قبل الحرب ، لوجدنا الانحياز
الامبريالي متركزاً بين يقايا اليمين القديم ، الذي تطلع إلى شفاء إيطاليا

من أمراضها عن طريق تركيز مائر قوى الأمة على النهوض الامبريالي. وفي الفترات القصيرة ، التي ترأس سونينو فيها الحكومة قبل عام ١٩١٤ ، فانه لم يستطع ادخال أي تغيير جدي على نظام الدولة ، لكن الحركة القومية للشبيبة والطلبة ، التي تحورت من غاريبالدي ومازيني ، تحولت إلى السير في طريق الامبريالية شيئاً فشيئاً .

كانت السياسة الامبريالية المتاحة لاطاليا هي ، بادىء بدء ، مواصلة النضال ضد النمسا وتحرير آخر المناطق الايطالية ، التي ما تزال تحت سيطرة آل هابسبورج . باحتلال المناطق غير المحررة ، كانت ايطاليا ستأخذ جنوب التيرول ومرفا تريست الكبير ، وستسيطر واقعياً على الشاطئ الشرقي للادرياتيک ، وتمتلك امكانية فعلية للتقدم للتحال في البلقان . إلا أن اليسار الايطالي الذي تحالف مع الهابسبورجين ، استغنى عملياً عن تحرير تريستا وثرستا ، وعن أية سياسة ناشطة في الادرياتيک والبلقان . وسعى بدلاً من ذلك إلى القيام بمشاريع كولونيالية خاصة في افريقيا ، لكن كريسبي فشل تماماً في الحيشة ، بينما نجح جيوليتي في طرابلس . هكذا ظهرت الامبريالية القومية الايطالية قبل الحرب في هذه المشاريع الكونبالية ، وفي بعض الاتفاقات مع فرنسا ، التي عارضت اتفاق الحلف الثلاثي . ومع ذلك ، بقيت السياسة الخارجية الايطالية ، بالتوافق مع الصراعات غير المحسومة في الداخل ، متذبذبة وغامضة حتى ١٩١٤ ، ولم يحسم التحول نحو سياسة داخلية وخارجية امبريالية إلا بدخول البلاد الحرب عام ١٩١٥ .

قامت الاتجاهات الامبريالية في كل من روسيا واليابان وألمانيا والنمسا — المجر على العلماء المعان للديموقراطية . كما كان الامبرياليون

الفرنسيون حلفاء للمحافظين وأصدقاء للدكتاتورية . وتشكك القوميون الايطاليون بصورة متزايدة بقدرتهم على الوصول إلى أهدافهم بمساعدة البرلمان والانتخابات . وأخيراً فرض الامبرياليون دخول ايطاليا الحرب في عام ١٩١٥ من خلال سيطرتهم على الشارع ، وازهاب الاغلبية البرلمانية الراغبة في الحياد . واستخدم الامبرياليون في أميركا الآلة الديمقراطية الموروثة ، مع أنهم فرضوا ارادتهم على الجماهير بتكتيك سياسي لا يرحم . ان إنجلترا هي البلد الوحيد الذي تلازمت الامبريالية المعاصرة فيه مع حركة ديمقراطية — برجوازية قوية ووطيدة .

عندما جلد ديزرائيلي الحزب المحافظ في بريطانيا العظمى ، وربطه بالجماهير الشعبية من خلال قانون الاقتراع الصادر عام ١٨٦٧ ، لم يكن رأسمال التروستات قد وجد بعد . لقد ربط الحزب المحافظ الفكرة الامبريالية مع التقدم الاجتماعي ، ولهذا فانه كان الشكل الوحيد في إنجلترا الذي يستطيع الامبرياليون كسب نفوذ سياسي لاحق فيه . والحقيقة ان اندماج الحركة المحافظة الانجليزية والامبريالية الرأسمالية الكبرى قد حدث بالتدريج في مجرى الثمانينات والتسعينات . هكذا كان سيسيل رودز في بداياته السياسية ، وخاصة في آرائه حول ايرلندا ، عدواً للمحافظين . كذلك جاء تشامبرلن فيما بعد من الصكر الفيرواني اليساري إلى المحافظين . ولم تتضح الاتجاهات الجديدة تمام الجدة في الامبراطورية البريطانية إلا بعد عام ١٨٩٥ ، حين تشكلت وزارة محافظة جديدة دخلها تشامبرلن كوزير مستعمرات . من هذا التاريخ ، بدأ الحزب المحافظ يتبنى مشروع رودز باقامة افريقيا بريطانية موحدة من الكاب إلى القاهرة ، ووضع تشامبرلن كل طاقاته في خدمة الخطط الافريقية واستكمال ودمج

الامبراطورية البريطانية . لكنه لم يلبث أن بدأ مع نهاية القرن الماضي دعايته لعودة إنجلترا إلى الحماية البحرية . وعلى العموم ، فإن الحزب المحافظ بقي ثابتاً في اتجاهه العام على أرضية الديمقراطية البرجوازية ، وقد جهد تشامبرلن طيلة الوقت لكسب جماهير العمال الانجليز لافكاره .

كان عام ١٨٩٥ و ١٨٩٦ نقطة الذروة في السيارتين الداخلية والخارجية للقوى الامبريالية الكبرى. إذ انتصر المحافظون عام ١٨٩٥ في الانتخابات البريطانية وشكلوا حكومة جديدة كان وزير المستعمرات فيها هو تشامبرلن . في العام نفسه انتخب فور رئيساً للجمهورية في فرنسا باصوات الكتلة اليمينية الامبريالية . كما فاز ماكينيلى ، مرشح الحزب الجمهوري ، عام ١٨٩٦ في انتخابات درامية لرئاسة الولايات المتحدة . واعفى فيلهلم الثاني في ألمانيا رئيس وزرائه المتردد كابرغى من منصبه عام ١٨٩٤ ، واحل محله الأمير هولوه ، الذي سار على نهج امبريالي واضح . جاء عاما ١٨٩٥ - ١٨٩٦ بتوطيد التحالف الحكومي في مجلس الرايخ الألماني ، المكون من الليبراليين القوميين والمحافظين والوسط . حاولت ألمانيا في هذه السنوات القيام بسياسة كسب كولونيالي قلقه ، كما عزز الاسطول ودرس مشروع قانون طوارئ جديد ضد العمال الاشتراكيين . سعى فيه في روسيا لدعم التوازن بين القيصر والأسمالية الكبرى الحديثة . وفي عام ١٨٩٥ أيضاً قامت اليابان بأول هجوم امبريالي كبير ، عندما أعلنت الحرب على الصين . لكن روسيا وفرنسا وألمانيا واجهت اليابانيين المتصربين واکرهتهم على الاستغناء عن القسم الأكبر من غنيمتهم . وفي عام ١٨٩٥ ذاته، حدثت محاولة جيمسون التي دعمها سيسيل رودز للاستيلاء بضرية واحدة على

بجمهورية ترنسفال ، ولادخالها في الامبراطورية البريطانية . وتثير البرقة الشهيرة التي أرسلها القيصر فيلهلم الثاني إلى كروجر ، رئيس جمهورية ترنسفال ، إلى ارادة الرايخ الألماني في مقاومة السياسة البريطانية في جنوب افريقيا . في ذلك الوقت فقد كريسي مشروعا فاشلا ضد الحبشة . لقد كانت القوى الامبريالية السبع عامي ١٨٩٥ و ١٨٩٦ في ذروة نشاطها الداخلي والخارجي ، تستثنى من ذلك امبراطورية النمسا - المجر ، التي كانت مشلولة بفضل أزماتها الداخلية ، اذ اصطدم الاتجاه الموالي للسلاف الذي انتهجه رئيس الوزراء باديني بمقاومة شديدة من قبل القوميين الألمان ، مما أعجز القيصرية الهابسبورجية عن الاعداد لتوسعات امبريالية جديدة .


أظهرت الدولتان الصغيرتان الأكثر تطورا من الناحية الاقتصادية بين دول أوروبا الصغيرة الاخرى ، أي بلجيكا وهولندا ، الميل ذاته نحو الحركة الامبريالية منذ عام ١٨٨٠ . وصل الحزب الكاثوليكي المحافظ عام ١٨٨٤ إلى السلطة في بلجيكا ، وبقي فيها حتى الحرب العالمية الأولى . بدأت بلجيكا في الثمانينات ، وكمشروع شخصي للملك ليوبولد الأول في البدء ، سياسة كولونيالية ناجحة في افريقيا الوسطى ، توجت بتأسيس الكونغو . قاومت الحكومة الكاثوليكية المحافظة بمناد مطلب الحركة العمالية في حق الاقتراع العام ، كما ظهرت في هذه البلاد أيضا الميول نفسها التي عرفتها الدول الكبرى : تركز متزايد للصناعة الكبرى ، سياسة كولونيالية ، افول الفكرة الليبرالية ، استناد الطبقة المالكة إلى سلطة قوية قادرة على مقارعة اشتراكية البروليتاريا . كان تطور هولندا المجاورة ممثلا لتطور بلجيكا ، حيث

دافعت البرجوازية عن سلطتها في الدولة وعن امبراطوريتها الاستعمارية الموروثة الكبيرة . ازداد عدد العمال الصناعيين في هولندا مع ازدياد التصنيع ، واشتدت حدة التناقضات الطبقية ، وانفصلت البرجوازية عن الموروث الليبرالي ، وبرز إلى المقدمة حزب محافظ كالفاني جديد ، حمل اسم « المعادون للثورة » ، ثم شكلت في عام ١٨٨٧ أول حكومة يمينية .

يظهر منذ الثمانينات الافول الكامل ، والمتوازي ، لليبرالية في سائر البلدان ، التي سبق لها ان عرفت حركة ليبرالية ذات وزن . فانهار الموقع القوي لليبرالية في برلمان هولندا وبلجيكا والنمسا . أما في إنجلترا ، فلم تأت الانتخابات عام ١٨٩٢ بحسم واضح ، ولم يحرز أي من الليبراليين أو المحافظين الأغلبية بمفرده ، فتعاون الليبراليون مع الحزب الايرلندي وحكموا بين ١٨٩٢ و١٨٩٥ . ثم تلث الليبرالية أن تمزقت خلال هذه السنوات تحت وطأة تناقضاتها الداخلية الجسيمة . عندئذ اقرب الجناح اليميني للحزب بزعامه لورد روزييري من التطلعات الامبريالية للمحافظين ، بينما دافع الجناح اليساري بقيادة هركورت عن تقاليد جلاد ستون . وحين ترك هذا منصب رئيس الوزارة عام ١٨٩٤ وحل محله روزييري في قيادة الحزب وبدا وكأن القلبة صارت للجناح اليميني :

إذا كان الليبراليون الانجليز يوافقون في القضايا الأساسية للسياستين الداخلية والخارجية على آراء المحافظين ، فما الذي يبرر الوجود المنفصل لحزب ليبرالي خاص ؟ . ان قوة اغراء الفكرة الامبريالية على البرجوازية المالكة كانت كبيرة إلى درجة اكهرت المجموعات البرجوازية على

التحول نحو الفكرة الجديدة ومبادئها ، مما ضيق دائرة تأثير الليبرالية التاريخية بصورة متزايدة باضطراب . هكذا جاءت الانتخابات التالية عامي ١٨٩٥ و ١٩٠٠ بهزائم جسيمة للبراليين ، ثم مزقت حرب البوير في مطلع القرن الحزب شر ممزق ، اذ ناضل قسم منه ضد هذا المشروع الامبريالي البحث ، ودعم قسم اخر الحكومة ولاسباب قومية .

أخذ انصار الليبرالية في ألمانيا منحى مماثلا . كان لحزب الأحرار الذي يقوده ريشتر في مطلع عام ١٨٨٤ مائة نائب من أصل ٣٩٧ نائبا في مجلس الرايخ . في الانتخابات الجديدة التي نظمت في خريف ١٨٨٤ ، هبط العدد إل ٦٥ ، وانحدر عام ١٨٨٧ إلى ٣٢ نائبا . أما في عام ١٨٩١ فقد انتخب ٦٤ نائبا من الأحرار ، لكن الحزب لم يلبث ان انقسم عام ١٨٩٣ ، بعد أن دعم قسم منه حكومة كابريني ، عاقدا بذلك سلامه الخاص مع النظام السائد . فاز اتجاه ريشتر المعارض عام ١٨٩٣ بـ ٢٥ مقعدا في البرلمان ، بعد ان أصبح اسمه حزب الشعب الحر ، في حين احرز اتحاد الأحرار الموالي للحكومة ١٣ مقعدا نيابيا ، اضافة إلى ١٣ مقعدا نالتها مجموعة خاصة من ليبراليي جنوب ألمانيا هي حزب الشعب . كانت الليبرالية الألمانية عام ١٨٩٣ في حالة تمزق تام ، بسبب مشاكل وقضايا الامبريالية بالأساس ، اذ ايد اتحاد الأحرار موازنة عسكرية كبيرة جديدة قلمتها الحكومة ، عارضها ريشتر بدوره أشد المعارضة . كذلك وافق اتحاد الأحرار على برنامج بناء السفن الحربية عام ١٨٩٩  عارضه ريشتر واتجاهه .

الديمقراطية الليبرالية

والاممية الثانية

لم تسطع الليبرالية المنتثرة الاعتماد في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر إلا على مجموعات متضائلة من البرجوازية ، كانت ما تزال على رقبها للامبريالية . لقد وجدت الليبرالية نفسها مكروهة لهذا السبب إلى البحث عن تماس مع الجماهير العريضة ، وخاصة منها الأقسام التي كانت ما تزال تناهض الامبريالية . هكذا تحولت الليبرالية وذابت في الديمقراطية الليبرالية . عندما كانت الأحزاب الليبرالية في إنجلترا وألمانيا وبلجيكا واثقة من ولاء البرجوازية المالكة ، ومرتاحة إلى ثبات السلطة البرلمانية ، ساد تباين كبير في الرأي صفوفها حول الجولوى من قريب العمال من المسؤولية السياسية عن طريق منحهم حق الاقتراع العام . ومع أن الجناح الأكثر يسارية من الليبراليين نصح في إنجلترا بضاهم كهذا مع العمال ، وظهرت لدى الأجنحة الليبرالية اليسارية في كل من ألمانيا وفرنسا ميول مماثلة ، فإن هزيمة الثورة في القارة الأوروبية وفشل التطلمات نحو الإصلاح الانتخابي في إنجلترا عام ١٨٦٦ أعاقا اكتساب هذه الديمقراطية الليبرالية لاي معنى عملي . والحال ، ان سويسرا هي البلد الوحيد الذي تطورت فيه هذه الديمقراطية منذ عام ١٨٤٧ ، لأنها لم تسطع نحو فتوحات استعمارية ، ولم تكن لديها مظاهر عسكرية ،

بل طورت في سلام مصالحها الاقتصادية . وكانت قد أنضجت من قبل بحق الاقتراع العام ، وبالحماية الكاملة للملكية الخاصة البرجوازية ، أي بالأشكال السياسية والاجتماعية التي تطمح الديمقراطية الليبرالية اليها .

طبق بسمارك حق الاقتراع العام في الرايخ الألماني ، وفعل دزرائلي الشيء ذاته في إنجلترا ، فلم يعد الليبراليون قادرين في ألمانيا وإنجلترا على الدعوة إلى تقييد الحقوق السياسية للعمال ، ولم يعد بالإمكان ممارسة سياسة ليبرالية عملية في هاتين القوتين العظميين إلا على أساس حق الاقتراع العام أو تعاون الرأسماليين والعمال ، فكان ان بقيت ، الديمقراطية الليبرالية الشكل الوحيد الذي يمكن ممارسة سياسة ليبرالية من خلاله في عصر الإمبريالية . نورد في الأسطر التالية برنامج حزب الشعب الألماني الصادر عام ١٨٩٥ بوصفه نموذجاً للبرنامج الليبرالي - الديمقراطي ، وقد حظي هذا الحزب بدعم غالبية البرجوازية الوسطى والصغيرة في فورتمبرج . يقول البرنامج بين ما يقوله :

« ان حزب الشعب هو حزب للتقدم الاجتماعي ، يتبنى المبادئ الديمقراطية للحرية . والمساواة ، ويطالب باسهام متساو لسائر مواطني الدولة في التشريع والادارة والقضاء ، وبالاخذ بالحكم اللاتي للشعب في الدولة . . . حزب الشعب هو حزب الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية ، وهو يقر بان قضايا الدولة والمجتمع لا تنفصل ، وبان رفع السوية الاقتصادية والاجتماعية للطبقات العاملة وتحقيق الحرية السياسية مترابطان ، ويتطلع إلى تسوية سلمية للتناقضات الاجتماعية في نظام اجتماعي يضمن حرية الفرد . . . وحزب الشعب هو حزب السلام ،

لأنه يرى في الحرب والتزعزع العسكرية الضرر الأكبر الذي يصيب رفاه الشعب ومصالح الثقافة والحرية ، وهو يعمل لإقامة حلف سلام وحرية بين الشعوب » . ويقول البرنامج في المطالب الاقتصادية للحزب : « زيادة رفاه الشعب ، حماية الضعيف اقتصاديا ، تعزيز حرية الاتصال ، عدم اعطاء أية أفضلية من قبل الدولة لصراعات وتكتلات رأس المال الكبير » .

تطابق برنامج حزب ريشتر في سائر النقاط الجوهرية مع تطلعات حزب الشعب الفورتمبرجي . كذلك كان أنصار الجناح اليساري من الليبراليين الأنجليز سيوقعون على هذا البرنامج . وعلى كل حال ، فإن نفوذ الديمقراطيين الليبراليين كان ضعيفا داخل البرجوازية المالكة في ألمانيا وانجلترا خلال التسعينات ، كما كان ضعيفا في البلدان الأخرى أيضا . ولئن كانت الديمقراطية الليبرالية قد اكتسبت آنذاك أهمية سياسية وتاريخية ، فقد حدث ذلك بسبب تبني الجماهير الكبرى من العمال الصناعيين الأوروبيين والأقسام المعادية للامبريالية من البرجوازية الصغيرة للشعارات الديمقراطية الليبرالية .

زاد النهوض الصناعي الكبير في سائر البلدان الأوروبية الهامة منذ الثمانينات عدد العمال الصناعيين وقوى إرادتهم التضاللية ، ونمت بصورة آتية في ألمانيا والنمسا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا وسويسرا أهمية الحزب العمالي الاشتراكي . كان الاشتراكيون قد صاروا في التسعينات عاملا سياسيا هاما في هذه البلدان جميعا ، بحسب حساباته بصورة جدية . لكن الأحزاب الاشتراكية ذاتها وجدت صعوبة متزايدة في تعيين موقفها داخل العالم السيامي الجديد ، مع أنه وجدت في

البدء مجموعة من المبادئ التأسيسية المنقح عليها بين اشتراكيي الدول الصناعية الأوروبية مثل : تنظيم نقابي للعمال من أجل التضامن الإقتصادي، استخدام البرلمان لتمثيل المصالح العمالية باكثر قدر من الاصرار ، الدعاية لحق الاقتراع العام في البلدان التي تذكر طبقها السائلة. هذا الحق على العمال ، حصر الحركة العمالية في اطار الوسائل السلمية ، رفض الأعمال الارهابية الفردية ومحاولات الانتفاض الياسته . هذه المبادئ لم تكن كافية ، كفي تتيح للأحزاب الاشتراكية موقفا واضحا تجاه القضايا المتنوعة للحياة السياسية اليومية . وقد كان على العمال الأوروبيين تلمس التقدم على الطرق السياسية ببطء كبير يتسم بالتجريبية. لم يجد العمال ، لاسباب سنعرضها لاحقا ، أية مساعدة عملية لدى ملكس وانجلز . أما القضايا الأساسية المطروحة ، فكانت تتلخص فيما يلي : كيف يجب ان يكون موقف العمال من الفئات الاخرى الواسنة من الشعب مثل الفلاحين والحرفيين والاكاديميين ؟ هل يجب عليهم ان يحاولوا احراز نجاحات جزئية عبر تحالفات مع قوى اخرى ، والتأثير في الدولة لصالح هذه التحالفات ، أم يجب عليهم رفض طول وسط كهذه ؟ ماهي علاقة الاحزاب الاشتراكية مع القضايا العامة للسياسة الاقتصادية ، حين تتجاوز هذه الرابطة المباشرة بين العمال والرأسماليين ، وما هو سلوك الاشتراكيين تجاه الدولة والوطن عموما ، وكيف يقف حزب اشتراكي تجاه السياسة الخارجية والجيش والاسطول والمستعمرات ، وتجاه مشاكل الامبريالية المطروحة بوجه عام ؟ .

نجمت الأجوبة على هذه الاسئلة من التطلعات التي تشكلت بالترجيح لدى العمال الاشتراكيين في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر . أما المنظرون الاشتراكيون الاساسيون لذلك العصر ، وهم

رجال من أمثال كاوتسكي ، فقد حاولوا توحيد التطلعات الموجودة فضلا لدى جماهير العمال من التعاليم العامة العلمية للماركسية . غير انه سيكون من الخطأ الزعم ان كاوتسكي واصدقاءهم الذين اكتشفوا مبادئ الأهمية الثانية ، لان الحركة العمالية الاشتراكية في فترة الأهمية الثانية من ١٨٨٩ إلى ١٩١٤ كانت ناجحا تاريخيا لتطور البروليتاريا الأوروبية ذاتها ، اذ ان هذا الشكل بالذات من الحركة العمالية انبثق من الشروط الأولية التي توفرت عام ١٨٨٩ . فقد أدى الوعي العمالي في القارة الأوروبية إلى تأكيد الطبقة العاملة على مكانتها الخاصة وعلى الفروق بينها وبين غيرها من الفئات الوظيفية . واقتصر العمل الفعلي لكل حزب من الأحزاب الاشتراكية ، بالنتيجة ، على العمال الصناعيين بنسبة ٩٠٪ ، وان كان أياً من هذه الأحزاب لم يستقر برنامجه الفلاحين أو الحرفيين ، أو يخوض نقاشاً ما ضد الطبقة الوسطى . لقد بدت الأحزاب الاشتراكية ، كحزب عمالية ، وكأنها شيء غريب بعض الشيء بالنسبة للطبقة الوسطى ، فنشأ عن ذلك تناقض بين الحزب العمالي وبين سائر الأحزاب الأخرى ، التي التفتت كالحزب « برجوازية » مزعومة ، على رفض الاشتراكية . إلى ذلك امتلك العامل الاشتراكي البسيط شكاً عميقاً ضد سائر مجموعات الرأسماليين وسائر أجهزة الدولة ، وسائر الأحزاب غير الاشتراكية . ولقد شعر العامل بحق ان سائر الأحزاب والمؤسسات تهمله وتطارده ، لذلك طلب من حربه موقفاً جوهره الاحتجاج القاطع ضد الدولة البرجوازية القائمة ، ورفض التحالفات مع الأحزاب الأخرى وما يسمى بالنجاحات السياسية الجزئية ، فزاد الوعي الطبقي القوي والحقيقي لطليعة العمال الأوروبيين العزلة السياسية للحركة الاشتراكية .

كان العامل الاشتراكي متشابها أشد التشاؤم حيال كل ما يقال حول الوطن وعظمته ، ويفكر ان جيش الدولة الرأسمالية موجود لقمع الجماهير الشعبية ، وان قسما صغيرا فقط من المضارين هو الذي يربح من سياسة الحكومات الخارجية القائمة على الفتح . انه لم يكن مهتما بالمستعمرات ، وكان يرفض ان يموت أبناءه من أجل سياسة استعمارية في صالح السادة ، وطالب بالسلام والتضامن بين الشعوب ، وأحس بارتباطه مع رفاقه الطبقيين في البلدان الأخرى ، الذين يناضلون في الظروف ذاتها ضد الأعداء ذاتهم . لهذه الأسباب حيى العامل الواعي طبقا لإعادة تأسيس الأهمية بسعادة قلبية خاصة ، ووضع في مواجهة الدعاية القومية في بلاده إيمانه بالديموقراطية الاجتماعية الأهمية التي تربط الشعوب . وما عرفه العامل الأوروبي عن الماركسية العلمية قد عزز لديه هذه النظرات . فقد وجد العمال في الماركسية مادة غنية لنقد النظام الرأسمالي السائد ، وعرفوا لماذا يستغل نظام الرأسمالية العمال ، ولماذا لا يمكن تغيير هذه الحقيقة الجوهرية قبل حلول المجتمع الاشتراكي محل النظام الرأسمالي . كما أظهرت الماركسية لعمال الصناعة الأوروبيين أهمية طبقتهم والمهمة التاريخية المنوطة بعملهم في الحاضر والمستقبل .

هذه الآراء مجمعة تتطابق على وجه التقريب مع الراديكالية الرسمية ، التي كانت الاتجاه النافذ في الأهمية الاشتراكية منذ تأسيسها عام ١٨٨٩ وحتى الحرب العالمية الأولى . والغريب في الأمر ان هذه الراديكالية الرسمية قد تعارضت تعارضا حادا في كل قضية من قضايا السياسة العملية مع نظرية ماركس ذاتها . فالتمييز داخل الشعب بين كتلة اشتراكية بروتينارية وما سمي بالكتلة البرجوازية ، حيث يعتبر بورجوازيا كل من ليس عاملا صناعيا ، أو كل من يصوت ضد الاشتراكيين

الديمقراطيين ، هو تمييز غير ماركسي . بنى ماركس نظريته على تناقض البروليتاريا مع البرجوازية ، ولم يبنها على تناقض الاشتراكيين مع « البرجوازيين » ، والبرجوازية هي عنده أقلية زهيدة من الشعب تتكون من مالكي وسائل الانتاج الهامة اجتماعيا . أما بناء مجتمع جديد كمهمة تاريخية ، فقد قال ماركس ان البروليتاريا ستجزه بوصفها قائدا للشعب بأسره ، والعمال الصناعيون قادرون على قيادة هذا النضال ، لان وضعهم الطبقي يؤهلهم لذلك بصورة خاصة . وكان ماركس يرى ان العمال يستطيعون التحرر أكثر من سواهم من بعض الأحكام المسبقة . غير ان اعتبار الفلاحين والحرفيين كتلة موحدة مع الصناعيين أو المصرفيين ، والصاق كليشة « برجوازي » على هذه الجماعات ، وثم معارضة هذا العالم « البرجوازي » الغريب بالاشتراكية ، ليس من الماركسية في شيء ، لا سيما وان ماركس وانجلز لم يقصرا في أي وقت اهتمامهما على عمال الصناعة كثقة مهنية ، بل وقفا قسما كبيرا من حياتهما على دراسة العلاقات الفلاحية في ايرلندا وروسيا على سبيل المثال .

ماذا كان موقف ماركس وانجلز من التحالف بين الحزب العمالي والاحزاب البرجوازية ؟ . اعتبر ماركس تحالف حزبه مع الاحزاب الاخرى مشروعا ، اذا ماخدم مصالح الحركة الثورية . ذلك لم يكن رأيه خلال ثورة ١٨٤٨ ، وانما خلال عام ١٨٦٣ ، فقد انتقد اللاساليين في هذا العام واتهمهم بالتخلي عن البرجوازية الليبرالية في نضالها ضد بسمارك واليونكر ، وتركيز هجماتهم على الرأسماليين فقط ، دون ان يدكروا الاقطاعيين واليونكر الروسين . وقد تعاطف حتى سنوات حياته الاخيرة اثم التعاطف مع الحركة

الثورية الروسية ، اي مع حركة فلاحية يقودها مشفقون ، مع انها لم ترتبط بأي رابط مع البروليتاريا او الاشتراكية البروليتارية .

كان ماركس يرى ايضا ان على الحزب العمالي ، متى وصل مع حلفائه الى السلطة او احرز الاغلبية في البرلمان ، ان ينفذ الالتزامات التي يميلها عليه وضعه الجديد . ولقد كان واضحا على سبيل المثال ان حزب ليدرو - رولان سيشارك في وضع موازنة الدولة ، لو انه وصل الى السلطة في شباط ١٨٤٨ . هذه المسألة البسيطة لم تكن بهذه البساطة بالنسبة لرايكاكالي الاممية الثانية الذين رفضوا التحالفات مع الاحزاب الاخرى ، واعتبروا الموافقة على ميزانية دولة برجوازية عملا غير مسموح به . كذلك صيغت في عصر الاممية الثانية علاقة الديمقراطية الاجتماعية الرسمية مع الملكية صياغة غريبة من نوعها . فقد طلب ماركس من الحركة العمالية في المانيا تبنياً واضحاً للجمهورية ، وتعبيراً صريحاً عن العداء الثوري تجاه نظام هوهنتزلرن السائد . بيد ان كل واحدة من هذه القضايا الجديدة انحلت على يد الاممية الثانية الى مسائل سلوكية عبرت عن نفسها فيما يلي : هل يجوز للديموقراطي اجتماعي التحدث مع امير ، وهل يسمح له بدعوته الى الغداء او العشاء ، وهل يجوز له ان يسير في جنازته . . . الخ ؟ .

كانت قضية حرية التجارة او الحماية الجمركية قضية غائبة بالنسبة لماركس وانجنز . فالاولى هي كالاخرى ، شكل من اشكال السياسة الاقتصادية الرأسمالية . لكن رايكاكالي الاممية الثانية تبنت حرية التجارة بمعتقدية اخادية الجانب ، مبررة موقفها اما بخفض سعر تكلفة حياة العمال كمستهلكين ، او سائرة ببساطة وراء النظريات الليبرالية

الشائعة. رأى ماركس وانجلز في الحرب وسيلة من وسائل السياسة ، يجب أن توضع في خدمة القضية الثورية ، شأنها شأن غيرها من الوسائل. اما الامة الثانية ، فقد آمنت بالسلام تحت كل الظروف ودون اي قيد او شرط . وافق ماركس وانجلز على حق تقرير المصير القومي وعلى حق الشعوب الكبرى في الوجود ، اما راديكاليو الامة الثانية ، فخلقوا بحجاجهم ضد السياسة القومية لحكوماتهم ، وبتبنيهم للاخطاء العام بين الشعوب سوء فهم خطير لدى اصلاقاتهم واعدااتهم .

يكمن الفارق الاساسي بين ماركس والامة في انه كان يمارس سياسة واقعية ثورية تحسب حسابا للحقائق القائمة ، في حين استغنت راديكالية الامة الثانية عن السياسة الثورية الشعبية ، واحلت محلها سياسة مهينة واحتجاجية لعمال الصناعة . قد يسأل المرء نفسه : لماذا تفرج ماركس وانجلز بهلوه على هذا التطور ، ولم يحتجا على الخط المغلوط للحزب الاشتراكية الاوروبية ؟ . كان الرجلان حتى نهاية حياتهما على اعلى درجة من النشاط والروح الكفاحية ، وقد رأى ماركس ببصيرته النافذة الاتجاهات الاساسية للحزب الديموقراطية الاجتماعية في اوروبا ، كما عاش ست سنوات بعد تأسيس الامة ومجده اعضاؤها كزعيم وقائد لها . قدم ماركس وانجلز البيان الشيوعي عام ١٨٤٨ ليكون برنامجا واقعيا وثوريا الى ابعد حد لانصرهما ، يراعي الظروف التكتيكية لكل بلد ، ويرشد العمال الثوريين . فلماذا لم يصدر الرجلان البيان الشيوعي عام ١٨٨٠ اصدارا جديدا يتناسب مع الظروف المتغيرة ، ولماذا لم ينشر انجلز عام ١٨٩٠ كتابا يكون دليل عمل للامة الجديدة ؟ .

اعد ماركس وانجلز عام ١٨٧٢ طبعة جديدة من البيان الشيوعي .
 وقد ذكرنا في نهاية المقدمة القصيرة التي كتبها ، وتركزت على كومة
 باريس : « ان البيان هو وثيقة تاريخية لم نعد نملك حق اجراء تغيير
 فيها . ربما اصدرنا طبعة لاحقة مرفقة بمقدمة تودم الفاصل بين ١٨٤٧
 والوقت الحالي . ولقد جاءت الطبعة الحالية مفاجئة لنا ، فلم نملك الوقت
 الكافي لكتابة مقدمة كهذه » . هذه المقدمة الجديدة لم تكتب مطلقا .
 صحيح ان انجلز كتب مقدمات للطبعات الصادرة بين ١٨٨٣ و
 ١٨٩٠ ، تتضمن افكارا جد هامة ، الا ان هذه المقدمات لم تتصد
 للمشاكل التكتيكية التي تواجهها الحركة العمالية انذاك . ان العمل الاكثر
 شعبية للماركسية في السنوات الاخيرة من حياة ماركس وانجلز هو
 « تطور الاشتراكية من اليوتوبيا الى العلم » . لكن هذا الكتاب لم يساعد
 بنوره العمال الاوروبيين ، الذين كانوا يحتاجون الى دليل تكتيكي
 للمهام السياسية الراهنة . في الطبعة الرابعة من هذا الكتاب ، الصادرة
 عام ١٨٩١ ، يضيف انجلز فصلا حول شكل الانتاج الجديد الذي
 اكتسب اهمية في الفترة المنصرمة ، وهو التروستات ، الا أنه لم
 يفتنم الفرصة لالقاء الضوء على تكتيك الحركة العمالية الاشتراكية
 في عصر التروستات ، مع انها كانت فرصة مناسبة .

ثمة اسباب عديدة اسهمت في تحفظ ماركس وانجلز . لم يفهم
 الرجلان تمام الفهم الطابع الخاص الحقيقي للاحزاب العمالية الاوروبية
 التي اعيد تشكيلها بعد عام ١٨٦٣ ، وان احسا انها تتحرك بطريقة
 مغايرة لما اعتقدا انه الطريقة الصحيحة . وقد وجدنا اسباب هذا الانحراف
 في اخطاء القادة العماليين وفي التأخر البرجوازي الصغير لاجزاء الحزب .

وقد مارس ماركس وانجلز نقدا لا يرحم للتصرفات المختلفة للاسال ولييكينشت ، وكانا قانعين ان الاحزاب الاشتراكية ما تزال احزابا ثورية من نمط ١٨٤٨ ، او انها تريد ان تصبح كذلك ، وانه يكفي ابعاد القادة السيئين ، ومكافحة الاحكام البرجوازية الصغيرة المسبقة لدى الاعضاء ، حتى يستقيم كل شيء من جديد . لم ير ماركس وانجلز ان القضية الاساسية في الاحزاب الاشتراكية لم تعد منذ ١٨٦٣ قضية اخطاء متفرقة ، بل هي قضية نمط جديد من الحزب ، وان الحزب المحترف للعمال الاوروبيين يختلف في جوهره عن الماركسية الثورية .

دفن ماركس وانجلز املهما بنهوض ثوري اوروبي وشيك بعد كارثة ١٨٧١، وأخذوا يعلقان اهمية كبرى على روسيا. وقد اعتقدا في البداية ان من غير الضروري اعطاء ارشادات تكتيكية للاحزاب العمالية الضعيفة ، لانها لن تستطيع تنفيذها على كل حال في المدى المنظور . بعد ذلك صدر قانون الاشتراكيين في المانيا عام ١٨٧١، ولو حقت الديمقراطية الاجتماعية ودومت طيلة اثني عشر عاما من قبل اقوى سلطة اوروية . لكن الحركة العمالية الالمانية بقيت مع ذلك صامدة ، الى ان اطيح ببسمارك عام ١٨٩٠ والفني قانون الاشتراكيين ، وظهر ان الديمقراطية الاجتماعية قد ضاعفت قوتها مرات كثيرة خلال سنوات الملاحقة والاضطهاد . ان الشجاعة والوفاء ، اللذين صمد العمال الالمان بهما طيلة اثني عشرة سنة ، ملأ انجلز بالاعجاب والفخر ، وان لم يفهم بصورة صحيحة اسباب موقف العمال الالمان . وقد ارتكب انجلز الكهل في التسعينات الخطأ نفسه الذي كان قد ارتكبه هو وماركس قبل

خمسين عاما ، اذ بلغ بتقدير القوة الصدامية للأحزاب الشعبية القائمة ، كما سبق له ان بالغ بقوة الشارتيين وحزب ليدر - رولان .

أن الاعتراف بالجدارة ، التي أقربها انجاز العمال الالمان في سنوات قانون الاشتراكيين ، مبررا الى ابعد حد ، مع ان الدافع الذي حفزهم على الصمود في معركتهم كان مختلفا في الواقع عما اعتقده انجلز . فقد كان العمال الالمان - مغممين بوعي طبقي لا يتزعزع ، ومصممين على ان لا تنزل الشرطة والرأسماليون المزيمة بهم . وقد آثروا ان يتحملوا سائر الملاحقات ، على ان يتركوا حزبهم وطبقتهم . لكنهم لم يفكروا بثورة مرتقبة ، يطردون خلالها سلالة هوهنتسولرن . اما انجلز ، فلم يكن يتظر من العمال الالمان برهانا أقوى على ارادتهم الثورية من ذلك البرهان الذي قدموه خلال سنوات الاضطهاد . ولقد وثق دون حلود بعد ١٨٩٠ بقوة الديمقراطية الاجتماعية الالمانية . وبما ان الحزب الالمانى كان الحزب الاقوى والاكثر اهمية في الامية ، فقد وافق انجلز في دخيلته على امية ١٨٨٩ وسار معها .

هل تطابقت الصورة التي كونها انجلز مع الظروف الحقيقية للسياسة الالمانية ؟ . هذا ما يظهر من مقاطع من رسائله . كتب انجلز عام ١٨٩٥ ، وهو عام وفاته : . . . ان التوسع المستمر والمتنامي على الدوام للحزب ، يزيد من صعوبة هضم عناصره الجديدة . ان عمال المدن الكبرى ، اي اكثر العمال ذكاء ، هم عتلتنا . من سيأتي الان هم اما عمال المدن الصغيرة او الطلاب . . . الخ ، او برجوازيون صغار يصارعون الغرق ، او صناعيون متزليون ريفيون يملكون قطعة أرض صغيرة خاصة بهم او يستأجرونها ، بالإضافة الى فلاحين صغار حقيقيين .

ولأن حزبنا هو الحزب الوحيد القلبي حقا ، والحزب الوحيد القوي بما يكفي لفرض التقدم ، فإن الاغراء عظام لاقناع القلاحين الكبار والمتوسطين ، الازاحين تحت عبء الديون والمتلمرين ، بقليل من الاشتراكية ، وخاصة في المناطق التي يسيطر فيها مثل هؤلاء الناس .

كان انجلز على حق ، فالديموقراطية الاجتماعية الالمانية كانت قد كسبت انذاك غالبية عمال الصناعة في المدن الكبرى ، كما كان صحيحا انها اجتذبت حتى عام ١٩١٤ بعض فئات البرجوازية الصغيرة في الريف ، التي اغضبتها اوضاع الملكية القيصريية ، فعبرت عن ذلك باعطائها اصواتها للحمر . ومع ذلك ، فإن علاقة الديمقراطية الاجتماعية مع الفئات المتوسطة والكتلة الشعبية الكبرى بوجه عام كانت تختلف تماما عما بدا لانجلز ، الذي كان يفكر بحركة يتداخل فيها الحزب الاشتراكي مع الفئات المتوسطة ، لان الديمقراطية الاجتماعية كحزب وحيد قلبي حقا هي حزب يجتذب اليه دون عتاء.دوائر متعاطفة.على الدوام من الشعب . لكنه كانت تقوم في الواقع حدود صلبة بين ما «برجوازي» وما هو «ديموقراطي اجتماعي» ، ولم تنته عزلة عمال الصناعة بانضمام هذه الفئة او تلك من الطبقة الوسطى الى الحزب . ان الديمقراطية الاجتماعية ستتصر في الثورة ، حين تكون حزبا شعبيا من نمط احزاب ١٨٤٨ ، لهذا ما فكر به انجلز ، لكن الواقع السيامي الالاماني حال دون وصولها الى وضع كهذا .

صاغ انجلز عام ١٨٨٤ تأملات غريبة حول الثورة الالمانية القادمة ، وحول الدور الذي سئل به في ذلك الديمقراطية البحتة ، فكتب :
« . . . هذا ما حدث في كل ثورة . ان اكثر الاحزاب تلجينا ، تلك

التي لا تزال قادرة بوجه عام على الحكم، متشارك ايضا في الثورة. غير انها متضعل ذلك ، لان المهزومين يرون في الثورة امكانية الانتفاذ الأخيرة . . . ليس من المنتظر ان نجد وراءنا لحظة الازمة غالبة الناخبين ، غالبة الامة ، لان كل الطبقة البرجوازية وبقايا الطبقة الاقطاعية المالكة ، وقسماً كبيراً من البرجوازية الصغيرة وسكان الريف سيلتفون عندئذ حول الحزب البرجوازي الاقصى ، الذي سيتظاهر في هذه المرحلة بالثورية القصوى . ومن الممكن جدا ان يمثل هذا الحزب في الحكومة الموقته ، بل انه سيشكل في لحظة ما اكثريتها . أما الطريقة التي لايجوز للاقلية ان تتصرف بها ، فقد اظهرتها الاقلية الديمقراطية الاجتماعية لحكومة شباط الباريسية عام ١٨٤٨ . على كل حال ، هذه القضية الأخيرة هي ايضا قضية اكاديمية .

بحسب انجاز هنا حسابا لامكانية ثورة ظافرة المانية في لحظة لا تكون للديموقراطية الاجتماعية فيها اقلية بين الناخبين . عندئذ تستقط الحكومة بين ايدي الديمقراطية البحتة ، التي كانت في المانيا انذاك حزب اويجن ريشتر . ومن الطبعي ان الديمقراطية الاجتماعية ستجلس مع هؤلاء في الحكومة الموقته .

نستطيع الان الاجابة على السؤال الذي طرحناه في بداية هذا الكتاب : الى اي مدى تبدل المفهوم السياسي للديموقراطية بين ١٨٤٨ و ١٨٨٤ ؟ . يفهم انجاز تحت مصطلح الديمقراطية « البحتة » في نضبه الاخير ، الذي كتب عام ١٨٨٤ ، الليبرالية البرجوازية اليسارية ، او الديمقراطية الليبرالية لاويجن ريشتر . هكذا حل في الفترة ما بين ١٨٤٨ و ١٨٨٤ حزب التقدم محل مقاتلي المتاريس كممثل للديموقراطية في المانيا. اما

في فرنسا ، قلم يعد الديموقراطيون هم انصار بلاتكي وليندرو - رولان ، بل الاعضاء الراديكاليون البرلمان . وفي انجلترا صار الديموقراطيون هم انصار جلاستون ، لقد اخضت ديموقراطية ١٨٤٨ الاجتماعية القديمة من اللوحة السياسية لاوروبا ، واحتلت مكانها ، بصورة غير مرضية على الاطلاق ، الاحزاب والاتجاهات الاشتراكية المختلفة .

شمل مفهوم الديموقراطية عام ١٨٤٨ كتلة الشعب العامل ، التي كانت تصارع الفئة العليا المالكة . هذا المفهوم انتقل في الفترة التالية الى مسكر البرجوازية المالكة ذاتها ، ليشمل الاجنحة اليسارية الليبرالية البرجوازية ، اي الاحزاب والمجموعات المتألفة مع حق الاقتراع العام ، والمقاتلة باسم الحرية والمنافسة الحرة ضد الامبريالية الحديثة . وبينما امتلكت الديموقراطية القديمة مضمونا اجتماعيا معينا ، فان المقولات الاجتماعية التضاللية لم تعد الان جزءا من جوهر الديموقراطية البرجوازية : هذه الديموقراطية الجديدة تتطلع باصلاحاتها المتواضعة الى المصالحة بين الطبقات . هكذا اصبحت الديموقراطية البحتة تنصف بالنسبة للثوري الاجتماعي على الجانب الاخر من المتراس ، واناضطر هذا في بعض الاحيان الى التحالف مع الديموقراطيين الليبراليين في النضال ضد الامبرياليين والملكيين .

قامت العلاقة بين انجلترا والاممية الثانية منذ بدايتها على سوء تفاهم صحيح ، يفترض امتلاك الماركسية والاحزاب العمالية الحديثة للاهداف ذاتها . هذا الافتراض ليس صحيحا ، وقد برز منذ تأسيس الاممية ، وشكل تناقضا فريدا اخترق تاريخها باكملة . وصلت التشريعات السياسية والاجتماعية في انجلترا الى نتائج معينة في السبعينات ، ثم

اضيف اليها قانون الفيلارك السويسري. كما بدأ بسمارك في الثمانينات ، وان بطريقة حذرة وناقصة ، اصدار التشريعات لحماية العمال في المانيا. اعترض الصناعيون في كل بلد على المطالب الاشتراكية ، مدعين ان السياسة الاجتماعية ترفع تكاليف الانتاج ، وان التجديدات السياسية الاجتماعية يجب ان تمتد لتشمل ضائر البلدان ، كي لا تغلب البلدان المتخلفة ذات الانتاج الارخص على البلدان المتقدمة التي اخلت بالتشريعات السياسية والاجتماعية . لتتحول السياسة الاجتماعية ومياسة حماية العمال الى قضايا دولية .

اراد العمال الوصول الى تقدم سياسي - اجتماعي متوازن قدر الامكان في سائر البلدان الصناعية . فاقترح مؤتمر الديوقراطية الاجتماعية الالمانية المنعقد عام ١٨٨٧ في سانت جالن بسويسرا الدعوة الى مؤتمر عمالي دولي عام يمهّد لاتخاذ خطوات مشتركة لعمال سائر البلدان من اجل تحقيق تشريع دولي لحماية العمال . هذا المؤتمر عقد في باريس عام ١٨٨٩ ، وادى الى بقاء الاحزاب المشاركة فيه على اتصال وثيق فيما بينها . طرح المؤتمر برنامجا عمليا للحماية الدولية للعمال ، وطالب ان يكون يوم العمل مقتصرًا على ثماني ساعات عمل فقط وحدد الاول من ايار كيوم احتفال عالمي للعمال يدعون خلاله لهذه الفكرة . كانت قرارات المؤتمر متطابقة الى ابعد حد ومتوافقة مع ظروف العصر السائلة . ولعله من المميز لتلك الظروف ، ان الحكومة الالمانية دعت لعقد مؤتمر دولي للحكومات في برلين عام ١٨٩٠ ، للتداول حول حماية العمال . هذه الدعوة كانت تعني ان القيصر فيلهلم ومستشاريه قد وافقوا على وجهة نظر العمال حول ضرورة

اتخاذ اجراءات دولية لحماية العمال ، وحول الطابع الدولي لهذه القضية ،
التي يجب ان تحل في اطار دولي .

تطابقت الائمة الجديدة مع مصالح وطابع الاحزاب الاشتراكية
ومع طابع الحركة العمالية في البلدان الاوروبية المختلفة . فقد رأت
الاحزاب المختلفة مهمتها الاساسية في دعم المصالح الوظيفية للعمال
في كل بلد . اما الائمة فقد اريد منها ان تصوغ صياغة موحدة
ومتوازنة قدر الامكان نشاطاتهم لتحسين وضعهم ، على ان تنعكس
نجاحات عمال ما على عمال بقية البلدان . اختطفت الائمة الثانية كل
الاختلاف عن الائمة الاولى . صحيح ان هذه الاخيرة اهتمت بحماسة
ونجاح بالقضايا المهنية للبروليتاريا ، الا انها لم تؤسس بالاصل من اجل
السياسة الاجتماعية ، بل ارادت توحيد عمال اكثر البلدان اهمية وراء
السياسة المشتركة للديموقراطية الثورية . من هنا لعبت القضية البوذية
دورا اساسيا في تكوينها ، بقدر ما لعب يوم العمل من ثماني ساعات
دورا في تأسيس الائمة الثانية . ومع ان الائمة الاولى عالجت بدنياميكية
مشكلة وقت العمل ، قدر ما عبرت الائمة الثانية عن تعاطفها مع الشعوب
المضطهدة ، فان نقطة الانطلاق لخلق الائمة ، والاهداف التي عملت
لاجلها ، اختلفت في الحالتين اختلافا جديا .

لم تكن الائمة الثانية الوعاء الوحيد للاحزاب المهنية للبروليتاريا ،
الذي دعم اهدافها الوظيفية الدولية . ان الاحزاب الاشتراكية ، التي
اجتمع ممثلوها عام ١٨٨٩ في باريس ، كانت قد قبلت تعاليم الماركسية ،
ولو بصورة شكلية . وقد كانت بادرة رمزية ، لكنها ذات دلالة ،
ان يدعى المؤتمر العمالي العالمي الى باريس بمناسبة الذكرى الثوية

الثورة الفرنسية العظمى ، رغم ان باريس الجنرال بولانيه لم تكن تشبه كثيرا باريس مقتحمي المتاريس والباستيل . تتضمن تقاليد الماركسية التزاماتها في ذاتها ، لهذا السبب طلب العمال الماركسيون المنتمون الى الاحزاب الاشتراكية من ايميتهم الجديدة القيام بما هو اكثر من تقديم اقتراحات متوازنة لمكافحة عمل الاطفال . . . الخ في الدول المختلفة . لقد ادرك عمال سائر البلدان شيئا فشيئا خصوصية المرحلة الامبريالية الجديدة التي تعيشها الانسانية ، فأقلقهم التسليح المتزايد من عام لآخر ، وخطر الحرب المتعظم من عام لآخر . واذا كانت الاممية عاجزة عن اعلان الثورة العالمية في ظروف ١٨٨٩ ، فقد انتظر العمال منها ان تمنع مع ذلك الحرب العالمية الوشيكة .

بعد عام واحد من قيام الاممية الثانية ، سقط قانون الاشتراكيين في ألمانيا ، وأحرزت الديمقراطية الاجتماعية الألمانية انتصاراً انتخابياً ملحلاً ، إذ نالت مليوناً ونصف مليون من الأصوات في انتخابات مجلس الرايخ عام ١٨٩٠ ، بعد اثني عشر عاماً من الملاحظات ، لتصبح أقوى حزب في البلاد . عايش انجلز انتخابات ١٨٩٣ أيضاً ، التي أضافت الديمقراطية الاجتماعية خلالها عدة مئات الآف جديدة من الأصوات إلى رصيدها . لقد بدا وكأن الديمقراطية الاجتماعية الألمانية تنمو بالطريقة التي ينمو بها قانون طبيعي . ولم تعد الحكومة القيصرية تتجراً على منع نشاط الحزب العمالي . اعتقد انجلز أن الخسارة هي مصير أية حكومة تسمح لحركة معادية تتطلع إلى إسقاطها ، بالعمل في إطار القوانين . هنا الاستنتاج صحيح تماماً من الناحية التاريخية ، إذ عندما اضطر الملك المطلق في فرنسا إلى الموافقة على الانتخابات عام ١٧٨٩ ، فإنه كان يعلن عملياً إلغاء النظام القديم . وعندما سمح ملك اسبانيا عام ١٩١٣ بسيطرة

الجمهوريين على البلديات المملكة بطريقة شرعية ، فانه إنما كان يثور
بللك مصير الملكية الاسبانية . وحتى عندما اضطرت الجمهورية
الالمانية للفرج منذ ١٩٣٠ على الانتصارات الانتخابية للاشراكين
القوميين ، فانها كانت تسلم واقصياً بانتصار الثورة المضادة الالمانية.
كان انجلز يعتبر الديمقراطية الاجتماعية الالمانية حزباً ثورياً نشطاً .
وقد استخلص من نتائج انتخابات ١٨٩٠ و ١٨٩٣ أنه سيكون من الغباء
بالنسبة لحزب ثوري عدم استغلال الشرعية القانونية ، وتصعب النجاح
المضمون من "تحلل انتفاضات غير مضمونة . ورأى أن على القيادة
السياسية للحركة أن تعرف فقط اللحظة السيكلوجية التي يحدث بها
الانتقال من الشرعية إلى الثورة . من هنا كان انجلز موافقاً على التكتيك
السلمي والشرعي ظاهرياً للديموقراطية الاجتماعية الالمانية بعد ١٩٠٠ ، وقد
سمح بنشر رأيه الذي يقول : «إن عصر انتفاضات المتاريس قد انقضى» ،
مع اسقاط الحملة التالية منه : « ولعلنا فان الثورة الالمانية ستأخذ شكل
انتفاضة جنود » ، لأن نشرها لم يكن ممكناً في ألمانيا خوفاً من النائب العام
القبصري . هكذا تم التوافق بين السياسة الرسمية للحزب الديمقراطي
الاجتماعي وبين انجلز ، فقد تحلى الجانبان عن قتال المتاريس ونصحا
بالنضال الشرعي .

لو كانت الامة الثانية وريثة الامة الأولى، لأخطت بعين الاعتبار
الامكانيات الثورية المتوفرة بالدرجة الأولى ، ولأست عليها تكتيك
عمال سائر البلدان . كانت القيصرية الروسية ما تزال بالنسبة لانجلز
العدو الرئيسي . وقد عقد بعد عام ١٨٩٠ حلف بين روسيا وفرنسا ،
أظهر استعداد الطبقة الرأسمالية الفرنسية لربط مصيرها بمصير القيصري
الروسي . في مواجهة هذا الحلف ، وقف في بداية التسعينات الحلف

الثلاثي الالمني - النمساوي - اليطالي . وقد تصور الناس الحرب المرحبة كحرب بين هذين الحلفين ، لأن إنجلترا كانت ما تزال على الحياد . كان السؤال العملي الذي واجهته الاممية هو التالي : ما هو الموقف الذي يجب اتخاذه في حال نشوب الحرب بين الحلفين الثلاثي والثنائي . أجاب إنجلترا بواقعيته التي لا ترحم على هذا السؤال : إنه لا يعتقد أن حكومة هونتسولرن قادرة على تجاوز الأزمة والحرب العالمية ، ولهذا فإن الديموقراطية الاجتماعية ستصل في الحرب القادمة إلى السلطة ، وستضرب الطبقة العاملة الألمانية بأسلوب ١٧٩٣ القيصري وحلفاءه . كان انتصار الثورة الألمانية في قناعة إنجلترا هو في الوقت ذاته انتصار الثورة في كل مكان ، لأن تقدم القوات الألمانية في روسيا سيساعد على تسخير الثورة هناك ، وسيمهد الطريق لسقوط القيصرية . إذا ما تأملنا نتائج حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ ، لاتفصح لنا أن تنبؤات إنجلترا لم تكن دون مبرر ، فقد أطلقت الحرب العالمية بالملكيات في روسيا (وفرنسا) ، واحلت محلها جمهوريات حمراء . إلى ذلك اتخذت الثورة الألمانية ، مثلها مثل الثورة الروسية ، شكل انتصاصة جنود ، كما سبق لإنجلترا أن تتبأ . أما الفارق مع تصوره ، فقد تجلى في أن الثورة العمالية الألمانية لم تحدث في بداية الحرب ، بل في نهايتها ، بعد أن استهلك الصراع الرهيب قوى الشعب العامل الالمني وأصابها بالشلل .

تطابقت سياسة الاممية ، كما نصبح بها إنجلترا بالنسبة للحرب العالمية الأولى ، مع تاكتيك ماركس وإنجلترا في حرب ١٨٧٠ / ١٨٧١ : لا حيادية ثم عن ضعف أو ولاعات شكلية للسلام ، بل تركيز للقوى البروليتارية والثورية ضد العدو الرئيسي . ثم تبلى موقف ماركس وإنجلترا ودعما الجمهورية الفرنسية ، ونصحا بالضغط على القيصرية الألمانية للحيولة دون ضم الزاس - واللورين . كان إنجلترا يتمنى أن

تصرف الأهمية على الجانب الألماني بالطريقة ذاتها ، في حال نشوب الحرب بين الحلفين الثلاثي والثاني ، خاصة وأن الديمقراطية الاجتماعية ستحل خلال فترة قصيرة محل حكومة هوهنلولرن في ألمانيا ، وستعيد ألمانيا الاشتراكية للشعب الفرنسي مقاطعة اللورين في كل الأحوال .

مات انجلز عام ١٨٩٥ ، وهو على ثقة من قرب حلول الصراع الكبير الذي سينتهي بانتصار الثورة في ألمانيا وروسيا . لم يكن الوضع ، على هذا القدر من البساطة بالنسبة لقادة الأهمية الأحياء . فقد عقد بعد موت انجلز بعشرة أعوام حلف بين فرنسا وإنجلترا ، ولم تكن الديمقراطية الاجتماعية قد وصلت إلى السلطة في ألمانيا ، كما كانت نتائج الوقوف إلى جانب هذه الجهة أو تلك من الجهات المتحاربة ذات عواقب خطيرة : أن تأييد الحلف الثلاثي الروسي - الإنجليزي - الفرنسي يعني الطلب إلى العمال الألمان الخضوع للقيصر الروسي . أما تأييد الجانب الآخر ، فيعني الطلب إلى العمال الفرنسيين الاعتراف بسلطة فيلهلم الثاني . هذان الخياران كانا صعبين ومستحيين التحقيق . ومع ذلك وجدت طرق أخرى لمواصلة السياسة الدولية الواقعية بروحية انجلز ، مثل تجنب كافة إمكانات الأهمية ليزل قيصر روسيا . نشأ مع بداية القرن على صعيد السياسة الداخلية في فرنسا وضع احتاج فيه الجمهوريون البرجوازيون حاجة ماسة لمساعدة الاشتراكيين . ربما كان بوسع الاشتراكيين نفس التحالف الفرنسي - الروسي بسبب هذه الحاجة . في الوقت نفسه ، كان بوسع الديمقراطيين الاجتماعيين الألمان تقديم ضمانات بعدم موافقتهم على أي هجوم تقوم به حكومتهم ضد فرنسا .

يستطيع المرء التفكير بوسائل أخرى كان من شأنها مساعدة الأهمية الاشتراكية على انتهاز خطط سيامي موحدة في فترة ما قبل الحرب العالمية .

لكن الاممية لم تكن واقعياً في وضع يمكنها من ذلك . أن سياسة قوة واقعية ، بالمعنى الذي رُمي إليه انجلز ، كانت تتطلب أن يحكم العمال على أية حرب من منظور ضرورها أو فائدتها بالنسبة لهم . ولقد كان على الطبقة العاملة الألمانية أن توافق ، على سبيل المثال ، على أية حرب ضد القيصر الروسي ، وإن ترفض دون قيد أو شرط أي حرب ضد فرنسا ، متى فككت هذه حلفها المشؤوم مع القيصر . مثل هذه الاستراتيجية الدولية ، التي تتخذ قراراتها حسب كل حالة ، كانت تتناقض تماماً مع المزاج السلمي للعمال الأوروبيين ، الذين لم يفرقوا بين الحرب الضارة والمفيدة ، بل رفضوا الحرب بوجه عام . ان التمييز الذي تبناه ماركس وانجلز بين الحروب ، لا تربطه أية صلة بالاخلاق ، فقد كانا لا يكثران كثيراً كثيراً بالدولة المهاجمة والدولة التي يقع عليها الهجوم ، وبين هو على حق وبين ليس على حق . . . الخ ، وإنما سألوا فقط عن فائدة أو ضرر حرب معينة وانتصار معين للقضية الثورية والبروليتارية . ولقد رحب الرجلان بأية هزيمة نزلت بالقيصر الروسي ، بغض النظر عما إذا كانت روسيا على حق ألم لم تكن . مثل هذا الفهم يصبح شعبياً في الأوقات التي تفيض بها نفوس الجماهير بتضامن ثوري حقيقي . وقد حيا الديمقراطيون الأوروبيون قبل ١٨٤٨ أية حرب ضد نمسا مترينخ . إلا أن العمال الديمقراطيون الاجتماعيين أرادوا الآن السلام ، وتوقعوا من الاممية أن تحول بمعبزة دون الحرب الوشيكة .

أحبطت النزعة السلمية الشكلية ، التي سيطرت على الاممية الثانية ، أية سياسة دولية واقعية للعمال . لقد اختفرت الاممية في الواقع لأية قوة فعلية ، لأن الاحزاب العمالية خارج روسيا كانت عاجزة عن القيام

بالتورة في بلدانها ، ولأنها رفضت أية سياسة تتسبب في المخاطرة بالحرب . لنا تنسم سائر مناقشات المؤتمرات الاشتراكية الامة قبل ١٩١٤ بطابع الغموض والعجز الحائر . لقد قيل الكثير حول ما يجب فعله ، إذا ما وقعت الحرب ، غير ان أحداً لم يقدم شيئاً فعالاً ومفيداً ، فلم يبق سوى اطلاق تهديدات غامضة ضد الحكومات الرأسمالية ، لم تؤثر في أحد ، أو ترتب عليها أية نتائج . لقد كان من الأفضل أن يعلن العمال الاشتراكيون تمثيلهم لاقية في سائر البلدان ، ويعترفوا بعجزهم عن منع الحرب . علئذ ، كانت الامة ستسمح لعمال كل بلد بحق الدفاع عن وطنهم ، شريطة أن توظف أحزابهم كل طاقتها من أجل عودة السلام . مثل هذا الاعتراف بالحقيقة ، وهذه اللغة الصاحية ، كانا سيتناقضان مع الراديكالية الشكلية المسيطرة على غالبية الامة . لكن الامة حافظت على الاحتجاج الشكلي ضد الحكومات الرأسمالية حتى عشية الحرب العالمية الأولى ، وعندما اضطرت أحزابها بعد ذلك للموافقة على قروض الحرب ، وعلى عقد السلام الداخلي مع الحكومات ، ترتب على انبهارها أكبر قدر ممكن من الضرر .

عبر الاشتراكي النمساوي راينر عام ١٩١٢ بطريقة ملفقة للنظر عن النور الذي لعبته التركة السلمية في الامة الثانية . وحكى في رجعة إلى وقائع التاريخ ، كيف اتخذ مؤتمر الاشتراكيين الامي عام ١٩١٠ في كونيهاجن موقفاً من النزاع الداخلي لدى العمال النمساوين ، الذي أدى إلى انفصال غالبية العمال التشيك عن المنظمة النقابية النمساوية العامة . هذه المسألة كانت هامة من الناحية المبدئية ، وطرح السؤال التالي : هل سيكون العمال التشيك على حق أن هم دعموا النضال التحرري الوطني لشعبهم ، ونظموا أنفسهم بالتالي تنظيماً منفصلاً في إطار الأمة

التشكيكية ؟ . كتب راينر : « تورطت الاممية الثانية في علاقة غامضة مع الأمم المستيقظة . فقد رحبت بمشاركة صادقة ونبل أخلاقي ييقظونها وتحررها . لكن الصراع الامبريالي للقوى الكبرى سخر هذه الحركات لصالحه، وجعل منها رافعة فضالة للحرب . تنشأ في تاريخ كل أمة مشكلة الخيار بين الحرية والسلام . هذه الثنائية بدأت آنذاك بشق بعض الأحزاب الاشتراكية ، فشرع قسم من الديمقراطية الاجتماعية البولونية والتشكيكية وغيرهما يرى الحرب المقبلة من منظور ايجاني ، ويعلق آماله في السيادة القومية عليها . في حين لم يعتبر الاتجاه الروسي الأكثر تطرفاً الحرب كارثة وشرأ يجب تفاديها ، بل رأى فيها فرصة العمر التي سيتم التحرر بمساعدتها . بينما فاضلت الاممية بعاطفة صادقة من أجل الحفاظ على السلام . لقد كان موقف الاممية هنا قديماً هائلاً بالقياس مع صيغة ماركس الشاب حول الثورات الحرية والحروب الثورية ، الرافعتان المقترضتان الاساسيتان للتاريخ . ان الحرب لا تعود ثورية على صعيد معين من التطور ، وإنما تصبح رجعية إلى أبعد حد ، ويغلو السلام هو الخير المطلق والأعلى . هذه الحقيقة المعرفية نضجت بعد الحرب العالمية ، لكنها ما تزال محل خلاف . أما الاممية فقد أكدت في كوينهاجن أولية السلام العالمي ، وألحت على التحرر القومي في إطار التطور السلمي فقط ، وأرجأت الحل النهائي للمسألة القومية إلى ساعة قيام المجتمع الاشتراكي . هذه المبادئ لم تعلن في أي قرار ، كل ما في الأمر أن الاممية تعيدت بها ، عندما دانت دون رحمة التزعة الانفصالية التشكيكية » . يعرض راينر هنا التزعة السلمية للاممية الثانية بوضوح ودقة ، ويقر صراحة أن هذه الفكرة الاساسية للاممية لا تتفق وتعاليم ماركس . ويرى في « السلام بوصفه الخير المطلق والأعلى » تقدماً تجاه مفاهيم ماركس

وانجز. ليس من شأنه أن يصلو أحكاماً حول مواقف فلسفية من العالم ، ولكن عندما تتأمل عصر الامبريالية ، تصل إلى نتيجة واضحة : إن نظرية كهله حول السلام كقيمة عليا ومطلقة لا محل لها في العصر الامبريالي ، فالامبريالية هي التعبير عن العنف الاقصى المركز نحو الداخل والخارج . من يرفض في عصر كهله العنف كوسيلة من وسائل النضال السيامي رفضاً قاطباً وغير مشروط ، يضع نفسه في موقف ميؤوس منه حيال أعدائه ، وخاصة منهم من يستند إلى القوة بالذات . وعندما يعرف المرء عن حركة ما في عصر الامبريالية أنها لن تستخدم العنف في أي ظرف من الظروف ، فانه يقلع عن الخوف منها والاستجابة لمطالبها . لقد اختارت الاحزاب الاشتراكية الحلول السلمية ، لهذا عجزت عن رسم سياسة داخلية وخارجية واقعية وتركت الميدان عملياً لأعدائها الامبرياليين .

ثمّة نتيجة أخرى هامة تربت على هذا الميل السلمي لدى الاممية للثانية. فهمت الطبقة السائدة في سائر البلدان أهمية المسألة القومية ، وقلعت نفسها للجماهير كممثلة للأجواء القومي في ظل الامبريالية . أما الاشتراكيون فقد تمحشوا في وقت واحد عن السلام والتفاهم بين الشعوب ، وعن معارضتهم لأية سياسة قوة قومية . هكذا زادوا من عزلتهم عن بقية فئات الشعب ، واضفوا معنى خاصاً على التناقض المحزن بين الأقلية الاشتراكية والأغلبية «البرجوازية» ، قبلوا وكأن الاشتراكيين «ضد القومية» ، بينما البرجوازيون «قوميون» . وبما أن الشعور القومي هو سلاح بالغ القوة من أسلحة الصراع السيامي ، فقد دفع الاشتراكيون إلى حلبة ما كان يوسعهم احراز أي انتصار فيها ، لاسيما وان الحركة

القومية تجرف معها في الأزمات الكبيرة ليس فقط الطبقات الوسطى ، بل كذلك أغلبية العمال . تمتنقر التزعة السلمية إلى التفرقة على المقاومة ، متى كانت حياة الأمة مهددة تهديداً جلياً . استطاعت الديمقراطية الثورية قبل ١٨٤٨ وضع الفكرة القومية في خدمتها ، أما الاممية الثانية ، فقد سمحت بدفعها إلى العزلة في سائر البلدان تقريباً ، بسبب الايديولوجية المهنية والتزعة السلمية ، اللتان وضعتاهما في الموقع الخاسر . ولقد كشفت الأحداث عند انفجار الحرب العالمية الأولى ، ثم انتصار الفاشية اللاحق في بلدان أوروية كبرى ، ضعف سياسة الاممية وتهيافتها . وإذا كان مؤتمر كوينهاجن ، الذي انعقد عام ١٩١٠ ، قد أدان بغضب « الاشتراكيين التشيكي » ، فإن التاريخ قد أعطى هؤلاء « الانغزاليين » الحق كله ، لأن خطوطهم أرست أساساً وطيداً للديموقراطية الحلية للجمهورية التشيكية المقبلة .

اتفقت الاممية تمام الاتفاق مع الديمقراطية البرجوازية الليبرالية في القضايا الكبرى للسياسة العملية . فقد أيد الانجماهان السلام مع الخارج والنضال الشرعي في الداخل ، ودعموا حرية التجارة وحق الاقتراع العام وبناء المؤسسات البرلمانية ، والسياسة الاجتماعية وحماية العمل والعمال ، وعارضوا التشوهات الاقتصادية التي جاءت بها ومثلتها التروستات ورأس المال الاحتكاري . ترى ، ألم يكن من الضروري إقامة تحالف تكتيكي بين الديمقراطيين الليبراليين والاشتراكيين ضد الامبريالية ؟ الحقيقة انه تبلور منذ عام ١٨٨٩ اتجاه داخل الحركة العمالية الاشتراكية وافق على مسمى كهذا . وقد مثل هذا الاتجاه التحريفيون ، الذين طالبوا الاممية الاشتراكية بالتخلي عن اللغة الثورية الفارغة ، وبالوقوف على أرض الواقع الموجودة ، والتطلع نحو احراز نجاحات عملية في مجالات

الديموقراطية البرجوازية والسياسة الاجتماعية ، والترحيب بكل حليف يستعد السير على الطريق نفسه . كان المنظر الأكثر أهمية للتحريفية في ألمانيا هورنشتاين ، الذي اكتسب نظرة حية إلى الديموقراطية الليبرالية خلال اقامته الطويلة في إنجلترا ، وحاول نقل هذه الديموقراطية إلى القارة . انتهج جوريس الخط نفسه عملياً في فرنسا . ان الخطأ المبذول الذي ارتكبه التحريفيون كان جهلهم للطابع الحقيقي لعصر الامبريالية ، فقد اعتقلوا بإمكانية تقديم سلمي بطيء ، ولم يروا ان الامبريالية مستتجة بالضرورة أكثر الحروب والثورات المضادة ضراوة .

تفوقت التحريفية ، من حيث المستوى العملية بالنسبة للحركة العمالية ، تفوقاً كبيراً على الراديكالية الرسمية . لو أن الاحزاب الاشتراكية قبلت تعاليم التحريفية ، لتحورت من عزلتها ، أوقعت اقتراحات عملية حول مآثر القضايا السياسية ، ولباشرت الكفاح مع حركة شعبية واسعة ضد التزعة العسكرية والامبريالية السالنتين . عندئذ ، كانت الاحزاب العمالية في البلدان الكبيرة متخوض صراع قوة حقيقي يحررها من أوهام التزعة السلمية الشكلية . لكن غالبية الاغمية انكرت على التحريفية حقها المنطقي في الوجود ، ورفضتها بمنف ضار .

كانت حركة الاحتجاج ضد الدولة والمجتمع البرجوازيين ، والانزلال عنهما قد أصبحت ضرورة حياتية بالنسبة لغالبية العمال . صحيح أن هذه العزلة كانت تنهار في الأزمات القومية الكبرى ، لكن الوعي الطبقي لدى العمال بقي هو الدعامة الضرورية لمواجهة هموم ومتاعب الحياة اليومية . ولئن كانت الماركسية الشعبية قد خسرت كل مكوناتها الثورية والسياسية - العملية ، فإنها بقيت قادرة على منح العمال

الاشتراكيين وعياً ذاتياً ، وعزاء وأملًا في المستقبل ، على غرار ما فعلته الحركات الدينية قبلها . لكن قبول العمال باقتراحات التحريفيين ، ووضع أنفسهم على أرضية الدولة الراحنة ، وتحالفهم مع أحزاب البرجوازية ، كان من شأنه أن يسلبهم هذا الايمان المستقبلي ، ويجردهم من وعيهم الطبقي الضروري لاستمرار حياتهم . اضطر التحريفيون ، من أجل تبرير سياستهم العملية والسلمية ، إلى شن الحملات ضد الماركسية اللوغمائية الرسمية ، كما كانت سائلة في الاممية الثانية . بالمقابل ، كافح نظريو الاغلبية باسم ماركس ضد برنشتاين و"معلقاته" . إذا كنا من لا يعطون أهمية كبيرة على الشكل ، بل على المضمون ، فإنه لا مفر من الاعتراف بأن التحريفيين كانوا في الحقيقة ماركسيين أكثر بكثير من خصومهم « الراديكاليين » ، اذ طالب ماركس دوماً أن يستغل العمال المعطيات السياسية الفعلية ، وان يرفضوا الانعزال الحزبي الضيق الأفق ، الذي يعلمهم عن الجماهير الشعبية .

مثل التحريفية داخل الاممية اقلية من الحزب الالماني، وجوريس مع أصلقاته الفرنسيين . ووقفت إلى جانب الراديكالية الرسمية الاغلبية الالمانية والاطالية ، وقسم من الفرنسيين تحت قيادة جيسد . دعم الاشتراكيون الروس بلورهم الراديكاليين ، لأن اللغة الراديكالية الرسمية كانت أكثر قدرة على التلاؤم مع تكتيكهم الثوري من صيغ التحريفيين. أما النمساويون ، فقد تعاطفوا مع النظريات التحريفية ، لكنهم احتلوا بشكل عام موقفاً وسطاً ، لأنه لم تنح لهم الفرصة لممارسة تحريفية في بلادهم ذاتها . انتصر الاتجاه الراديكالي دوماً في المؤتمرات الدولية ، لاعتماده على السلطة النافذة لقيادة الحزب الديمقراطي الاجتماعي

الالمانى . وجد في الاممية قبل الحرب العالمية الأولى اتجاه ثالث ، إلى جانب الأغلبية الراديكالية والأقلية التحريفية . هذا الاتجاه كان ضعيفاً عددياً ، لكن مثليه افردوا بفهم عصر الامبريالية ، وطلبوا باعداد العمال للحروب والثورات المقبلة . تكون هذا اليسار الثوري من قسم من الاشتراكيين الروس بزعامة لينين ، ومن مجموعة من الاشتراكيين الالمان بقيادة روزا لوكسمبرج ، ومن دائرة ضيقة من الماركسيين الهولنديين . وقد وجدت داخل هذا اليسار الثوري والماركسي حقاً خلافاً كثيرة في وجهات النظر حول القضايا التفصيلية ، كما لم يكن له أي نفوذ على الجماهير خارج روسيا .

تمتلك الانجازات الايجابية للاممية الثانية حتى الحرب العالمية الأولى في رفع مستوى حياة وتحسين شروط عمل العمال الصناعيين في أوروبا . استطاعت الجهود الدؤوبة للقبائل الخاضعة لتأثير الاحزاب الاشتراكية أن تحسن وضع العمال داخل المجتمع في البلدان الصناعية الاساسية . إلى ذلك ، فإن سائر المنظمات التابعة للاممية قامت على الحكم الذاتي للعمال ، وكانت القرارات حول القضايا المتنازع عليها تتخذ من قبل جمهور العمال ، أما القادة فكانوا يبقون في مناصبهم ما داموا قادرين على التلازم مع الادارة الحرة للاعضاء . بهذا المعنى أنجزت الأممية عملاً تدريجياً هاماً بالنسبة للديموقراطية ، إذ أتاحت للعمال القيام بتجربة فعلية للادارة الذاتية في منظماتهم . اذا كانت هذه الانجازات قد أمحت في جزء من أوروبا ، فإن فترة المنظمات الحرة هذه لا يمكن محوها من تاريخ الحركة العمالية .

الفصل الثالث

من ١٨٩٥ الى الوقت الحالي

الأحزاب العمالية

قبل الحرب العالمية بدايات المباشنة

شكلت القوى الاربع الكبرى ، ألمانيا والنمسا - المجر وفرنسا
وابطاليا ، الى جانب سويسرا وهولندا وبلجيكا والبلدان الاسكندنافية ،
وحدة واحدة في فترة الامة الثانية ، الممتدة من ١٨٨٩ الى ١٩١٤ .
ودعمت اغلبية عمال الصناعة في كل دولة من هذه الدول حزبا
اشتراكيا ينتمي الى الامة الثانية .

جاءت انتخابات مجلس الرايخ الجديد عام ١٩٠٣ بنجاح كبير
لليومقراطيين الاجماعيين ، الذين احرزوا ثلث مجموع الاصوات
المعطاة . غير ان سلطة الطبقة السائدة بقيت مع ذلك راسخة ووطيدة .
كانت الليومقراطية الاجتماعية لاستطيع القيام بثورة عنيفة ، لذا
كان حريا بها ان تحاول فرض اصلاح دستوري من خلال تحالفها
مع حزب الوسط والليبراليين . كانت غالبية ناخبي الوسط عمالا
مسيحيين وفلاحين من وسط وغرب ألمانيا ، ممن يهفون هيمنة بروسيا

وطبقها السائدة . كما كانت البرجوازية الألمانية ، بل وحتى اوساط من الصناعة الكبرى ومن الامبرياليين ، تشعر بمرارة عميقة من عيوب حكومة البيروقراطية ومن عجرفة وضيق افق النبلاء البروسيين . ولأن ألمانيا لم تكن قد انجزت بعد الخطوات الانتقالية من الدولة القطاعية الى الدولة الرأسمالية - البرجوازية ، فقد وجدت فيها صراعات كثيرة متراكمة . لو ان الديمقراطية الاجتماعية خرجت من عزلتها ، لجرت معها الجناح اليساري من الليبراليين والاتجاه الشعبي في الوسط، ولكانت الخطوة التالية نزاعا دستوريا بين اقلية مجلس الرايخ والحكومة القيصرية . اما النتائج التي كانت ستتمخض عن هذا النزاع ، فيمكن للمرء تصورهما بسهولة .

كانت العزلة اللاتية التي فرضتها اقلية الحزب الاشتراكية على نفسها، الى جانب ضعف ما يسمى بالاحزاب البرجوازية الألمانية، هما العاملان اللذان احبطا هذا التحالف . باستثناء بعض الاتفاقات الانتخابية، التي بقيت بلا نتائج سياسية بعيدة المدى ، لم يحدث حتى عام ١٩١٤ اي عمل مشترك بين الاشتراكيين والمعارضة البرجوازية الألمانية . ومع ان الديمقراطيين الاجتماعيين والليبراليين كونوا في بادئ اقلية برلمانية اتسم عملها بالايجابية ، فان النموذج البادئي لم يتجاوز نطاقه المحلي . هكذا بقيت المبادرة السياسية بيد حكومة الرايخ ، الى ان حدث عام ١٩٠٦ نزاع بين رئيس وزرائه بولوف وبين حزب الوسط ، شكل بولوف في اعقاب الكتلة الليبرالية - المحافظة . سارت كل المجموعات الليبرالية وراء وعود وشعارات رئيس الوزراء ، آملين ان تقدم الحكومة تنازلات البرجوازية ، وان تخفف قليلا من الهيمنة

الأحادية الجانب للتبلاط البروسين . وقد دعم الليبراليون القوميون الحكومة ، وانضمت اليهم سائر مجموعات الاحرار ، التي خففت كثيرا من مقاومتها للامبريالية بعد موت ريشتر .

تمحور النزاع بين بولوف وحزب الوسط حول قضية من قضايا السياسة الكولونيالية . فقد تطلب التغلب على إحدى انتفاضات السكان الاصليين في جنوب غرب افريقيا رصد اعتمادات مالية، وعندما رفض الوسط والحزب الديموقراطي الاجتماعي الموافقة على المبلغ الذي طلبته الحكومة ، حل بولوف مجلس الرايخ ، وقرر اجراء انتخابات جديدة عام ١٩٠٧ . لم يكن النزاع حول جنوب غرب افريقيا مسألة تمس مساسا حقيقيا بالمصالح الحياتية للجماهيم الشعبية الالمانية ، ومع ذلك نجحت الحكومة والامبراليون المتحالفون معها في تنظيم حركة شعبية وطنية كبرى للدفاع عن مكانة المانيا العالمية ، وكسبت في الانتخابات عددا كبيرا من الاصوات ادى الى فقد الديموقراطية الاجتماعية لنصف مقاعدها البرلمانية . هكذا كان نزاع كولونيالي قليل الاهمية كافيا للانتصار على اقوى حزب اشتراكي على وجه الارض . ان بروز مسألة واحدة تتجاوز بدرجة قليلة مجال الحياة اليومية قد قلص قوة وجاذبية الاتجاه السلمي المعادي للامبريالية ، وانزل به هذه المفزمة المنكرة . فانقل جميع الليبراليين فورا الى صف الحكومة واعلن ملايين الناخبين ولاهمهم القضية القومية ، وفقدت الديموقراطية الاجتماعية منسلة من قلاعها الوطنية . اذا كان هذا كله قد حدث بسبب جنوب افريقيا ، فما الذي كان سيحدث في المانيا وفرنسا وإيطاليا ، حين يكون ثمة خطر جدي لحرب اوروبية، ويكون وجود الامة على كف عفريت ؟

لم تعرف الدوائر السائدة في ألمانيا كيف تستغل وضع ١٩٠٧ المناسب ، ودمر القيصر والنبلاء البروسيون سلطتهم بإرتكاب اخطاء جديدة على الدوام . فقد ظهرت عام ١٩٠٨ المقابلة الصحفية مع فيلهلم الثاني في « الديلي تاغراف » ، وكانت نتيجتها عاصفة من الاستنكار شملت الشعب الألماني بأسره ، واصابت سمعة الملكية في الصميم . ثم نصف النبلاء البروسيون الكتلة الليبرالية - المحافظة ، لان اليونكر لم يرغبوا في تقديم اية تنازلات للبرجوازية ، التي شعرت بخيبة امل عميقة . جاءت انتخابات عام ١٩١٢ بانتصار كبير للديموقراطية الاجتماعية ، فنالت ١١٠ مقاعد من اصل ٣٩٧ مقعدا . وادى نزاع محلي ، كان قد نشب بين العسكر والشعب في مدينة تسابرن الاثراسية ، الى نقاشات عاصفة في مجلس الرايخ ، والى هياج كبير في الشعب ، الذي احتج على اساليب النبلاء البروسيين والضباط . عندما انفجرت الحرب العالمية ، ساد ألمانيا الهدوء والنظام في الظاهر ، لكن السلطة الاخلاقية للحكومة كانت مزلزلة ، واتخذت الغالبية العظمى من الشعب موقفا تقليديا من النظام . بيد ان الديموقراطية الاجتماعية كانت عاجزة لاسباب ذكرناها عن وضع نفسها على رأس الجماهير الشعبية ، واسقاط الاقطاعية السائدة .

اتسم النور الذي لعبه حتى الاقتراع العام في مملكة آل هابسبورج قبل ١٩١٥ بالغرابة . فقد استخضمت الملكية الهابسبورجية شعار حق الاقتراع العام لمصلحتها الخاصة ، وكان القيصر فرانز جوزيف يهدد النبلاء المجريين بالاحذ به ، عندما يتنازع مع الاوليفارشية المجرية . استخدم القيصر هذه الوسيلة لتلئين موقف المجريين ، وكان

النجاح حليفه دوماً في لعبته الأيتزازية هذه ، لأن النصف النمساوي من الامبراطورية تمتع منذ ١٩٠٦ بحق الاقتراع العام ، بينما كان النصف الآخر ، المجري ، محروماً منه قبل عام ١٩١٤ . لم يؤد الاخل بحق الاقتراع العام الى اضافة اي طابع ديمقراطي على الاوضاع النمساوية ، وانما استغلته البيروقراطية الحاكمة ضد الاحزاب البرجوازية القومية ، التي خسرت بسببه بعض مقاعد البرلمانية لصالح الديموقراطيين الاجتماعيين ، فاضيفت التزايدات الاجتماعية الحادة الى التزايدات القومية في البرلمان . كانت البيروقراطية ترى ان هذه التزايدات ستحول البرلمان الى مجموعات صغيرة متنافرة ، وان ذلك سيمكنها من فرض آلاعيها بيساطة على الاطراف المتصارعة جميعاً .

جاءت النتيجة متفقة الى ابعد حد مع توقعات البيروقراطية النمساوية ، اذ عجز البرلمان عن العمل في الفترة الواقعة بين ١٩٠٦ و ١٩١٤ ، فانجزت الحكومة بطريقة دكتاتورية الاعمال الجارية . اذا فقدت دولة ما قدرتها على الحياة بفعل تناقضاتها الداخلية ، فان حق الاقتراع العام لا يستطيع اتقاذها ، وإذا كان الحزب النمساوي قد أراد ادخال حق الاقتراع العام الى المجر ، فلما افتت البرلمان المجري كما افتت البرلمان النمساوي . امتلكت المجر على النعوم اقلية برلمانية مستقرة وفعالة تشكلت من ممثلي الملاك العقاريين والبرجوازية الثرية ، وكان حق الاقتراع العام حرياً بنصف وفتيت هذه الاقلية ، وباحلال فوضى منظمة مكونة من سلاف ورومانيين ومجموعات عمالية وبرجوازية صغيرة في محلها ، مما يتيح لحكومة فيينا ان تفعل ما تزيده

ان احدا لم يفكر بان برلمانا منتخباً وفق حق الاقتراع العام
يمكن ان يكون مدخلاً الى ثورة اجتماعية في بلد كالمجر .

اخذت ايطاليا بحق الاقتراع العام بعد النمسا بسبع سنوات .
اما النتائج العملية ، فلم تختلف هنا عنها هناك . عندما تأسست مملكة
إيطاليا ، كان حق الانتخاب حكراً على الفئة العليا المالكة . ثم جرى عام
١٨٨٦ اصلاح انتخابي جزئي أوصل النواب الاشتراكيين الاوائل
الى البرلمان . واخيراً ، وفي عام ١٩١٣ ، اخذت حكومة جيولوتي بحق
الاقتراع العام واجرت انتخابات عامة للبرلمان ، احرز الاشتراكيون
فيها نتائج مناسبة في المناطق الزراعية والصناعية . لكن ذلك لم يغير
شيئاً من التوزيع النهائي للمقاعد البرلمانية ، لان الملاك العقاريين والموظفين
واصحاب السلطة المحلية هم الذين قرروا نتائجها في المناطق الريفية
المتأخرة . تجسدت معارضة النظام السائد في ايطاليا قبل الحرب
العملية الاولى في حركتين : الاشتراكيين الذين فاضلوا من اجل تحسين
احوال العمال في الريف والمدينة ، واحتجوا ضد عنف الطبقة السائدة
و ضد الفساد المستشري . بفضل هذا الموقف الاحتجاجي ،
وكسبوا نفوذاً واسعاً وعدداً كبيراً نسبياً من الانصار بين
الفئات المتعلمة . وان وقتت غالبية الشيعة الاكاديمية في العقد
السابق للحرب وراء الحركة القومية ، التي كانت قد قطعت بالترجيح
طريقاً يمتد من مازيني الى الامبريالية الحديثة .

اعتادت الحركة البروليتارية ، كما اعتادت الحركة القومية على
الاساليب غير البرلمانية . واذا كان الحزب الاشتراكي الرسمي قد
فضل السير على طريق شرعي ، فان الجماهير المدنية والريفية وجدت

نفسها مضطربة ، تحت ضغوطات اوضاعها الصعبة الى القيام باضرابات
وبعضيات محلية . من جهة اخرى ، كانت ذكرى وحدات المتطوعين
الاحرار التي شكلها غاريالدي مائزال حية في الشبيبة القومية . وقد
قلعت شبكة النوادي الوطنية ، التي انبثقت فوق ايطاليا باسرها ،
الاساس التنظيمي الذي ارادته الشبيبة . كما كانت كل جامعة وكل مدرسة
عليا محلية للنشاط القومي المتطرف . وعندما كان « الاخوة » الايطاليون
في المناطق غير المحررة ، الواقعة وراء الحدود النمساوية ، يتعرضون
لاي ظلم ، واقميا كان ام وهما ، فان المظاهرات الصباحية كانت تعم
المدن الايطالية ضد النمسا ، خليفة ايطاليا . وكانت البيروقراطية
الحاكمة تهتز بالتناوب تحت وطأة الاضرابات العمالية والمظاهرات
القومية . رأى اشتراكيو ايطاليا البؤس الاقتصادي للجماهير ، لكنهم
انفثروا الى برنامج قومي فعال ، لانهم ارادوا الحفاظ على السلام
مع النمسا ، ورفضوا المغامرات الكولونيالية . بالمقابل ، لم تمتلك
الحركة القومية ، التي اتحدت الشبيبة الاكاديمية النشطة مع رأس المال
الكبير فوق ارضيتها ، اي مخرج من المأزق الاجتماعي للشعب ، وإن
امتلك البرنامج القومي المنجز .

اسمى الاتجاه الحاكم في ايطاليا نفسه ليبراليا أو ديموقراطيا ؛ لان
نظام الحكم كان برلمانيا ، ولان حق الاقتراع العام كان معمولا به
منذ ١٩١٣ ، ولان حرية الصحافة والتجمع كانت متاحة . لكن القسم
الاكبر من الشعب الايطالي كان يعيش في الواقع في ظروف قروسطية .
حين حصلت في جنوب ايطاليا واحدة من عمليات تبادل اطلاق النار
التي كانت مألوفة ، كتب موسوليني ، القائد الاشتراكي اليساري ، في

في جريدته « افانتي » مايلي : « كيف يمكن ان يحدث في ايطاليا اليوم ، التي نحلم بها كعملمة كبيرة للحضارة ، قتل لشيوخ عزل ولتساء حوامل ؟ وكيف يمكن للحكومة ، التي تدعي انها لا تملك الملايين الضرورية للقيام بالمشاريع التي يطالب بها سكان روكا جورجا ، مثل التمديدات الصحية والمجاري والطبابة والماء والكهرباء ، ان لا ترسل لهم الا اللرك ، كي يخرسوا الاحتجاج المقلص للشعب تحت وابل من الطلقات . لقد سبق لنا وقلنا : انه يجب خلق ظروف اكثر انسانية لاطاليا الريفية . ليمكن تقليص الاسباب التي تؤدي الى ما اسميناه « هستيريا ايطالية كلاسيكية » ، يعاني منها كل مرة جمهور اعزل لا يوجه غضبه نحو اقتضاة تطيح بالحكومة ، بل يراكمه كي يطالب بما اصبح منذ اكثر من قرن ملكا عاما لكل البلدان المتحضرة » .

اما السيدة سارفاتى ، الاشتراكية السابقة ومؤلفة كتاب حول سيرة حياة موسوليني ، فقد كتبت عن الظروف التي كانت سائدة آنذاك في جنوب ايطاليا : « تكررت خلال تلك السنوات التي نتحدث عنها ، مشاهد مخجلة ، لكنها مألوفة في اسواق جنوب ايطاليا . فقد كان الانسان هناك يكافح ضد اجور الجوع وضد حياة لا تليق الا بالحيوانات . . . لم تدافع الطبقة السائدة ، ذات السمات الاسبانية ، عن نفسها بالوسائل الاقتصادية ، بل استجارت دوما « باللولة » ، واستخدمت دركها وجنودها . لقد كان وضعها قروسطيا : فمن جهة النباء والتبجح ، ومن جهة اخرى النباء والمرارة المتعصبة ، التي كانت تلقي بنفسها يائسة في مواجهة الجنود . ما ان تنطلق رصاصة واحدة في ساحة من الساحات الشعبية العامة ، حتى ينطلق الرصاص بكثافة تجعل الساحة تصطبغ بعد قليل بالدم المسفوح » .

إذا كانت الطبقة السائدة تستطيع في بلد كإيطاليا: ان تأخذ بحق الاقتراع العام ، دون ان يتهدد ذلك سلطتها المهيمنة ، فان الوضع قد اختلف عن ذلك في بلد صناعي متحضر كبلجيكا . لقد خافت البرجوازية البلجيكية المالكة ان يقل حق الاقتراع المتساوي السلطة بصورة اوتوماتيكية الى العمال الاشتراكيين . والحقيقة ان الحزب الاشتراكي البلجيكي ، الذي كانت منظمته تنمو عدديا بصورة مضطردة ، حاول دون جدوى قبل ١٩١٤ الحصول على حق الاقتراع المتساوي، لاسيما وان حق اقتراع متفاوت قد ساد البلاد منذ ١٨٩٣ ، وأمن للطبقة السائدة اغلبية مقاعد البرلمان . هكذا بقي الحزب الكاثوليكي - المحافظ في السلطة . بنفس الطريقة رفضت الطبقة المالكة اعطاء العمال في هولندا المجاورة حق اقتراع متساو ، الى ان نشبت الحرب .

لم يبدل في البادان التي ذكرناها اي جهد جدي لازاحة الامبرياليين السالدين ، او حتى لازاحة الاوساط نصف الاقطاعية من السلطة ، عبر تحالف بين العمال والفئات الوسطى . نستتي من ذلك فرنسا ، حيث حاولت الكتلة اليسارية القيام بتجربة كهذه عقب قضية دريفوس . اتحد هنا العمال الاشتراكيون وراديكاليو الريف والمدن الصغرى ، كي يضمّنوا الديمقراطية البرجوازية على الاقل . وقد بدا في السنوات الاولى من القرن العشرين ان الديمقراطية البرجوازية ستتصير في فرنسا ، وانها ستفتح ايضا الطريق امام الديمقراطية الاجتماعية . الا ان هجوم اليسار انهار بسرعة ، لتعود الاوضاع السياسية الى ذلك التوازن المقلقل للقوى ، الذي ميز حتى عام ١٨٨٩ الجمهورية الثالثة .

احرزت الديمقراطية الليبرالية في اعوام ١٨٨٩ - ١٩١٤ نجاحات
 في بلدان عديدة . فقد اكد الرأسماليون الكبار ، والساسة الكولونياليون
 سلطتهم ، كما اكدت الملكيات العسكرية سلطتها في الدول الاربع
 الكبرى . وعجزت الديمقراطية عن احراز اي تقدم في بلجيكا
 وهولندا برأسمالهما الكبير المركز واملاكهما الكولونياتية الكبرى .
 بينما نجحت الديمقراطية الليبرالية في سويسرا وتقدمت بنجاح في
 البلدان الاسكندنافية . هذا يعني ان الديمقراطية الليبرالية لم تكن
 قادرة في اي مكان على ازالة هزيمة بالامبريالية . ولم تجد ارضا لها الا
 في البلدان الصغيرة ، التي لم تعرف سياسة القوة ، ولم توجد بالنسبة
 لها مسائل قومية . لم يكن لدى سويسرا اية مستعمرات ولم تراودها اية
 رغبات توسعية ، وانما تكونت من اقسام المانية وايطالية وفرنسية ،
 انفصلت انفصالا واعيا عن ائمةا . هكذا لم توجد بالنسبة لهذه البلاد
 مسألة قومية ، لان طرح مسألة كهذه كان من شأنه تدميرها . كما كان
 على الوطنيين السويسريين الاعتماد عن اية نزعة قومية المانية او فرنسية ،
 اذا ما ارادوا الحفاظ على وطنهم . وقد سيطرت الرغبة في الحياد على
 السياسة الخارجية السويسرية ، وشكلت الميليشيا لهدف واحد فقط هو
 حماية ارض الوطن من تهديدات القوى المحاربة . هكذا انفصلت سويسرا
 قدر ما انفصلت الترويج والدانيمارك قبل عام ١٩١٤ عن تركيبيات
 القوى السياسية الاوربية المتصارعة . لم تبد هذه البلدان اي تشابه
 في سياستها مع السمات العامة الامبريالية التي حملتها القوى الاوربية
 الكبرى ، ولهذا كانت اوضاعها مهيئة لازدهار الديمقراطية الليبرالية .
 تختلف انجلترا عن البلدان التي ذكرناها من خلال سمة هامة ،
 وهي ان الاغلبية الساحقة من العمال الصناعيين بقيت قبل ١٩١٤ موالية

للحزب البرجوازية . ان نفوذ الاممية الثانية كان معلوما على الاوضاع السياسية الداخلية الانجليزية.. لكن العمال الانجليز ، شأنهم في ذلك شأن العمال في بلدان القارة الاوروبية ، قصروا نضالهم ضد الامبريالية ، ان هم قاضلوا ضلعا أصلاً ، على اساليب الديمقراطية الليبرالية . فظهرت منذ عام ١٩٠٠ بوادر أزمة ثقة بين حزب المحافظين الحاكم وبين العمال ، اذ جمّد الحزب تلميذ السياسة الاجتماعية ، ولم يطل بعض الاحكام القضائية التي كان من شأنها شل حرية حركة النقابات . ادى شعور العمال بالمرارة الى محاولة جديدة لتأسيس حزب عمالي مستقل ببرلمانيا . وقد جاءت انتخابات مجلس العموم عام ١٩٠٦ بهزيمة منكرة لحزب المحافظين ، فلم يحرز الا ١٦٧ مقعدا من المقاعد الـ ٦٧٠ للبرلمان ، بينما نال الحزب العمالي ٣٤ مقعدا ، وحرز الليبراليون ٣٧٧ ، واخذ الايرلنديون ٨٣ مقعدا . نرى من هله النتائج ان العمال الانجليز يذهبون ثانية الى الليبرالية ، عندما يتخلون عن ايمانهم بالامبريالية . هكذا شهدت الليبرالية الانجليزية مرة اخرى فترة نهوض وبعث فريدة من نوعها ، تتناقض مع سائر المعطيات الموضوعية . وقد خاضت الديمقراطية الليبرالية بين ١٩٠٦ و ١٩١٤ ، بقيادة اسكويث ، رئيس الوزراء الشجاع والحازم ، نضالا صليبا من اجل التجارة الحرة والسلام والحريات ضد الحزب الامبريالي ومجلس اللوردات . لم تكن الطبقة العاملة خلال هذه السنوات الثماني المفعمة بالتوترات ، والتي ازدادت حدتها بفعل الاضرابات الجماهيرية ، في وضع يمكنها من احتلال موقع سياسي مستقل ، الى جانب مواقع الامبرياليين والديموقراطية الليبرالية ، وانما كان الحزب العمالي مجرد تابع في مجلسي العموم واللوردات للحزب الليبرالي الجماهيري . ان الحرب العالمية ، بتدميرها

الذي لا يرحم لساثر الحلول الوسط الظرفية. ولساثر التسميات الموقته ،
هي التي سددت الطعنة المميتة الى الليبرالية ، وفصلت العمال الانجليز
عن الديمقراطية الليبرالية .

عندما أراد العمال ، سواء في أوروبا أم في إنجلترا ، التأثير على
سياسة الدولة ، فانهم مارسوا قوتهم خلال فترة الأهمية الثانية عبر
أشكال الديمقراطية الليبرالية . اختلف الوضع في أميركا وروسيا
عن ذلك . لقد أدى انهيار ثورة ١٨٤٨ ، كما أدت المزعجة التي نزلت
بالشارتية في إنجلترا ، إلى تدمير تقاليد الديمقراطية الاقدم في القارة
الأوروبية ، التي وضعت « الشعب » في مواجهة الفئة العليا . على العكس
من ذلك ، لم ترتب في الولايات المتحدة أية عقابيل على ثورة ١٨٤٨
الفاشلة ، وانما حدث العكس ، اذ انتصر الجانب الشعبي في الحرب
الأهلية الكبرى التي نشبت في الستينات ، لتبقى تقاليد جيفرسون —
لينكولن حية بالنسبة لاحفادهما . ولئن كان ضغط الرأسمالية الاحتكارية
قد تماطل منذ عام ١٨٩٠ على الجماهير الشعبية الواسعة ، فان الرد على
ذلك لم يأت من خلال تأسيس حزب اشتراكي جماهيري للعمال من
نمط أحزاب القارة الأوروبية ، أو من خلال تعزيز اتجاه رأسمالي —
ليبرالي كما حدث في إنجلترا بين ١٩٠٦ و ١٩١٤ . هكذا بقيت
الاشتراكية التي اعتفتها الأهمية الثانية ممثلة في أميركا عبر مجموعة
صغيرة قليلة الأهمية ، بينما انحلت جماهير العمال والمزارعين ورجال
الأعمال الصغار ، التي شعرت أنها تمثل « الشعب » ، ضد رأس المال
الاحتكاري . وحاولت أما ان تؤسس أحزابا جديدة على أسس
ديموقراطية اجتماعية تمثل هذا « الشعب » ، أو ان تستولى على واحد

من الحزبين التاريخيين الكبيرين ، وهو ما حصل للحزب الديمقراطي تحت قيادة بريان وويلسون ، والحزب الجمهوري تحت زعامة تيودور روزفلت . وحين نشبت الحرب العالمية الأولى ، كان الصراع بين الديمقراطية الاجتماعية ورأس المال الاحتكاري على أشده في أميركا .

كانت الحركة الديمقراطية لجماهير الشعب الرومي ما تزال سليمة في روسيا ما قبل الحرب العالمية . لكن السمة التي تميز روسيا عن أميركا هي قوة الأفكار الماركسية وأثرها على الحركة . لقد تصارعت في هذه البلاد أربعة اتجاهات حول السلطة : ١-الاستبدادية القطاعية ممثلة في القيصر والملوك العقاريون الكبار ، والموظفون ذوو الرتب الرفيعة ، والضباط ورجال الدين ، أي باختصار ، المستفيدون من النظام الاستبدادي القديم . ٢- الرأسماليون الكبار والامبراليون الذين اسماؤهم «ليبرالين» ، فقد أرادوا جهاز دولة حديثا يحل محل الحكومة البيروقراطية المتخلفة والعاجزة . وتطلعوا بهذا المعنى إلى اصلاحات ، إلا أنهم كانوا مستعدين للتحاليف مع القيصر وموظفيه في كل لحظة ضد هجمات الجماهير العاملة . ٣-حركة «الشعبين» ، التي قادها المثقفون ، وأرادت ثورة فلاحية توزع أراضي الملوك الكبار ، وطمحت إلى اقامة جمهورية ديمقراطية . ٤-حزب عمالي اشتراكي تطور شيئا فشيئا نتيجة لنمو الصناعة الكبرى في البلاد . وسرعان ما تجلّى ميلان بين الاشتراكيين الديمقراطيين الروس ، إلى جانب تيارات متنوعة صغيرة ، ثم أدت التناقضات إلى انشطار الحزب عام ١٩٠٣ ، ليتصارح منذ ذلك الوقت تيار الأغلبية (البلشفكي) مع تيار الأقلية (المنشفيكي) . كان المناشفة حزبا عماليا اشتراكيا راديكاليا يشبه تقريبا الأحزاب العمالية في غرب أوروبا

في تلك الفترة ، وقد سعوا إلى تنظيم أكبر عدد من العمال الروس في صفوفهم ، واعتقدوا ان الادارة الذاتية للديموقراطية للأعضاء هي التي يجب ان تسود في حياة الحزب . كما رأوا ان على الديموقراطية الاجتماعية تعزيز المصالح المادية للعمال ، ودعم النضال من أجل الثورة البرجوازية المرتقبة ، على ان تكون قيادتها لأحد الأحزاب البرجوازية . وقال المناشفة : ان الطبقة العاملة يجب ان تسير وراء قيادة الثوريين البرجوازيين الكبار أو الصغار ، لأنها لا تشكل في بلد زراعي كروسيا إلا اقلية صغيرة من الشعب ، ولا تستطيع تحييد وتيرة التطور .

اختلف التصور البولشفيكي اختلافا جذريا عن التصور المنشفي . وقد طور لينين هذا التصور في كتبه ومقالاته وخطبه قبل عام ١٩١٤ . كان لينين أول ثوري يبرز بعد موت ماركس وإنجلز ليدرس كتابات المعلمين الكبارين ، وليطور من خلال ملاحظات نقدية للواقع القائم في بلاده الديموقراطية الثورية بروحية ١٨٤٨ . وكان أول اشتراكي ديموقراطي رأى العزلة الذاتية التي ترتبها الحياة المهنية على الطبقة العاملة ، وأول من كافح ضد هذه العزلة بوصفها العقبة الأساسية أمام الثورة . وعندما قال : ان القنوة التي يجب ان يحتلها الاشتراكي الديموقراطي لا يجوز ان تكون سكرتير النقابة ، بل الخطيب الشعبي المقوه ، فقد كشف الفارق بين الماركسية الأصلية وبين نظرية وممارسة الأممية الثانية . إلا ان لينين اهتم في الوقت نفسه أشد الاهتمام بالمصاعب اليومية لعمال المصانع ، وبقي طيلة حياته يشيد أعظم الاشادة بالنشاط العملي للنقابات العمالة ، مقلداً بذلك موقف ماركس وإنجلز . إن مارفصه لينين كان الانزاع الذاتي المهني للحزب العمالي والمنظمة البروليتارية ، الذي يجعل الاشتراكية غير قادرة على القيام بالثورة .

اتفق لينين مع المناشئة على أن الثورة الروسية القادمة يمكن أن تكون ثورة برجوازية . لكنه لم يستتج من ذلك ان القيادة في الثورة البرجوازية يجب ان تذهب بالضرورة إلى الأحزاب البرجوازية الصغيرة أو الكبيرة ، بل رأى ان من واجب الاشتراكية الديمقراطية الروسية كسب العمال وملايين الفلاحين الصغار الروس المضطهدين ، بهدف اقامة جمهورية روسية تأخذ شكل « دكتاتورية ديمقراطية للعمال والفلاحين » . مثل هذه الجمهورية ستكون بدورها دولة بورجوازية قائمة على أساس الملكية الخاصة البرجوازية، لكنها ستؤمم أملاك الملاك العقاريين الكبار ، وستعطي الأرض للفلاحين الصغار ، وستتيح حرية كاملة للعمال ، وتؤمن لهم سائر الانجازات الاجتماعية الحديثة . ولئن كانت روسيا تقف على عتبة الثورة البرجوازية ، فإن الرأسماليين الكبار ومن يسمون بالليبراليين ، لن يملكوا الإرادة لاستكمال ثورتهم البرجوازية الخاصة، خوفاً من الجماهير الواسعة . لذا يجب على تحالف أو ائتلاف الشعب العامل ، أي على العمال والفلاحين المتحدين ، فرض الثورة البرجوازية في روسيا من فوق رأس البرجوازية . لقد عاد المفهوم الحمي للديمقراطية الاجتماعية ، المفهوم الحمي للتحالف الثوري لكل الكادحين من أجل اسقاط الفئة العليا ذات الامتيازات ، إلى الظهور في أوروبا على يد لينين .

جمل لينين حتى عام ١٩١٤ بافتخار اسم اشتراكي ديمقراطي ، وكان على اعتماد في كل حين للعمل من أجل الشكل التقليدي للجمهورية الديمقراطية . لقد كان يدهيا بالنسبة له انه سيعقب الانتصار انتخاب جمعية وطنية روسية عامة يختارها الشعب بامر ، لتقرر شكل البناء الجديد للجمهورية . صحيح ان المجالس العمالية ، السوفيات ،

كانت قد ظهرت في ثورة ١٩٠٥ كتجمعات منطوي عمال المصانع
المقاتلين والمضربين ، وكانت أداة هامة للثورة ، لكن احدا لم يفكر قبل
عام ١٩١٤ أنها ستحل ذات يوم محل البرلمان الروسي العام ، ولم يكن
لدى لينين قبل ١٩١٧ أية مشاريع من هذا القبيل .

امتلك لينين على كل حال ، ومنذ ما قبل ١٩١٤ ، ميلاً معيناً
معادياً للديموقراطية في قضية التنظيم الحزبي ، فكان يعتقد ان الديمقراطية
الاشتراكية لا يجوز ان تصبح حزباً جماهيرياً كبيراً ، بل يجب ان تبقى
حلقة ضيقة من الثوريين المحترفين مهمتها توجيه الجماهير المتعاطفة من
الخارج . هذا الحزب يجب ان يكون منظماً على أساس انضباط حليدي ،
وسيطرة قوية جددا لقيادته . ان لينين لم ير في الحزب الاشتراكي حركة
جماهيرية عمالية عريضة تحكم نفسها بنفسها ، بل رغب في هيئة
أركان متقاة بعناية ، ذات قوة ضاربة لا شك فيها ، ومطلّبة للقيادة
الثورية . وقد تناقض موقفه في المسائل التنظيمية أشد التناقض مع موقف
الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الأخرى لعصره . لكننا لا نشك
للمرة واحدة في ان ماركس وانجلز كانا سينحوان نحوه في الممارسة
العملية ، لو قدر لهما ان يمتلكا حرية في توجيه ثورة ما . هكذا اعاد
لينين احياء كل الماركسية الأصلية في روسيا . وقد جاء تصوره متناقضاً
مع جوانب كثيرة من ممارساته ، فهو الذي وجد في المجالس أكثر
أشكال الديمقراطية الشعبية القائمة على الإدارة الذاتية راديكالية ، ثم
الغابا بعد حين من خلال دكتاتورية الحزب .

الحرب العالمية

والاممية الثالثة

بقي شكلان من الأشكال الأربعة للديموقراطية البرجوازية التي برزت حتى عام ١٩١٤ ، محدودين في انتشارهما المكاني . لقد انحصرت الديموقراطية الكولونيالية على مناطق استيطان الأمم البيضاء وراء البحار ، بينما لم تتطور الديموقراطية الامبريالية في شكلها التقني إلا في الامبراطورية البريطانية . على العكس من ذلك ، كان للديموقراطية الاجتماعية أهمية أوربية عامة في الفترة التي سبقت ١٨٤٨ ، في حين هيمنت الديموقراطية الليبرالية في الفترة ما بين ١٨٨٠ إلى الحرب العالمية عام ١٩١٤ . لقد اتسمت هاتان الحركتان بسوء الطالع ، إذ أنهما كانتا تعرجان وراعات تطور الاقتصادي والاجتماعي لعصرهما وهما تطلقان صرخات الاحتجاج . جسدت الديموقراطية الاجتماعية حتى ثورة ١٨٤٨ مقاومة الرجل البسيط الشريف ضد الرأسمالية المبكرة . بينما كانت الديموقراطية الليبرالية قبل الحرب العالمية احتجاج رأسمالي المنافسة الحرة ضد الشكل الجديد لرأس المال الاحتكاري المركز . ربما كانت الحركتان قد أظهرتا العيوب الاخلاقية للنظام الاقتصادي الحديث المسيطر ، لكنهما لم تكونا في وضع يمكنهما من وضع نظام اقتصادي واجتماعي آخر في مواجهة

الرأسمالية المبكرة أو الامبريالية ، يكون معبراً عن التقدم التكنولوجي والاقتصادي القائم .

كان الحلفاء الاشتراكيون للديموقراطية البرجوازية قادرين في الحالتين على سد هذه الثغرة نظرياً . وقد أراد ماركس وأنجلز اعطاء الديموقراطية قبل ١٨٤٨ شكلاً اجتماعياً مقبولا ، لكنهما لم ينجحا في فرض وجهة نظرهما حيال المحدودية البرجوازية الصغيرة لعصرهما . اختلفت العلاقة بين الديموقراطية الليبرالية الحديثة وأحزاب الأهمية الثانية عن ذلك . فقد عزلت الأحزاب الاشتراكية ذاتها كمحركات مهنية لعمال الصناعة ، وكان الانضمام إلى الديموقراطية الليبرالية هو الطريق الوحيد ، ولكن الصعب ، الذي يمكن للاشتراكيين أن يمارسوا من خلاله نفوذاً ما على سياسة عصرهم . بهذه الطريقة لم يلجأ الاشتراكيون في معركتهم السياسية إلى أسلحتهم القوية والعصرية ، أي إلى الخطط الجديدة والفعالة لاقتصاد اشتراكي ، بل استعملوا أسلحة ضعيفة وبالية من ترسانة الديموقراطية الليبرالية ، تجلت في شعارات حرية التجارة والسلام والتقدم . هكذا غدت الحرب العالمية كارثة بالنسبة للأهمية الثانية وللديموقراطية الليبرالية في آن معاً .

كانت الديموقراطية الاجتماعية قد وعدت الجماهير الكادحة قبل ١٨٤٨ بأن انتصار الثورة السياسية والحصول على حق الاقتراع العام سيشكلان البداية لعصر جديد من المساواة والنعادة الإنسانية . وعندما حدثت الثورة عام ١٨٤٨ ، لم يتحقق أي شيء من هذه الوعود ، فكانت النتيجة أزمة ثقة في الديموقراطية ذاتها . كانت الديموقراطية الليبرالية قبل الحرب أكثر تواضعاً في وعودها ، فلم تعد بالانقلاب

الاجتماعي أو بالثورة العامة . كما كانت حلوة ، بحيث لم تعد الشعوب إلا بالحفاظ على السلام ، ومع ذلك ، فإنها لم تنجح في مسعاها هذا . وتسببت الحرب العالمية بالانهيار التنظيمي والأخلاقي للأمية الثانية ، التي كانت الحامل الأصلي للديموقراطية الليبرالية في القارة الأوروبية .

لا بد من اعتبار الديمقراطية الاجتماعية المتجددة في الولايات المتحدة من ضحايا الحرب أيضاً . فقد سيطر رأس المال الكبير على آلة الحرب الاقتصادية وعلى سائر مواقع السلطة العامة ، ثم عبرت اتفاقات السلام عام ١٩١٩ عن النجاح الكاسح للمجموعات الامبريالية المنتصرة . اذ فُتِحَ حزب ويلسون للديموقراطي في أميركا فقة العناصر التقدمية ، ولم ينجح في كسب ود رأس مال التروستات ، رغم سائر التنازلات التي قام بها والقرايين التي قدمها على مذبحه . فأحرز الحزب الجمهوري انتصاراً ساحقاً في انتخابات ١٩٢٠ ، وبقي ممسكاً بالسلطة حتى عام ١٩٣٢ . ترتب على دخول انجلترا الحرب الانهيار الفوري للمواقع السلطوية غير الطليعية التي كانت الليبرالية تحتلها . كان على اسكويث طلب المساعدة من حزب المحافظين . كي يستطيع خوض الحرب . وبعد عام ١٩١٤ ، نما نفوذ الامبرياليين في التركيبات السياسية المختلفة التي عرستها بريطانيا ، إلى أن أطاحوا باسكويث وأصلقائه وأخرجوهم من السلطة . وشكل الوزير الليبرالي السابق لويد جورج وزارة ائتلافية جديدة ، كوّن حزب المحافظين نواتها الحقيقية . ومنح رئيس الوزراء الجديد ، بفضل مواهبه وملكاته الخطابية ، قوة جديدة لأفكار الديمقراطية الامبريالية في بريطانيا العظمى ، مما أدى إلى خوض الحرب بفاعلية وكسبها .

عنى دخول الحرب في سائر البلدان الكبرى انتصار الامبريالية وهزيمة أعدائها وخصومها . إلا أن طول أمد الحرب والتضحيات التي تطلبتها من الجماهير العاملة قد أكسبها التيار المناويء للامبريالية قوى جديدة ، فتمت في روسيا الاطاحة في ثورة شباط عام ١٩١٧ بالقيصرية ، لتحل محلها حكومة امبرياليين برجوازيين . لكن الموجة الأولى من الثورة لم تلبث أن أعقبتها موجات جديدة ، فوصل البلاشفة في ثورة اكتوبر من العام نفسه إلى السلطة ، لتحقيق الدكتاتورية الديمقراطية للعمال والفلاحين ، وتحتل امبريالي القوي العظمى جميعاً .

وجد لينين شكلاً جديداً للديموقراطية الجماهير العاملة ، يتعارض مع الديموقراطية البرلمانية الموروثة ، فاعادت ثورة اكتوبر إلى الحياة مجالس العمال والفلاحين والجنود . اكتشف لينين الآن أن المجالس هي بذور شكل جديد كل الجلة لدولة من نمط دولة كومونة باريس عام ١٨٧١ ، وأن الفارق بين المجالس والبرلمانات البرجوازية لا يكمن في المظاهر الخارجية لتقنية الانتخاب ، كالانتخاب المباشر أو غير المباشر ، والانتخاب حسب المناطق السكانية أو المهن ، بل في تجاوز المجالس للتناقص التقليدي ، الذي فصل حتى الآن البرلمان الاستشاري عن جهاز الموظفين والمسكر التنفيذي . سطمت الثورة بمساعدة مجالس الجنود السلطة المركزة للضباط في الجيش ، وقضت في الوقت نفسه على سلطة الموظفين والشرطة والقضاء ، لأن مجالس العمال والفلاحين هو الجامل الوحيد للسلطة في كل مكان ، ولأنه لا توجد قوة مسلحة أخرى غير ميليشيا الكادحين ، ولأن الأعمال الادارية يقوم بها مفوضون للمجالس يخضعون للرقابة الدائمة من قبل الجماهير العاملة .

بهذه الطريقة تستطيع المجالس القضاء على التناقض السياسية التي عانت منها حتى الآن سائر دساتير الير الأوربي (باستثناء المستورين السويسري والرويجي) والتي تتجلى في أن جهاز التمتع المركزي للدولة يشكل سداً في وجه تقدم الجماهير العاملة نحو الادارة الذاتية الحقيقية لشؤونها .

كانت دولة المجالس ، كما فكر بها لينين ، وكما انبثقت حقيقة من المجرى العملي للثورة الروسية ، احياء فعلياً للنمط الكوموني للديموقراطية . أما الصعوبة الكبرى التي واجهتها فكانت التالية : كيف يمكن ، وخاصة في أوقات الحروب الأهلية وفي زمن الثورة ، تجميع المجالس المبعثرة مكانياً لدفعها إلى عمل اقتصادي وعسكري وسياسي موحد في إطار دولة كبرى ؟ . صمدت جمهورية المجالس الروسية رغم المصاعب الهائلة ، وعندما انهارت ألمانيا والنمسا - المجر عسكرياً في عام ١٩١٨ ، برزت في هذه الملكيات العسكرية لأوروبا الوسطى جمهوريات ديموقراطية أساسها في كل مكان المجالس العمالية . وطمرت الموجة الراديكالية المنطلقة من روسيا البلقان أيضاً ، وبدا وكأنها ستجرف إيطاليا في طريقها ، وأن فرنسا نفسها ستتدخل في غمارها .

نجامت نهاية الحرب بانعطاف ذي بعد تاريخي علمي بالنسبة لآنجلترا أيضاً . فقد سحب ملايين العمال ، وللمرة الأولى بعد العصر الشارقي ، لقتهم بالقيادة البرجوازية . وبينما انحطت المجموعات الأييرية المتنازعة إلى مزق سياسية ، نما الحزب العمالي بسرعة ليصبح الحزب الثاني في البلاد ، بحيث أهله وضعه الجديد للصراع مع المحافظين حول السلطة . كان ماركس وأنجلز قد انتظرا طيلة حياتهما السياسية أن

تأخذ بريطانيا بحق الاقتراع العام ، وأن يباشر الحزب العمالي عندئذ الصراع من أجل السلطة . لقد بدأ هذا الأمل وكأنه سيتحقق بعد ١٩١٩ .

انتهت الحرب العالمية بعد انهيار قوى أوروبا الوسطى إلى صراع هائل بين الديمقراطية الاجتماعية التي جددتها روسيا وبين الامبريالية . أسس لينين الأهمية الثالثة ، كي توصل الثورة على الصعيد العالمي . واتخذت الأحزاب المنتمية إلى البلشفية لنفسها اسم الشيوعية ، وهو الاسم الذي تسمى به ماركس وانجلز في فترة ثورة ١٨٤٨ . كما تجنبنا الأحزاب الشيوعية ، في برامجها على الأقل ، سائر الأخطاء والنظرات الأحادية الجانب التي التصفت بالديموقراطية الاجتماعية في فترة الحزب البروليتاري المهني والديموقراطية الليبرالية . ومع أن الشيوعيين أكلوا الدور القيادي للبروليتاريا في الثورة ، فاتهم تجاوزوا في عملهم المصالح المهنية لعمال الصناعة ، وتوجهوا في كل مكان إلى الفلاحين وبقية الكادحين ، واعترفوا بأهمية المسألة القومية ، وحسوا الشعوب المضطهدة في سائر أقطار الأرض على طلب حريتها والنضال من أجلها . باختصار : لقد تبنا سياسة واقعية . ومع أنهم اعتبروا السلام بين الشعوب هدفاً نهائياً لهم ، إلا أنهم نصحوا العمال باستخدام أساليب الحزم والعنف للوصول إلى هذا الهدف . وقالوا إن الطاقة العنيفة للامبريالية التي تستخدم أكثر الوسائل قذارة للوصول إلى غاياتها ، يجب أن تجابه بعنف الشعب العامل ، وأن على دولة الشعب الكادح انتزاع القيادة الاقتصادية من الرأسماليين الاحتكاريين القلائل ، وتحويل اقتصاد الحرب للمركز لصالح رأس المال الكبير إلى اقتصاد اشتراكي محمك لصالح الشعب العامل دون سواه .

استمر الصراع بين الامبريالية الدولية وبين الديمقراطية الاجتماعية

المتجددة المتطلقة من موسكو ، حتى عام ١٩٢٣ على وجه التقريب . وكانت نتيجته هزيمة كاملة للديمقراطية على سائر الجبهات ، وفي مقدمتها الجبهة الروسية ذاتها . فقد اتضح ان ارتباط الحركة العمالية الثورية المتجددة بمصير الدولة السوفياتية كان كارثة بالنسبة لهذه الحركة ، احتاج البلاشفة في وضعهم الصعب بين ١٩١٨ و ١٩٢٠ الى مساعدة عاجلة تقدمها لهم ثورات ظافرة في الخارج . هكذا حدث ان الاحزاب الشيوعية التي اقيمت خارج روسيا لم تبتق من التجارب والخبرات الخاصة للعمال في بلدانها ، بل اسست ونظمت بصورة مرتجلة ، لتلقى بنفسها دون اعتماد وعلى عجل في معارك وصراعات ليست مؤهلة لها . ولقد عرف لينين منذ عام ١٩٢١ تقريبا انه لم يعد ثمة امل في ثورة عمالية ظافرة خارج روسيا في المدى القريب . فما كان من البلاشفة الا ان تراجعوا الى مواقف دفاعية . تدهورت جمهورية المجالس في روسيا نفسها الى مجرد شكل فارغ ، وحلت دكتاتورية الحزب المركزية محل الحكم الذاتي للجماهير العاملة ، كما تحولت الاحزاب الشيوعية خارج روسيا الى مجموعات دعائية للحكومة السوفياتية ، بحيث خفت فيها من فوق أية نامة تدل على حياة مستقلة ، واقلعت عن ان تكون قوى مستقلة للديمقراطية الشعب الكادح .

في الوقت الذي تجمدت فيه الثورة الروسية ، وتحولت موسكو الى مركز قيادة لرأسمالية دولة بيروقراطية ، وطلد رأس مال التروستات نفوذه في الولايات المتحدة ، وحكمت فرنسا الكتلة اليمينية القومية ، وانتصر في إيطاليا التزوع الامبريالي العنيف الذي اتخذ شكلا فاشيا دكتاتوريا . كان الاتجاه الذي اسمى نفسه ليبراليا قد اصبح منذ

نجلين عقبة في وجه التطور الاجتماعي . والحقيقة ان القضية الاساسية كانت بعد الحرب هي قضية من الذي سيخلف الليبراليين المزعومين : الاشتراكيون ام الامبراليون . لكن الاحزاب الاشتراكية عجزت عن اظهار الارادة الكافية للاستيلاء على السلطة ، كما عجزت عن اظهار القدرة على تحديث البلاد ، فسقط الانتصار في احضان الفاشيين ، وجدد موسوليني تقاليد غاريبالدي بصدد اقامة جيش متطوعين خاص ، يتكون من الشبيبة القومية . غير ان القمصان الحمراء تحولت الى قمصان سوداء ، وقصر هدف الهجوم ، فلم يعد النمسا او البابا او طاغية نابولي ، بل صار بيوتات الثقافات وفروع الاحزاب الاشتراكية . انها لماسة ان نشاهد كيف اقتبس العدو ادوات ووسائل الديمقراطية القومية القديمة والثورية بعد انهيارها ، ووجهها نحو اهداف كانت قد أنشئت بالاصل لحمايتها . عرض موسوليني في ايطاليا تكتيك المجموعات الصدامية ، الذي انهك في حروب صغيرة وبمساعدة اجهزة الدولة الرسمية الديمقراطيين والاشراكيين ، الى ان فضجت الظروف للثورة المضادة النهائية .

فشل الجمهوريون والاشتراكيون في المانيا ايضا في كل قضايا الصراع الفعلي . فتحول الجيش منذ ١٩١٩ الى اداة موثوقة للثورة المضادة ، ولم يختلف الامر كثيرا عن ذلك في الادارة والقضاء . وثوطدت في ظل الجمهورية من عام لآخر سلطة رأس المال الاحتكاري الاقتصادية ، بينما كان الانشقاق العميق يسود صفوف العمال الالمان ، الذين استغلتهم الثورة المضادة بدهاء . وقد زفت الاقلية العمالية الثورية دمها في معارك جزئية خاسرة ، الى ان غدت الجمهورية الالمانية مفرغة من الداخل خلال بضعة اعوام . اظهرت الثورة الالمانية عام ١٩١٨ تشابها

مفاجئا في نقاط كثيرة مع ثورة شباط الفرنسية لعام ١٨٤٨ ، وقد لعب اشتراكيو الاغلبية الالمان الدور نفسه الذي سبق للديموقراطيين الاشتراكيين الفرنسيين ان لعبوه عام ١٨٤٨ ، اذ شرع الحزبان عملهما الاصلاحى لصالح الكادحين بعد الثورة مباشرة ، لكنهما أهملتا الوساقل الفعلية والادوات الحقيقية للعمل السياسي للدولة ، فاذا سياستهما الاجتماعية تسبىح في الفراغ . وفي الحالتين كان يقف الى يسار الاشتراكية الديموقراطية الرسمية كلمة غير موحدة من المجموعات الراديكالية المتسعة والمتقلبة من عقلمها . وكان الثوريون الحقيقيون مثل بلانكي عام ١٨٤٨ وروزا لوكسمبرج ولييكيشت عام ١٩١٨ منزولين تماما ، وعاجزين عن التحكم بمصير الحركة . وفي الحالتين ترصدت الثورة المضادة انفجار الصراعات داخل الطبقة العاملة . والحال ، ان صراعات كانون الثاني قد دمرت عام ١٩١٩ قوة الجمهورية الالمانية ، مثلما دمرت مجزرة حزيران عام ١٨٤٨ قوة الجمهورية الفرنسية . اما القارق الوحيد بينهما فكان التالي : لقد اعقبت الدكتاتورية الجمهورية بعد انهيارها في فرنسا ، بينما اكتسب الدكتاتور نفوذه في المانيا بعد سنوات طويلة كانت الجمهورية فيها غير قادرة على الموت او الحياة ، تجر ايامها المليئة باختلاجات مفعمة بالعلاب ، الى ان سقطت حكومة الرايخ الالمانى عام ١٩٣٣ بين ايدي الاحزاب البرجوازية الكبيرة ، وبقيت بين ايديها منذ ذلك الحين .

صعود الفاشية

استمرت عملية اضعاف القوى الديمقراطية على الصعيد العالمي حتى عام ١٩٣٣ . في هذا العام ، توجت ازاحة الاشكال الديمقراطية الاخيرة من المانيا بواسطة حكومة هتلر تطورا طويلا ومتواصل . تجلت الازمة الاخلاقية للديموقراطية الليبرالية بقوة متعاظمة في الفترة الفاصلة بين ١٨ ١٩ و ١٩٣٣ ، وتكررت ، في الاشكال نفسها بصورة جزئية ، الظواهر التي اعقبت انهيار الديمقراطية الثورية عام ١٨٤٨ . اذ رفض قسم كبير من الجماهير الشعبية الحريه والحكم الذاتي ، وتطلع نحو القائد القوي والدكتاتور العادل ، الذي اعتقد انه سيكون افضل من كل ساسة الاحزاب غير الموثوقين .

لقد وصفت في صفحات سابقة كيف جرفت موجة البونابرتية في فرنسا الجماهير التي احست بالمرارة من مجريات الثورة منذ صيف ١٨٤٨ . ان الظاهرة المماثلة في المانيا كانت البسماركية ، فبعد معركة كونيغزجراتز وقفت غالبية الشعب الالماني وراء بسمارك ، ولم يقتصر تأييده على اليونكر والرأسماليين ، بل وصل الى الجماهير العريضة ، التي اخلت تضطك الآن من ضعف ومقولات السياسة

الديموقراطيين والليبراليين ، وتشعر بالسعادة لان الرجل العظيم قد حقق ما فشل فيه خطباء كنيسة باول في فرانكفورت . من جهة اخرى ، تطورت في اقصى اليسار ، كما حدث بعد ١٨٤٨ ، حركات القوضوية البروليتارية ، اي الاتجاه الذي لم يعد يطبق على الاطلاق سماع أي شيء عن السياسة الحزبية والانتخابات . ولقد وصفت ايضاً كيف كان الميل الى تشكيل الاحزاب العمالية المستقلة في القارة الأوروبية رد فعل على اخفاق الديموقراطية الثورية . والحقيقة ان عودة الجماهير الأوروبية الواسعة عن الديموقراطية الاجتماعية من طراز ديموقراطية ١٨٤٨ قد اخلت في المرحلة التالية حتى ١٨٧٠ شكل قوس كبير تحفل البونابرتية والباكونينية نهايته القصوين .

تطورت ازمة الديموقراطية الليبرالية بعد الحرب العالمية تطورا موازيا لتطور الذي حدث بعد ١٨٤٨ . فكان عليها ان تصمد عن يمينها لهجوم امبريالية عنيفة وشعبية في وسائلها ، وان تصمد عن يسارها لهجوم طبقة عاملة لم تعد تريد الايمان بالاشكال الديموقراطية الموروثة . كانت بلشفية لينين ماثزال عام ١٩١٧ حركة ديموقراطية تماما ، لكن الحجاج المبكر الذي خاضه البلاشفة ضد الديموقراطية الاجتماعية لم يقم على اساس « ديموقراطية شعبية حقيقية للمجالس ضد ديموقراطية غير حقيقية وناقصة للبرلمانات البرجوازية » ، بل كان اساسه « الديموقراطية ضد الدكتاتورية » . وكانت الجماهير الشعبية قد اعتادت على مساواة الديموقراطية الليبرالية بوسائلها السلمية والبرلمانية مع الديموقراطية بذاتها . عندما يعارض الشيوعيون الديموقراطية ويؤيدون الدكتاتورية ، فان ذلك لا يمكن ان يكون مجرد اهمال لغوي . والحال

ان لينين والدائرة القيادية من حوله قد تراجعوا ، مع تزايد صعوبة الوضع الروسي ، عن ديمقراطية الشغيلة ، ليعتمدوا على دكتاتورية حزبهم على البلاد والعباد . كذلك فقدت الكتلة العمالية الراديكالية ، التي هيبتها نتائج الحرب ، ثقتها بصورة متزايدة بكل نوع من أنواع الديمقراطية ، رغم ان العمال كانوا يلحدون منذ خمسين عاما منظماتهم الاشتراكية ، ويقررون بحرية شؤونهم الخاصة . صحيح ان عدد النواب الاشتراكيين والديمقراطيين ما انقلك يزداد باضطراد في كل برلمانات العالم تقريبا ، لكن النتيجة كانت ضياع حياة البشر على الجبهتين الشرقية والغربية ، وضياغ ايمانهم بتقرير مصيرهم بانقسام . واذا كانوا لم يستطيعوا التقدم بمساعدة الاساليب المعروفة والمجربة ، فمن يجزم انهم لن يقضوا الان الى الاشتراكية بارادة رجل قوي ؟ . لاشك في ان غالبية العمال الاوروبيين كانوا على استعداد عام ١٩٠٩ للسير وراء لينين وتروتسكي ، لان ذلك كان في نظرهم هو الطريق الى تدمير الرأسمالية والترعة العسكرية . وحتى عندما اقلعت روسيا السوفياتية والاممية الثالثة عن ان تكون القوة الدافعة للثورة العالمية ، فان قادة البلاشفة اصلوا قتلهم للديمقراطية البرجوازية ولاشكائها البرلمانية .

اعتبر الامبرياليون في كل مكان ، باستثناء انجلترا ، الديمقراطية علوهم الاساسي قبل ١٩١٤ . فالاحزاب اليمينية الفرنسية تطلعت نحو الدكتاتورية العسكرية الملكية ، وقد تأقلمت مع جمهورية حتى الاقتراع العام بوصفها حلا اجباريا . كانت الطبقات السائدة في المانيا تفضل ، كما قال احد اليونكر ، « استثناء ملازم وعشرة جنود لطرده مجلس

النواب الاتحادي « كما سعى رأس مال التروستات في الولايات المتحدة الى شراء الاحزاب السياسية . ولم يمتلك احد في ايطاليا والنمسا اي احترام للبلان ، و خلمت القشة العليا في اليابان وروسيا السلطة . بدأت الامبريالية بعد الحرب العالمية عملاً منهجياً لتحقيق مبادئ الديمقراطية في اعين الجماهير ، ودخلت في سباق مع الشيوعيين حول امتلاك الدكتاتورية . وقد شعر الامبرياليون ان من الضروري مواجهة الدكتاتورية البروليتارية التي تمتلحها موسكو بالدكتاتورية الفاشية ، التي هي مخرج الامبريالية من مصاعبها .

كان أنصار الديمقراطية الليبرالية هم الانصار الوحيدون المتبقون للمبدأ الديمقراطي ، بعد أن خفقت الادارة الذاتية الحرة للأعضاء في الاحزاب الشيوعية . وكان موقف الليبراليين ضعيفاً وغير مناسب ، كما أن الاحزاب العمالية الاشتراكية كانت منهكة ومنهارة نتيجة لانقسام الشيوعيين عنها . فكان اليسار البرجوازي والحزب الديمقراطي في ألمانيا ، وكذلك الراديكاليون في فرنسا ، ومجموعة الاحزاب والساسة التي يقودها جيوليتي في إيطاليا ، قد غلوا أكثر ضعفاً مما كانوا قبل الحرب العالمية . لكن الموقع الايديولوجي للديموقراطية الليبرالية الاوروبية كان مؤوساً منه بصورة خاصة . وقد رأى الديمقراطيون الليبراليون مهمتهم في البحث عن المصيبة الأصغر بين المصائب الكثيرة التي تتهدد الشعب ، فعملوا على إبعاد شبح حرب جديدة عن الشعوب ، بعد المآسي التي تعرضت لها في الحرب العالمية ، ونصحوا بالتصالح بين الامم . أما في السياسة الداخلية فآمنوا باستحالة الثورة الاجتماعية ، وبذلولو الجهود لإبعاد الجماهير عن محاولات الانقراض المغامرة ، وعملوا على صيانة

أكثر الحريات البرجوازية أهمية ، مثل حق الاقتراع العام ، وحقوق النقابات .

هذا التاكيد القائم على الوعد والتحذير المتشائم دفع بالديمقراطية الليبرالية إلى موقع عصب عريض لمجوم مفعم بالحقد شنه الامبرياليون من اليمين والشيوعيون من اليسار . عندما كان وطنيو الشعوب المضطهدة يعلنون رغبتهم في نهوض قومي جديد ، كان الديمقراطيون الاشتراكيون والبرجوازيون يعطونهم بالتصالح بين الشعوب . وحين كانت الجماهير الجائعة والباسة تدين الرأسمالية وتطالب بالانقلاب الاجتماعي ، كان الديمقراطيون يحذرونها ويطلبون اليها الانخراط بالوسائل السلمية . أخطت الأزمة التي أطلقتها الحرب العالمية اشكالاً رهيباً في أوروبا الوسطى بشكل خاص ، فكان على العاطلين حرمان أنفسهم بصورة متزايدة على الدوام من ضرورات الحياة ، بينما أثرت أقلية من المضارين ثرائهم تبدأ باستمرار . كما احتقرت الأمم المنتصرة والمسيطرة ونجّاهت إرادة الحياة لدى الشعوب المهزومة والمتخلفة . وعندما كانت الشبيبة والفئات الشعبية النشطة تنمرّد على الحاضر الشائن وتناضل من أجل مستقبل أفضل ، فإن الديمقراطيين كانوا يبلون وكأهم يمنعونهم من ذلك . فظهر بوضوح وكان الديمقراطية تعني إبقاء كل شيء على حاله : زيادة ثراء الاثرياء ، وموت الجمهور ، وإبقاء الوطن ذليلاً إلى الأبد . هذا الوضع المريب وغير الطبيعي كان يسمى نفسه : ديمقراطية ، حضارة ، إنسانية .

إن الديمقراطية الليبرالية ، التي سبق أن كانت قبل الحرب ضعيفة وعاجزة ، سمحت بنفخها إلى ممارسة دور المعجزة الثائرة ، التي تمنع

الشيبة من التضحية في سبيل مستقبل أفضل . وقد وصلت الأمور من خلال قلب خيالي لكل المفاهيم وتزوير فطيع لكل المقاييس ، إلى درجة أن أقساماً كبيرة من الشعوب قد انخرطت في كره جنوني لكل ما يوحي بالديموقراطية والانسانية . ان اتجاهاً سياسياً ينصح بالسلام وبالالتزام بالقوانين في مرحلة الأزمة العالمية الرهيبة وانطلاق العنف إلى أقصى الحدود ، يطرد في البداية من سائر مواقفه الايديولوجية ، ثم يصبح ضحية لاعتدائه الاقوياء الذين لا يرحمون .

انصرفت الفاشية ، بشكل أو بآخر ، في إيطاليا وألمانيا ، في بولونيا والمجر ، في دول البلقان والبرتغال ، وفي اسبانيا أيضاً . صحيح أن اليسار قد أحرز في فرنسا حتى عام ١٩٢٤ انتصارات متعددة في الانتخابات ، لكنه عجز عن الوصول إلى الحكم ، كما مالت الكتلة لصالح الكتلة اليمينية في كل وضع جلي . كان أرسطو وأفلاطون قد أثبتا في تأملات رائعة حول « الطاغية » ان بوسع رجل عظيم ، أو يعتبر عظيماً ، فرض نفسه كديكتاتور خلال الأزمات التي تصيب بنية تقوم على الحرية . ان التاريخ العالمي يقدم أمثلة كثيرة على ذلك ، من بايزيسراتوس في أثينا إلى نابليون الثالث . لكن الجديد في الفاشية المعاصرة هو ارتباط شخصية الدكتاتور مع الإمبريالية ، أي مع القسم المؤمن بالعنف والمتعصب قومياً من رأس المال الاحتكاري . وقد تبع القوميون المتعصبون والعسكر والرأسماليون في الدول الصغيرة القلوة التي قلمتها لهم الدول الكبرى . والحقيقة أن الفاشية امتلكت بعد ١٩١٨ ورقة رابحة تجاه خصومها ، وهي أنها كانت القوة السياسية الوحيدة التي بدت قادرة على التكلم باسم الأمة . فقد كانت وحدة المجتمع البرجوازي الليبرالي مدعرة منذ وقت طويل .

ونحول الماركسيون إلى حزب مهني لعمال الصناعة ، قبل أن ينقسموا
على أنفسهم في أعقاب الحرب ، بينما مثل الامبرياليون والقوميون وحلة
وعظمة الشعب حيال هذه المجموعات والفئات المبعثرة ، التي تمزق
الحياة السياسية ووحدة المجتمع والشعب .

نقد عام للديمقراطية

لا توجد الديمقراطية كشيء بذاته ، كجريد شكل ، في الحياة التاريخية . إنها على الدوام حركة سياسية معينة ، تحملها قوى وطبقات اجتماعية معينة ، وتناضل من أجل أهداف معينة . والدولة الديمقراطية هي بالتالي دولة تملك الحركة الديمقراطية السيطرة فيها : تنقسم الديمقراطية كحركة سياسية إلى ديمقراطية اشتراكية وديمقراطية برجوازية . وتتطلع الديمقراطية الاشتراكية إلى الحكم الذاتي للجماهير ، شرط أن تكون وسائل الانتاج الأكثر أهمية للمجتمع في يد الهيئة الاجتماعية العامة . أما ممثلو هذه الحركة فهم الأحزاب الاشتراكية في القرنين التاسع عشر والعشرين . لكن الديمقراطية الاشتراكية لم تنجح حتى الآن في انتزاع السيطرة على أية دولة من الدول .

تتطلع الديمقراطية البرجوازية بلورها إلى الحكم الذاتي للجماهير الشعبية ، لكنها تحافظ على الملكية الفردية لوسائل الانتاج . انتزعت هذه الديمقراطية السلطة في عدد من الدول ، مع العلم بأنها ليست موحدة ، وإنما برزت حتى الآن في أربعة أشكال تاريخية : الديمقراطية الاجتماعية ، وهي حركة تعمل أيضاً للحفاظ على الملكية الفردية ، لكنها تريد سيادة الجماهير العاملة في الدولة ، وتتطلع

للوصول إلى هذه السيطرة عبر النضال ضد الفئات العليا الاحتكارية والرأسمالية . أما الدول التي عرفت هذا النمط من الديمقراطية ، فهي فرنسا في عصر روبسبير والولايات المتحدة تحت حكم جيفرسون . وقد قدم لينين الصياغة الكلاسيكية لهذا التصور الديمقراطي في نظريته حول الدكتاتورية الديمقراطية للعمال والفلاحين ، التي سادت في فكره بين ١٩٠٣ و ١٩١٤ .

على العكس من الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الاشتراكية ترفض الأشكال الثلاثة الأخرى للديمقراطية البرجوازية الصراع الطبقي ، وتتطلع نحو إقامة توازن بين الفئات المالكة وبين الجماهير العاملة . هذا التوفيق يتم البحث عنه إما في شكل امبريالي أو في شكل ليبرالي . فالديمقراطية الامبريالية تسعى لإقامة التوازن بين العمال والرأسماليين عن طريق وسائل تخلقها سياسة القوة الكبرى والسياسة الامبراطورية التوسعية . وقد جسدت بريطانيا العظمى أفضل تجسيد الديمقراطية الامبريالية وخاصة منذ ذرائعلي . في حين تريد الديمقراطية الليبرالية تهديم سياسة القوة والعنف ، والأخذ بسياسة سلام ومنافسة حرة تؤمن التضخم الاقتصادي والحضاري للانسانية ، وتكفل الوسائل الضرورية للوافق الطبقي . وقد تطورت هذه الديمقراطية في العصر الحديث لدى الشعوب الصغيرة مثل سويسرا والنرويج .

أخيراً ، فإن الديمقراطية الكولونيالية هي الشكل الخاص للديمقراطية البرجوازية في مناطق ما وراء البحار ، حيث يجد المستوطنون البيض اما مناطق هائلة خالية من السكان أو مسكونة بأعداد قليلة من البشر . هنا يصبح الوافق الطبقي ممكناً بمساعدة الأرض الحرة . أما الأمثلة

على الديمقراطية الكولونيالية فخصمها الولايات المتحدة قبل عام ١٨٩٠ ،
وكتلاً قبل الحرب العالمية .

لاشك أن التباين كبير جداً بين الانماط المختلفة من الحركات
الديموقراطية ، وانه زاد في العصر الحديث . اذا ما رجعنا إلى تاريخ
الديموقراطية الأحدث ، لوجدناه يضم البلاشفة اللينين ، والجمهوريين
التقدميين من اتباع روزفلت ، وأنصار اصلاح التمرفات البحرية من
أتباع تشامبرلن . من ذلك نرى أن صياغة مفهوم الديمقراطية كمبدأ
عام موحد في ذاته لا تقيدنا في التعرف على مشاكل الواقع ، واندراسة
الانماط المختلفة للديموقراطية دراسة تفصيلية على الصمد التاريخية
والسياسية هي التي تساعدنا على الفهم .

تمثل الدولة الديمقراطية في العصر الحديث هيئة عامة يسيطر فيها
واحد من الأشكال المعطاة للديموقراطية البرجوازية الحديثة . فإذا ما أراد
المرء تقويم المحتوى الاجتماعي للدولة ما تقومياً صحيحاً ، وجد أنه لا يكفي
النظر إلى الدستور المعمول به ، بل يجب دراسة الكيفية التي تعمل بها
أجهزة الدولة ، والكيفية التي تتصرف بها الطبقات المختلفة حيال بعضها ،
ومعرفة الطرف الذي يملك فعلاً السلطة الحقيقية للدولة في اللحظة
المعطاة . لقد قبلم أرسطو الشكل الكلاسيكي للدراسة كهذه للدولة ،
فلم يكتب بالقول : هذه الدولة هي دولة أوليجارشية أو ديموقراطية ،
دولة ملكية أو جمهورية ، وإنما تفحص في كل حالة من الحالات
الظروف الاجتماعية الواقعية ، وتأكد من هوية الجهة التي تملك السلطة
حقاً .

كانت الدولة الانقطاعية للمصور الوسطى حالة ، اصبحت ونمطاً لا يسمح

بالالتباس . أما الدول الديمقراطية الحديثة ، فهي تشترك مع بقية أشكال
تظاهر الدولة البرجوازية في أرضية أساسية وحاسمة ، ألا وهي وجود
الملكية الخاصة البرجوازية فيها جميعا . ليس من اليسير ان
نجد في الدول التي تتطابق جميعها . في الأساس الاقتصادي
الخط القابل الذي تنتهي الديمقراطية عنده ، لتبدأ الاوليغارشية .
كما ان التطور الاجتماعي الحديث قد انجب ظروف انتقال معقدة
وحلول وسط صعبة التفسير ، إلى درجة ان اصدار حكم قطعي عليه
لم يعد أمراً سهلاً . ان القوى الاجتماعية تتغير دون انقطاع ، وان
بقيت بنود المساير ثابتة . وعلى سبيل المثال ، فان وثيقة الدستور الاميركي
بقيت دون تغيير يذكر منذ أيام واشنطن إلى وقتنا الحاضر ، لكن
التغيرات في المجتمع الاميركي وفي بنيتة كانت هائلة وكبيرة إلى أبعد
حد .

من السهل نسبياً دراسة الدول التي سيطرت فيها الديمقراطية
الاجتماعية ، فالمقصلة الروبسييرية والاجراءات الاقتصادية التي اتخذها
جيفرسون ضد رأس المال المالي واضحين بما فيه الكفاية . أما دراسة
الأشكال الثلاثة الأخرى للديموقراطية البرجوازية ، فهي أكثر صعوبة ،
لأنها تقوم جميعاً على تسوية بين رأس المال والعمل ، وبين
الفقر والغنى . ما هو الشيء المشترك بين هذه الأنماط الثلاثة ، وما هو
الشيء المشترك بينها وبين الديمقراطية الاجتماعية ، وما الذي يفصلها
عن النمط المألوف للدولة البرلمانية البرجوازية على سبيل المثال ؟ . ان
تعريفاً تجريبياً يستند إلى النتائج المكتسبة من التطور التاريخي ، سيأخذ
ربما الصيغة التالية : تحتل الملكية الخاصة الرأسمالية موقعا مقررًا على

الصعيد الاقتصادي في الدولة الديمقراطية - البرجوازية . ومع ذلك فان الرأسماليين يقدون تسوية سياسية مع العمال يتم الحفاظ عليها من خلال الارادة الحرة للطرفين و ادراك الضرورات الاقتصادية . لكنه لا توجد قوة اكراه فيزيائي حاسمة تجبر الجماهير على الدخول في التسوية القائمة ، فالقوة العليا الرأسمالية لا تستطيع اشراك سلطة عسكرية أو بوليسية غالبية في هذه التسوية ، لان ذلك ينسفها ويجعلها مستحيلة القيام ، بسبب ضخامة التفوق الذي يمتلكه عنده ، والذي سيخيف الجماهير إلى درجة تمنعها من عقد أية تسوية .

ليس من قبيل المصادفة ان كل البلدان ، التي استطاعت اقامة أشكال مستقرة للديموقراطية البرجوازية في العصر الحديث ، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وبلدان النورمانيون وسويسرا والنرويج ، تلقت فيما بينها على نقاط محددة . فقد خلت جميعها قبل ١٩١٤ من قوة عسكرية دائمة قوية ، وامتلكت ادارة ذاتية لا مركزية جد متطورة . عندما نضع اميركا ما قبل الحرب إلى جانب فرنسا ، فاننا نجد في الجمهوريتين خليطا من العناصر الديمقراطية والمعادية للديموقراطية . وحين نفكر باقتصاد الفساد في بعض المدن الاميركية وبالاحداث التي حصلت خلال بعض الاضرابات هناك ، يبدو لنا ان القوى المعادية للديموقراطية هي المسيطرة . ومع ذلك كانت الحالة في اميركا مختلفة كل الاختلاف عنها في فرنسا خلال هذه الفترة . فالساسة الفاسدون كانوا يستطيعون في اميركا الوصول إلى السلطة ، عندما يتخذ جمهور المواطنين موقفا لا مباليا من الاحداث العامة . ولكن ما ان ينتشر الفساد وتسوء الحالة الاقتصادية ، حتى يستيقظ العمال والتجار . . . الخ

وتحدث حركة اصلاح تكنس الساسة الفاسدين في الانتخابات القادمة ،
لتبدأ مرحلة جديدة من سياسة « المكنتة الحليدية » . كان هذا الوضع
يستمر ، إلى ان تحبو ثانية طاقة المواطنين ، ويعود الساسة الفاسدون
إلى احتلال مواقعهم القديمة . في كل هذه الأحوال ، لم يكن الجيش
الاميركي الاتحادي يلعب أي دور يذكر .

كان الجيش في فرنسا حتى عام ١٩١٤ المجهول الكبير في كل
صراع سيامي على السلطة . وقد ارتبطت سائر أزمات الجمهورية
الثالثة من بداياتها إلى الحرب العالمية مع الجيش : أزمة ماكماهون ،
أزمة بولانيه ، قضية درايفوس ، وأخيرا النزاع حول الخلفة الاجبارية
لمدة ثلاث سنوات . كان الاحتفاظ بجيش دائم قوي امراً ضروريا
لفرنسا ، نظرا لوجود الجار الألماني القوي عسكريا . بينما كانت
اميركا في وضع البلد السعيد ، الذي لا يخشى أي علو عسكري قوي
في قارته . هذا التباين في الوضع العسكري بين فرنسا واميركا فرض
بالضرورة بنية متباينة للقوى الاجتماعية في البلدين . يضاف إلى ذلك
الفارق بين الاتحادية الرخوة ، التي تدبر بها الولايات المتحدة شؤنها ،
وبين المركزية القوية الموروثة تاريخيا لجهاز الدولة الفرنسي . صحيح
ان الرأسمالية الاميركية كانت قبل ١٩١٤ أكثر تمركزا وقوة من
الرأسمالية الفرنسية ، لكن الرأسمالية الفرنسية امتلكت حلفاء خارج
المجال الاقتصادي بالمعنى الضيق للكلمة افقر رأس المال الاميركي
الكبير لامثالهم . من هنا كانت الديمقراطية البرجوازية الاميركية ،
رغم الجوانب السلبية للحياة العامة ، أكثر ثباتا وقوة واطمئنانا من مثلتها
الفرنسية .

هكذا تظهر قرابة انتخابية معينة بين الديمقراطية وذلك النمط من الدولة ، الذي يمكن تسميته « كومناليا » . فالديموقراطية تحتاج في الفترات القصيرة للحرب المفتوحة أو للحرب الأهلية إلى سلطة مركزية قوية من نمط سلطة ١٧٩٣ ، كي تفرض نفسها . لكن التجربة التاريخية تدل على ان هيئة عامة ديموقراطية لا تستطيع الصمود على المدى الطويل ، إذا لم تمتلك العناصر المحلية للإدارة الذاتية أرجحية في القوى . والحقيقة انه تنجم صعوبات عملية كبيرة ، اذا ما أراد المرء توحيد المبدأ الديموقراطي للاستقلال الذاتي المحلي مع التنظيم الحديث الموحد للاقتصاد عموما . و ان كان تطور الامبراطورية البريطانية والولايات المتحدة يثبت انه يمكن التغلب على هذه المصاعب .

ثمة مسألة اخرى نوقشت كثيرا ، هي مشكلة علاقة الديمقراطية مع ما يسمى بالشرعية . هل الديمقراطية هي شكل للدولة يفرض أكثر من سواه التطور السلمي ؟ . وهل من المشروع الحديث عن طريقة ديموقراطية تقوم على التقرير الانتخابي في مواجهة نهج آخر يقوم على العنف السياسي ؟ . يجب علينا هنا أيضا التفريق بين الدولة الديمقراطية والحركة الديمقراطية . ان كل دولة ، مطلق دولة ، وبغض النظر عن دستورها ، تصور نفسها كحصن للقانونية والشرعية . وهي تطلب من كل مواطنيها احترام قوانينها ، وتلاحق كل من يريد خرق القوانين ملاحقة عنيفة بوصفه خائنا . يصدق هذا على الدولة الديموقراطية وعلى غيرها من الدول ، ملكية كانت أم جمهورية ، رأسمالية أم اشتراكية . وعلى سبيل المثال ، فان الملكية البروسية المطلقة عاشت طيلة قرن ونصف ، منذ تأسيسها إلى ثورة ١٨٤٨ ، تطورا سياسيا داخليا سلميا ومتواصلا تحت راية القانون والشرعية . أما الاصلاحات الضرورية فقد نفذها الملك

عبر اصدار قوانين جديدة . بنفس القدر عاشت إنجلترا بين ١٦٨٨ وحتى ١٨٦٧ تطورا قانونيا شرعيا تحت سيطرة الاقلية الرأسمالية . ان الدولة الديمقراطية لا تستطيع اذن ادعاء امتلاك أي امتياز حيال أشكال الدولة الاخرى على هذا الصعيد . يصدق الشيء نفسه على حسم القضايا المتنازع عليها من خلال الاقتراع والتصويت واردة الأغلبية ، وليس من خلال العنف . ذلك هو الأمر في الديمقراطية ، كما في أشكال الدولة الأخرى ، التي تمتلك هيئة تمثيلية حاكمة . فقد حكمت إنجلترا عدة مئات من السنين من خلال قرارات الأغلبية في مجلسي النواب والشيوخ ، قبل ان تصبح ديمقراطية برجوازية . كذلك تتمتع السويد بتطور هادىء منذ ٤٠٠ سنة بفضل اقتراعات جمعية فتوية اقطاعية تحولت فيما بعد إلى برلمان حديث . ان اعداء شكل الدولة القائم سيميلون في كل وقت إلى الشك بشرعية الدولة القائمة . عندما تهاجم الدولة بالعنف ، فإنها ترد على الهجوم بالعنف . هذا ما تفعله الدولة الديمقراطية وغيرها من الدول ، وليس للديمقراطية أي موقف خاص بهذا الصدد .

لجأت الحركة الديمقراطية ، كما لجأت غيرها من الحركات ، إلى أكثر الوسائل اختلافا ، كي تحقق أهدافها . ان تاريخ الديمقراطية الفرنسية بين ١٧٨٩ و ١٨٧١ مكتوب بالدم . وقد قاد ديموقراطيو اميركا أكبر حرب أهلية عرفتھا المصور ، كي يفرضوا شكل دولتهم . كما فرض الديمقراطيون السويسريون أنفسهم قبل ١٨٤٧ باستخدام لا يرحم العنف في الكانتونات والاتحاد . أخيرا ، فان البروستانت في ألسر كانوا عازمين بين ١٩١٢ و ١٩١٤ على التمرد على قرار أغلبية برلمانية بدأ لهم غير قابل للاحتمال ، وقد أعلوا أنفسهم لاحباط نتائج

قانون اتحادي بريطاني حول الاستقلال الذاتي الايرلندي بقوة السلاح .
كثان العمال والمزارعون والتجار في ألستر ، الذين اتحدوا حول زعامة
كارسون ، فخورين بالتقاليد الديمقراطية البريطانية . ومع ذلك ،
فأنهم لم يميلوا طريقا سوى طريق العنف للوصول إلى أهدافهم السياسية ،
وقد تعاطف نصف الشعب البريطاني معهم . يعلمنا التاريخ ان الديمقراطية
قد استخلت ، بحسب الظروف في البلد المعني وبحسب الفترة الزمنية
المعطاة ، أما وسائل عنيفة أو سلمية ، شأنها شأن أية حركة سياسية
أخرى . ولئن كانت للديموقراطية قد اعتبرت تجسيدا لعلم اللجوء إلى
العنف ، فما ذلك إلا بسبب استبدال الديمقراطية مع نمط معين من
أنماطها هو النمط الديموقراطي الليبرالي ، الذي ساد خلال القرن الأخير .

ليس بإمكان المؤرخ المنصف الحديث عن « كارثة » نزلت
بالديموقراطية ، بما هي ديموقراطية ، في عصرنا ، لانه لا توجد ،
« ديموقراطية بلاتيا » . لقد انهار فقط شكل واحد معين منها ، كان
ضعيفا منذ البداية ، اسميناه في هذا الكتاب الديمقراطية الليبرالية .
ولكي لا نخلق احتمالا لسوء الفهم ، فان الديمقراطية الليبرالية ليست
هي الفكرة الليبرالية في قيمتها العامة ، التي تدعو ، منفصلة عن السياسة
الحزبية وبغض النظر عنها ، إلى حق الفرد في تطوره الخاص ، وتسمي
لهذا السبب إلى أمن ممتلكات الحضارة الانسانية . ان الديمقراطية
الليبرالية ، التي هي شكل خاص من الديمقراطية ، هي التي انهلت
نهائيا . لكن تاريخ السنوات المائة والخمسين الماضية يدل على ان انهيار
شكل معين من الميول الديمقراطية قد اعقبه انتعاش أشكال أخرى
للحكم الذاتي للجماهير . ليس ثمة ما يدعونا للاعتقاد ان هذا الوضع

سيكون مختلفا في المستقبل . ان الجماهير العاملة ، وهي تكون غالبية البشرية ، ستعرف أكثر فأكثر ان حكمها الذاتي هو الشرط الضروري لوصولها إلى مستوى كريم من الحياة . لو قارن المرء اليوم وضع الجماهير العاملة في سويسرا وأستراليا مع حالة الجماهير العاملة في إيطاليا ويولونيا ، لعرف القيمة الحقيقية للديموقراطية .

يدل البحث التاريخي أخيرا على ان الميثاق العامة الديمقراطية ، التي سبق ان وجدت قبل ١٩١٤ ، قد تجاوزت جميعها الأزمات الراهنة . لقد أظهرت الديمقراطية ، حيث نبتت تاريخيا من حياة الشعب العامل ، ولم يفرضها اعلان للجمهورية أو حق اقتراع عام ، قدرة كبيرة على المقاومة . لم تفرق أمواج الأزمات في عصرنا الحالي أية ديموقراطية حقيقية ، تستحق ان تحمل هذا الاسم عن جدارة .

الفهرس

٥	الفصل الأول : ماهي الديمقراطية
١٣	روبيسير وجفرسون
٢٧	من نابليون الأول إلى لوي فيليب
٤١	الاشتراكية المبكرة
٤٩	ديمقراطية اجتماعية أم ديمقراطية برجوازية
٥٧	الشارتيون في إنجلترا
٦٧	الفصل الثاني : الديمقراطية والماركسية ١٨٤٥ - ١٨٩٥
٨٧	فرنسا عام ١٨٤٨
١١٧	هزيمة الثورة في وسط أوروبا ١٨٤٨ - ١٨٤٩
١٣٩	لماذا فشلت الديمقراطية عام ١٨٤٨ - ١٨٤٩
١٤٩	النضالات في المهجر ١٨٤٩ - ١٨٥٩
١٦١	بدايات الديمقراطية الاجتماعية
١٨٩	تأسيس الأهمية الأولى
١٩٥	انهيار بونابرت
٢٠٥	كومونة باريس ونهاية الأهمية الأولى
٢٢٩	الديمقراطية البرجوازية في اميركا وإنجلترا وسويسرا

٢٣٧	الديمقراطية بعد ١٨٧١
٢٤٥	الاشتراكيون والفوضيون بعد ١٨٧١
٢٥١	الرجعية الأوروبية بعد ١٨٧١
٢٦٧	فرنسا بعد الكومونة ومحاولة دكتاتورية بولانجيه
٢٩٣	الامبريالية ضد الليبرالية
٣٢١	الديمقراطية الليبرالية والأهمية الثانية
	الفصل الثالث : من ١٨٩٥ إلى الوقت الحالي
٣٥٩	الأحزاب العمالية قبل الحرب العالمية ببايات البلشفية
٣٦٧	الحرب العالمية والأهمية الثالثة
٣٧٧	صعود الفاشية
٣٨٥	نقد عام للديمقراطية

